

المنوال الاحتماليّ
في انتظام المعجم العربيّ

المنوال الاحتمالي في انتظام المعجم العربي الأزهر الزناد

© المنشورات الجامعية بمنوبة
جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الأولى 2017

موضوع الكتاب : المعجم العربي - الجذور - المنوال الاحتمالي - الإبدال - الاشتراك - التضعيف
الحجم : 16.5 × 24 صم

ر.د.م.ك : ISBN : 9789938867015

المنشورات الجامعية بمنوبة
جامعة منوبة، المركب الجامعي بمنوبة، 2010 منوبة
البريد الإلكتروني : akademia.uma@gmail.com
الهاتف : (+216) 71 60 13 50
الفاكس : (+216) 71 60 22 11

جميع الحقوق محفوظة للناشر، لايسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو جزء منه، أو نقله بأي شكل أو واسطة من وسائل نقل المعلومات، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك النسخ أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطي مسبق من الناشر.

All rights reserved. No part of this book may be reproduced, or transmitted in any form or by any means, electronic or mechanical, including photocopying, recording or by any information storage retrieval system, without the prior permission in writing of the publisher.

تصميم الكتاب : محمد الدريسي

المطبعة : آر تي يو

الأزهر الزنّاد

المنوال الاحتماليّ في انتظام المعجم العربيّ

سلسلة البحوث

المنشورات الجامعية بمصر

مقدمة الكتاب

في هذا البحث أجوبة جديدة لأسئلة قديمة ما انفك يطرحها المتأملون في المعجم العربي تأملاً عفويًا أو تأملاً صناعيًا، وكلاهما قائم على الحدوس المتنوعة بتنوع المداخل والغايات. فمما يتفق فيه التأمل العفوي والتأمل الصناعي أن المدخل المعجمي الواحد (مجموعة الحروف الأصول الواحدة) محل اشتراك دلالي كبير يزيد وينقص وفق المعنى والاستعمال وطبيعة العصر والمجال.

ويجد هذا التساؤل في السياق أو المقام منجدا ومخرجا، فالمعاني تلك مترابطة ومتقاربة بينها وشائج أسرية يفرق السياق العيني بينها لتمييز، يترشح جميعها ترشحا واحدا ويلغى جميعها فيه ما عدا واحدا منها. ويجد كذلك هذا التساؤل في تعدد موارد الجمع، جمع المادة اللغوية، متكأ وسندا يعلل به اجتماع تلك المعاني في مدخل واحد يعود بها إلى تعدد في الأقوام العربية يستعمل بعضهم هذا المعنى ويستعمل آخرون معنى آخر، فهي مفترقة في الاستعمال متكدسة في الجمع والتبويب. ويجد هذا التساؤل، وقد خانه الأسان الماضيان، أحدهما أو كلاهما، في العلاقات الدلالية جسرا يرتق به الفجوات بين تلك المعاني، فيكون الربط بينها، وإن تباعدت، بردها إلى أصل واحد تنفرع عنه تلك المعاني تفرع الأغصان من العتق الواحد بتوسط الاستعارة والجوار والمجاز وبتوسط الاتساع في المعنى، وما إلى ذلك من العلاقات المنطقية قد تطفئ ظمأ عابرا ولكنها لا تدوم.

ومما ينفرد به التأمل الصناعي من الأجوبة لذلك التساؤل نفسه، التوسل بالأدوات الرياضية، في مظهرها البسيط لا في معناها العميق كما نعرفه اليوم، فيكون البحث في علاقات أساسها التقليل والتنويع في التوليف على أساس الترتيب، فتنشأ لذلك مجموعة من التقليل يكون العود بها إلى أصل واحد جامع بوسائط القرابة

الدلالية تقوى وتخفت تبعاً لتضاريس المفاهيم كما يعود المتباعد من الأقوام والأفخاذ والبطون إلى القبيلة الواحدة بوسائط القرابة الأسرية تقوى وتخفت تبعاً لتضاريس الحياة وما يعتورها من حوادث التاريخ.

وفي ما مضى من هذا العرض التمهيدي يهتدي القارئ -العارف بمبحث الحال- إلى المقاربات من خلال ما وصّفنا من القرائن، فمنها المقاربة العفوية التي درّسنا إياها في المدارس تتناقلها الأجيال وريثة لعادات لا تتجلى صلتها بأطر نظرية ضاربة في القدم تجلياً مباشراً، وقوتها في اعتمادها على المنطق السليم أو الحكمة العفوية، نظفر فيها بما يشفي الغليل شفاء مؤقتاً فورياً ولكنه لا يدوم، ومنها مقاربة الأصول عند ابن فارس، ومنها مقاربة الاشتقاق الأكبر عند ابن جني، ومنها مقاربة اللغويين المعاصرين من أمثال العلايلي والأب مرمجي الدومينيكي، ومنها مقاربات المستشرقين أو المستعربين من أمثال بروكلمان ودياكونوف وبوهاس وجماعته، ومن لف لفهم. وفي الواحدة منها أسس ومنطلقات ونتائج تبيّن مظاهر القصور فيها نكشفيها في هذا العمل تمهيداً لإقامة منوال في انتظام المعجم العربي يستفيد من أخطاء ما مضى من المناويل ويتوسّل بأدوات بعضها قديم وبعضها حديث، ليقيم تفسيراً لذلك الانتظام على أساس احتمالي. جميع ذلك في انتظار أن ينهض بالعمل هذا من يأتي من الدارسين فيفعل الشيء نفسه مع منوالنا واحداً يضاف إلى ما مضى فيؤسس منوالاً آخر يتجاوز ويحسن ويني طلباً للفهم الأفضل، فالظاهرة واحدة والتفسيرات متعددة تتراكم التجارب فيها يتجاوز جديدها قديمها، فتلك سنة البحث عليها يقوم أو لا يكون.

لقد كان هذا العمل في الأصل قسماً من أطروحة دكتورا الدولة. اشتغلنا عليها طيلة سنوات من سني الشباب في موضوع يشغل العمر كله كما شغل أعمار من اشتغل به قبلنا، هو «المعجم العربي: تولده وعلاقته بالتركيب» وناقشناها بجامعة منوبة سنة 1998. وإذ كان من الصعب مادياً أن تنشر مكتملة قسمناها أقساماً في ضوء مفاصلها التي قامت عليها.

أول الأقسام منشور بعنوان «الإشارات النحوية: بحث في تولد الأدوات والمقولات النحوية من الأصول الأحادية الإشارية في اللغة العربية» (منشورات كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة، 2005، 596 ص). وقد كان مدار البحث

فيه على انتظام الأدوات النحوية في مظهرها الصوتي النطقي والدلالي المقولي. ومن أسس هذا الانتظام أن الأدوات تتولد من أصول حرفية أحادية تتوزعها أحياء نطقية تناسبها مقولات نحوية دلالية على استرسال. فيكون للحيز الواحد مقولة نحوية جامعة تناسبها الحروف الناشئة فيه كلاً بما يقتطع لنفسه منها: الحيز الشفوي مختص بمقولة الربط (الجمع، العطف، إلخ.)، والحيز الأسنان مختص بالإشارة إلى ما حضر في مجال الإدراك والتخاطب أو التفاعل، والحيز الخلفي (الحنكي وما والاه) مختص بالإشارة إلى المحايد الغائب جسماً و/ أو تفاعلاً. ومن أسس هذا الانتظام، كذلك، أن الأصل الواحد يجري مفرداً أو مركباً بالتقاطع، ويشحن خلال التاريخ بدلالة تجريدية منطلقها الإشارة الحسية، وذاك ما به كان تفسير عدد من الأبنية والمقولات الحادثة في بعض الأدوات صيغاً حرّة أو مربوطة، وصرافم جارية في التصريف والاشتقاق في منظومتي الاسم والفعل في النحو الذهني العربي.

وثاني الأقسام يتضمّن هذا العمل بعنوان «المنوال الاحتمالي في انتظام المعجم العربي». وقد نشر بين الناس بأخرة. فقد شغلنا عن ذلك شواغل كثيرة، منها العمل على سبر الفكرة الرئيسية فيه من خلال أعمال وبحوث تتناول مختلف المظاهر من المعطيات المعجمية العربية. ومدار القسم الذي ضمّه هذا الكتاب النظر في تولد الجذور في المعجم العربي. وقد جعلناه أربعة أبواب:

أولها نستعرض فيه مفهوم الجذر أو الأصول الحرفية، من حيث نشأته وتطوره عند النحاة العرب وعند المستشرقين المهتمين باللغات السامية وعند اللغويين العرب المحدثين، نعرض ما تبلور في شأنه من فرضيات تصف تولده وانتظامه صوتاً ودلالة لتكوين الرصيد المعجمي العربي.

وثانيها نخصّه للنظر في فرضية بدت لنا محلّ اتفاق وإجماع بين مختلف النظريات أساسها قيام بنية الجذر على أصل حرفي ثنائي يجري توسيعه باعتماد الحروف الرنّانة في بنية ثلاثية. فعرضنا إليها من حيث أسسها وقواعدها وشمولها، وسبرناها من خلال نموذج اعتمدنا فيه مسحا آلياً للمعجم العربي معتمدين المنهج الإحصائي مطبقاً على المعطيات اللغوية، فبان لنا عدد كبير من مظاهر القصور فيها.

وثالث الأبواب خصصناه لمناقشة مختلف الفرضيات التي تناولت تكون الجذور في العربية قديماً وحديثاً، ولبيان حدودها في تفسير ذلك، ولإقامة فرضية

تمثل بديلا لها. فعرضنا إلى قصور الاشتقاق الأكبر عن استيعاب مختلف المظاهر المتحكمة في تولد الجذور، وإلى قصور الفرضية القائمة على الأصول الثنائية الموسعة بالحرف الرنّان، من حيث المآزق التي لا تجد لنفسها منها مخرجا. وانهينا إلى تصوّر مخالف للمعهد في تولد الجذور في المعجم العربي وانتظامها صوتيا ودلاليا. وفي جميع ذلك، نحتكم إلى المعطيات اللغوية نستقيها من القواميس العربية المختلفة نقيم من خلالها وصفنا لاشتغالها.

ويليه الباب الرابع يواصله، وفيه جعلنا جملة البحوث التي أنجزنا في مقالات وندوات متنوّعة ممّلت جميعها بلورة لمبادئ المنوال الاحتمالي فكانت بمثابة التطبيقات لمبادئه، وفيه عرضنا وناقشنا ما فاتنا عرضه ومناقشته من المناويل النظرية في القسم الأوّل إمّا لعدم اطلاعنا عليها خلال التسعينيات من القرن الماضي أو لظهورها بعيد ذلك. وتلك سبيل جميع المناويل النظرية تنشُد الأحكام والتدقيق، وإن كانت غاية بعيدة المنال.

وهناك قسمان آخران من الأطروحة المذكورة مدارهما تولد الصيغ الفعلية وانتظامها بنية ودلالة، وانتظام الأسماء (الجموع والمصادر) جزءا من المعجم العربي. وقد يريان النور قريبا.

الباب الأوّل

مباحث الأصول الحرفيّة

مقدمة

شغلت قضية الأصول الحرفية اللغويين قديما وحديثا، درسها كل بوسائله وفق ما استقام له من معارف لغوية في عصره. وفي ما يلي عرض تاريخي مفهومي تألفي لأبرز الملامح التي نعتقد أنها مفيدة في تكوين رؤية متكاملة في قضية الحال للقارئ، ومفيدة لنا في تحديد مظاهر القوة أو القصور في الآراء والفرضيات التي اقترحت في شأنها، سبيلا إلى إقامة ما به يمكن وصف الانتظام في الجذور وصفا أكثر تماسكا وإحكاما.

جعلنا هذا الباب فصلين الأول منهما في مباحث الأصول الحرفية عند اللغويين العرب القدامى، والثاني منهما في مباحث الأصول الحرفية عند اللغويين المعاصرين، وعماد النظر في كليهما تاريخي يراعي التدرج في الزمان وفق حال المعرفة، ومفهومي تطوري يعاين المفاهيم والتصورات العاملة في ما يطرح من قضايا في مباحث الأصول الحرفية وما به يضيف إلى ما سبق بالدحض أو بالإثبات والدعم بشتى السبل والوجوه.

الفصل الأول

مباحث الأصول الحرفية عند اللغويين العرب القدامى

مقدمة

يمثل الخليل بن أحمد (ت 175 هـ) علما أساسيا في الفكر اللغوي عند العرب. اهتدى، في ما يهمننا، إلى مفهوم الأصول الحرفية في إطار نظرية تتوزعها النظم اللغوية المختلفة. ورد بعضها ماثورا في كتاب سيبويه وفي ما قفا أثره من المؤلفات في الصّرف والإعراب. وإليه تعزى الدوائر العروضية، ويمثل كتاب العين المصنّف الوحيد الذي يحمل اسمه وإن لم ينقل عنه مباشرة.

وتمثل مقدمة العين برنامجا كاملا كما تبلور في المعجم نفسه وتواصل في ما لحق عليه من المعاجم ومن المصنّفات اللغوية التي عني أصحابها بقضايا الاشتقاق. ويمكن أن نقسم هذه الأعمال التي تمثل تراكما في الموضوع إلى نوعين: نظرية وتطبيقية، يمكن أن يجتمع النوعان في الواحد منها أو يختص بعضها بالواحد دون الآخر.

فعند الخليل نجد تأسيسا نظريا لمبحث الأصول الحرفية وتطبيقا لها في المادة المعجمية، فالظهران مجتمعان في كتاب العين بين المقدمة وسائر أبواب الكتاب. ثم يأتي ابن دريد (ت 321 هـ) وقد ألف في الاشتقاق رسالة عنوانها «كتاب الاشتقاق»، وفي العمل المعجمي في «جمهرة اللغة» الذي تضمن مقدمة لم تتجاوز ما سطرته مقدمة «العين» وقسا جامعا للمادة اللغوية. أما ابن جنّي (ت 392 هـ) فقد عني بتأسيس نظريته في الاشتقاق القائمة على التّقاليب المعروفة، ولم ينجز شيئا في العمل المعجمي نظرا إلى مشغله المتعلق بالأصول في كتاب الخصائص. ويكتمل النسيج بابن فارس (ت 395 هـ) بتأليفه «رسالة الاشتقاق» وهي من أهم ما كتبت في هذا الموضوع من جهة، وبتصنيف كتابين في العمل المعجمي «المجمل» و«المقايس» مثل الأول منها إرهاسا بالثاني اكتمل فيه لصاحبه المنهج والمادة. ينضاف إلى ذلك «المخصّص»

لابن سيده (ت 458 هـ) متميِّزا بطبيعة المدخل إلى المادَّة اللُّغويَّة جامعا إياها باعتبارها الموضوعات دون إضافة نظريَّة.

مبحث الأصول الحرفيَّة عند الخليل

نتبيّن من خلال مقدّمة «العين» أنّ هاجس الخليل كان أن يجمع «مدار كلام العرب وألفاظهم فلا يخرج منها عنه شيء» (العين 1 / 47). ولتحقيق ذلك وجب اعتماد نظريَّة في بنية الكلمة العربيَّة تمكّنه من استنباط طاقتها التوليدية ليسهل عليه حصرها ما استعمل منها وما أهمل. ولذلك اعتمد على المكوّنات القارّة فيها فاهتدى إلى مفهوم الأصول الحرفيَّة وإلى عدد من الحقائق والمبادئ:

أولها كلام العرب أربعة أصناف: ثنائيّ، ثلاثيّ، رباعيّ، خماسيّ. الثنائيّ منها قسم جامع لكلمات من حرفين من قبيل [قد]، و[بل]... ونحوه من الأدوات والزجر (العين 1 / 48). وتتصرّف عناصر هذا القسم على وجهين في ترتيب الحرفين، وذلك من قبيل [قد] و[دق] (العين 1 / 59). وثانيها بنية الكلمة العربيَّة ثلاثيَّة: «حرف يُبتدأ به وحرف يُحشى به وحرف يوقّف عليه، فهذه ثلاثة أحرف». (العين 1 / 49). وثالثها مبدأ التوسيع الذي ينطبق على الأصل الثنائيّ عند الخليل بوجهين هما التضعيف والإقحام.

1. التضعيف

التضعيف نوعان، عند الخليل، يطلق على الأوّل منها [المثقل] والثاني [الحكاية المضاعفة]:

المثقل ما تضاعف فيه الحرف الثاني من الأصل، يستعمل الخليل في تسميته مصطلحات مترادفة عديدة من قبيل التّشديد والتّضعيف والإدغام والتّثقيب، ترد في موضعين متقاربين من مقدّمة «العين» يقول: «فإن صيرت الثنائيّ مثل [قد] و[هل] و[لو] اسما أدخلت عليه التّشديد، فقلت هذه لو مكتوبة، وهذه قد حسنة الكتابة، زدت واوا على واو ودالا على دال، ثم أدغمت وشدّدت» (العين 1 / 50). ويضيف في موضع آخر «والعرب تشقّ في كثير من كلامها أبنية المضاعف من بناء الثلاثيّ المثقل بحرفي التّضعيف ومن الثلاثيّ المعتلّ، ألا ترى أنّهم يقولون [صلّ اللجام يصل صليلا]» (العين 1 / 56).

أما الحكاية المضاعفة فتكون بتضعيف الحرفين الأصليين تضعيفا كاملا قائما على التجميع. «المضاعف (...)» ما كان حرفا عجزه مثل حرفي صدره، وذلك بناء يستحسنه العرب، فيجوز فيه من تأليف الحروف جميع ما جاء من الصحيح (...). وينسب إلى الثنائي لأنه يضاعفه. ألا ترى أنّ الحاكّي يحكي صلصلة اللجام فيقول صلصل اللجام، وإن شاء قال صل، يخفف مرّة اكتفاء بها وإن شاء أعادها مرّتين أو أكثر من ذلك، فيقول صل صل صل، يتكلّف من ذلك ما بدا له» (العين 1 / 55).

2. الإقحام

يعبر الخليل عن مفهوم الإقحام أو الحشو بوجهين صريح وضمني. ففي السياق الصريح يعبر الخليل عن مفهوم الإقحام بـ «الفصل»، حيث يكون المنطلق حرفين أصليين يفصل بينهما بحرف فيصير الأصل ثلاثيا، يقول: «ألا ترى أنّ الضاد والكاف إذا ألّفتا فبدئ بالضاد فقيل [ضك] كان تأليفا لم يحسن في أبنية الأسماء والأفعال إلاّ مفصولا بين حرفيه بحرف لازم أو أكثر من الضنك والضحك وأشباه ذلك» (العين 1 / 56). وفي هذا السياق يورد الخليل حرفين مخصوصين بالإقحام هما [ن] و[ح] في توسيع الأصول الثنائية.

وفي السياق الضمني، يعمد الخليل إلى العود بالأسماء الثنائية الجارية في الاستعمال على حرفين إلى بنيتها الثلاثية، حيث يظهر الثالث الذاهب: «وقد تجيء أسماء لفظها على حرفين وتماها ومعناها على ثلاثة أحرف مثل يد ودم وفم (...). فإذا أردت معرفتها فاطلبها في الجمع والتصغير، كقولهم أيديهم في الجمع، وبديّة في التصغير. ويوجد أيضا في الفعل كقولهم دميت يده، فإذا ثبت الفم، قلت فموان. كانت تلك الذاهبة من الفم الواو (...). بل الفم أصله [فوه] كما ترى، والجمع [أفواه]، والفعل فاه يفوه» (العين 1 / 50). فيكون على هذا حرفا اللين [و] و[ي] جاريتين في توسيع الأصول الثنائية، ينضاف إليهما [ه].

ورابع المبادئ التي اهتدى إليها الخليل، يتمثل في ارتباط التواتر للحرف الواحد بسماته الصوتية. فيعرض إلى ما يشبه ضبطا لنسبة التواتر التي تكون للحرف الواحد في تكوين الأصول، فيشير إلى مجموعة من الحروف تضم قسمين هما الحروف الذلق [ر، ل، ن] والحروف الشفوية [ف، ب، م]. وهي كثيرة التواتر في أبنية العرب. يقول في شأنها:

«ولما ذلقت الحروف السّنة ومذل بهنّ اللّسان وسهلت عليه في المنطق كثرت في أبنية الكلام. فليس شيء من بناء الخماسيّ التّام يعرى منها أو من بعضها»، بل إنّ الكلمة الرّباعيّة أو الخماسيّة العارية منها تعدّ عنده محدثة مبتدعة بالتّوليد أو الاقتراض (العين 1 / 51-52).

والمهمّ عندنا أن نسجّل أنّ الخليل أدرك أنّ البنية الثنائيّة تمثّل منطلقاً في تكوّن الأصول الثلاثيّة وما فوقها، بأن يجري توسيعها بالتّضعيف أو بالإقحام. ويكون الإقحام بمجموعة من الحروف تكاد تختصّ بذلك سمّاها الخليل بأسماء مختلفة أوردتها في سياقات مختلفة منها:

• [و]، [ي]، [هـ] في الحديث عن الأسماء التي لفظها على حرفين وتماها على ثلاثة.

• [ن]، [ح] في الحديث عن تحسين التّأليف بين الأصليين بالفصل بينهما بواحد منها.

• [ل، ن، ر] في الحديث عن الدّلاقة ودورها في تكوين الأبنية الثلاثيّة فما فوقها.
• [م، ب، ف] في الحديث عن الشّفويّة ودورها في تكوين الأبنية الثلاثيّة فما فوقها.

ونعتقد أنّ ما سجّله الخليل في هذا المجال مثّل منطلقاً أدركه صاحبه حدسا، وقامت عليه فرضيّات تبلورت ملامحها في العصور اللاحقة عند اللغويين المحدثين عربا ومستعربين. فقد اجتمعت جلّ هذه الحروف في ما سمّي بالحروف الرّنانة⁽¹⁾ كما سنبيّن لاحقا.

وقد بدأ الخليل في استعراض الأبنية المكوّنة للمعجم العربيّ بالمضاعف «لأنّه أخفّ على اللّسان وأقرب مأخذا للمتفهم» (العين 1 / 60). وهذا تعليل جمع بين مظهرين أولهما نطقيّ صوتيّ وهو المهمّ عندنا، وثانيهما عمليّ بيداغوجيّ وأمره واضح.

ونعتقد أنّ الخليل كان معنيّا بالمتكلّم مطلقا، إذ يمثّل كتاب العين، كما أراد له صاحبه، مجمعا لمدار كلام العرب في المنشأ وفي الاستعمال. ويكون من ساذج الفهم

(1)sonante(s)

أن نأخذ مفهوم الحفّة في بعدها الآنيّ أي في الاستعمال اليوميّ، بل يجب أن نأخذها في بعدها الزمانيّ التكوينيّ، فنعود بها إلى المتكلم الواضع أي إلى مراتب النشوء الأوّليّة التي تتصوّر حدوثها في التاريخ المديد.

فأبسط البنى، عند الخليل، هي البنية الثنائيّة تتلوها سائر البنى على درجات من التركّب والتعقيد. وهذه توافق مراحل تاريخيّة مرّت بها تلك البنى في تكوّنها واتّساعها. ولعلّ هذا يمثّل إرهاصاً عند الخليل لم يجد له متابعاً في التراث لانحراف في وجهة البحث غمرت هذا الهاجس الأصليّ عنده.

ولعلّ هذا الإرهاص نفسه يمثّل أساساً قامت عليه فرضيّات حديثة عديدة عند العرب والمستعربين في هذا الشأن قلما يصرّح أصحابها بفضل الخليل إن عادوا إليه وفهموه حقّ فهمه. ولئن عادوا إليه لينقلوا ما قال ويلخصوه، فإنّهم لم يفهموه حقّ فهمه ولذلك لم يبنوا شيئاً. ومثل هذا الأمر عزفنا عن العودة إلى الكثير من الدراسات من هذا القبيل، لكونها تأريخاً للعمل المعجميّ بأعلامه ومعاجمهم منهجا وتبويبا وهو أمر خارج عن اهتمامنا. فجميعها يردّد الأشياء نفسها، بل يكاد فكر الخليل عندهم يقتصر على التقليل الرّياضيّة دون الاهتداء إلى المأزق الذي وقع فيه أعلام كثيرون من اللّغويّين العرب القدامى منهم ابن جنّي في هذا الشأن كما نبين بعد هذا.

مبحث الأصول الحرفيّة بعد الخليل

يعرض ابن دريد في مقدّمة الجمهرة ما ورد في مقدّمة كتاب العين فهو غير ذي إضافة من النّاحية النّظرية، وإن توسّع في المادّة اللّغويّة في القسم المخصّص للأصول وفي باب ما أسماه بالنّوادر في نهاية الجمهرة.

مبحث الأصول الحرفيّة عند ابن جنّي

يلمّ ابن جنّي في «الخصائص» بقضايا عديدة تتصل ببنية الكلمة وتصريفها واشتقاقها، معيدا ما سبقه إليه الخليل وغيره من اللّغويّين مضيفا الكثير من الأشياء والمبادئ. فالأصول عنده «ثلاثة: ثلاثيّ ورباعيّ وخماسيّ». فأكثرها استعمالاً وأعدّها تركيباً ثلاثيّ، وذلك لأنّه حرف يبتدأ به وحرف يحشى به وحرف يوقف عليه» (الخصائص 1 / 56). ويفسّر ابن جنّي مفهوم الاعتدال في الثلاثيّ لا بقلة

الحروف فحسب وإنما «لشيء آخر، وهو حجز الحشو الذي هو عينه بين فائه ولامه»
(الخصائص 1 / 57).

ويقترن اسم ابن جنّي بفكرة الاشتقاق الأكبر. وإن تطرّق أعلام كثيرون من السابقين عليه ومن معاصريه إلى الاشتقاق فإنهم قصرُوا اهتمامهم - في رأيه - على الاشتقاق الأصغر ولم يعنوا بالأكبر لصعوبته وكثرة مزالقه. وقد سعى ابن جنّي مقتفياً آثار شيخه أبي عليّ الفارسيّ إلى تأسيس منظومة الاشتقاق النظريّة في «الخصائص»، بل إنّه لولعه بالفكرة يجعلها مدخلاً للكتاب من حيث مثّلت أساساً للأصول والمقاييس التي تقوم عليها العربيّة معتمداً زوجاً مفهوميّاً هو [قول / كلام]، مجرباً الواحد منهما في تقاليبه المختلفة الممكنة، رابطاً دلالة الواحد منها في ترتيبه الواحد بقريته الممكن المتولد بالتّقليب (الخصائص 1 / ص 5-18)، ويعود إليها في موضع لاحق (الخصائص 2 / 135 وما بعدها) يخصّها فيه بفصل كامل يعتمد فيه نماذج أخرى يسبر بها انطباقها واطرادها.

فالاشتقاق الأكبر «أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثيّة فتعقد عليه وعلى تقاليبه السّنة معنى واحداً، تجتمع التّراكيب السّنة وما يتصرّف من كلّ واحد منها عليه، وإن تباعد شيء من ذلك عنه ردّ بلطف الصّنع والتّأويل إليه، كما يفعل الاشتقائيّون ذلك في التّركيب الواحد» (الخصائص 2 / 136).

ويبدو أنّ ابن جنّي كان حذراً في توسيع الاشتقاق الأكبر. فهو لا يدّعي أنّه «مستمرّ في جميع اللغة» شأنه في ذلك شأن الاشتقاق الأصغر (الخصائص 2 / 140). والمهمّ أنّ ابن جنّي يمثّل نزعة واضحة إلى الرّبط بين الحامل الصّوتيّ والدّلالة، وهو أمر متوفّر منذ الخليل، ولكن بنسبة خافتة جدّاً لا تتجاوز بعض الملاحظات. فليس من قبيل الصدفة أن يجتمع عنده في كتاب الخصائص أربعة مداخل في هذا الرّبط:

أ- مدخل صوتي-دلاليّ، خصّه بباب «في إمساس الألفاظ أشباه المعاني» (الخصائص 2 / 154)، يعود فيه إلى ما سطر منذ الخليل في إشارته إلى جريان [صرّ] في التّعبير عن صوت الجندب لما فيه من استطالة ومدّ، وإلى جريان [صرصر] في صوت البازي لما فيه من تقطيع. ويعود فيه إلى ما سطره سيبويه من اقتران البنية

المقطعية في بعض المصادر بما تدلّ عليه، من قبيل توالي الحركات في [فعلان] لتوالي الحركات في الأحداث المعبرة عنها من قبيل [غليان، نقران... إلخ]. ويضيف ابن جنّي المصادر الرباعية المضعفة التي تأتي للتعبير عن الحدث المتكرّر من قبيل [زعزعة، قلقلة، صلصلة، قعقعة... إلخ].

ب- مدخل القرابة الدلالية للقرابة الصوتية، يخصّها ابن جنّي باب «في تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني» (الخصائص 2 / 147)، يعرض فيه إلى التقارب الدلالي الكائن بين بنيتين متقاربتين في الحروف، من قبيل:

[ق ر م] / [ق ل م]: القرمة هي الفقرة تحزّ على أنف البعير، وقريب منه قلمت أظفاري، لأنّ هذا انتقاص للظفر وذاك انتقاص للجلد، والعمالان متقاربان. ويخلص من ذلك ابن جنّي إلى اعتبار «الراء أخت اللام». بل إنه يكرّر مفهوم الأخوة الكائنة بين حرفين يميّزان بين بنيتين متقاربتين في الدلالة ويوسّعه ليشمل «الهمزة أخت الهاء» في [هز ز] و[أز ز]، و«الباء أخت الميم» في [ع ل ب] و[ع ل م]، و«التاء أخت الدال» في [ق ر ت] و[ق ر د]... إلخ.

ج- مدخل الاتفاق في الدلالة للاتفاق في الحروف الأصول بتقاليبها، اهتمّ فيه ابن جنّي باشتراك تقاليب مختلفة لمجموعة من الحروف الأصول في دلالة واحدة، وعلى ذلك قام الاشتقاق الأكبر.

د- مدخل الاتفاق في الدلالة على اختلاف الأصول الحرفية، اهتمّ فيه بتوزّع شحنة دلالية واحدة على أصول حرفية متباعدة، خصّه باب «في تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني» (الخصائص 2 / 115)، يكون فيه للمعنى الواحد أسماء كثيرة يفضي معنى الاسم الواحد منها إلى معنى صاحبه. وذلك من قبيل خلق الإنسان وطبيعته ونحيته وغريزته ونقيته وضريبته وسجيته... إلخ.

مبحث الأصول الحرفية عند ابن فارس

يمثّل ابن فارس نموذجاً وافياً في دراسة المادة اللغوية العربية. فقد اجتمع عنده ما افترق عند سابقه أي عنايته بالاشتقاق والتأليف المعجمي. وهما مجتمعان عنده في مفهوم «المقاييس».

وما لفت انتباهنا في «المقاييس»، طريقة صاحبه في التعريف بالمداخل اللغوية. فالخليل في كتاب العين يورد مجموعة الحروف الأصول عنوانا على الباب يردفها بتقابلها المستعملة والمهملة، ثم يأتي بالتقليب الواحد مدخلا يليه مباشرة المعنى أو المعاني المقترنة به:

باب العين والقاف والطاء (ق ط ع، ق ط ع مستعملان)

قطع: قطعه قطعاً ومقطعا فانقطع...

وكذلك ابن دريد في الجمهرة يورد الحرف وما بعده أو الحرفين وما بعدهما عنوانا على الباب، ثم يستعرض التّقاليب الممكنة فيه مراعيًا إيراد التّقليب الواحد ومعكوسه، وبعده مباشرة المعنى أو المعاني المقترنة به:

باب الباء والحاء وما بعدهما في الثلاثي الصحيح.

أهملت الباء مع الحاء والحاء في الثلاثي الصحيح.

[بدح]: البدح: الفضاء الواسع.

[دحب]: والدّح يقال: دحبت الرّجل أدحبه إذا دفعته.

لكنّ ابن فارس يعمد إلى إيراد كلمة [أصل] في كلّ مدخل يورده، يكون ذلك بصيغ مختلفة تكبيرا وتصغيرا (أصل / أصيل)، إفرادا وتثنية وجمعا (أصل / أصلان، أصول)، إثباتا ونفيا (أصل / ليس بأصل). وفي بعض الأحيان لا يذكرها عندما يكون المدخل حرفا من حروف المعاني من قبيل [لو]، [هل] على سبيل المثال.

واستوقفنا هذه الظاهرة للبحث في مفهوم [الأصل] عنده: فهو مرّة يستعمل لفظ [كلمة] وهي تسمية متداولة، ولكنها تتكرّر عنده في ذكر حروف المعاني خاصّة، وفي بعض الموادّ اللغوية المتصرّفة:

• [أو] كلمة شكّ وإباحة.

• [أجن] الهمزة والجيم والنون كلمة واحدة. وأجن الماء يأجن ويأجن إذا تغيّر.

ويستعمل لفظ [قول] وما اتصل بها من قبيل [تقول، قال فلان...]:
 • [أتى] تقول أتاني فلان إتيانا أتيا...

ويستعمل الفعل [يدلّ] يكون المفعول به في العبارة الشارحة:

أ- اسما على معنى من قبيل:

• الهمزة والثاء والفاء [أ ث ف] يدلّ على التّجمّع والثّبات.

• الهمزة والباء والدّال [أ ب د] يدلّ بناؤها على طول المدّة...

ب - أو كلمة [أصل]:

• الهمزة والثاء والميم [أ ث م] تدلّ على أصل واحد وهو البطء.

• ويستعمل كلمة [معنى] خبرا عن المجموعة من الحروف أو منسوبة إليها
 عن طريق لام التّسبة:

• وأمّا الهمزة والفاء في المضاعف فمعنيان... [أ ف ف]

• وللهمزة والضاد معنيان: الاضطرار والكسر [أ ض ض]

ويستعمل كذلك كلمة [أصل] مفردة أو مثناة أو مجموعة، خبرا عن المجموعة
 من الحروف، ويتّضح في هذا السياق أنّ [أصل] هنا تعني الشّحنة الدّلالية المقترنة
 بتلك الحروف:

• الهمزة والجيم والدّال أصل واحد وهو الشّيء المعقود. [أ ج د]

• الهمزة والجيم والرّاء أصلان يمكن الجمع بينهما بالمعنى، فالأوّل الكراء على
 العمل، والثّاني جبر العظم الكسير. [أ ج ر]

ويستعمل كلمة [بناء]، مشيرا إلى مجموعة من الحروف، يجعله قائما على [أصل]
 بمعنى الشّحنة الدّلالية المقترنة بها:

• الهمزة والباء واللام بناء على أصول ثلاثة: على الإبل وعلى الاجتزاء وعلى
 الثقل وعلى الغلبة... [أ ب ل]

ويُجري كلمة [أصل] مضافة إلى مجموعة الحروف أو متعلّقة بها بتوسّط حرف
 التّسبة [ل] مشيرا دائما إلى الشّحنة الدّلالية المقترنة بها:

• [أر] أصل هذا الباب واحد وهو هيج الشّيء... [أ ر ر]

• وللهزمة والحاء أصل واحد وهو حكاية السعال... [أ ح ح]
 • الهزمة والراء والثاء له ثلاثة أصول: تقديم الشيء وذكر الشيء ورسم الشيء. [أ ث ر]

وتجري كلمة [أصل] بمعنى الشكل الذي يكون عليه الشيء أول ما يكون، فينعت مجموعة الحروف التي يوردها من المستعمل بكونها فرعاً على أصل:
 • الهزمة والجيم والحاء فرع ليست بأصل، وذلك أنّ الهزمة فيه مبدلة من واو فالأجاح السّتر، وأصله وجاح وقد ذكر في الواو.

ويسكت ابن فارس في الكثير من المواضع عن ذكر ما سبق من مفاتيح في التعريف سكوتاً تاماً عندما يمتنع العود بمجموعة الحروف إلى شحنة دلالية تمثل الأصل، أي عندما يمتنع الاشتقاق أو الانقياس على حدّ عبارته. يكون ذلك في الأعلام خاصّة وفي المقترضات:

• [أجأ]: جبل لطيء، وقد قلنا إنّ الأماكن لا تكاد تنقاس أسماؤها.
 • الهزمة والجيم والصاد ليست أصلاً، لأنّه لم يجيء عليه إلاّ الإجاص، ويقال إنّّه ليس عربياً.

ويكون كذلك في مجموعات الحروف التي تقترن بها دلالات لا تتصل الواحدة منها بالأخرى، فيمتنع العود بها إلى شحنة دلالية تمثل أصلاً واحداً جامعاً:
 • [ج ع ل] الجيم والعين واللام كلمات غير متناسقة، لا يشبه بعضها بعضاً...

فكلمة [أصل] غير محدّدة تحديداً دقيقاً، إذ تجري للتعبير عن عدد من المفاهيم المتداخلة بحكم التداخل في طبيعة المشغل الأساسي، وهو الاشتقاق الأكبر. فالمفهوم منها خليط بين الدلالة والمكوّن الحرفي في مستوى الاقتران بين المعنى وحامله، وهو خليط كذلك بين منطلق الاشتقاق ومنتهاه في صيغة منجزة في مستوى نظام الاشتقاق، وهو خليط بين الشكل الصوّتي المتصوّر أولاً في النشوء وشكل آخر له في التطوّر الصوّتي عن طريق الإبدال الصوّتي، وهذا في مستوى تعامل الأصوات وتطوّرها.

وبناء على هذا الواقع القائم على التداخل بين نظم عديدة وبين المستويات في الواحد منها أو جميعها مجتمعة، وجب علينا أن نستصفي مسلكاً يضمن الوضوح

بالفصل بين ما ورد متداخلا عند ابن فارس وغيره من اللغويين. ولنا عود إلى هذا بعد استكمال العرض التاريخي التأليفي في مشغلنا.

خاتمة

تحدّد برنامج البحث المعجمي في العربية منذ البدايات بضبط «مدار كلام العرب وألفاظهم فلا يخرج منها عنه شيء» (العين 1 / 47). وفي جميع الأعمال المدرجة في هذا البرنامج كانت النزعة واضحة إلى الربط بين الحامل الصوتي والدلالة في وصف الانتظام في المعجم العربي بوجه ييسر الإحاطة بما فيه من مستعمل ومهمل، ومن علاقات صوتية دلالية. وكان العماد في جميع ذلك على مفهوم الأصول الحرفية مكوّنا ثابتا ومدخلا تصنيفيا وتفسيريًا في آن. فكان عدد الحروف مدخلا تصنيفيا في الكلام (أحادي، ثنائي، ثلاثي، رباعي، خماسي)، وكان الترتب في الحروف والتضعيف والإقحام مداخل لدراسة وجوه تصرف الأصول، وآليات في تحقّقها. وتبلورت تلك الأسس جميعها تبلورا واضحا في إطار الاشتقاق الأكبر (ابن جني)، وإطار الأصول المفهومية (ابن فارس) بما يكتنفهما من مداخل بعضها التناسب الصوتي-الدلالي، وبعضها القرابة الدلالية للقرابة الصوتية، وبعضها الاتفاق في الدلالة للاتفاق في الحروف الأصول، وبعضها الاتفاق في الدلالة على اختلاف في الأصول الحرفية، وبعضها قرابة صوتية حادثة أساسها الإبدال الحادث خلال الزمان.

الفصل الثاني

مباحث الأصول الحرفية عند اللغويين المعاصرين

مقدمة

اشتغل العديد من العرب والمستعربين بقضية الأصول الحرفية من منطلقات متنوعة ومواقع معرفية مختلفة فتركز الدرس عند البعض منهم على مظهر دون آخر، ولكنهم في النهاية متكاملون يتجاوز اللاحق ما وقع فيه سابقه من مزالق أو أوهام يتلافها بالتعهد والتعميق أو بالتقص والتجديد باعتقاد مسالك أخرى، أو يتشبث بعضهم بما خطه الأسلاف من مبادئ يعمل على إثباتها وإقرارها بعناصر يستقيها مما سطوروا أو مما سطرته المعارف اللغوية في شأن اللغات السامية واللغات الأفروآسيوية. ولا يفيدنا الفصل بين هؤلاء على أساس الانتماء الثقافي إذ يكسر ذلك الوجهة التأليفية التي أردناها لهذا البحث. فمبدأ الأصول منطلق لنظريات عديدة متفاعلة تسعى الواحدة منها إلى تقديم وصف وتفسير متكاملين. ولهذا الأمر، أثرنا أن نقيم عرضنا أساسا على التسلسل التاريخي لمختلف الأعمال المعنية بقضية الحال مكتفين بالمفيد منها.

كارل بروكلمان

يذهب بروكلمان (1906 / 113) إلى أن جميع الكلمات -تقريبا- في اللغات السامية باستثناء أسماء الأصوات والضمائر الشبيهة بها، يمكن العود بها إلى مجموعات من الوحدات ذات دلالة أولية مشتركة بينها تقترن بثلاثة حروف. ويطلق على هذه الحروف كلمة «جذر»⁽¹⁾ ويضيف أن الكثير من الجذور يمكن أن تجتمع في مجموعات حرفية تقترن بها دلالة أكثر تجريدا، يحملها حرفان من الحروف المشتركة

(1)racine

بين تلك الجذور، ويورد مثالا على ذلك: تشتمل الكثير من الكلمات المتَّفقة في الدَّلالة على [القطع والتَّمزيق] على سلسلة تتكوّن من حرف حنكيّ أو غشائيّ وحرف أسنانيّ أو صفيريّ:

[حنكيّ / غشائيّ x أسنانيّ أو صفيريّ = / القطع والتَّمزيق /]

ويقترن بالكلمة المفردة مفهوم مخصوص يختلف تحديده دقّة واتّساعا، وتتكوّن من اتّصال تلك المفاهيم بعضها ببعض، شبكة تنتشر شيئا فشيئا، فتنتقل الدَّلالات من حسيّة إل تجريدية. ولكنّ ذلك لا يمثّل تطوّرًا لدلالة بدائيّة غائمة واسعة بل إنّه من العسير- عند بروكلمان - أن نجزم بكون تلك الجذور الثلاثيّة أو الثنائيّة أصولًا بالمعنى التكوينيّ للكلمات الجارية في الاستعمال.

ويعتبر بروكلمان (1906 / 126-124) أنّ البنية الثلاثيّة غالبية في اللّغات السّامية، ولكنّ الطّبقة الضّاربة في القدم منها تعود إلى البنية الثنائيّة من قبيل أسماء العلاقات الأسريّة (أب، أخ...)، وأسماء العدد، وأعضاء الجسم وغيرها من الأسماء. يمثّل ما عرضه بروكلمان برنامجا في البحث تابعه بعض المستعربين، يظهر صداه في الكثير من الأعمال الفردية أو الجماعية، من ذلك أنّ جماعة GLECS خصّصت سلسلة من الجلسات موضوعها الأصول الثنائيّة والثلاثيّة في اللّغات السّامية.

الأب مرمجيّ الدومينيكي

ويدخل الأب مرمجيّ الدومينيكيّ (1973) قضية الأصول من باب إصلاح المعجميّة العربيّة. فلم يكن له فيها إضافات نظريّة كبيرة. فقد جمع عددا من المقالات يعود نشرها إلى نهاية العشرينيّات مثلت في أساسها مباحث مجمعيّة معجميّة. وجعل من «الثنائيّة» مذهبًا يقوم نقيضا لمذهب الثلاثيّة. وهي «النّظريّة القائلة بأنّ الأصول العربيّة - وكذلك في أخواتها السّامية - ليست الألفاظ ذوات الحروف الثلاثة، بل ذوات الحرفين. إذن من شأن الثلاثيّات أن تردّ إلى الثنائيّات» (6 / 1937). وهو تقرير فيه مجازفة يمكن العود بها إلى نوع من الحماس يرتبط بتوجّه عامّ انتحته الأبحاث وقتها في قضية الحال. وليس من قبيل الصدفة أن تتزامن أبحاث مجموعة GLECS وما نشره الأب الدومينيكيّ.

عبد الله العلايلي

كتب عبد الله العلايلي (1938) «مقدّمة لدرس لغة العرب» وأعاد أسعد أحمد عليّ نشرها سنة 1968 بعنوان «تهذيب المقدّمة اللغويّة للعلاييلي»، وذلك بإيعاز من صاحبها. «والمقدّمة في الإخراج الجديد لم تختلف عنها في القديم من حيث الرّوح والمضمون، وإن اختلفت بعض الاختلاف في التّعبير والشّكل وتنظيم بعض القواعد...» (تهذيب / 29). وفي ما يلي عرض لأهمّ المبادئ التي توصلّ العلايلي إلى ضبطها:

أ- مرّت جميع اللّغات بثلاثة أدوار:

- دور المقطع البسيط: هو دور المقطع الواحديّ غير المركّب من قبيل [ba]، وهو دور نشأ فيه الجدول الهجائيّ. وفيه يدلّ كلّ صوت دلالة بعينها. وهذه الأصوات المفردة كانت تمثّل لغة الإنسان الذي ارتقت البشريّات عنه. ويورد العلايليّ نموذجا لهذا الأمر هو [جبل]: تحلّ إلى حروفها [ج] = ينظر إلى الارتفاع / [ب] = بيت / [ل] = ملاصقة ومساس. فيكون المعنى المؤلّف / بيت مرتفع ملاصق / للسّحاب أو للأرض، وهو تصوّر صحيح عن الجبل (تهذيب / 47-48). ويعود العلايليّ بنشأة اللّغات في هذا الدّور إلى أسباب مكانية اجتماعية انفرادية لا إلى تفرّعها عن مصدر واحد.

- دور المقطعين: يكون فيه الجمع بين مقطعين واحدتين للتّعبير عن معنى جديد، ويقترن هذا الدّور بمحاكاة الطبيعة في مختلف أصواتها. فالإنسان السّاميّ القديم جمع بين [عو] + [وا] للدّلالة على عواء الحيوان في مادّة [عوى] بعد تصحيح حروف العلة لتدخل البنية الثلاثية.

- دور المقاطع: دور الجمع بين المقاطع الواحديّة وبين المقاطع الثنائيّة لتأليف دلالة مركّبة تلبية لحاجة الإنسان إلى التّعبير، ويوافق هذا الدّور دور الثلاثيّ الذي استقرّت عنده العربيّة. ويذهب العلايليّ إلى أنّ هذا الدّور يبدأ عند طور الحجر المهدّب إذ يقترن عنده تطوّر الحاجة بتطوّر الرّقيّ عند الإنسان (تهذيب / 52).

وينقسم دور المقاطع المتعدّدة إلى خمس حلقات متعاقبة تعاقبا تطوريّا:

1. تكوين المنطق اللّغويّ والتّعبير عن الحاجة: هو طور لصيق بالأطوار

السّابقة يمتدّ على حدود العصر البرونزيّ بداية الحضارة الإنسانيّة، يتّسم بعدم التّناسب والنّظام.

2. تكثير اللّغة وفوضى الزّيادة: هو طور مزامن للعصر الحديديّ، زمن اختراع الكتابة، لم تعد فيه تسمية الأشياء قائمة على المصادفات الطبيعيّة، وإنّما تكون بالتأليف والتّركيب وبحسب المقتضيات، دون أن يبلغ الأمر الإحكام فلم يهتد الإنسان إلى ترتيب جدول الهجاء ولا إلى تنظيم الزّيادة على المفردات، فكانت فوضويّة.

3. التّنبّت اللّغويّ وتقرير موضع الزّيادة: هو طور لاحق على طور التّكاثر الفوضويّ، ضبط فيها الإنسان مواضع الزّيادة وقوانينها معتمدا المطرد منها بالقياس. وذلك ما اهتدى إليه علماء الاشتقاق العرب في تناولهم الأصول الثنائيّة والثلاثيّة والعود بالواحد منهما إلى آخر لمناسبة بينهما. ويخالف العلايليّ ما استقرّ في شأن الزّيادة من كونها جارية في آخر الثلاثيّ ويرى أنّها «وسطه دائما» (تهذيب / 56).

4. التّضج اللّغوي: هو طور الأصول العامّة في الوضع التي تبلورت في مباحث الأصول عند اللّغويين العرب.

5. المعاني التّركيبية: نشأت فيه الحاجة إلى الزّيادة على الثلاثيات لتأدية المعاني الحادثة فنشأ الرّباعيّ والخماسيّ.

ب- القلب: الدوائر

يطلق العلايليّ مصطلح [قلب] على ما سمّي في القديم الاشتقاق الأكبر. والقلب عنده قاعدة تمثّل قانون العرب الأصليّ في تكثير لغتهم، تولّد ستّ موادّ لكلّ ثلاثيّ، وتعيّن المقاليب على التّوالي التّاريخيّ الذي به نقف على قدامه كلّ مادّة وعمرها.

والآليات القاعدة عنده هي:

• ترتيب الجدول الهجائيّ: ما وافق ترتيب حروفه في الكلمات ترتيب الجدول الهجائيّ عدّ أقدم ممّا خالفه. فإذا أخذنا الثلاثيّ (م ل ك) كانت أقدم موادّه [كلم] لأنّ [ك] قبل [ل] و[ل] قبل [م] في ترتيب الجدول الهجائيّ.

• تتولد المقاليب بجعل الحرف الثاني والحرف الثالث من أقدم مادة في الموضع الأول وفي الموضع الثاني. فمادة [كلم] تفرخ [ملك] و[مكل] وإن تواصل ذلك فإنه لا يتجاوز المادة الأصل [كلم]. وهذا يمثل منتهى التقلب وبه تنغلق الدائرة الأولى.

• تتولد الدائرة الثانية بجعل الثالث من المادة الأصل (ك ل م) ثانيا حيث نحصل على [كمل]، ثم بجعل الثاني والثالث منها أولا وثانيا تنشأ [ملك] و[لكم]. وبذلك تنغلق الدائرة الثانية. ويكف الثلاثي عن الإنتاج.

يمكن اختصار ذلك في ما يلي:

مادة ثلاثية	(م ل ك)
أقدم تقليب	[كلم] لموافقته ترتيب الهجاء.
الدائرة الأولى	[كلم] ← [ملك] ← [مكل] ← [كلم]
تقديم الثالث إلى موضع الثاني للحصول على رأس الدائرة الثانية	[كلم] ← [كمل]
الدائرة الثانية	[كلم] ← [ملك] ← [لكم] ← [كمل]

وتقضي القاعدة - حسب العلايلي - بوجود جامع معنوي بين المقاليب الستة للمادة اللغوية الواحدة يتفرع إلى جامع معنوي مخصوص بين وحدات الدائرة الواحدة، وفي كل دائرة يكون الاختلاف بين عناصرها. ويعمد إلى الترتيب الهجائي بعناصره الحرفية وما يقترن بها من معان لإثبات تقدم مادة على أخرى في الدائرة الواحدة من زاوية تاريخية وإبراز الجامع المعنوي بين عناصرها بالتأليف بين معاني الحروف المجتمعة فيها (تهذيب / 69-63). وهو في جميع ذلك يلح على «وضوح المعقول العربي» قديما بل يعتبره ضامنا لبقاء العربية في المستقبل البعيد.

ومهما كان المطعن الذي يمكن أن يوجه إليه بناء على افتراضاته وما يمكن أن يفهم من تعصب إلى العربية من خلال تحليله، فإننا أدرجنه في بحثنا نموذجا من الأعمال التي اهتمت بقضية الحال. فقد وجدنا عنده عددا من الإشارات المشتركة بين اللغويين عامة من قبيل الأطوار اللغوية وظاهرة التوسيع، توسيع الثنائيات إلى الثلاثيات وقوله بمبدأ الفوضوية في انتظام اللغة في أطوارها الأولى القديمة. ونرجح

أنّ العلايليّ يعني به غياب النّظام مطلقاً لا ما هو متعارف في وقتنا في ميادين العلوم من نظريّة الفوضى.⁽¹⁾

جان كانتينو

يذهب كانتينو (1950) إلى أنّ الكلم في اللّغات السّاميّة وليدة نظامين صرقيّين متقاطعين: نظام الجذور ونظام الأوزان⁽²⁾. يمثّل الأوّل منها ظاهرة عامّة في اللّغات السّاميّة إذ تتقارب مجموعة من الكلمات من حيث المعنى العامّ المشترك بينها ومن حيث الحروف المكوّنة لها. أمّا الثّاني فتمثّل العربيّة النّمودج الوافي منه إذ لا تخرج فيها الكلمة المفردة عنه. ويطلق كانتينو على العنصر الشّكلي المتكوّن من مجموعة الحروف مقترنة بمعنى عامّ دقيق أو غير دقيق مصطلح [جذر]، ويستعمل كانتينو كلمة (racine) مقابل [أصل] العربيّة. ويطلق على النّظام الثّاني مصطلح (schème) مقابل [وزن، بناء، صيغة] الجارية عند النّحاة العرب.

ساباتينو موسكاتي

يعرض موسكاتي (1964 / 71-75) إلى حقائق عامّة في قضيّة الحال، إذ يقرّر أنّ اللّغات السّاميّة تبين عن غلبة للجذور الثّلاثيّة منذ أقدم العهود المؤثّقة، ويشير إلى أنّ الجذور الثّنائيّة والرّباعيّة دون الثّلاثيّة في التّواتر وأقلّ منها الجذور الأحاديّة والخماسيّة. وي طرح قضيّة تتّصل بما يكوّن الجذور. فقد غلب في الدّرس اللّغويّ اعتبار الحروف المكوّن الأساسيّ للجذور، لكنّ بعض الدّارسين يرفضها ويعتبر الحركات من مكوّنات الجذر. ففون سودين⁽³⁾ (1952) -مثلاً- يذهب إلى أنّ الحركات جزء من الجذور الثّلاثيّة، ولكنّها طويلة في الصّيغ المصّرفة من الجذور الثّنائيّة (قال / بنى...). فيكون على هذا ما يفترضه الدّرس اللّغويّ مكان الحركة الطّويلة من حرفي اللّين [و / ي] أمراً مصطنعاً.

ويعرض موسكاتي إلى وجود مجموعات من الجذور في المعجم تتفق في حرفين منها وفي الدّلالة على معنى واحد أو معنيين متقاربين. ويورد على ذلك مثلاً من

(1)Chaos Theory

(2)schème(s)

(3) von Soden

العبرية: prd: [فَرَّقَ]، prm [مَزَّقَ]، prs [شَقَّ، كَسَرَ]، prS [كَسَرَ]، prq [أَبْعَدَ، أَزَاحَ]، prr [ذَوَّبَ، مَحَقَ]، prš [مَيَّزَ، فَرَّقَ]... حيث تشترك العناصر في الحرفين [pr] وفي دلالة أساسية على القسمة. وإذ تكون هذه الظاهرة مشتركة بين اللغات السامية يمكن أن نعتبر أن الجذور الثلاثية متطورة من الثنائية، فيكون النظام الثنائي سابقاً على النظام الثلاثي.

ويستعرض موسكاتي عدداً آخر من المعطيات تدعم في رأيه نظرية الثنائية، منها:

- وفرة الكثير من الأسماء الثنائية وبعض الأحادية التي يمكن اعتبارها قديمة جداً بحكم ما تدلّ عليه، من قبيل [دم]، [يد]، [يم].
- الأفعال الثلاثية المعتلة في أصلها ثنائية وما افتراض حرف محذوف إلا أمر صناعي متصل بالوصف اللغوي. وما الحرف المفترض إلا توسيع للحرفين قصد ملاءمة الصيغة لمقتضيات البنية الثلاثية.
- المقارنة بين اللغات السامية واللغات الحامية السامية في هذا السياق تبين عن عدم دعم لفرضية الثنائية :

	قوشية	سامية
[قتل]	qal	qtl
[فعل]	fal	f9l

دياكونوف

يمثل عمل دياكونوف (1965/42-56) واحداً من أحسن الأبحاث التي تطرقت إلى قضية الحال، فقد تجاوزت مجرد إثبات الظاهرة إلى تفسيرها نشأة وتطوراً. والمهم في نظريته ما أولاه لقسم من الحروف سماها بالحروف الرنّانة من دور في توسيع الجذر عموماً والثنائي على وجه الخصوص وفي بناء الكلمة. ينطلق دياكونوف في ذلك من جملة من المبادئ سطرها البحث اللغوي قبله في بنية الجذور والكلمة في اللغات السامية والأفروآسيوية:

لا يبدأ المقطع بحركة بما في ذلك المقطع الأول، وبهذا الأمر يتعلق دور «همزة الاتكاء» التي تمثل أداة تعويض يتجنب بحضورها البدء بالحركة.

لا يشتمل المقطع على أكثر من حرف في مطلعته أو في ذيله. ولا يكون في النواة منه إلا الحركة (فتحة/ كسرة/ ضمة) أو حرف رنّان، حيث يشغل هذا الحرف دور الحركة مرّة ودور الحرف مرّة أخرى حسب موقعه من الجذر أو الكلمة. وللجذور القديمة بنية مقطعية ثنائية:

	CVC	ح ك ح
ح = حرف رنّان	CSC	ح ح ح
S= sonante	CVCS	ح ك ح ح

ويمكن لـ [ح ر] أن يشغل موضع الحركة حيناً وموضع الحرف حيناً آخر. فإذا ما أقحمنا الحروف الرنّانة ضمن الحروف أمكن للجذر أن يكون ثلاثياً شرط أن يكون الحرف الثاني أو الثالث منه حرفاً رنّاناً.

ويعرّف دياكونوف (1965 / 39-40) الحروف الرنّانة بكونها صواتم ذات دور مزدوج حرفي-حركي. فدورها دور الحركة عندما تكون قبل حرف، وهو دور الحرف عندما تكون قبل الحركة أو بعدها في مقطع منغلق. فالحروف الرنّانة ذات وظيفة حرفية أو حركية في بنية المقطع وبنية الكلمة. والحروف الرنّانة التي استخلصها دياكونوف من دراسة الجذور في اللغات الأفروآسيوية هي:

- [م]، [ن]، [ل]، [ي]، [و]، [ع]

- الهمزة [الحنجرية-الانحباسية]. وهي في الأصل لا تنتمي إلى الحروف الرنّانة بحكم طبيعتها الحرفية الصريحة، ولكن دياكونوف يذهب إلى أنّ علامة الهمزة في الخطّ القديم [ا] كانت تشير إلى صوتين مختلفين واحد منهما همزة انحباسية صريحة تشتغل اشتغال الحرف الصريح، والآخر همزة «مختلصة» -والعبارة لنا- تنجز بانقباض خفيف في مستوى الحنجرة، وهذه هي التي اشتغلت اشتغال الحرف الرنّان.

ويجعل دياكونوف الحروف الرنّانة قسمين: شديدة وضعيفة،

أ- الرنّانة الشديدة: م، ن، ل، ر، ع. يمثل حرف [م] أكثر الحروف الرنّانة الشديدة ثباتاً، وهو أكثرها دورانا في تكوين الصيغ والكلمات، وإن كان عرضة إلى الإبدال إلى [ب].

ب- الرنّانة الضعيفة: ي، و، ا. وهذه ثابتة في الموضع الأوّل، ولكنها عرضة للكثير من التّغيرات في المواضع الأخرى.

ويجمل بتراتشيك⁽¹⁾ (1987 ص 106-107) على عمل اشترك فيه دياكونوف وبورتشومفسكي⁽²⁾ (1979) يوضّحان فيه كيفية اشتغال الحروف الرنّانة باعتماد زوج [و/ي]، حيث يذهبان إلى أنّ تطوّر نصف الحركة [i]-[u] إلى حرف [-w] [y] مبدؤه تأويل معاد للحركة الطويلة [i]-[ü] في النّظام. تمثيل ذلك في ما يلي:

uw → uu → uu

iy → ii → ii

فيكون - على هذا- المسار كما يلي: حركة ← نصف حركة ← حرف.

ويثير لاکو⁽³⁾ (1972) القضايا الكبرى المتعلقة باللّغات السّامية من خلال اشتغاله بالفرعونيّة القديمة. فمن القضايا التي اشتغل بها بنية الجذور والكلمات وأصولها في السّامية بغية التّوصّل إلى ضبط الطرق والوسائل التي طوّرت بها هذه اللّغة النّظام الثلاثي. ولكنه يبقى في الإطار العامّ إذ مثل بحثه في الفرعونيّة إقرارا لما ثبت من وسائل في اللّغات السّامية (لاكو 1972 / 20 وما بعدها): تضعيف الحرف الثاني، تلحيق [و]/[ي]، تسييق عدد من السّوابق لتغيير المدلول.

واشتغل بتراتشيك بقضيّة الحال في بعض أعماله (1971، 1981، 1982، 1983، 1987)، موسّعا مجال الحروف الرنّانة لتشمل الحروف الحنجريّة كما يلي بيانه:

ينطلق بتراتشيك (1987) من نتائج دياكونوف وأساسا من منزلة الحروف الرنّانة في بنية الجذور. ويعتبر أنّ بنية الأصوات تمثّل سلسلة صوتيّة ممتدّة بين قطبين يحدّانها الحرف من جهة والحركة من جهة ثانية، ويكون في المركز بينهما التّشكلات المختلفة للحروف الرنّانة أي لأنصاف الحركات (اللين: و/ي) والحروف الحنجريّة الرنّانة والحروف المائعة وأحيانا الحروف الخيشوميّة. ويعتمد بتراتشيك أعمال

(1) Petracek

(2) Diakonoff & Porchomovskij

(3) Lacau

ياكسون (1952، 1957) في إثبات كون الحروف الحنجريّة (الحلقية [ع، ح] والحنجريّة [ء، هـ]) حروفا رنّانة تؤدّي دور الحركة في المقطع، وإن أمكن لها أن تؤدّي دور الحرف. وهو ما أثبتته دياكونوف لجميع الحروف الرنّانة.

وقياسا على ما ذهب إليه دياكونوف وبورتشومفسكي (1979)، يذهب بتراتشيك إلى إقامة نموذج في تطوّر الحروف الحنجريّة الرنّانة إلى حروف صريحة: [ح]←[خ]، [ع]←[غ].

ولكنّه يميّز بين تطوّر أنصاف الحركات إلى حرف رنّان فحرف صريح من جهة وتطوّر الحروف الحنجريّة الرنّانة إلى حروف صريحة من حيث الوظيفة في بنية الكلمة والجزر. فتطوّر أنصاف الحركات غايته تحقيق بنية الجزر وتثبيتها في مظهرها الحرفي الصّرف، في حين يمثّل تطوّر الحروف الحنجريّة الرنّانة إلى حروف صريحة مجرد تقوية وتكثير للبنية الثلاثية بإبدال الحرف الرنّان بحرف صريح لإحداث صيغتين بديلتين في المعجم. ويقرّر بتراتشيك أنّ توسيع الجذور الشائبة بـ [و]ـ[ي] يعود إلى أطوار سابقة على طريقة توسيعه بالحروف الحنجريّة الرنّانة.

وإذا اعتمدنا ما تتفق عليه الدّراسات المنتحية منحى التّوسيع في الجذور الشائبة إلى ثلاثية باعتماد الحروف الرنّانة، يكون عدد هذه الحروف عشرة:

- حرفا اللين: [و]، [ي]
- حرفان خيشوميان: [م]، [ن]
- حرفان مائعان: [ل]، [ر]
- حروف حلقية: [هـ]، [ح]، [ع]
- حرف حنجريّ: [ء]

جورج بوهاس وجماعته

تمثّل أعمال بوهاس⁽¹⁾ (1991، 1993) وبوهاس وشكيري (1991، 1993) وبوهاس ودرغوف (1993)، أبحاثا ميزتها الجمع بين المسح الشّامل للمعطيات اللغويّة وبين المنطلقات النظريّة لإقامة فرضيّات مدعومة بالمعطيات الميدانيّة، وذلك

(1)Bohas

في إطار الصوتية التفرعية⁽¹⁾ (المقطعية الذاتية). وقد اشتغل هؤلاء أساسا بالجزور الثنائية وطرق توسيعها في المعجم العربي خاصة مستفيدين من الأعمال السابقة في هذا المجال. وقد رصد بوهاس جملة التحققات التي تكون للجزر الثنائي الواحد معتمدا ما يكون بينها من صلوات (دلالية قوية أو ضعيفة) تثبت بها عودتها إلى أصل واحد.

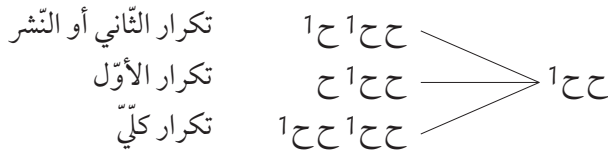
فالمنطلق المفترض جذر ثنائي يجري توسيعه بوجوه، هي كما يلي:

1. توسيع بالتضعيف: يأخذ التضعيف ثلاثة أشكال:
 - أ- تضعيف الثاني من الحرفين يسميه كذلك بالنشر⁽²⁾، نشر الحرف الثاني على الموضعين الحرفيين الثاني والثالث من البنية الثلاثية.
 - ب- تكرار الأول من الحرفين.⁽³⁾
 - ج- تكرار الحرفين.

نموذج ذلك:

لازل	ل ق ل	
زل ل	ق ل ل	زلق وسقط
زل ز	ق ل ق	قلق، اضطرب
زل زل	ق ل ق ل	اضطرب، اهتز
صلة دلالية قوية:	صلة دلالية قوية:	الاضطراب
		الاضطراب

ويمثل للظاهرة بالتمثيل التالي:

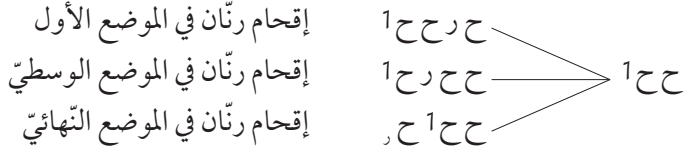


توسيع بالإقحام: يكون بإقحام حرف رنان في موضع حرفي أول أو وسط أو نهائي، نشير إليه في ما يلي بـ [ح_r]:

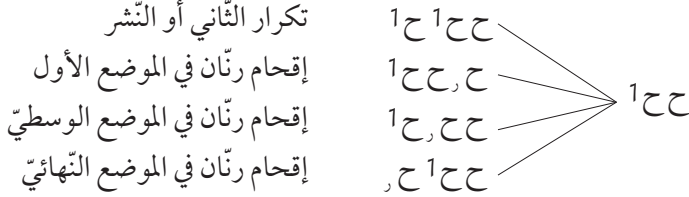
(1) Autosegmental Phonology

(2) diffusion

(3) réduplication



فيكون توسيع الجذور الثنائية في تحققاتها المختلفة كما يلي:



وفي هذا السياق يثبت بوهاس أنّ التوسيع بالإقحام يتمّ باستعمال جميع الحروف الرنّانة. ويشير بوهاس (31 / 1993) إلى برنامج مستقبلي في البحث -والعبارة له- يتمثل في فرضية تقوم على دراسة تتجاوز الصّواتم، منطلقا في دراسة الجذور، إلى مخارج الحروف ومواضعها ودراسة التّوليفات التي تكون بينها. وقد قاده إلى الاهتمام إلى هذا الأمر، ما لاحظته من تواتر في مجموعات من الجذور الثنائية لانتفاء الواحد من الحرفين إلى مخرج بعينه. وذلك من قبيل:

- ج ذذ / ج ذر / ج ذع / ج ذم
- ج زز / ج زر / ج زع / ج زم / ج زل / ج زء

ويقترح، بناء على ذلك، أن تقوم دراسة الجذور على التّوليف بين المخارج لا على التّوليف بين الصّواتم، ويقترن بالواحدة من تلك التّوليفات شحنة دلالية:

√ انحباسي حنكيّ X انحباسي أسنانيّ: «قطع»

وأثبت بوهاس ودرفوف (1993) أنّ التّوليف بين المخارج يكون في الترتيبين الممكنين، فإذا ما كان المنطلق مثلا: [انحباسي شفويّ، انحباسي أسنانيّ]، يكون التّوليف متحققا في الترتيبين:

- √ انحباسي شفويّ X انحباسي أسنانيّ: «قطع» [ب ت ت]
- √ انحباسي أسنانيّ X انحباسي شفويّ: «قطع» [ت ب ب]

ويجعل بوهاس (1994) تكوّن الجذور في المعجم العربيّ قائما على ثلاثة مستويات:

أ- المولدة⁽¹⁾: تطلق على التّوليف بين مخرجين. فيكون عدد المولّدات عنده على عدد التّوليفات الممكنة بين المخارج المختلفة.

ب- الأثل⁽²⁾: التّوليف بين صوتين من مخرجين يتوالفان في مولدة ما.

ج- الجذر: هو تحقّق الأثل بوحدة من طرق تحقّقه (الإقحام، التّضعيف).

منزلة الحرف الرّنان في النّظم الصوتية

نتبيّن بيسر من خلال العرض السّابق منزلة الحرف الرّنان الخاصّة في توزيع الأصول الثّنائية انطلاقا من دياكونوف وانتهاء ببوهاس. ولذلك وجب التّوقّف عند ظاهرة الصّوت الرّنان ومنزلته في المنظومة الصوتية في اللّغات الطّبيعية. فالرّنين (الجهر) حقيقة ثابتة وإن اتّسمت بالكثير من الغموض. ولقد اعتّمدت أساسا في تحديد المقطع مفهوما وأبعاضا ومدى وانتظاما وإدراكا.

يُعَدّ سيفارس⁽³⁾ (1881) - حسب كليمتس⁽⁴⁾ (1988) - أوّل من أشار إلى دور الرّنين في تحديد البنية المقطعية. فيمكن توزيع الأصوات على سلّم وفق مبدأ الرّنين⁽⁵⁾ تتوزعه درجات الجهر التي تتوفّر في الواحد منها. فالأصوات ذات الدّرجة العالية من الجهر تبين عن ميل واضح إلى الوقوع في أقرب موضع من قمة الجهر في المقطع، بل إنّها تقع في موضع النّواة منه. وتلاه عالم الأصوات الدّنمركي يسبرسن⁽⁶⁾ (1904) إذ أسّس توزيع الأصوات على سلّم في الجهر ذي ثنائي درجات يكون في أدناها الحروف الانحباسية وفي أقصاها الحركات، كما يلي:

(1)matrice

(2)étymon

(3)Sievers 1881

(4)Clements 1988

(5)Sonority Principle

(6)Jespersen 1904

[a]	الحركة المنفتحة	8
[e, o]	الحركة نصف المنفتحة	7
[i, u]	الحركة المغلقة	6
[r]	المكرّر (التكريري)	5
[l, n]	الجانبيّ / الأنفيّ	4
	الاحتكاكيّ المجهور	3
	الانحباسي المجهور	2
	الانحباسيّ المهموس	1

ويذهب يسبرسن إلى أن المقطع يتكوّن من حروف تتجمّع حول قمة جهريّة وفق سلّميّة الجهر، فيكون تعريف المقطع بكونه المسافة الكائنة بين منزلتين دنيين في الجهر.

أمّا هالا⁽¹⁾ (1961) فيعتبر الجهر (وهو سمة الصّوتم باعتماد الطّاقة التّصويّية الصّادرة من الحنجرة) العنصر الأساسيّ في المقطع. فالحركة قطعة صوتيّة ذات قابلية سمعيّة⁽²⁾ كبيرة لكونها أشدّ الصّواتم جهرا وهي لذلك تحلّ في النّواة من المقطع. فهي نواة تتجمّع حولها الصّواتم لتكوين المقطع. فالمقطع عبارة عن صعود ونزول بينهما قمة جهريّة تمثّلها الحركة.

وعرض شومسكي وهال⁽³⁾ (1968 / 125-126) إلى سمة الجهر في باب السّمات الكبرى وميّزا بين سمة الجهر وسمة الرّنين. ويبدو من خلال ذلك أنّ المعتمد في تحديد الجهر هو نيز الأوتار الصّوتيّة أوّلا، ثمّ هيئة جهاز النّطق (ضيق مجرى الهواء أو اتّساعه) ثانيا؛ أمّا تحديد الرّنين فقوامه هيئة جهاز النّطق أوّلا، وحدوث النّيز ثانيا.

فالأصوات الرّنانة هي تلك التي يكون جهاز التّصويت فيها على هيئة تجعل الجهر يحدث حدوثا عفويّا، وخلافا لذلك تكون الأصوات غير الرّنانة. ويقترن الرّنين -حدوثا وغيابا- بدرجة الاتّساع في مجرى الهواء. فالّضيق الذي يتجاوز

(1)Hala 1961

(2)audibilité

(3)Chomsky & Halle 1968

درجة التّضيق عند إحداث صوت اللين [ي] و[و]، يمكن أن ينجرّ عنه غياب الجهر. وتنقسم الأصوات بناء على هذا إلى قسمين: قسم رنان يضمّ الحركات وحر في اللين والحروف الخيشومية والحروف المائعة، وقسم غير رنان يجمع سائر الحروف.

ويذهب كليمتس (1988) إلى أنّ سلّم الجهر يتحدّد بناء على السمات الصّوتية الكونية، تلك التي تتحدّد بها مجموعات الصّواتم الطّبيعية. ويعتمد أربعاً منها هي: مجموعة اللين (glides)، مجموعة المائعة (liquid)، مجموعة الانجاسية (obstruent)، مجموعة الخيشومية (nasal). يعتمدها لتحديد سلّم الجهر من خلال مجموع السمات التي توسم بها المجموعة الواحدة وسما إيجابياً. ويختار لذلك عدداً من السمات أو لاها [حركيّ] (vocoid)، وهي مقابل [حرفيّ] (consonantal)، وثانيتها [تقريبّي] (approximant)، وهي سمة اصطنعها لايدفوجيد⁽¹⁾ (1982) يميّز بها حروف اللين والحروف المائعة من الخيشومية الانجاسية والحروف الانجاسية:

لين	مائع	خيشومي	انجاسي	
+	-	-	-	حركيّ
+	+	-	-	تقريبّي
+	+	+	-	جهر
3	2	1	0	سلّم الجهر

فتكون قابلية القطعة للورود في قمة المقطع وفق درجة الجهر فيها وموقعها من السلسلة. وعادة ما تكون القطعة التي تمثّل قمة الجهر في سلسلة ما، قمة المقطع. ينجرّ عن ذلك قاعدة عامّة أساسها أنّ القطع ذات الدرّجة العالية في سلّم الجهر أولى من غيرها في الحلول في قمة المقطع. ويورد كليمتس سلّمًا لدرجات الجهر موسّعا بالحركات ليضبط السّلمية التّالية:

حركة < لين < مائع < خيشومي < انجاسي

(1)Ladefoged 1982

خاتمة

لعلّ أبرز نتيجة يمكن تسطيرها من هذا الفصل تتمثل في تبين المسار الذي سلكته مباحث الأصول الحرفية منذ القديم. فهو مسار ذو محطات نظرية مفاهيمية مهمة أساسها التدرج على مرّ الزمان. فمن المعالم المهمة في توجيه البحث اللغوي المنصب على الحروف الأصول وما حايثها من قضايا الدلالة المعجمية والبنية المقطعية، ما يكون مشتركاً بين مختلف المناويل النظرية بصرف النظر عن موقعها في التاريخ أو في المعرفة باللغات.

من ذلك تسطير النزعة المتوفرة في العربية إلى اشتراك عدد من الجذور في المكوّن الحرفي وفي معنى جامع بينها، منذ الخليل. هي فكرة يتوسّع فيها ابن جنّي في آية الاشتقاق الأكبر التي لم تحبّ إذ يعود إليها العلايلي وبوهاس، كلا من منطلقه، الأوّل يدعمها والثاني ينقضها. وتتواصل الفكرة نفسها عند المستشرقين فيسطرها بروكلمان، واحداً من كثير، تتدعم عنده بما يتوفّر في اللغات السامية من معطيات ترفد الأصل الثنائي أساساً يتوزّع في ضوئه المعجم إلى مجموعات مشتركة صوتياً ودلالياً، وذلك مبحث يمضي به بعض من سار على نهجه أشواطاً باعتماد فكرة التوسيع بالحرف الرنّان من مثل دياكونوف. ثمّ تعتمد فكرة التوسيع بالحرف الرنّان أساساً تقوم عليه نظرية الأثول والمولّدات موسّعة بالحرف الرنّان في انتظام الجذور صوتاً ودلالة، عند بوهاس وجماعته. وقد أفاد هؤلاء جميعاً من التراكم المعرفي في الأبحاث الصوتية والصرفية من حيث الحقائق الكونية فيها ومن حيث طرق التمثيل.

خاتمة الباب الأول

عرضنا في هذا المبحث إلى قضايا عديدة اعتمدنا في إيرادها مدخلين مجتمعين أوّلهما تاريخي وثانيهما مفهوميّ. فالبحث في انتظام المعجم العربيّ على أساس الحروف الأصول يجد منطلقا له عند الخليل، تابعه في ذلك كل من اشتغل بهذه القضية من اللغويين العرب اللاحقين عليه يتميز منهم ابن جنّي بمبدأ الاشتقاق الأكبر. واجتمع عند الخليل رؤية متكاملة للجذور بناء وتوسيعا في حدود ما كان متعارفا عليه من حقائق علميّة لغويّة في زمانه. وهي حقائق يسكت عنها الكثير ممّن كانت لهم عناية بقضية الحال. واشتغل اللغويون المحدثون، من العرب ومن المستشرقين، بالجذور في العربيّة وفي اللغات الساميّة. وهم في ذلك قسمان: قسم ظهرت أعمالهم في النصف الأوّل من القرن العشرين، فتواصلت عندهم المبادئ القديمة كما استقرّت عند اللغويين العرب القدامى ولكن بزيادة الإحكام فيها. ولعلّ الشيخ العلابيّ يعدّ أوفى هؤلاء للقديم إذ يمثل عمله امتدادا صريحا لفكرة الاشتقاق الأكبر. وقسم ظهرت أعمالهم في النصف الثاني من القرن العشرين استفادوا فيها من نتائج الصوّميّة الحديثة. فاستقام لهم جهاز نظريّ يجمع بين ما توصل إليه اللغويون العرب وما استقرّ في الدّراسات الساميّة وما توصلت إليه النظريّات الصّوميّة الحديثة. ولعلّ أعمال بوهاس تمثّل خلاصة لذلك الثالوث.

ولئن كان العرض النظريّ في جميع البحوث مفيدا من حيث الإلمام بالقضايا في مظاهرها المتعدّدة، فإنّه بمفرده قاصر عن بلوغ الغاية التي يسعى إليها كل بحث. تتمثّل هذه الغاية في نقاش الوجود بسبر مبادئه وتوسيع دائرة النظر فيه والانتهاء إلى إقامة البديل إن اقتضى الأمر ذلك. ولهذا الأمر نعهد في المقبل من هذا القسم إلى سبر فرضيّة نعتبرها خلاصة لما تراكم من حقائق في تولد الجذور في المعجم العربيّ. هي أساسا القضية التي تقوم عليها أعمال بوهاس، ندفعها إلى أقصى غاية يمكنها بلوغها لنقف على حدودها في تفسير الانتظام في الجذور ثمّ نقترح تناولا آخر بديلا في ذلك الانتظام.

الباب الثّاني

فرضية التّوسيع:

المولدة [حنكي، أسنانيّ] نموذجاً

مقدمة

أشرنا إلى اتفاق اللغويين المحدثين في بلورة فرضية قوامها أنّ الجذور الثلاثية عائدة إلى جذور ثنائية يجري توسيعها بحرف رنان عند دياكونوف وبالْحرف الرنان والتّضعيف عند بوهاس. ونخصّص هذا الباب لسبر هذه الفرضية من زوايا عديدة معتمدين مبادئها من جهة، والمعطيات اللغوية المتوفرة في المعاجم العربية من جهة ثانية. نعتمد في سبر فرضية التوسيع نموذجاً تدرج فيه قائمة كبيرة من الجذور العربية، هو ما يتولد بالتّوليف بين مخرجين أولهما غشائيّ - حنكيّ وثانيهما أسنانيّ. واخترنا نموذج [حنكي، أسنانيّ] لأسباب عديدة ولكنّها متضافرة في ما يخصّ وجهة بحثنا:

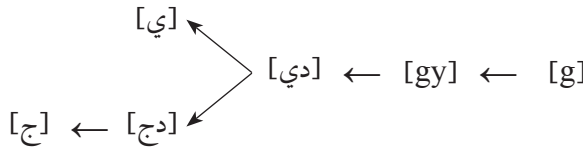
- طبيعة الحروف الحنكية في النظام الصوتي العربيّ: من الثابت أنّها حروف غير ثابتة وهي عرضة للكثير من التغيّر زمنيّاً كما يأتي بيانه.
- كثرة الدّراسات التي أشارت إلى التّوليف الكائن بين المخرجين (حنكيّ، أسنانيّ)، من ذلك ما أورده عن بروكلمان وما أثبتته بوهاس وجماعته.
- موقع الحروف الحنكية في الفضاء النّطقيّ: هو موقع وسط يكسب عناصره الكائنة فيه طواعية كبرى للتّوالف مع سائر المخارج من هذا الفضاء، الخلفية منها والأمامية. يضاف إلى ذلك كثرة الأسنانيّات التي تمثّل خزّانا هائلاً من إمكانيّات التّوليف.

في سمات الأصوات المكوّنة للمولدة [حنكي، أسنانيّ]

من الثابت أنّ الصّواتم في اللّغات السّامية تتوزّع على ثوالمث تنتمي إلى مخرج واحد يتقابل اثنان منها جهراً وهمساً واثنان تفخيماً وترقيقاً، يكون المفخّم محايداً من حيث الجهر. وثبتت الدّراسات (كانتينو 1966 / 89 و 100-106، موسكاتي 1964 / 37-38) ثلوثاً غشائيّاً (أو أقصى حنكيّ) في العربية القديمة يتكوّن

من ثلاثة حروف انجباسيّة [k]-[g]-[q]. وقد تهّدّم هذا الثالوث بأن تفكّكت عناصره كما يلي :

- تقدّم مخرج [g] إلى أدنى الحنك، وهو موضع تكون الأصوات فيه عرضة للكثير من التّغيير بالتّليين ثمّ تتحوّل إلى طرفيّة مغارزيّة مليّنة: [g] ← [yg] ← [yd] وتحوّل [yd] المليّنة المغارزيّة إمّا إلى [y] بذهاب الجزء الانجباسيّ منها أو إلى [zd] بانقلاب الزائدة المليّنة زائدة مشأسة، ثمّ يفقد [zd] الجزء الانجباسيّ منه، فيتحوّل إلى [ج] (تونسيّة):



وبتفكّك عناصر الثالوث، لم يبق منه إلاّ [ق] و[ك] زوجين غشائيّين (أقصى حنكيّين). أمّا [ك] فهي ثابتة ثبوتاً نسبياً، وإن عرض النّحاة صوراً لتغيّراتها تتمثّل في النّطق المستهجن (الكاف التي كالجيم) في التّغيّرات الحرّة، وفي ظاهرتي الكشكشة والكسكسة في التّغيّرات المقيّدة. ويحدث الكثير من ذلك في الكثير من اللّهجات العربيّة المعاصرة. أمّا [ق] فمنتشرة في المناطق الحضريّة خلافاً لـ [g]، فهي تمثّل [g] بديلاً صوتيّاً للقاف. ويطرأ عليها في بعض اللّهجات الحديثة تغيّر مطلق يجعل نطقها [ء]، وفي بعض اللّهجات الأخرى تنطق [ك]، وفي بعضها الآخر [g] (انظر للتّفصيل: كانتينو 1966 / 112-106). لكنّ الواحد منها عرضة للتّغيّر هو الآخر كما أثبت ذلك النّحاة في ما أسموه بالنّطق المستهجن فـ [ك] تنطق [ت ش] كما تنطق [ش]. والمهمّ أن نسجّل أنّ [g] تمثّل في النّظام الصّوتيّ في العربيّة الفصحى بديلاً صوتيّاً من [q]، ولذلك اندثرت وظيفتها التّمييزيّة، هذه التي بقيت ولكن في صوتم آخر هو [ج].

ويمثّل حيز الأسنان واحداً من أوسع الأحياز، لذلك تتعدّد الأصوات فيه. ويكون بحثنا منصّباً على الأسنانيات الحرفيّة الصّريحة مقصين الرّنان منها وهو [ن] و[ل] و[ر]. وذلك تبعاً لما تنصّ عليه هذه الفرضيّة من جريان الحرف الرّنان في توسيع الجذور الثنائيّة. ونعتمد [ض] من الأسنانيات وإن التحق في النّطق بـ [ظ]

التّونسيّة. فيكون على هذا عدد الأسنانيّات عشرة: [ث، ذ، ظ، ت، د، ط، س، ز، ص، ض].

ندرس في هذا المبحث مختلف المظاهر التي تتحقّق بها المولّدة [حنكي، أسناني] في المعجم العربيّ باعتماد مدخلين صوتيّ ودلاليّ. وتتبع المخطّط التّالي في دراسة البنية الصّوتيّة للمولّدة [حنكي، أسناني]:

- دراسة الأثول الثلاثة واحداً واحداً. فالمولّدة [حنكي، أسناني] تنفرّع إلى ثلاثة أثول حسب الحروف الحنكيّة الثلاثة:

المولّدة [حنكي، أسناني]
الأثول (ق، أسناني)
(ج، أسناني)
(ك، أسناني)

- تتضمّن دراسة الأثول الواحد قسمين، حسب التّرتّب فيه، أي حسب ما يكون في تكوين الجذور المتّصلة به من ترتيب:

الأثول (ق، أسناني) ق + أسناني: (ق د)
أسناني + ق: (د ق)

- تكون دراسة الواحد من التّرتيبين في الأثول الواحد، بالنّظر في الطّريقة التي يتحقّق بها في الجذور. وهي نوعان: التّضعيف والتّوسيع:

أ- التّضعيف: تضعيف جزئيّ (تكرار الحرف الثّاني من الجذر: |ق د د)، وتضعيف كليّ (تكرار الحرفين في الرّباعي: |د ق د ق).

ب- التّوسيع: إقحام واحد من الحروف الرّنّانة في موضع حرفيّ من البنية الثّلاثيّة في تحقّق الأثول. وهذا التّوسيع ثلاثة أنواع حسب موضع الإقحام:

• إقحام ابتدائيّ: الحرف الرّنّان في الموضع الأوّل من البنية الثّلاثيّة

|رّنّان + أسنانيّ + حنكيّ: |ح ذ ق

|رّنّان + حنكيّ + أسنانيّ: |ن ق ط

• إقحام وسطيّ: الحرف الرّنّان في الموضع الثّاني من البنية الثّلاثيّة

\\أسنانيّ + رنّان + حنكيّ: \\ ط ر ق

\\ حنكيّ + رنّان + أسنانيّ: \\ ق ر ط

• إقحام نهائيّ: الحرف الرنّان في الموضع الثالث من البنية الثلاثيّة

\\ حنكيّ + أسنانيّ + رنّان: \\ ق ص ل

\\ أسنانيّ + حنكيّ + رنّان: \\ ص ق ل.

فأقسام هذا الاستقصاء واضحة، نبدأ بالترتبّ بالتضعيف والتوسيع. فإذا ما انطلقنا من ثلاثة حروف حنكيّة في توليفها مع الأسنانيات، كان لنا ترتيبان، وإذا كان الواحد منهما مرفوعا في ثلاثة يكون الحاصل ستّة فروع، نستقصي في كلّ فرع منها تحقّق الجذور باعتماد التضعيف والتوسيع. نعتمد في جميع ذلك على الإحصاء نقيمه على الممكن النظريّ، وهو ما تسمح به طاقة التوليف، ثمّ نضبط نسبة المستعمل ونسبة المهمل. وفي المستعمل نميّز بين ما يحمل شحنة المولدة الدلاليّة وهي / القطع / من جهة، وبين ما لا يحملها.

نوظف ما توصلنا إليه من نتائج من خلال ذلك في وجهتين: أولاهما نظريّة عامّة يمكن الاستفادة منها في دراسة الجذور مطلقا، وذلك من قبيل تواتر الحروف تبعا لسماتها أو لمواضعها الحرفيّة من بنية الجذر، وغير ذلك ممّا سنقف عليه في غضون هذه الدّراسة. وثانيتهما الوقوف على القضايا المتّصلة بظواهر لا يتوفّر لها الحلّ المناسب في هذه الفرضيّة المنطلق، وذلك تمهيدا لإقامة منوال نظريّ يصف انتظام الجذور في المعجم العربيّ من مدخل آخر، يتضمّن بعض الأسس المتوفّرة في الفرضيّة المنطلق ويتجاوزها.

الفصل الأوّل

تحقّق الأثّل [ق، أسناني]

مقدّمة

نتناول في ما يلي دراسة الأثّل [ق، أسناني] في التّرتيبين الممكنين: [ق + أسناني] و[أسناني + ق]. كلّ واحد من التّرتيبين يتحقّق بالتّضعيف وبالتّوسيع بالحرف الرّنان. يكون التّضعيف جزئيّاً عند تكرار الحرف الثّاني من الجذر ويكون كليّاً عند تكرار الجذر. ويكون التّوسيع بالرّنان في مواضع ثلاثة من الجذر هي الموضع الثّالث فيكون نهائيّاً أو الثّاني فيكون وسطيّاً أو الأوّل فيكون ابتدائيّاً. ويشمل عملنا الوصفيّ في هذا المستوى إحصاء الجذور المستعملة إحصاء آليّاً شاملاً في جداول تنقسم فيها المادّة اللّغويّة إلى مستعملة ومهملة وهما مجتمعتان تمثّلان الممكن.

- وينقسم المستعمل إلى قسمين حسب الشّحنة الدّلالية المقترنة بالأثّل :
- أوّلها حامل الشّحنة نشير ليه في الجداول بـ [+ شحنة].
- ثانيها يحمل شحنة أخرى ليست من الأثّل نشير إليها بـ [- شحنة].

ثمّ تنقسم الجذور حاملة الشّحنة إلى قسمين: أوّلها قسم يحمل الشّحنة حملاً صريحاً نشير إليه بعلامة [+ +]. وثانيها قسم يحمل شحنة تتّصل اتّصالاً ما بشحنة من الأثّل، نشير إليه بـ [+]. والجذور الموسومة بـ [+ +] هي الجذور الدّالة على / القطع / مباشرة، وعلى ما هو قريب من / القطع / من المفاهيم. أمّا الجذور الموسومة بـ [+] فهي تلك الدّالة على مفاهيم محايدة لـ / القطع / دون أن تكون إيّاه. وهما يمثّلان الرّصيد الذي يحمل دلالة الأثّل من المستعمل.

ونجعل دراستنا مرحلتين: الأولى نخصّصها للوصف والثّانية للاستنتاج. وكلّتاها مبنيّة على الانطلاق من الجزئيّ العينيّ المحدود، نبني منه على تدرّج الظواهر

العامّة. وبناء على النتائج التي يقودنا إليها فحص المادّة اللغويّة، نعود إلى ما قرّره السابقون من اهتماموا بقضيّة الحال بالتأييد أو بالإضافة والتعديل أو بالإبطال.

ترتيب [ق + أسناني]

التضعيف

أ- التضعيف الجزئي

الممكن	عشرة (10) جذور.	
	تسعة (9) جذور منها:	
المستعمل	حامل الشحنة [++]	قتّ، قثّ، قدّ، قدّ، قسّ، قصّ، قضّ، قطّ
	حامل الشحنة [+]	قزّ
	غير حامل للشحنة	0
المهمل	جذر واحد (1)	قطّ

ب- التضعيف الكلي

الممكن	عشرة (10) جذور	
	سبعة (7) جذور منها:	
المستعمل	حامل الشحنة [++]	قتثث، قزقز، قسقس، ققصص، قفضفض
	حامل الشحنة [+]	قذقد، ققطقط
	غير حامل للشحنة	0
المهمل	ثلاثة (3)	قتقت، قدقد، ققطقط

جدول التضعيف بنوعيه:

تضعيف كلي			تضعيف جزئي			
مهمل	مستعمل		مهمل	مستعمل		
	- شحنة	+ شحنة		- شحنة	+ شحنة	
		+ ++			+ ++	
		2 5			1 8	
	0	7	1	0	9	+ شحنة
3	7		1	9		مجموع
	10			10		مجموع

التوسيع بالرتان

أ- التوسيع بالرتان في الموضع النهائي: [ق+أسناني+رتان]

الممكن	مائة (100) جذر.
	ستة وخمسون (56) جذراً منها :
المستعمل	حامل الشحنة [++] قتر، قتع، قتل، قتم، قتن، قثع، قثم، قدح، قدع، قدم، قزع، قزن، قزي، قصر، قصع، قصل، قضم، قصو، قضاً، قضع، قضم، قضي، قطر، قطع، قطل، قطم، قطو.
	حامل الشحنة [+] قدن، قدو، قدي، قدر، قذع، قذل، قذم، قذي، قزح، قرز، قزل، قزم، قزو، قسر، قسم، قطن.
	غير حامل للشحنة قتو، قثأ، قثر، قتل، قثو، قثي، قدر، قدل، قذح، قذن، قسح، قسن، قسو.
المهمل	أربعة وأربعون (44) جذراً.

جدول التوسيع بالرتان في الموضع النهائي :

الممكن: 100			
المهمل	المستعمل		
	- شحنة	+ شحنة	
		+	++
44	13	16	27
44	13	43	
44	56		
		مجموع	
		مجموع	

التوسيع بالرتان في الموضع الوسطي: [ق + رنان + أسناني]

الممكن	مائة (100) جذر
	ثلاثة وخمسون (53) جذراً منها :
المستعمل	حامل الشحنة [++] قعث، قرد، قلس، قرص، قيص، قرض، قيض، قرط
	حامل الشحنة [+] قوت، قلت، قنت، قنث، قيث، قعد، قلد، قود، قلذ، قحز، قرز، قلز، قمز، قنز، قهز، قوز، قعس، قمس، قنس، قوس، قعص، قلص، قمص، قنص، قعض، قوض، قحط، قعط، قمط، قوط.
	غير حامل للشحنة خمسة عشر (15) جذراً.
المهمل	سبعة وأربعون (47) جذراً.

جدول التوسيع بالرّنان الوسطيّ :

الممكن: 100			
المهمل	المستعمل		
	- شحنة	+ شحنة	
		+	++
47	15	30	8
47	15	38	
47	53		
			مجموع
			مجموع

التوسيع بالرّنان في الموضع الابتدائيّ: [رّنان + ق + أسنانيّ]

الممكن	مائة (100) جذر
	واحد وأربعون (41) جذرا منها:
المستعمل	حامل الشحنة [++] نقت، لقت، نقث، نقد، نقذ، وقذ، لقس، مقس، وقس، نقص، وقص، نقض، لقط، مقط، يقظ.
	حامل الشحنة [+] حقد، رقد، عقد، رقر، لقر، نقر، هقر، وقز، رقص، لقص، رقط، عقط، نقط، وقظ
	غير حامل للشحنة اثنا عشر (12) جذرا.
المهمل	تسعة وخمسون (59) جذرا.

جدول التوسيع بالرّنان الابتدائيّ:

الممكن: 100			
المهمل	المستعمل		
	- شحنة	+ شحنة	
		+	++
59	12	14	15
59	12	29	
59	41		
			مجموع
			مجموع

ترتيب [أسناني + ق]

التَّضعيف

التَّضعيف الجزئيّ:

	عشرة (10) جذور	الممكن
	ستّة جذور منها:	المستعمل
دقّ، زقّ	حامل الشحنة [++]	
سقّ، صقّ	حامل الشحنة [+]	
ضقّ، طقّ (محاكاة الأصوات)	غير حامل للشحنة	
	أربعة (4) جذور	المهمل

التَّضعيف الكليّ:

	عشرة (10) جذور	الممكن
	سبعة (7) جذور منها	المستعمل
0	حامل الشحنة [++]	
تقتق، زقزق، سقسق	حامل الشحنة [+]	
ثقتق، دقدق، ذقدق، طقطق (محاكاة الأصوات).	غير حامل للشحنة	
	ثلاثة (3) جذور	المهمل

جدول التَّضعيف

تضعيف كليّ				تضعيف جزئيّ				
مهمل	مستعمل			مهمل	مستعمل			
	- شحنة	+ شحنة			- شحنة	+ شحنة		
		+	++			+	++	
3	4	3	0	4	2	2	2	
		3				4		+ شحنة
3	7			4	6			مجموع
	10				10			مجموع

التوسيع بالرتان

التوسيع بالرتان النهائي: [أسناني + ق + رنان]

الممكن	مائة (100) جذر
المستعمل	اثان وثلاثون (32) جذرا منها: حامل الشحنة [++] تقن، دقع، دقم، زقم، سقح، سقر، سقل، سقن، صقح، صقر، صقع حامل الشحنة [+] تقي، دقر، دقل، دقن، ذقن، زقر، سقع غير حامل للشحنة تقع، ثقر، ثقل، ذقي، زقع، زقل، زقن، زقو، زقي، سقم، سقي، طقو
المهمل	ثمانية وخمسون (58) جذرا

جدول التوسيع بالرتان النهائي :

الممكن: 100			
المهمل	المستعمل		
	- شحنة	+ شحنة	
		+	++
58	13	7	12
58	13	19	
58	32		مجموع
			مجموع

التوسيع بالرتان الوسطي [أسناني+رتان+ق]

الممكن:	مائة (100) جذر
المستعمل	ثلاثة وأربعون (43) جذرا منها: حامل الشحنة [++] دعق، دمق، دنق، دهق، ديق، ذلق، ذهق، زرق، زعق، زلق، زمق، زنق، سحق، صعق حامل الشحنة [+] تأق، ترق، توق، دحق، درق، دلوق، ذحق، ذرق، ذعق، سرق، سلق، سوق، صمق، صيق، طرق، طلق غير حامل للشحنة ثلاثة عشر (13) جذرا.
المهمل	سبعة وخمسون (57) جذرا.

جدول التوسيع بالرّنان الوسطي:

الممكن: 100				
المهمل	المستعمل			
	- شحنة	+ شحنة		
		+	++	
57	13	16	14	
57	13	30		مجموع
57	43			مجموع

التوسيع بالرّنان الابتدائي [رّنان+أسناني+ق]

الممكن:	مائة (100) جذر
المستعمل	اثنان وثلاثون (32) جذراً منها:
	حامل الشحنة [++] عتق، نتق، مدق، ودق، حذق، عذق، حزق، عزق، مزق، لصق
	حامل الشحنة [+] حذق، نزق، مطق
	غير حامل للشحنة تسعة عشر (19) جذراً
المهمل	ثمانية وستون (68) جذراً

جدول التوسيع بالرّنان الابتدائي:

الممكن: 100				
المهمل	المستعمل			
	- شحنة	+ شحنة		
		+	++	
68	19	3	10	
68	19	13		مجموع
68	32			مجموع

البنية الصوتية في تحقّق الأثل [ق، أسناني]

تواتر الأسنانيات في تحقّق الأثل [ق، أسناني]

نجمع في ما يلي ما سبق استعراضه مفصّلاً في ما يتعلّق بالأسنانيات معتمدين مدخلين اثنين: أوّلها تواتر الأسنانيات حسب الموضوع في الجذر عموماً، وثانيهما تواتر الحرف الأسنانيّ الواحد في تحقّق الأثل عموماً، وذلك لنستخلص المنحى العامّ الذي يحكم التّوليف بين الأسنانيات و[ق] في توليد الجذور المتّصلة بالأثل موضوع هذه الفقرة.

أ- تواتر الأسنانيات حسب الموضوع في تحقّق [ق]

نورد في ما يلي جدولين يتعلّقان بتواتر الأسنانيات حسب الموضوع في تحقّق الأثل بترتيبه موسّعاً بالرتان حيث يشير [ق] إلى صوتم [ق] و[س] إلى الأسنانيات و[ر] إلى الرّتان:

- تواتر الأسنانيات المفصّل حسب الموضوع في تحقّق [ق، أسناني]:

مجموع	ظ	ط	ض	ص	س	ز	ذ	د	ث	ت		
43	0	4	1	6	6	8	6	9	0	3	س+ر+ق	ابتدائيّ
32	0	1	0	4	7	8	2	5	2	3	س+ق+ر	
56	0	6	4	5	5	8	7	8	7	6	ق+س+ر	وسطي
32	0	4	0	2	4	8	3	5	3	3	ر+س+ق	
53	2	7	4	7	7	7	1	9	5	4	ق+ر+س	نهائيّ
41	2	8	1	5	5	6	3	5	2	4	ر+ق+س	
257	4	30	10	29	34	45	22	41	19	23		المجموع

ب- التّواتر العامّ للأسنانيات حسب الموضوع في تحقّق [ق، أسناني]

- الجدول

الموضوع	ابتدائيّ	وسطيّ	نهائيّ	مجموع
التّرتّب	س ر ق	ق س ر	ق ر س	ر ق س
التّواتر	43	56	32	257
المجموع	75	88	94	257
% من 257	29.18	34.24	36.57	99.99

يبين الجدول عن وجود سلّميّة في توزّع الأسنانيات على المواضيع الثلاثة. فأرفع نسبة في تواترها كانت في الموضوع النهائي (36.57%) يليه الموضوع الوسطي (34.24%) فالابتدائي (29.18%). ويوافق هذا التّفوق ترتيب الأثل [ق+أسناني]، ويمكن أن نتخذ من ذلك أساساً نقيم عليه الاستنتاج التالي:

تميل العربيّة إلى تغليب التّرتيب [ق+أسناني] على التّرتيب المعاكس. يدعم ذلك أنّ تواتر الأسنانيات في الموضوع الوسطي يلي مباشرة تواترها في الموضوع النهائي كما أسلفنا، وفي هذا الموضوع الوسطي نجد تفوّقاً لترتيب الأثل [ق+أسناني] على التّرتيب المعاكس بنسبة كبيرة. فترتيب [ق+س+ر] تحقّق في [56] جذراً مقابل [32] فقط في ترتيب [ر+س+ق]. ويتّضح هذا الأمر أكثر في تأخر نسبة الأسنانيات الواردة في الموضوع الابتدائي إذ يوافق ذلك ترتيب الأثل [أسناني+ق].

وإذا جمعنا الجذور المتّصلة بكلّ من التّرتيبين وجدنا تفوّقاً واضحاً لترتيب [ق+أسناني] على عكسه:

ق+أسناني: مائة وخمسون (150) جذراً.

أسناني+ق: مائة وسبعة (107) جذور.

وهذا الاستنتاج صالح للأثل [ق، أسناني] ويبقى علينا أن ننظر في المقبل من المعطيات لتوسيعه وإطلاقه ريثما نستوفي النّظر في تحقّق [ج] و[ك].

تواتر الأسنانيات في تحقّق الأثل [ق، أسناني]

تواتر الأسنانيات في [ق]		
الحرف	التواتر	% من 257
ز	45	17.50
د	41	15.95
س	34	13.22
ط	30	11.67
ص	29	11.28
ت	23	8.94
ذ	22	8.56
ث	19	7.39
ض	10	3.89
ظ	4	1.55
المجموع	257	99.95

يبين الجدول عن عدد من الحقائق أهمها:

- إذا اعتمدنا توزيع الأسنانيات إلى الثوائث المعروفة وجدنا السلمية التالية:

الرتبة	التواتر	الثالث
1	مائة وثمانية (108) جذور	احتكاكي صفيري [س، ز، ص]
2	أربعة وتسعون (94) جذرا	انحباسي [ت، د، ط]
3	خمسة وأربعون (45) جذرا	بين أسناني، احتكاكي [ث، ذ، ظ]

نستنتج من ذلك أن العربية تميل في تحقق [ق، أسناني] إلى تغليب الأسنانيات الاحتكاكية الصفيرية.

- إذا اعتمدنا سمة الجهر مدخلا في تواتر الأسنانيات وجدنا الصوت المجهور من الثالث الواحد يتواتر بنسبة تفوق تواتر الصوتين الآخرين في مجموعته:

النسبة	التواتر	الصوت	الثالث
٪17.50	خمسة وأربعون (45) جذرا	[ز]	الصفيري
٪15.95	واحد وأربعون (41) جذرا	[د]	انحباسي
٪8.56	اثنان وعشرون (22) جذرا	[ذ]	بين أسناني، احتكاكي

يقودنا ذلك إلى استنتاج ما يلي: تبين اللغة عن تغليب المجهور من الأسنانيات، كلاً من الثالث الذي ينتمي إليه، في تحقق الأثل [ق، أسناني].

- إذا ما اعتمدنا مدخل التواتر للحرف الأسناني المفرد وجدنا سلمية أقصاها تواتر المجهور الصفيري [ز]، وأدناها تواتر الصوت بين الأسناني المفخم [ظ] (انظر الجدول).

فتكون خلاصة الملاحظات الثلاث السابقة: تبين العربية، في تحقق الأثل [ق، أسناني] عن تغليب المجهور على المهموس من الأسنانيات وعن تغليب مجموعة الصفيير على سائر المجموعات الأسنانية.

تواتر الرنان في تحقق الأثل [ق، أسناني]

تواتر الرنان حسب الموضع

نورد في ما يلي جدولين أولهما في تواتر الرنان بالتفصيل حسب الموضع وثانيهما في تواتره العام:

- جدول تواتر الرّنان بالتّفصيل حسب الموضع في تحقّق [ق، أسناني]:

مجموع	ي	و	هـ	ن	م	ل	ع	ر	ح	أ		
41	1	8	1	9	3	5	5	5	2	2	ر+ق+س	ابتدائيّ
32	0	4	2	4	4	4	6	4	3	1	ر+س+ق	
53	6	7	2	7	5	7	6	9	4	0	ق+ر+س	وسطي
43	4	7	4	4	4	6	4	6	3	1	س+ر+ق	
56	5	7	0	6	9	7	8	8	4	2	ق+س+ر	نهائيّ
32	4	2	0	5	3	5	5	5	3	0	س+ق+ر	
257	20	35	9	35	28	34	34	37	19	6		المجموع

- جدول التّواتر العامّ للرّنان حسب الموضع في تحقّق الأثل [ق، أسناني]:

المجموع	نهائيّ		وسطيّ		ابتدائيّ		الموضع الترّتب
	س ق ر	ق س ر	س ر ق	ق ر س	ر س ق	ر ق س	
257	32	56	43	53	32	41	التّواتر
257	88		96		73		المجموع
99.99	34.24		37.35		28.40		% من 257

يبين الجدول عن توفّر سلّميّة في تواتر الرّنان حسب الموضع في تحقّق الأثل [ق،

أسنانيّ] كما يلي:

الموضع	التّواتر	%	الرتبة
الوسطي	ستّة وتسعون (96) جذراً	37.35	1
النهائيّ	ثمانية وثمانون (88) جذراً	34.24	2
الابتدائيّ	ثلاثة وسبعون (73) جذراً	28.40	3

نتبين من ذلك ما يلي: تبين العربيّة عن تغليب التّوسيع في الموضع الوسطيّ على

الموضعين الآخرين، في تحقّق الأثل [ق، أسنانيّ].

سَلْمِيَّة تواتر الرنّان في [ق]		
الحرف	التواتر	% من 257
ر	37	14.39
ن	35	13.61
و	35	13.61
ل	34	13.22
ع	34	13.22
م	28	10.89
ي	20	7.78
ح	19	7.39
هـ	9	3.50
أ	6	2.33
المجموع	257	99.94

يبين الجدول عن سَلْمِيَّة في تواتر الرنّان - بصرف النّظر عن موضعه - إذ تنقسم الحروف الرنّانة إلى ثلاث مجموعات:

- أولاهها: مجموعة ذات تواتر عال تضمّ [ر، ن، و، ل، ع، م]، يبين هذا التّواتر عن تغليب واضح في اللّغة للتّوسيع بالحرف التّكريريّ [ر]، تليه سائر الحروف المكوّنة لهذه المجموعة كلّاً في مرتبته.
- ثانيتهها: مجموعة ذات تواتر وسط تضمّ [ي، ح]. ولعلّ تأخّر حرف اللين [ي] في التّواتر يعود إلى ضعف منزلته في التّوسيع في الموضع الابتدائيّ حيث لم يتحقّق إلّا في جذر واحد (راجع الجدول).
- ثالثتهها: مجموعة ذات تواتر محدود تضمّ [هـ، أ]، وهو أمر يدعو إلى النّظر في منزلة [هـ] و[أ] في مجموعة الحروف الرنّانة.

تحقق الأثل [ق، أسناني] بالتَّضعيف

نورد في ما يلي جدولاً في تحقُّق الأثل [ق، أسناني] باعتماد التَّضعيف:

مجموع	المهمل	المستعمل			
		-شحنة	+شحنة		
10	1	0	9	جزئيّ	ق + س
10	3	1	6	كليّ	
10	4	1	5	جزئيّ	س + ق
10	3	4	3	كليّ	
40	11	6	23		المجموع
-	27.50	15	57.50		% من 40
-	-	20.68	79.31		% / - شحنة من 29
40	11	29		المجموع	
	27.50	72.50			% من 40

يبين الجدول عن تفوُّق التَّرتيب [ق + أسناني] على عكسه، من زاوية التَّحقُّق مطلقاً، ومن زاوية الدَّلالة كذلك. فالترتيب [ق + أسناني] متحقِّق في ستَّة عشر (16) جذراً من عشرين (20) جذراً ممكناً، مقابل ثلاثة عشر (13) جذراً من عشرين في التَّرتيب [أسناني + ق]. يدعم ذلك أنَّ خمسة عشر (15) جذراً من الستَّة عشر المتحقَّقة تحمل شحنة الأثل في ترتيب [ق + أسناني] مقابل ثمانية (8) فقط من ثلاثة عشر في التَّرتيب [أسناني + ق]. ويبين الجدول أنَّ التَّضعيف من الوسائل العاملة في تحقُّق الأثل بنسبة عالية إذ كان المستعمل تسعة وعشرين (29) جذراً من أربعين (40) جذراً ممكناً وهي نسبة 72.50%. ويحمل ثلاثة وعشرون (23) جذراً من التسعة والعشرين المستعملة شحنة الأثل، وهي نسبة عالية إذ تمثِّل 79.31%. على أنَّ أغلب الجذور العارية من شحنة الأثل تدلُّ على محاكاة الأصوات وتصلُّ بالترتيب [أسناني + ق].

خاتمة: تحقّق الأثل العامّ

نجمع، في ما يلي، أهمّ الملاحظات التي يمكن استخلاصها من عرض المعطيات في ما سبق. يكون ذلك باعتماد جدولين اثنين نبيّن من خلالهما نسبة الجذور حاملة الشحنة بالقياس إلى المهمل في ما هو ممكن.

جدول في تحقّق الأثل [ق، أسنانيّ] بالتوسيع:

المجموع	المهمل	المستعمل			
		- شحنة	+ شحنة		
100	44	13	43	ق س ر	ق + س
100	47	15	38	ق ر س	
100	59	12	29	ر ق س	
100	68	13	19	س ق ر	س + ق
100	57	13	30	س ر ق	
100	68	19	13	ر س ق	
600	343	85	172		مجموع
-	-	33.07	66.92		% من 257
600	343	257			المجموع
	57.16	42.83			% من 600

يبين الجدول عن حقائق عدّة منها:

- تفوّق التّرتيب [ق+أسنانيّ] على عكسه، من حيث عدد الجذور المستعملة ومن حيث عدد الجذور التي تحمل شحنة الأثل:

• [ق+أسنانيّ]: المستعمل مائة وخمسون (150) جذراً، منها مائة وعشرة (110) حاملة الشحنة، وأربعون (40) عارية منها.

• [أسنانيّ+ق]: المستعمل مائة وسبعة (107)، منها اثنان وستون (62) حاملة الشحنة، وخمسة وأربعون (45) عارية منها.

وهذا أمر يدعم ما سبق أن لاحظناه من أطراد في اقتران شحنة الأثل بالتّرتيب [ق+أسنانيّ] أكثر من اقترانها بالتّرتيب [أسنانيّ+ق]. وتطلّ هذه الملاحظة جزئية في هذا المستوى ريثما نستكمل تحقّق [ج] و[ك].

- تمثل الجذور الحاملة لشحنة الأثل في ترتيبه تقريبا ضعف الجذور العارية منها: من مائتين وسبعة وخمسين (257) جذرا مستعملات، نجد مائة واثنين وسبعين (172) جذرا حاملا لشحنة الأثل وخمسة وثمانين (85) جذرا عاريا منها. وهذه تمثل ثلث الجذور المستعملة.

وإذا شدّ ثلث الجذور المستعملة عن شحنة الأثل / القطع / واقترن بدلالة أخرى لاصلة لها بتلك الشحنة، ينشأ تساؤل مضمونه قوّة الفرضية القائمة على تولّد الجذور من توليف بين مخرجين يكون بمقتضاه اتفاقها في دلالة عامّة تقترن بذلك التوليف. نثير هذا التساؤل ريثما نستكمل وصف الأثلين [ك، أسناني] و[ج، أسناني].

جدول في تحقّق الأثل العام:

المجموع	المهمل	المستعمل		
		- شحنة	+ شحنة	
40	11	6	23	تضعيف
600	343	85	172	توسيع
640	354	91	195	مجموع
-	-	31.80	68.18	% من 286
640	354	286		مجموع
	55.31	44.68		% من 640

يبين الجدول عن أمر أساسي في بحثنا يتمثل في: تفوّق نسبة المهمل (55.31%) من الجذور على المستعمل (44.68%). فإذا ما اعتبرنا الأثل [ق، أسناني] نموذجاً يتحقّق بهذه النسب، أمكننا أن نستنتج أنّ اللّغة لا تستوفي جميع الممكن. وهو أمر مقرّر منذ الخليل. فالمهمل يمثّل رصيذا بالقوّة، قد يدخل حيّز الاستعمال عند الحاجة. ولكنّ هذا التفسير القائم على الحاجة لا يستقيم إذا لم نبحث في أسباب الإهمال. وهي عديدة: بعضها متّصل بالقيود الصوتية المتحكّمة في توليد الجذور، إذ يمتنع التوليف بين بعض الأصوات لأسباب صوتية نطقية كما قرّر ذلك اللغويون العرب منذ القديم. وبعضها متّصل بطبيعة التّحقّق في الجذور في مظهرها الصوتي. فالجذور المهملة قد تجد لها تحقّقا بشكل آخر، وفق قواعد الإبدال الحرّ التي رصدها اللغويون منذ القديم. وهو مبدأ يمكننا من تفسير قسم كبير من المهمل.

نورد مثالا على ذلك من الأثل [ق، أسنانيّ] دون إفاضة إذ نخصّ هذا الأمر بقسم كامل بعد استكمال الوصف: إذا استقرّ في الدّرس اللّغويّ أنّ [س]، مثلا، تبدل [ش]، وإذا ما لم يتوفّر لنا في الاستعمال [مسق]، في تحقّق الأثل [ق، أسنانيّ]، وجب أن نبحت عن [مشق]. وهي متوفّرة في المعجم دالة على شحنة الأثل: [مشق: أسرع، مشق الثوب: مزقه، تمشق الغصن: تشقق، امشق: اختطف، انتزع، اقتطع...]. ذلك يعني أنّ [مسق] مهملة في بابها، في ظاهر الأمر، ولكنها متحقّقة في المعجم بشكل آخر.

وهذا هو المسلك الذي سنعتمده في تفسير بعض المهمل والعملي من شحنة الأثل من المستعمل في مستوى أوّل، نبيّن من خلاله قصور الفرضيّة القائمة على تولّد الجذور من توليف بين مخرجين أو حيّزين تجمع بينهما شحنة دلاليّة واحدة. ثمّ نقيم من خلال ذلك منوالا لانتظام الجذور في المعجم العربيّ تولّدا ودلالة يتجاوز حدود الفرضيّة المذكورة. بل يصلح هذا المسلك لتفسير ما يكون بين الجذور المختلفة من ترادف أو تداخل عندما يقترن الواحد منها بدلالات تنتمي إلى حقول مختلفة وفي بعض الأحيان لا صلة للواحد منها بالآخر.

الفصل الثاني

تحقق الأثل [ج، أسناني]

مقدمة

نخصّص هذا الفصل للنظر في تحقّقات المولدة [حنكي، أسناني] من خلال الأثل [ج، أسناني]. وإذ كان هذا الفصل مواصلة لسابقه، نعتمد المنهج نفسه والتدرّج عينه، فيكون الفحص قائماً على دراسة المعطيات المتوفرة في تحقّق هذا الأثل في الترتيبين الممكنين: [ج+أسناني] و[أسناني+ج]. يتحقّق الواحد منهما بالتّضعيف (الجزئيّ و/ أو الكليّ) وبالتّوسيع بالحرف الرّنان (في الموضع الابتدائيّ، والوسطيّ، والتّهائيّ). ثمّ نختم بجملة التّناج التي يمكن استخلاصها من المعطيات في شأن هذا الأثل.

ترتيب [ج+أسناني]

التّضعيف

أ- التّضعيف الجزئي

	عشرة (10) جذور	الممكن
	تسعة (9) جذور منها:	
جثّ، جدّ، جدّ، جزّ	حامل الشحنة [++]	المستعمل
جصّ، جصّ.	حامل الشحنة [+]	
جتّ، جسّ، جظّ.	غير حامل للشحنة	
جظّ	واحد (1)	المهمل

ب- التّضعيف الكليّ

الممكن	عشرة (10) جذور
المستعمل	أربعة (4) جذور منها :
	حامل الشحنة [++] 0
	حامل الشحنة [+] جز جز
	غير حامل للشحنة جدد، جصجص، جثجث
المهمل	ستة (6) جذور جتجت، جذجد، جسجس، جضجض، جطجط، جظجظ

جدول التّضعيف

تضعيف كليّ				تضعيف جزئيّ				
مهمل	مستعمل			مهمل	مستعمل			
	- شحنة	+ شحنة			- شحنة	+ شحنة		
			+			++		
6	3	1	0	1	3	2	4	
		1				6		+ شحنة
6	4			1	9			مجموع
	10				10			مجموع

التوسيع بالرّنان

التوسيع بالرّنان في الموضع النّهائيّ [ج+أسناني+رّنان]

الممكن	مائة (100) جذر
المستعمل	ثمانية وثلاثون (38) جذرا منها:
	حامل الشحنة [++] جدد، جدل، جدم، جده، جذر، جذع، جدم، جزر، جزع، جزل، جزم.
	حامل الشحنة [+] جثل، جثم، جثو، جثي، جدح، جدر، جدن، جدو، جدي، جدل، جذي، جزأ، جزح، جسر، جسع، جضم.
	غير حامل للشحنة عشرة (10) جذور.
المهمل	اثنان وستون (62) جذرا

جدول التَّوسيع بالرَّتان:

الممكن: 100			
المهمل	المستعمل		
	- شحنة	+ شحنة	
		+	++
62	10	17	11
62	10	28	
62	38		
			مجموع
			مجموع

التَّوسيع بالرَّتان في الموضع الوسيطِي [ج+ رَّتان+أسناني]

الممكن	مائة (100) جذر
المستعمل	اثنان وخمسون (52) جذراً منها:
	جأث، جرد، جلد، جود، جرد، جرز، جلز، جهز، جوز، جحس، جرس، جلط، جمد.
	جنت، جهد، جلد، جنز، جوس، جيص، جرض، جهض، جيض، جرط، جعط، جحظ، جعظ.
	ستة وعشرون (26) جذراً
المهمل	ثمانية وأربعون (48) جذراً

جدول التَّوسيع بالرَّتان:

الممكن: 100			
المهمل	المستعمل		
	- شحنة	+ شحنة	
		+	++
62	10	17	11
62	10	28	
62	38		
			مجموع
			مجموع

التوسيع بالرّنان في الموضع الابتدائي [رّنان+ج+أسناني]

الممكن	مائة (100) جذر
المستعمل	خمسة وعشرون (25) جذرا منها:
	حامل الشحنة [++] نجذ، نجز
	حامل الشحنة [+] نجث، لجد، نجد، وجد، لجد، وجد، حجز، رجز، عجز، وجز، رجس، عجس، هجس
	غير حامل للشحنة عشرة (10) جذور
المهمل	خمسة وسبعون (75) جذرا

جدول توسيع بالرّنان:

الممكن: 100			
المهمل	المستعمل		
	- شحنة	+ شحنة	
		+	++
75	10	13	2
75	10	15	
75	25		
			مجموع
			مجموع

ترتيب [أسناني +ج]

التّضعيف

أ- التّضعيف الجزئي

الممكن	عشرة (10) جذور
المستعمل	سبعة (7) جذور منها:
	حامل الشحنة [++] زجّ
	حامل الشحنة [+] ثجّ، دجّ، ضجّ
	غير حامل للشحنة ذجّ، سجّ، صجّ
المهمل	ثلاثة (3) جذور

ب - التضعيف الكلي

الممكن	عشرة (10) جذور
المستعمل	ثلاثة (3) جذور منها:
	حامل الشحنة [++] 0
	حامل الشحنة [+] ثجثج، دجدج.
	غير حامل للشحنة سجسج
المهمل	سبعة (7) جذور تجج، ذجدج، زجج، صجصج، ضجضج، طجطج، ظجظج.

جدول التوسيع بالتضعيف:

تضعيف كلي				تضعيف جزئي					
مستعمل		مهمل		مستعمل		مهمل			
+ شحنة		- شحنة		+ شحنة		- شحنة			
++	+			++	+				
0	2	1	7	3	3	3	1		
2				4		+ شحنة			
3		7		7		مجموع			
10				10				مجموع	

التوسيع بالرّنان

التوسيع بالرّنان في الموضع النهائي [أسناني+ج+رّنان]

الممكن	مائة (100) جذر
المستعمل	ثلاثون (30) جذراً منها:
	حامل الشحنة [++] زجل، سجن
	حامل الشحنة [+] تجه، ثجر، ثجم، ثجو، دجل، دجم، دجن، دجو، دجر، دجي، زجر، زجو، سجر، سجم، سجل، سجو، ضجم
	غير حامل للشحنة تجر، ثجن، ثجل، ذجل، زجم، زجن، سجج، سجج، ضجر، ضجع، طجن.
المهمل	سبعون (70) جذراً

جدول التوسيع بالرّنان

الممكن: 100			
المهمل	المستعمل		
	- شحنة	+ شحنة	
		+	++
70	11	17	2
70	11	19	
70	30		
			مجموع
			مجموع

التّوسيع بالرّنان في الموضع الوسطيّ [أسناني+رّنان+ج]

الممكن	مائة (100) جذر
المستعمل	واحد وخمسون (51) جذرا منها
	حامل الشحنة [++] ثلج، ذأج، ذحج، زرج، زعج، سحج، سهج، ضرج.
	حامل الشحنة [+] ترج، تلج، ثحج، درج، دعج، دلج، دنج، ذعج، زأج، زلج، زمج، زوج، سوج، سيح، صلج، صنح، ضمح، ضهح، ضوح، ضيح.
	غير حامل للشحنة اثنان وعشرون (22) جذرا
المهمل	تسعة وأربعون (49) جذرا

جدول التوسيع بالرّنان

الممكن: 100			
المهمل	المستعمل		
	- شحنة	+ شحنة	
		+	++
49	22	21	8
49	22	29	
49	51		
			مجموع
			مجموع

التَّوسيع بالرتَّان في الموضع الابتدائيّ [رتَّان+أسناني+ج]

الممكن	مائة (100) جذر
المستعمل	ثلاثة وثلاثون (33) جذراً منها
	حامل الشحنة [++] نثج، حدج، ودج، عزج
	حامل الشحنة [+] رتج، نتج، مئج، مدج، هدج، لزج، مزج، عسج، عصج، حضج.
المهمل	غير حامل للشحنة تسعة عشر (19) جذراً
	سبعة وستون (67) جذراً

جدول التوسيع بالرتَّان

الممكن: 100			
المهمل	المستعمل		
	- شحنة	+ شحنة	
		+	++
67	19	10	4
67	19	14	
67	33		
			مجموع
			مجموع

البنية الصَّوتية في تحقُّق الأثل [ج، أسناني]

تواتر الأسنانيات في تحقُّق الأثل [ج، أسناني]

نورد في ما يلي ثلاثة جداول في تواتر الأسنانيات من ثلاثة مداخل:

- تواتر الأسنانيات بالتفصيل حسب الموضع في تحقُّق الأثل [ج، أسناني]

مجموع	ظ	ط	ض	ص	س	ز	ذ	د	ث	ت		
30	0	1	3	0	7	5	1	6	5	2	س+ج+ر	ابتدائيّ
51	0	1	5	5	9	8	6	8	6	3	س+ر+ج	
38	0	1	1	0	1	6	7	7	9	6	ج+س+ر	وسطي
33	0	0	3	4	4	7	4	6	5	3	ر+س+ج	
52	5	5	4	1	7	7	4	10	3	3	ج+ر+س	نهائيّ
25	0	0	0	1	6	6	3	8	1	0	ر+ج+س	
229	5	8	16	11	39	40	25	47	26	12		المجموع

جدول التواتر العامّ للأسنانيّات حسب الموضوع في تحقّق [ج، أسنانيّ]

الموضوع	ابتدائيّ		وسطيّ		نهائيّ		المجموع
	س ر ج	ر س ج	ر س ج	ج س ر	ج ر س	ر ج س	
التواتر	51	30	38	33	52	25	229
المجموع	81		71		77		229
% من 257	35.37		31		33.62		99.99

يبين الجدولان عن سلّميّة في تواتر الأسنانيّات حسب الموضوع في الجذر في تحقّق الأثل [ج، أسنانيّ]. فاللغة العربيّة تغلب في تحقّق هذا الأثل الموضوع الابتدائيّ (35.37%)، يليه النهائيّ (33.62%)، فالوسطيّ (31%) وإن كانت الفوارق قليلة نسبياً.

- سلّميّة تواتر الأسنانيّات في تحقّق [ج، أسنانيّ]:

تواتر الأسنانيّات في [ج]		
الحرف	التواتر	% من 229
د	47	20.52
ز	40	17.46
س	39	17.03
ث	26	11.35
ذ	25	10.91
ض	16	6.89
ت	12	5.24
ص	11	4.80
ط	8	3.49
ظ	5	2.18
المجموع	229	99.96

يبين الجدول عن أمور عديدة أهمّها:

- يخضع تواتر الأسنانيّات لنوعين من التوزّع: أولهما توزّعها إلى ثوالث وثانيها سمة الصّوت الواحد داخل تلك الثّوالث. فسلميّة التّواتر حسب الثّوالث هي التّالية حيث تكون الغلبة للثّالوث الصّفيريّ:

الرتبة	التواتر	الثالوث
1	90 جذرا [ز=40، س=39، ص=3]	صفيريّ
2	67 جذرا [د=47، ت=12، ط=8]	انجباسيّ
3	56 جذرا [ذ=25، ث=26، ظ=5]	بين أسنانيّ

أمّا داخل المجموعة الواحدة أو الثالوث الواحد، تبين السِّلْمِيَّة عن غلبة المجهور من الثالوث، يليه مقابله في الجهر (المهموس)، ثمّ المفخّم المحايد كما بيّنا ذلك في ما مضى، هذا مع احتراز طفيف لا يكاد يغيّر في الواقع شيئاً يتمثل في غلبة [ث] على [ذ] بنقطة واحدة من مجموعة ما بين الأسنانيّ. ولكن، إذا اعتمدنا التواتر الفرديّ العام للأسنانيّات وجدنا تفوّقاً مطلقاً لصوتهم [د] يليه مباشرة [ز]. (انظر الجدول السّابق). وهو ترتيب مخالف لترتيبها في تحقّق الأثل [ق، أسنانيّ]. فهل يعود ذلك إلى المصادفة أم هو محكوم بقاعدة؟ يمكننا تقديم التفسير التّالي بحذر شديد إذ يحتاج الأمر إلى مسح شامل للجذور في المعجم العربيّ يتجاوز نموذجنا الذي اخترناه وكذلك حيّز هذا العمل.

فعلّ ذلك يعود إلى طبيعة [ق] و[ج] النّطقية من جهة، وطبيعة [د] و[ز] من جهة ثانية. فصوتهم [ق] انجباسيّ لذلك كان تواتر [ز] الاحتكاكيّ يفوق تواتر [د] معه. والعكس قائم إذ [ج] احتكاكيّ، لذلك كان تواتر [د] الانجباسيّ يفوق تواتر [ز]. على أنّ هذه الملاحظة لا تبطل ما قادتنا إليه المعطيات من غلبة الثالوث الصّفيريّ على سائر المجموعات من حيث التواتر في تحقّق الأثلين [ق، أسنانيّ] و[ج، أسنانيّ]. يبقى ذلك الأمر قائماً ريثما نستكمل وصف الأثل [ك، أسنانيّ].

تواتر الرّنان في تحقّق الأثل [ج، أسنانيّ]

نورد في ما يلي ثلاثة جداول في تواتر الرّنان كلّ واحد منها مختصّ بزواوية في النّظر، وهي مجتمعة تكوّن نظرة متكاملة :

- جدول الرّنان بالتّفصيل حسب الموضوع في تحقّق [ج، أسنانيّ]

مجموع	ي	و	هـ	ن	م	ل	ع	ر	ح	أ		
25	0	4	3	5	2	2	3	3	1	2	ر+ج+س	ابتدائيّ
33	0	4	4	6	5	2	5	2	2	3	ر+س+ج	
52	5	7	3	5	3	7	4	7	5	6	ج+ر+س	وسطي
51	5	8	2	5	6	7	4	6	4	4	س+ر+ج	
38	4	4	1	3	6	4	4	6	3	3	ج+س+ر	نهائيّ
30	0	5	1	5	5	5	2	6	1	0	س+ج+ر	
229	14	32	14	29	27	27	22	10	16	18		المجموع

- جدول التّواتر العامّ للرّنان حسب الموضوع في تحقّق [ج]

الموضوع	ابتدائيّ	وسطيّ	نهائيّ	المجموع
الترّيب	ر ج س	ج ر س	س ج ر	س ج ر
التّواتر	25	52	38	229
المجموع	58	103	68	229
% من 257	25.32	44.97	29.69	99.98

يبين الجدولان عن غلبة الموضوع الوسطيّ (44.97%) في تحقّق الأثل، يليه الموضوع النهائيّ (29.69%)، فالموضوع الابتدائيّ (25.32%). وهي السّلميّة نفسها التي رأيناها في تحقّق [ق، أسنانيّ].

- سّلميّة تواتر الرّنان في تحقّق الأثل [ج، أسنانيّ]:

سّلميّة تواتر الرّنان في [ج]		
الحرف	التّواتر	% من 229
و	32	13.97
ر	30	13.10
ن	29	12.66
ل	27	11.79
م	27	11.79

ع	22	9.60
أ	18	7.86
ح	16	6.98
هـ	14	6.11
ي	14	6.11
المجموع	229	99.97

يبين الجدول عن سلمية في تواتر الرنّان بالتفصيل، حيث تنقسم الحروف الرنّانة إلى ثلاث مجموعات:

- الأولى: مجموعة ذات تواتر عال تضم [و، ر، ن، ل، م]، يبين هذا التواتر عن تغليب واضح في اللغة العربية للتوسيع بحرف اللين [و]، يليه التكريري [ر]، فسائر الحروف المكوّنة لهذه المجموعة، كلاً في مرتبته.

• الثانية: مجموعة ذات تواتر وسط تضم [ع، أ].

• الثالثة: مجموعة ذات تواتر محدود تضم [ح، ي، ه].

وبمقارنة بسيطة بين تواتر الرنّان في تحقّق [ج، أسناني]، من جهة، وتواتره في تحقّق [ق، أسناني]، من جهة ثانية، نجد أنّ مجموعة التواتر العالي هي نفسها تقريباً في الأثلين مع اختلاف في الترتيب في ما بين عناصرها. يقودنا ذلك إلى الإقرار بأنّ نسب التواتر في الحرف الرنّان مختلفة من أثل إلى آخر.

تحقّق الأثل [ج، أسناني] بالتضعيف

نورد في ما يلي جدولاً جامعاً لتحقّق الأثل [ج، أسناني] بالتضعيف بنوعيه :

مجموع	المهمّل	المستعمل			
		-شحنة	+شحنة		
10	1	3	6	جزئيّ	ج+س
10	6	3	1	كليّ	
10	3	3	4	جزئيّ	س+ج
10	7	1	2	كليّ	
40	17	10	13		المجموع
		43.47	56.52		% من 23
	17	23		المجموع	
	42.50	57.50		% من 40	

يبين الجدول عن غلبة التضعيف الجزئيّ في تحقّق الأثل على التضعيف الكليّ، من حيث عدد الجذور المستعملة، وكذلك من حيث عدد الجذور التي تحمل شحنة الأثل بالاستتباع. فالمستعمل يمثل نسبة 57.50% من الممكن، ومن المستعمل نجد

نسبة 56.52٪ حاملة لشحنة الأثل. وهي نسب دون النسب التي رأيناها في تحقّق الأثل [ق، أسناني].

تحقّق الأثل [ج، أسناني] بالتوسيع

نورد في ما يلي جدولاً في تحقّق الأثل [ج، أسناني] باعتماد التوسيع بالحرف الرّنان:

المجموع	المهمّل	المستعمل			
		- شحنة	+ شحنة		
100	62	10	28	ج س ر	ج + س
100	48	26	26	ج ر س	
100	75	10	15	ر ج س	
100	70	11	19	س ج ر	س + ج
100	49	22	29	س ر ج	
100	67	19	14	ر س ج	
600	371	98	131		مجموع
		42.79	57.20		٪ من 229
600	371	229			المجموع
	61.83	38.16			٪ من 600

يبين الجدول عن تساوي الترتيبين [ج + أسناني] و[أسناني + ج] في توليد الجذور من حيث المستعمل عموماً: الجذور المستعملة من [ج + أسناني] عددها مائة وخمسة عشر (115) جذراً مقابل مائة وأربعة عشر (114) جذراً مستعملات من [أسناني + ج]. لكنّ الجذور الحاملة لشحنة الأثل من [ج + أسناني] تفوق نسبياً قرينتها من [أسناني + ج]، فهي ستّة وأربعون (46) من [ج + أسناني]، مقابل اثنين وخمسين (52) من [أسناني + ج]. نستنتج من ذلك أنّ ترتيب [ج + أسناني] مرشّح أكثر من عكسه في حمل الشحنة.

على أنّ نسبة الجذور الحاملة لشحنة الأثل بلغت 57.20٪ من المستعمل، مقابل 24.79٪، وهي نسبة الجذور العارية منها. فيكون الأثل [ج، أسناني] متحقّقاً باعتماد التوسيع بالرّنان بنسبة 38.16٪، والبقية مهمة.

خاتمة: تحقّق الأثَل العامّ

المجموع	المهمل	المستعمل			
		- شحنة	+ شحنة		
40	17	10	13		تضعيف
600	371	98	131		توسيع
640	388	108	144		مجموع
-	-	42.85	57.14		% من 252
640	388	252			مجموع
	60.62	39.37			% من 640

يبين الجدول عن تحقّق الأثَل [ج، أسنانيّ] بنسبة 39.37%، مقابل 60.62% مهملّة. فالمهمل يفوق المستعمل، وهو ما لاحظناه في تحقّق الأثَل [ق، أسنانيّ]. ومن المستعمل نجد 57.14% من الجذور حاملة للشّحنة و42.85% عارية منها. وهذا الأمر يستدعي التّفسير.

الفصل الثالث

تحقق الأثل [ك، أسناني]

مقدِّمة

نخصِّص هذا الفصل لفحص الأثل [ك، أسناني] من حيث تحققاته في الترتيبين الممكنين: [ك+أسناني] و[أسناني+ك]، جميع ذلك على ضوء ما تنصُّ عليه نظريَّة بوهاس وجماعته. نعتد ما اعتمدهنا في الفصلين السَّابقين من حيث المنهج والخطوات.

ترتيب [ك+أسناني]

التَّضعيف

أ- التَّضعيف الجزئي

الممكن	عشرة (10) جذور
المستعمل	سبعة (7) جذور منها:
	حامل الشحنة [++] كس، كد
	حامل الشحنة [+] كذ، كز
	غير حامل للشحنة كت، كث، كص
المهمل	ثلاثة (3) جذور كض، كط، كظ

ب- التَّضعيف الكلي

الممكن	عشرة (10) جذور
المستعمل	ستة (6) جذور منها:
	حامل الشحنة [++] ككث، ككس
	حامل الشحنة [+] 0
المهمل	غير حامل للشحنة كتكت، كصكص، كظكظ، كدكد
	أربعة (4) جذور كذكذ، كزكز، كضكض، كطكط

جدول في التّضعيف:

تضعيف كليّ		تضعيف جزئيّ				
مهمل	مستعمل		مهمل	مستعمل		
	- شحنة	+ شحنة		- شحنة	+ شحنة	
4	4	+ ++	3	3	+ ++	+ شحنة
		0 2			2 2	
		2			4	
4	6		3	7		مجموع
10		10				مجموع

التوسيع بالرّنان

التوسيع بالرّنان في الموضع النهائيّ [ك + أسنانيّ + رنان]

الممكن:	مائة (100) جذر
	خمسة وأربعون (45) جذرا منها:
المستعمل	حامل الشحنة [++] كتح، كتر، كتع، كتم، كدح، كدم، كذن، كده، كدو، كدي، كزم، كسأ، كسح، كسر، كسر.
	حامل الشحنة [+] كتل، كتم، كتح، كتع، كدع، كذن، كذح، كسع، كصم، كضل، كظز، كظم.
	غير حامل للشحنة ثمانية عشر (18) جذرا.
المهمل:	خمسة وخمسون (55) جذرا.

جدول التّوسيع بالرّنان:

الممكن: 100			
المهمل	المستعمل		
	- شحنة	+ شحنة	
		+ ++	
55	18	12	15
55	18	27	
55	45		مجموع

التَّوسيع بالرتَّان في الموضع الوسطي [ك+رتَّان+أسناني]

الممكن:	مائة (100) جذر
المستعمل	خمسة وأربعون (45) جذراً منها:
	حامل الشَّحنة [++] كرت، كرد، كند، كنتز، كلس، كنس، كحص، كرص
	حامل الشَّحنة [+] كمت، كمد، كرز، كوس، كحط، كرض، كظ
	غير حامل للشَّحنة تسعة وعشرون (29) جذراً.
المهمل:	خمسة وخمسون (55) جذراً

جدول التَّوسيع بالرتَّان:

الممكن: 100			
المهمل	المستعمل		
	- شحنة	+ شحنة	
		+	++
55	29	8	8
55	29	16	
55	45		
			مجموع
			مجموع

التَّوسيع بالرتَّان في الموضع الابتدائي [رتَّان+ك+أسناني]

الممكن:	مائة (100) جذر
المستعمل	ستة وثلاثون (36) جذراً
	حامل الشَّحنة [++] نكت، ركز، عكز، نكز، وكز
	حامل الشَّحنة [+] وكت، نكت، ركد، عكد، لكد، مكد، نكد، هكد، لكز، ركس، عكس، عكص، لكص، نكص، ركض، لكض، عكظ، وكظ
	غير حامل للشَّحنة ثلاثة عشر (13) جذراً
المهمل:	أربعة وستون (64) جذراً

جدول التوسيع بالرّنان:

الممكن: 100				
المهمل	المستعمل			
	- شحنة	+ شحنة		
		+	++	
64	13	18	5	
64	13	23		مجموع
64	36			مجموع

ترتيب [أسناني+ك]

التضعيف

أ- التضعيف الجزئي

الممكن	عشرة (10) جذور
المستعمل	سبعة (7) جذور منها:
	حامل الشحنة [++] تكّ، دكّ، سكّ، صكّ
	حامل الشحنة [+] ضكّ
	غير حامل للشحنة ثكّ، زكّ
المهمل	ثلاثة (3) جذور
	ذكّ، طكّ، ظكّ

ب- التضعيف الكلي

الممكن	عشرة (10) جذور
المستعمل	سبعة (7) جذور منها:
	حامل الشحنة [++] تكتك، دكدك
	حامل الشحنة [+] ضكصك
	غير حامل للشحنة ثكثك، ذكدك، زكزك، سكسك
المهمل	ثلاثة (3) جذور
	صكصك، طكطك، ظكظك

جدول التَّضعيف:

مهمل	تضعيف كليّ			مهمل	تضعيف جزئيّ			
	مستعمل				مستعمل			
	- شحنة	+ شحنة			- شحنة	+ شحنة		
		+	++			+	++	
3	4	1	2	3	2	1	4	
		3				5		
3	7			3	7			
	10				10			
								+ شحنة
								مجموع
								مجموع

التَّوسيع بالرَّنان

التَّوسيع بالرَّنان في الموضع النَّهائيّ [ك + أسناني + رنان]

الممكن	مائة (100) جذر
	ثمانية وعشرون (28) جذراً منها:
المستعمل	حامل الشحنة [++] تكأ، دكأ، دكم، ذكر، ذكو، سكن، صكم
	حامل الشحنة [+] دكع، زكأ، زكم، زكن، سكر، سكي، ثكن
	غير حامل للشحنة أربعة عشر (14) جذراً
المهمل	اثنان وسبعون (72) جذراً.

جدول التَّوسيع بالرَّنان في الموضع النَّهائيّ:

الممكن: 100				
المهمل	المستعمل			
	- شحنة	+ شحنة		
		+	++	
72	14	7	7	
72	14	14		
72	28			
				مجموع
				مجموع

التوسيع بالرتان في الموضع الوسطي [أسناني+رتان+ك]

الممكن	مائة (100) جذر
المستعمل	ستة وثلاثون (36) جذرا منها:
	حامل الشحنة [++] تيك، دعك، ذلك، دمك، دهك، دوك، زهك، سهك، ضحك، ضنك.
	حامل الشحنة [+] ترك، زمك، سيك، سوك، صأك، صلک، ضرك، ضوك، ضيك.
	غير حامل للشحنة سبعة عشر (17) جذرا
المهمل	أربعة وستون (64) جذرا.

جدول التوسيع بالرتان في الموضع الوسطي:

الممكن: 100			
المهمل	المستعمل		
	- شحنة	+ شحنة	
		+	++
64	17	9	10
64	17	19	
64	36		
			مجموع
			مجموع

التوسيع بالرتان في الموضع الابتدائي [رتان+أسناني+ك]

الممكن	مائة (100) جذر
المستعمل	ثلاثة وعشرون (23) منها:
	حامل الشحنة [++] متك، نتك، هتك، هدم، نرك، حسك
	حامل الشحنة [+] حتك، عتك، عدك، مسك
	غير حامل للشحنة ثلاثة عشر (13) جذرا
المهمل	سبعة وسبعون (77) جذرا

جدول في التوسيع بالرَّتَّان في الموضع الابتدائيّ:

الممكن: 100				
المهمل	المستعمل			
	- شحنة	+ شحنة		
		+	++	
77	13	4	6	
77	13	10		مجموع
77	23			مجموع

البنية الصَّوتية في تحقُّق الأثل [ك، أسناني]

تواتر الأسنانيات في تحقُّق الأثل [ك، أسناني]

نعمل في ما يلي عدداً من الملاحظات في تواتر الأسنانيات في تحقُّق الأثل [ك، أسناني]:

جدول في تواتر الأسنانيات بالتفصيل حسب الموضع في تحقُّق [ك، أسناني]:

مجموع	ظ	ط	ض	ص	س	ز	ذ	د	ث	ت		
28	0	0	2	2	5	5	2	7	3	2	س+ك+ر	ابتدائيّ
36	0	1	7	5	5	8	0	7	0	3	س+ر+ك	
23	0	0	0	1	4	6	0	5	1	6	ر+س+ك	وسطي
45	3	0	1	3	8	2	3	10	8	7	ك+س+ر	
36	3	0	2	3	6	5	0	9	5	3	ر+ك+س	نهائيّ
45	2	1	1	6	8	6	1	9	5	6	ك+ر+س	
213	8	2	13	20	36	32	6	47	22	27		المجموع

جدول التواتر العام للأسنانيات حسب الموضع في تحقّق [ك، أسناني]:

الموضع الترتيب	ابتدائيّ		وسطيّ		نهائيّ	
	س ر ك	س ك ر	ر س ك	ك س ر	ك ر س	ر ك س
التواتر	36	28	45	23	45	36
المجموع	64		68		81	
% من 213	30.04		31.92		38.02	

يبين الجدولان عن سلّميّة في تواتر الأسنانيات حسب الموضع من الجذر في تحقّق الأثل [ك، أسناني]. فالغلبة للموضع النهائيّ (38.02٪)، يليه الموضع الوسطيّ (31.92٪)، فالموضع الابتدائيّ (30.04٪). أمّا تواتر الأسنانيات بالتفصيل فهو كما يلي:

تواتر الأسنانيات في [ك]		
الحرف	التواتر	% من 213
د	47	22.06
س	36	16.90
ز	32	15.02
ت	27	12.67
ث	22	10.32
ص	20	9.38
ض	13	6.10
ظ	8	3.75
ذ	6	2.81
ط	2	0.93
المجموع	213	99.94

تثبت من خلال الجدول غلبة الانحسائيّ المجهور [د]، بفارق كبير على الصّفيريّ المجهور [ز]. وهذا منحى ثابت في تحقّق الأثلين السابقين. ولكنّ ما يلفت الانتباه يتمثّل في تفوّق المهموس [س] على المجهور [ز] من مجموعة الصّفير. وذلك خلافا لما سجّلناه في تحقّق الأثلين السابقين.

تواتر الرِّنان في تحقُّق الأثَل [ك، أسناني]

جدول تواتر الرِّنان بالتَّفصيل حسب الموضع في تحقُّق [ك، أسناني]:

مجموع	أ	ح	ر	ع	ل	م	ن	هـ	و	ي	
36	1	1	4	6	6	4	7	1	6	0	ر+ك+س
23	0	4	2	4	2	3	3	2	2	1	ر+س+ك
45	3	3	8	5	5	4	7	1	5	4	ك+ر+س
36	3	3	5	2	3	6	1	3	5	5	س+ر+ك
45	3	5	6	4	5	7	4	1	7	3	ك+س+ر
28	2	0	4	3	4	5	4	1	4	1	س+ك+ر
213	12	16	29	24	25	29	26	9	29	14	المجموع

جدول التَّواتر العامِّ للرِّنان حسب الموضع في تحقُّق [ك]

الموضع	ابتدائي	وسطي	نهائي	المجموع
الترتّب	ر ك س	ر س ك	ك س ر	س ك ر
التَّواتر	23	45	36	213
المجموع	59	81	73	213
% من 213	27.69	38.02	34.27	99.98

يبين الجدول عن سلَّميَّة في تواتر الرِّنان حسب الموضع، فأولها مرتبة الموضع الوسطي (38.02%)، تليها مرتبة الموضع النهائي (34.27%)، تليها مرتبة الموضع الابتدائي (27.69%). وهو أمر يثبت ما سبق أن قرَّناه.

- سلمية تواتر الرّنان في تحقّق الأثل [ك، أسناني]:

سلمية تواتر الرّنان في [ك]		
الحرف	التّواتر	% من 213
ر	29	13.61
م	29	13.61
و	29	13.61
ن	26	12.20
ل	25	11.73
ع	24	11.26
ح	16	7.51
ي	14	6.57
أ	12	5.63
هـ	9	4.22
المجموع	213	99.95

تحقّق الأثل [ك، أسناني] بالتّضعيف

نورد في ما يلي جدولاً جامعاً لتحقّق الأثل [ك، أسناني] بالتّضعيف بنوعيه:

مجموع	المهمّل	المستعمل		
		- شحنة	+ شحنة	
10	3	3	4	ك + س جزئيّ
10	4	4	2	كليّ
10	3	2	5	س + ك جزئيّ
10	3	4	3	كليّ
40	13	13	14	المجموع
	32.50	32.50	35	% من 40
	13	27		المجموع
	32.50	67.50		% من 40

يبين الجدول عن توازن تقريبي بين أقسام الجذور المولدة بالتضعيف: حامل الشحنة، والعارية منها والمهمل.

تحقق الأثل [ك، أسناني] بالتوسيع

المجموع	المهمل	المستعمل			
		- شحنة	+ شحنة		
100	55	18	27	ك س ر	ك + س
100	55	29	16	ك ر س	
100	64	13	23	ر ك س	
100	72	14	14	س ك ر	س + ك
100	64	17	19	س ر ك	
100	77	13	10	ر س ك	
		104	109		المجموع
		48.82	51.17		% من 213
600	387	213			المجموع
	64.50	35.50			% من 600

يبين الجدول عن تقارب كبير، في المستعمل، بين الجذور حاملة الشحنة والجذور العارية منها. فهي مائة وتسعة (109) مقابل (104). وهو أمر لم نعهده في الأثلين السابقين، حيث وجدنا تفوقاً بنسبة أكبر من هذه، للجذور حاملة الشحنة على الجذور العارية منها. ولعل هذا الواقع يثير إشكاليين أساسيين يتعلق أولهما بإنتاجية الأثل [ك، أسناني] بالقياس إلى الأثلين السابقين، أي بمنزلة هذا الأثل في تحقق المولدة [حنكي × أسناني]، وهذا إشكال أول. أما الثاني فيتعلق بتفسير عراء هذه النسبة الكبيرة من الجذور من شحنة الأثل. فصوت [ك]، كما هو معلوم، عرضة للكثير من الإبدال. ولذلك وجب البحث في الأشكال الصوتية الأخرى التي يمكن أن يتحقق فيها الأثل [ك، أسناني] من خلال ما يكون لـ [ك] من تطور. وتجد هذه القضية وصفا متكاملًا لها في ما به نفسر المهمل من الجذور والعارية من شحنة الأثل من المستعمل، كما يأتي في إبانه.

خاتمة: تحقّق الأثل العامّ

المجموع	المهمل	المستعمل		
		- شحنة	+ شحنة	
40	13	13	14	تضعيف
600	387	104	109	توسيع
640	400	117	123	مجموع
-	62.50	18.28	19.21	% من 640
640	400	240		مجموع
	62.50	37.50		% من 640

يبين الجدول عن تقارب بين حامل الشحنة والعارى منها كما سبق أن بيّنا. وتقارب نسبة التّحقّق العامّ للأثل [ك، أسناني] نسب التّحقّق العامّ في الأثلين السابقين.

الفصل الرابع في تحقّق المولدة [حنكي، أسناني]

مقدمة

نجمل في هذا الفصل ما استعرضنا من المعطيات مفصّلاً في الفصول الثلاثة السابقة من هذا الباب. وقد خصّصناها للوصف أساساً يتخلّله بعض التحليل وإثارة القضايا، كلاً في موضعها. ونذكر بأننا ننتقل في عملنا من حقائق تقرّرت في الدرس اللغويّ الحديث، تتعلّق ببنية الجذور في المعجم العربيّ نشأة وتطوراً. واتخذنا نموذجاً مثل محلّ إجماع منذ القديم، وموضوع بحث في الحديث يساهم كلّ باحث فيه بفرضيته، هو نموذج [حنكي × أسناني]. اتخذناه عيناً نوظفها في التّجاهين اثنين: أولهما سبر الفرضيات السابقة في شأن المعجم العربيّ في ضوء ما سطرته هذه الفرضيات في منطقتها القائمة عليه. وثانيهما اقتراح فرضية بديل نفسرها ما قصرت عنه تلك الفرضيات المختلفة.

تحقّق المولدة [حنكي، أسناني] بالتّضعيف

التّضعيف الجزئيّ

نورد في ما يلي جدولاً جامعاً للجذور المضاعفة تضيعها جزئياً موزّعة على الأثول الثلاثة (ق/ج/ك، أسناني) موزّعة حسب اقترانها بشحنة المولدة / القطع / أو عرائها منها :

- جدول في تحقّق المولّدة بالتّضعيف الجزئيّ:

المجموع	المهمل	المستعمل		الأثل	المولّدة
		- شحنة	+ شحنة		
20	5	1	14	ق	حنكي
20	4	6	10	ج	X
20	6	5	9	ك	أسناني
60	15	12	33		مجموع
	25	20	55		٪ من 60
		45		مجموع	
		26.66	73.33	٪ من 45	

يبين جدول التّضعيف الجزئيّ في تحقّق المولّدة [حنكيّ، أسنانيّ] عن عدد من الحقائق:

- ثراء التّضعيف الجزئيّ طريقةً في توليد الجذور. فنسبة المستعمل بلغت 75٪ من الممكن وهي نسبة عالية. وعلوّ هذه النسبة دليل على أنّ التّضعيف الجزئيّ يمثل أكثر الوسائل اقتصاداً في البنية الصّوتية. وهذا الاقتصاد في البنية الصّوتية مرده إلى ملء بنية ثلاثية بصوتين ثانيهما مضاعف، يعني ذلك أنّ التّضعيف يشغل بنية حرفية ثلاثية بمكوّنين حرفيين فقط.
- تمثّل الجذور حاملة الشّحنة 55٪ من الممكن، وتمثّل 73.33٪ من المستعمل. وهي نسبة عالية كذلك. فالجذور المتولّدة بالتّضعيف الجزئيّ أكثر الجذور حفاظاً على الشّحنة الدّلالية المقترنة بالمولّدة.
- تمثّل الجذور العارية من شحنة المولّدة نسبة 26.66٪ من المستعمل. وهي نسبة الرّبع تقريباً، يمكن اعتبارها ضعيفة لا محالة، ولكنها مانعة للاطّراد في اقتران المولّدة [حنكيّ، أسنانيّ] بشحنة / القطع /. وهذا مظهر أوّل يبين عنه التّضعيف الجزئيّ من مظاهر الضّعف في الفرضية.

التَّضعيف الكليّ

في ما يلي جدول جامع لمختلف الأثول متحقّقة بالتَّضعيف الكليّ:

المولدة	الأثول	المستعمل		المجموع
		+ شحنة	- شحنة	
حنكي	ق	9	5	20
X	ج	3	4	20
أسناني	ك	5	8	20
مجموع		17	17	60
% من 60		28.33	28.33	43.33
	مجموع	34		
	% من 34	50	50	

يبين الجدول عن عدد من الحقائق:

- فقر التَّضعيف الكليّ في تحقّق المولدة [حنكيّ، أسنانيّ] بالقياس إلى التَّضعيف الجزئيّ. فالمستعمل فيه يمثّل نسبة 55.66% من الممكن.
- نصف هذا المستعمل (50%) عار من شحنة الأثول، وهي نسبة مرتفعة جداً. يدلّ ذلك على أنّ التَّضعيف الكليّ يمثّل وسيلة ثانوية في تحقّق المولدة وفي الحفاظ على شحنتها. يعود ذلك بالاستتباع إلى كون التَّضعيف الكليّ محدوداً، وإن كان بناءً تستحسنه العرب، على حدّ عبارة الخليل. ثمّ إنّ في التَّضعيف الكليّ، كما تبيّنا في مواطن سابقة، نزوعاً إلى حكاية الأصوات، فعري نصف المستعمل من الجذور الرباعيّة المضاعفة من شحنة المولدة واطّردت فيها الدلالة على الأصوات. وقد كان الخليل محقّقاً في تسمية هذا التَّضعيف بـ «الحكاية المضاعفة» وإن كان سياق العبارة - عنده - أعمّ ممّا نحن فيه (العين 1 / 55).

نجمع في ما يلي تحقّق المولّدة بالتّضعيف بنوعيه :

المجموع	المهمل	المستعمل		
		- شحنة	+ شحنة	
60	15	12	33	جزئيّ
60	26	17	17	كليّ
120	41	29	50	مجموع
	34.16	24.16	41.66	٪ من 120
		79		مجموع
		36.70	63.29	٪ من 79

يبين بجلاء، من الجدول، تفوُّق التّضعيف الجزئيّ على التّضعيف الكليّ من حيث المستعمل والمهمل، ومن حيث حامل الشّحنة والعارية منها في المستعمل. ولكنّ نسبة الجذور حاملة الشّحنة تظلّ متفوّقة على تلك العارية منها. ويظلّ السّؤال قائماً في شأن الجذور العارية من شحنة المولّدة، فنسبتها من المستعمل أكثر من الثلث بقليل (36.70٪).

تحقّق المولّدة بالتّوسيع

نورد في ما يلي جدولاً جامعاً لتحقّق المولّدة بالتّوسيع بالحرف الرّتان دون تفصيل، وفق مدخلين أوّلها توزّع المستعمل والمهمل على الأثول الثلاثة، وثانيهما توزّع شحنة / القطع / في المستعمل من الأثول الثلاثة:

المجموع	المهمل	المستعمل		
		- شحنة	+ شحنة	
600	343	85	172	ق
600	229	98	131	ج
600	213	104	109	ك
1800	1101	287	412	مجموع
	61.16	15.94	22.88	٪ من 1800
		699		مجموع المستعمل

		38.83	1800	% مستعمل من
		41.05	58.94	% من 699

يبين الجدول عن عدد من الحقائق:

- وجود سلمية ترتب وفقها الأثول الثلاثة [ق، أسناني]، و[ج، أسناني]، و[ك، أسناني] المتصلة بالمولدة [حنكي، أسناني] من مداخل عديدة:
جميع الأثول متساوية في الممكن النظري، ولكن عدد الجذور المستعملة منها
نجده كما يلي:

[ق، أسناني] = مائتان وسبعة وخمسون (257) جذرا

[ج، أسناني] = مائتان وتسعة وعشرون (229) جذرا

[ك، أسناني] = مائتان وثلاثة عشر (213) جذرا

ينجر عن ذلك أن المهمل يناسب هذا الترتيب تناسباً عكسياً. فالأثل [ق، أسناني] يمثل أثرى الأثول الثلاثة في توليد الجذور، وأقلها نسبة في المهمل منه بالاستتباع. ينضاف إلى ذلك أن الترتيب هو نفسه في ما يخص الجذور حاملة الشحنة:

[ق، أسناني] = اثنان وسبعون ومائة (172) جذر

[ج، أسناني] = واحد وثلاثون ومائة (131) جذر

[ك، أسناني] = تسعة ومائة (109) جذر

يناسب هذا الترتيب ترتيب عكسي في عدد الجذور العارية من الشحنة كما بين الجدول عن ذلك. بل إن عدد الجذور العارية من الشحنة يمثل في الأثل [ق، أسناني] 33.07% من المستعمل منه (85 من 257)، وعدد الجذور العارية من الشحنة في الأثل [ج، أسناني] يمثل 42.79% من المستعمل منه (98 من 229)، وعدد الجذور العارية من الشحنة في الأثل [ك، أسناني] يمثل 48.42% من المستعمل منه. فهي نسبة ذاهبة من ثلث المستعمل إلى نصفه تقريبا.

نستخلص من كل ذلك أن اللغة العربية تبين عن ميل واضح إلى اعتماد الأثل [ق، أسناني] في توليد الجذور من حيث الكم ومن حيث الحفاظ على شحنة المولدة / القطع /. ولكن هذا التقرير لا يكفي إذ يقتضي التفسير، ونعتقد أن مفتاح

ذلك يكمن في تفاوت الصّواتم الحنكيّة الثلاثة [ق]-[ج]-[ك] في نسبة الاستقرار. فقد تقرّر أنّها عرضة للتغيّر الزماني، ولكننا نعتقد أنّ صوتم [ق] أكثرها استقراراً يليه [ج] ف [ك]. نكتفي بهذه الإشارة على أن نعود إلى هذه القضية في إبانها عند تفسير ظاهرة الجذور المهملة في الأثول الثلاثة وظاهرة العراء من شحنة الأثول في المستعمل منها. ويبين الجدول عن نسبة تحقّق للمولدة [حنكي، أسناني]، باعتبار التوسيع بالحرف الرّنان، بلغت 38.83٪ من الممكن (699 جذراً مستعملاً من 1800 ممكنة).

تحقّق المولدة بالتّضعيف والتّوسيع

في ما يلي جدول جامع للجذور المتولدة بالتّضعيف بنوعيه، وبالتّوسيع موزعة إلى مستعمل ومهمّل، والمستعمل منها إلى حامل الشّحنة وعار منها:

المجموع	المهمّل	المستعمل		
		- شحنة	+ شحنة	
120	41	29	50	التّضعيف
1800	1101	287	412	التّوسيع
1920	1142	316	462	المجموع
	59.47	16.45	24.06	٪ من 1920
		778		مجموع المستعمل
		40.52		٪ مستعمل من 1920
		40.61	59.38	٪ من 778

يبين الجدول عن عدد من الحقائق:

- بلغت نسبة تحقّق المولدة باعتبار التّضعيف بنوعيه والتّوسيع بالحرف الرّنان 40.52٪ من الممكن (778 جذر مستعمل من 1920 جذر ممكن). فإذا اعتبرنا المولدة [حنكي، أسناني] عينةً بما يتوفّر من المولدات في المعجم العربي، أمكننا أن نعتد نسبة التّحقّق فيها مقياساً لنسبة المستعمل في المعجم عموماً. فاللغة لا تستند جميع الممكن، وإنّما تكتفي بـ40٪ منه. والمهمّ أنّنا إزاء قضية كبيرة يمكن طرحها في شكل أسئلة تتناولها من مظاهر مختلفة متكاملة:

السؤال الأوَّل: توفّر عندنا 316 جذر من المستعمل عارية من شحنة المولدة، والحال أنّ فرضية المنطلق نفترض (بمعنى تتكهن / تقتضي) أن تكون حاملة لها. وهو أمر يستوجب التفسير: ما مدخل الدلالات المقترنة بها؟ وأين ذهب شحنة المولدة التي كان من المفروض أن تحملها؟

السؤال الثاني: توفّر لنا 462 جذر حاملة لشحنة المولدة، وهو أمر موافق لفرضية المنطلق، هذه التي تقتضي أن تختصّ هذه الجذور في مستوى أوَّل، وجميع الجذور المتصلة بالمولدة من المستعمل بشحنة / القطع /، في مستوى ثان. ولكنّ الواقع على خلاف ذلك، إذ يتوفّر في المعجم عدد كبير من الجذور التي لا صلة صوتية لها بالمولدة [حنكي، أسناني]، وهي حاملة لشحنة / القطع / من قبيل [بتّ، تبّ، بثّ، بدّ، بتر...]. فما مدخل هذه الشحنة في تلك الجذور العائدة إلى مولدة أخرى هي [شفوي × أسناني] مثلا؟ ينجرّ عن ذلك أمران:

أولهما: فرضية المنطلق نسبية، إذ تنطبق على جزء من المعجم دون سائر أجزائه، فينجرّ عن ذلك أنّ تكوّن المولدات بالتّوالف بين مخارج متنوّعة، تختصّ الواحدة منها بشحنة دلالية ما دون سائر المولدات، فرضية مغرية. ولكنّ قدرتها أو طاقتها التفسيرية محدودة، بحكم عدم الأطراد فيها، لكثرة الشذوذ. فيكون وقتها المعجم العربي منتظما بطريقة أخرى. وإن كان ذلك، فما هي؟

وثاني الأمرين: إذا سلّمنا بأنّ فرضية المنطلق مستقيمة مطّردة، فمن المنتظر أن نجد فيها تبريرا أو تعليلا صوتيا نطقيا أو دلاليا أو غير ذلك من التبريرات لخروج شحنة / القطع / من المولدة الأمّ [حنكي × أسناني] إلى مولدة أو مولدات أخرى.

السؤال الثالث: يتعلّق بتفسير نسبة الإهمال الكبيرة. فالجذور المهملة بلغت 1142 جذر من 1920 جذر ممكن. فنسبتها تتجاوز النصف (59.47٪). وقد يكون هذا السؤال زائفا، إذ يمكن أن يكون جوابه بأن العالم أو الباحث يكتفي بالموجود ولا يفسّر المعدم، فالعلم الموضوعي يكتفي بوصف الظواهر الموجودة. ولكنّ النظرية القوية مطالبة بتفسير الانتظام في الموجود لتضمن قوتها وقرارها ثمّ بتفسير المهمل تبعا لذلك. فالقسم الكبير من الجذور المهملة لا تتوفّر فيه موانع الاستعمال من قبيل «تنافر» الأصوات، ولا كونه من المقترضات. فلا بدّ من البحث،

عندئذ، في ما يمكن أن يجعل تلك الجذور مهملة. وجواب ذلك متعدّد المظاهر نعود إليها في إبانها.

تواتر الأسنانيات في تحقّق المولدة

نورد في ما يلي جدولاً في تواتر الأسنانيات بالتفصيل في المستعمل من الجذور المتّصلة بالمولدة [حنكيّ، أسنانيّ] المتحقّقة بالتّضعيف بنوعيه وبالتّوسيع بالحرف الرّنان. وغايتنا من هذا العمل استنتاج بعض المظاهر الصّوتية المتحكّمة في تواتر عيّنة من الأصوات هي الأسنانيات في سياقنا، يمكن اتّخاذها عيّنة ممثلة لتوالف الأصوات عموماً. فما نستخلصه يبقى صالحاً للأسنانيات في توالفها مع الحنكيّات. ويمكن بنوع من التجريد اعتماده في توالف الأصوات عموماً لتكوين المولدات فالأثول فالجذور. ولكنّ هذا التجريد في حاجة إلى مسح شامل للمعجم العربيّ يمكن أن يدعمه أو يحدّثه.

جدول تواتر الأسنانيات بالتفصيل في تحقّق المولدة [حنكيّ × أسنانيّ]:

ت	ق	ج	ك	مجموع	٪ من 778
25	13	31	69	8.86	
22	30	26	78	10.02	
44	51	51	146	18.76	
25	27	8	60	7.71	
49	43	35	127	16.32	
38	42	40	120	15.42	
32	14	23	69	8.86	
13	13	15	46	5.91	
34	8	2	44	5.65	
4	6	9	19	2.44	
286	252	240	778		

تمثّل الأرقام عدد الجذور التي يرد فيها الحرف الأسنانيّ الواحد بصرف النّظر عن موضعه في الواحد منها. ومن المفروض نظريّاً أن يرد الحرف الأسنانيّ الواحد

في مائة وثمانين (180) جذراً من 1800 ممكنة في تحقّق المولدة. ولكنّ حظوظ الأسنانيات متفاوتة وفق سلّميّة تبين عنها النّسب المئويّة الواردة عمودياً إلى يسار الجدول قبل هذا.

يبين الجدول عن نسبة تواتر مرتفعة للانحباسيّ المجهور [د] 18.76٪، يليه الاحتكاكيّ المجهور الصّفيريّ [ز] بنسبة 16.32٪. فالغلبة للصّوت المجهور من الثالوثين الأسنانيّين الانحباسيّ والاحتكاكيّ الصّفيريّ. ولعلّ هذه الغلبة تعود إلى سمة الجهر المتوفّرة في الحرف الرّنان هذه التي يترشّح بها المجهور من الأسنانيات للدوران أكثر من مقابله منها في سياق التّوسيع.

وإذا تناولنا الحنكيّات واحداً واحداً، من جهة، والأسنانيّات ذات التّواتر العالي، من جهة ثانية، وجدنا نوعاً من التّفكير يقوم على تعامل سمات كلّ من القسمين:

الأسنانيّ الانحباسيّ المجهور [د] ورد في 51 جذراً مع [ك]، وكذلك مع [ج]، ولكنّه ينزل إلى 44 مع [ق]. وذلك خلافاً للأسنانيّ الاحتكاكيّ المجهور [ز] الذي ورد مع [ق] في 49 جذراً، ينزل بعدها إلى 43 مع [ج]، وإلى 35 مع [ك]. فالصّوت الحنكيّ يطلب من الأسنانيات مقابله في السّمة النّطقيّة [انحباس = / = احتكاك]، والمجهور منها أكثر من المهموس:

فصوت [ق] بحكم سمة الهمس فيه يطلب أسنانياً مجهوراً، وبحكم الانحباس فيه يطلب أسنانياً احتكاكيّاً، فيترشّح تبعاً لذلك من الأسنانيات المجهور الاحتكاكيّ أكثر من غيره. وبهذا نفسر قلة [د] في تحقّق [ق] رغم الجهر فيها بالقياس إلى [ز] المجهورة الاحتكاكيّة، دون أن ننسى أنّ [ذ] من الأسنانيات التي يتوفّر فيها الجهر والاحتكاك، ولكنها ضعيفة التّواتر بحكم عوامل عديدة منها موقعها بين الأسنان وغياب سمة الصّفير منها، والأهمّ من ذلك تطوّرها إلى [ز] كما هو معلوم. فلعلّ نسبة كبيرة من الجذور المتحقّقة بـ[ز] كانت متحقّقة بـ[ذ] ثمّ تطوّرت إلى [ز] في تاريخ اللّغة؟

وصوت [ج] بحكم الاحتكاك فيه يطلب أسنانياً انحباسيّاً، وبحكم الجهر يطلب أسنانياً مجهوراً. يترشّح لذلك أسنانيّ مجهور انحباسيّ هو [د]. ولذلك نجد [د] في 51 جذراً مقابل [ز] الواردة في 43 فقط.

وصوتهم [ك] بحكم الانحباس فيه يطلب احتكاكياً، وبحكم الهمس يطلب جمهوراً. ولكن اللغة سحبت ما اطرده في تحقّق الأثولين الأساسيين [ق، أسناني] و[ج، أسناني] في المولدة، على الأثل الثانوي [ك، أسناني]، فغلب [د] على سائر الأسنانيات فيه، إذ ورد في 51 جذراً مقابل 35 جذراً لـ [ز].

ويبين الجدول، كذلك، عن تواتر عال للأسناني [س]، إذ كان في المرتبة الثالثة بنسبة 15.42٪. ونلاحظ أنّ حضوره في الجذور يناسب طرداً وعكساً حضور [ز] (راجع الجدول). ولعلّ ذلك يعود إلى ما هو مقرّر في اللغة العربية من جريان الواحد منهما بديلاً للآخر. وهي ظاهرة معروفة في ثلوث الصّفير من قبيل [سقر / زقر / صقر].

ويبين الجدول عن تواتر ضئيل في الأسنانيات المفخّمة. والتّفخيم نوع من التّخفيف في جهاز النّطق. وإذا كان الثّالوث الحنكيّ المكوّن للأثول الثلاثة خلفياً بطبعه تضاعف تحقّق هذه الأثول بالأسنانيات المخلفة. وهو أمر قرّره اللّغويّون العرب منذ القديم في شأن التّوليف بين الأصوات. فأحسن التّوليف ما تباعدت مخارج حروفه - بعبارتهم - وما تباينت سياته - بعبارتنا.

تواتر الرّنان في تحقّق المولدة

نفحص في ما يلي تواتر الرّنان في المستعمل من المولدة باعتماد مدخلين اثنين متكاملين: أوّلها التّواتر العامّ لقسم الحرف الرّنان في تحقّق الأثول نسبه به فرضيّة التّوسيع بالحرف الرّنان من حيث مثّلت آليّة نظاميّة في النّظريّة كما تبلورت عند دياكونوف وبتراشيك وبوهاس، وثانيهما تواتر قسم الحرف الرّنان حسب الموضع (ابتدائيّ، وسطيّ، نهائيّ) في تحقّق الأثول وتواتر الحرف الرّنان العينيّ حسب الموضع.

جدول في تواتر الرِّنان بالتَّفصيل في تحقُّق المولدة [حنكي، أسناني]:

أ	ق	ج	ك	مجموع	% من 699
6	18	12	36	5.15	
19	16	16	51	7.29	
37	30	29	96	13.73	
34	22	24	80	11.44	
34	27	25	86	12.30	
28	27	29	84	12.01	
35	29	26	90	12.87	
9	14	9	32	4.57	
35	32	29	96	13.73	
20	14	14	48	6.86	
257	229	213	699		

يبين الجدول عن سلِّمية في تواتر الرِّنان حسب التَّرتيب التَّالي وفق درجات هي

العالي والوسط والمحدود:

التَّواتر المحدود		التَّواتر الوسط		التَّواتر العالي	
أ	5.25%	ح	7.29%	ر	13.73%
هـ	4.57%	ي	6.86%	و	13.73%
				ن	12.87%
				ل	12.30%
				م	12.01%
				ع	11.44%

تتضمن المجموعة ذات التَّواتر العالي على حرف تكريريّ [ر] وحرف لين [و] وحرف جانبيّ [ل] وحرفين خيشوميين [ن] و[م] وحرف حنجريّ دعكيّ [ع]. وجميعها - ما عدا [ع] - ذكرها الخليل بن أحمد في مقدّمة «العين»، فيثبت حدسه بالإحصاء: ذكر [و] في الحديث عن الأسماء التي لفظها على حرفين وتماها على ثلاثة، حيث قرنها بـ [ي] و[هـ]. وذكر [ن] في الحديث عن تحسين التَّأليف بين

الأصلين بالفصل بينهما بـ[ن] و[ح]. وذكر الثالث [ل، ن، ر] في الحديث عن الدّلاقة ودورها في تكوين الأبنية الثلاثية فما فوقها. وأورد صوت [م] في الحديث عن الشّفويّة وعن دورها في تكوين الأبنية الثلاثية فما فوقها، حيث أضاف إليها [ب] و[ف].

وإذا ما عرضنا هذا التّرتيب في التّواتر على منزلة كلّ حرف رنّان في سلّم الجهر (كليمنتس 1988) وجدنا نوعا من الاختلاف بين السّلمين:

سلّم تواتر الرّنان في المولدة [حنكيّ، أسنانيّ]		سلّم الجهر (كليمنتس 1988)	
	0	1	حركة
لين [و]، مائع [ر]	1	2	لين
خيشوميّ [ن]	2	3	مائع
مائع جانبيّ [ل]	3	4	خيشومي
خيشوميّ [م]	4
دعكيّ حنجريّ [ع]	5
	0	5	انحباسي

تبين المقارنة بين السّلمين - بصرف النّظر عن [حركة] و[انحباسي] من الأوّل منهما- عن عدد من الأمور:

يخضع تواتر الحرف الرّنان في الاستعمال لمنزلته في سلّم الجهر خضوعا نسبيا. فإذا ورد حرف اللّين [و] في المرتبة الأولى من التّواتر كان ذلك موافقا لسلميّة الجهر، ولكننا نسجل غياب قرينه [ي] الوارد في مجموعة التّواتر الوسط من جهة، وحضور حرف التّكرير [ر]، من جهة ثانية. يمكن أن نفسر غياب [ي] وتدنيها في درجة التّواتر بضعفها في الاستعمال عموما وخاصّة في الموضع الابتدائيّ من الجذر.

نلاحظ أنّ الخيشوميّ [ن] ورد في سلّم التّواتر في درجة أعلى من درجة المائع [ل]، والحال أنّ سلميّة الجهر تنصّ على العكس. ويرد الخيشوميّ [م] في المرتبة التي ينصّ عليها سلّم الجهر. فتوزيع الحروف الرّنانة في سلّم التّواتر يختلف ترتيبا ونوعا عن توزّعها على سلّم الجهر النظري. فقد انقسمت المجموعات المرتبة حسب سلّم

الجهر إلى عناصرها فتوزَّعت توزَّعاً آخر، المعيار فيه سمات ذلك العنصر الخصوصية ومقتضيات النَّظام في بنية الجذور:

انقسمت مجموعة اللين إلى [و] ذات التواتر العالي، وإلى [ي] ذات التواتر الوسط، بل هي قريبة جداً من التواتر المحدود. فالسمات من جهة، والمواضع من الجذر، من جهة أخرى، رشحت [و] للتواتر أكثر من [ي]، وإن كانتا في درجة جهريَّة واحدة نظرياً. وانقسمت مجموعة المائع إلى عنصريها: [ر] ذي التواتر العالي، و[ل] الذي ورد بعد الخيشومي [ن]. وانقسمت مجموعة الخيشومي إلى عنصريها: [ن] الوارد في المرتبة الثانية من سلم التواتر، و[م] الوارد بعدها بدرجتين. فانتفاء [ن] إلى الحيز الأسناني رشحها للدوران أكثر من [م] الشفويَّة، وإن اتفقتا في الخيشوميَّة ودرجة الجهر. فسلمية التواتر في الاستعمال إذن تختلف عن سلمية الجهر النظرية. يعني ذلك أن للاستعمال سلطانه. فما يمكن تحديده نظرياً أو مخبرياً لا يلزم اللغة في اشتغالها.

ويمكن أن نعتمد ترتيب الحروف الرنَّانة في التواتر العام لتبيين أمرين مهمين في ظاهرة التوسيع بالحرف الرنَّان:

- توافق مجموعة الحروف الرنَّانة ذات التواتر العالي ما ضبطه دياكونوف، وتشذ عن ذلك [ي] ذات التواتر الوسط: [م]، [ن]، [ر]، [ل]، [ي]، [و]، [ع].

- يثبت ما ذهب إليه دياكونوف في شأن [أ]، إذ قرَّر أنها ليست في الأصل من الحروف الرنَّانة بحكم طبيعتها، فهي ذات دور حرفي صريح. وافترض أن علامة الهمزة في الخط القديم كانت تشير إلى صوتين مختلفين واحد منهما همزة انحباسية صريحة تشتغل اشتغال الحرف الصريح، والآخر همزة «مختلصة» [ا]، تنجز بانقباض خفيف في مستوى الحنجرة. وهذه هي التي اشتغلت اشتغال الحرف الرنَّان.

ويمكن توسيع هذا المبدأ ليشمل [هـ]، إذ كانت أضعف الحروف الرنَّانة تواتراً. ونعتقد أن ضعف [أ] و[ه] في التوسيع، يعود إلى أمر نظامي صوتي. فهما في حيز واحد لذلك كانت لهما منزلة واحدة في التواتر. ويمكن إقصاؤهما من قسم الحروف الرنَّانة الجارية في توسيع الجذور الثنائية.

ويمكن أن نعتد ما توصلنا إليه في منزلة الحرف الرّنان لتحديد الموضع الذي يجري فيه هذا القسم من الحروف لتوسيع الجذور الثنائية. فقد ذهب دياكونوف (1964) وبوهاس (1991، 1993، 1994) إلى أنّ التّوسيع بالرّنان يجري في المواضع الثلاثة من الجذور دون أن يقدم إحصاء - في حدود ما نعلم - يُثبت ذلك أو يبين عن غلبة موضع دون آخر فيه. وذهب الشّيخ العلايليّ (1937) إلى أنّ التّوسيع يجري في الموضع الوسطيّ دون غيره.

وللوقوف على بيّنة الأمر وجب الاحتكام إلى المسح الذي يوفر معطيات إحصائية لا تحتمل تخميناً ولا مغالاة، يكون ذلك باعتماد المعطيات المتوفرة من خلال مسح المادّة المعجميّة التي توفّرت لدينا في هذا البحث:

جدول في تواتر الرّنان بالتّفصيل وحسب الموضع في تحقّق المولدة [حنكيّ، أسنانيّ]:

مجموع	نهائيّ	وسطي	ابتدائيّ	
36	10	17	9	أ
51	16	22	13	ح
96	35	41	20	ر
80	26	25	29	ع
86	30	35	21	ل
84	35	28	21	م
90	27	29	34	ن
32	4	15	13	هـ
96	29	39	28	و
48	17	29	2	ي
699	229	280	190	مجموع
	32.76	40.05	27.18	% من 699

يبين الجدول عن سلّميّة في تواتر الرّنان حسب الموضع تؤكّد ما لمسناه في الأقسام السّابقة في دراسة تحقّق الأثول واحدا واحدا، وهي: الموضع الوسطيّ (40.05%)، يليه الموضع النهائيّ (32.76%)، فالموضع الابتدائيّ (27.18%).

تثبت المعطيات ما ذهب إليه العلايلي، ولكنها تحدّ من الإطلاق فيه، وتخلص ما ذهب إليه دياكونوف وبوهاس من غموضه وعمومه. فالمنحى العامّ في التَّوسيع يتبع السَّلمية التي ضبطناها، فهذا هذا.

ويبين الجدول، كذلك، عن تفاوت في نسب الحرف الرّنان في التّواتر من موضع إلى آخر. فقد حدّدنا، في ما مضى، سَّلمية التّواتر العامّ للحروف الرّنانة مطلقاً، ولكنّ تواترها حسب الموضع يبين عن سَّلميات أخرى تسمح بها قراءة الجدول من مداخل مختلفة نورد ما يفيد منها:

إذا تناولنا [و] و[ر] أكثر الحروف الرّنانة تواتراً في التّرتيب العامّ، وجدنا بينهما اختلافاً في التّواتر حسب الموضع. فـ[و] ذات تواتر متناسق متعادل في المواضع الثلاثة، أمّا [ر] فضعيفة التّواتر في الموضع الابتدائيّ، مرتفعته في الموضعين الوسطيّ والنّهائيّ. ومّا يفسر ضعف التّواتر العامّ لحرف اللين [ي] ضآلة تواتره في الموضع الابتدائيّ (2 من 190).

وإذا ما أخذنا الموضع مدخلاً، وجدنا [ن] أكثر الحروف الرّنانة تواتراً في الموضع الابتدائيّ (34 من 190)، يليها [ع] (29)، فـ[و] (28)، ثمّ [ر] (20). يبين الجدول، حينئذ، عن نزوع في اللّغة العربيّة إلى التّوسيع بـ[ن] في الموضع الابتدائيّ. وفي الموضع الوسطيّ نجد [ر] (1 من 280) في المرتبة الأولى تليها [و] (39) فـ[ل] (35) فـ[ن] و[ي] (29). فالعربيّة تبين عن ميل إلى التّوسيع بالتّكرير في الموضع الوسطيّ أكثر من غيره. أمّا الموضع النّهائيّ فالغلبة فيه لـ[م] و[ر] بالتساوي (35 من 229)، تليهما [ل] (30)، و[و] (29). وتتفق المواضع الثلاثة في [ع] ذات التّوزع المتوازن بينها (انظر الجدول). فكأنّ هذا الحرف الرّنان رغم تأخره في ترتيب الرّنان ذي التّواتر العالي، كما عرضنا سابقاً، يمثّل عنصراً جوّالاً لا يتأثر بالموضع.

خاتمة الباب الثاني

جعلنا هذا الباب سبرا لفرضية ذات أصول قديمة جداً، منطلقها اللغويون العرب، وعاد إليها الكثير من اللغويين المحدثين عربا ومستعربين، أساسها انتظام الجذور في المعجم العربي في مجموعات تتفق في انتهاء الحروف المكونة لها إلى مخرجين متوالفين وفي الشحنة المقترنة بها. وتمثل أبحاث بوهاس أحدث الأعمال التي بلورت أركان هذه الفرضية، فذهب إلى أن الجذور تتولد انطلاقاً من أساس ذي مستويات ثلاثة:

- المولدة: توليف بين مخرجين أو نقطتين في فضاء النطق.
 - الأثل: توليف بين حرفين يعود الواحد منهما إلى واحد من ذينك المخرجين.
 - الجذور: تحقق الجذر بالتضعيف وبالتوسيع بالحرف الرّنان.
- والمبدأ، في فرضية بوهاس، أن يكون بين الجذور المنتمية إلى المولدة الواحدة صلات صوتية ودلالية.

فكان اختيارنا للمولدة [حنكي، أسناني] بدلا لنها على / القطع / نموذجاً نسبر به قوة هذه الفرضية. فاعتمدنا المعطيات اللغوية من خلال مسح شامل للمعجم العربي، في ضوء ما تنصّ عليه هذه الفرضية من حيث قوانينها وبنائها الشكلي. واعتمدنا أسسا من المنهج الإحصائي تقوم على جمع المعطيات العينية، والتدرج بها وصفا وتأويلا، شيئا فشيئا، إلى أقصى ما يمكن بلوغه من درجات التعميم والتجريد في هذا المضمار. فكان من نتائجنا الأساسية في شأن هذه الفرضية:

الفرضية نسبية في مبادئها ونتائجها: يتوفّر في الجذور المستعملة جذور لا تحمل شحنة / القطع /. فهي غير ذات صلة دلالية بالمولدة، والحال أنّها عائدة إليها في مكوناتها الحرفية. وهذا ما ينبغي على هذه النظرية / الفرضية تفسيره، إذ يخالف ما تنبأ به. فإذا كانت نسبة الجذور العارية من شحنة / القطع / 40٪ من المستعمل، مثل ذلك مظهراً من مظاهر النسبية أو المحدودية في الفرضية.

يتوفّر في المعجم العربيّ مجموعات كبيرة من الجذور التي لا صلة صوتيّة لها بالمولّدة [حنكي، أسناني]، ولكنّها تحمل شحنة / القطع / . وهذا ممّا يستوجب التّفكير كذلك.

وخلاصة الأمر أنّ الجذور في المعجم العربيّ تقبل مدخلا آخر في وصف انتظامها يتجاوز حدود الفرضيّة التي سبرناها ويتضمّنّها. وهذا ما نحاول بيانه في الباب الموالي.

الباب الثالث

انتظام الجذور العربية وفق ثنائيات الثابت والمتغير

مقدمة الباب

تنحو جميع الفصول في هذا الباب، كلاً بالمباحث المطروحة فيه وبالقضايا المفحوصة فيه، إلى تأسيس المنوال الاحتماليّ:

الفصل الأوّل في إثبات ظاهرة الإبدال الصّوتيّ آليّة في تولّد الجذور محكومة بالاسترسال في فضاء النطق، نبيّن من خلاله انتظام الجذور في اللّغة العربيّة على أساس الاسترسال الصّوتيّ الذي يوازيه استرسال دلاليّ.

والفصل الثّاني في انتظام الجذور العربيّة وتولّدها في إطار هذا الاسترسال وفق ثنائِيّة الثّابت والمتغيّر، بما يحكم جميع ذلك من مبادئ توليفيّة وأخرى تكوينيّة أساسها التّرتّب واشتغال أبنية ثلاثيّة متنوّعة وفق طبيعة الثّابت والمتغيّر نوعاً وموضعا وعدداً.

والفصل الثّالث في نظام المعجم القائم على التّقاطع الذي يحدث له ما نستخدمه عليه بهجته الصّوت وهجته الدّلالة، هو تقاطع حتميّ بحكم نمط الاشتغال في الأبنية المولّدة للجذور في شكل جداول يكون الجذر الواحد منها مشتركاً صوتاً ودلالة. وفي الفصل قضايا أخرى تكوّن باجتماعها مع ما أشرنا إليه، ما يمثّل الأساس الاحتماليّ الذي ينتظم المعجم العربيّ في تصوّرنا.

الفصل الأوّل في الإبدال والاسترسال

مقدمة

اهتدى اللّغويّون في العصور المختلفة إلى ظاهرة الإبدال. فالنّحاة العرب يخصّصون لها بابا في جميع مصنّفاتهم الجامعة ما شمل منها النّحو - في مفهومه العامّ - وما اختصّ منها بالصّرف والتّصريف. ووقف النّحاة المقارنيّون الأوروبيّون على ظاهرة الإبدال الصّوتيّة في اللّغات الهندوأوروبية، صاغوها في شكل قوانين صوتيّة (قوانين فرنار)، بل إنّ الإبدال يمثّل موضوعا قارّا في اللسانيّات التّاريخيّة في عصرنا الحاضر. نعرض في ما يلي ما يفيدنا ممّا توصل إليه النّحاة العرب في شأن الإبدال في العربيّة مستعينين بما تقرّر عند المستشرقين في شأنه جاريا في اللغات السّامية، مستنيرين بما تقرّر عند النّحاة المقارنيّين في القرن التّاسع عشر. والغاية من جميع ذلك صياغة ظاهرة قلما تكون العناية بها بشكل نظاميّ، في مبدأ عامّ يحكم المعجم العربيّ في تولّد الجذور فيه وما يستتبع ذلك من أصدية تتجاوبها مختلف النّظم المكوّنة للغة عامّة، منها النّظام الاشتقاقيّ على وجه الخصوص.

الإبدال في العربيّة

يعرّف النّحاة الإبدال بكونه «جعل حرف مكان حرف غيره» (شرح الشّافية 3 / 197). وقد أقاموا هذه الظّاهرة على الثّابت أو الأصل من جهة، والبدل من جهة ثانية. يُتوسّل للتّمييز بينهما بالاشتقاق وبالتّواتر في الاستعمال. فالاشتقاق، مثلا، بيّن أنّ [ت] في [تراث] مبدلة من [و] التي في [ورث]، لظهورها في صيغة واحدة مقابل ثبات [و] في سائر الصّيغ المشتقّة من [ورث]. فتكون [ت] بدلا من [و]. وعلى هذا ينقاس إبدالها من [و] في المثال الواويّ مطلقا. أمّا الاستعمال فيعتمدونه سبيلا إلى

تمييز الثابت من البدل، من حيث درجة التواتر للواحد منهما فيه. فما قلّ دورانه منها كان بدلا، وما كثر دورانه اعتبر أصلا ثابتا. وذلك من قبيل [ثعالي]، قليل الاستعمال، و[ثعالب] المتداولة.

واعتمد النّحاة، في دراسة الإبدال، المعنى (أو الدّلالة) حيث كانوا يراعون قرابة معنويّة، إن لم تكن ترادفا، بين صيغة الأصل ذات الحرف الثّابت وصيغة الإبدال التي تشتمل على البدل. ويبدو أنّ النّحاة حشروا نوعين من الإبدال في باب واحد يعود الأوّل منها إلى الإبدال المقيد أي ذاك المحكوم بسياقه فهو إبدال جار في الكلام (بالمعنى السّوسيري)- وذلك من قبيل ما ورد عن الأصمعيّ في ما «اسبك»؟ بمعنى «ما اسمك»؟ ويعود الثّاني منها إلى الإبدال الحرّ الذي تنشأ عنه أزواج أو ثواليث من الصّيغ ذات دلالة واحدة- وهو إبدال في المعجم أي في اللّغة (بالمعنى السّوسيري). وجعلوا كذلك الإبدال نوعين: مطّردا وشاذّا، فالمطّرد خصّوه بالدّرس العمّيق، وأمّا الشاذّ فأشاروا إليه عابرين، وذلك من قبيل مجيء «الحاء في الشّعر بدلا من الحاء» (شرح الكافية 3 / 200).

وقد دأب اللّغويّون العرب على تحديد مواطن الإبدال الجغرافيّة أي بنسبة الظّاهرة إلى القوم أو القبيلة أو البلد. وهو أمر تتجاوزه على ما له من أهميّة، إذ يمكن بناء عليه أن نضبط أطلسا لغويّا تبين به مواقع هذه الظاهرة وتوزيعها الجغرافي، كلا بخصوصيّاتها. نتجاوز هذا الأمر لأنّ مشغلنا يتمثّل في بيان الانتظام العامّ للمعجم العربيّ من خلال تولّد الجذور فيه. ونورد في ما يلي مختلف الأزواج التي يحدث بينها التّبادل بنوعيه، جارية في التّناذج التي تمثّل بها النّحاة من خلال «شرح الشّافية»، مكملين إيّاها بما تناقلته مختلف المصادر (القالي: الأمالي، كانتينو: دروس في علم الأصوات، فلاش: 1961 ص 73-78):

[ث]	↔	[ف]	ثروغ الدّلو / فروغ الدّلو، جدث / جدف.
[ب]	↔	[م]	ما اسمك؟ / ما اسبك؟، مكّة / بكّة.
[ب]	↔	[ف]	خذه بإبانه / خذه بإفانه.
[ح]	↔	[خ]	نفخ / نفح
[ر]	↔	[ل]	الثّرة / الثّلة (الدّرع سلسلة الملبس)، هدر / هدل،
[ق]	↔	[ك]	قحّ / كحّ، قشط / كشط.

[ت]	↔	[ك]	عصيت / عصيك، [ت: ضمير المخاطب]
[ك]	↔	[ش]	شافر / كافر، كشكشة مضر وربيعة
[ك]	↔	[س]	كسكسة بني بكر
[أ]	↔	[ع]	أَنْ / عَنْ (عننة بني تميم)، أذن / عذن، عباب / أبواب.
[س]	↔	[ش]	السّدة / الشّدة
[س]	↔	[ت]	ناس / نات، أكيات / أكياس (من الكياسة)
[و]	↔	[أ]	وجوه / أجوه
[ي]	↔	[أ]	يلل / ألل
[ب]	↔	[ي]	الأرانب / الأرانبي [نموذج من الشّعر]
[ع]	↔	[ي]	ضفادع / ضفادي [نموذج من الشّعر]
[س]	↔	[ي]	سادس / سادي [نموذج من الشّعر]
[ث]	↔	[ي]	ثالث / ثالي [نموذج من الشّعر]
[ج]	↔	[ي]	شجرة / شيرة، شجيرة / شيرة
الياء المشدّدة تبدل جيماً: فقيميّ / فقيمجّ / «الجيم والياء أختان في الجهر إلا أنّ الجيم شديدة، فإذا شدّت الياء صارت قريبة غاية القرب منها، وهما من وسط اللّسان، والجيم أبين في الوقف من الياء فطلب البيان من الوقف.» (شرح الكافية 3 / 229)			
[م]	↔	[و]	فم / فو
[م]	↔	[ن]	طان / طام [طينه: جبلّة]
[م]	↔	[ب]	بنات بخر / بنات بخر [سحائب قبل الصّيف بيض]
[ن]	↔	[ل]	لعنّ / لعلّ، دلدل / دندن، سرحان / سرحال
[ت]	↔	[و]	وخمة / تخمة
[ت]	↔	[ب]	ذعالب / ذعالت (ذعلبة: طرف الثّوب)
ابن جنّي: «وغير بعيد أن تبدل التّاء من الباء، إذ قد أبدلت من غير الواو وهي شريكة الباء في الشّفة» (شرح الشّافية 3 / 221)			
[ت]	↔	[ص]	لصّ / لصت، لصوص / لصوت
[ت]	↔	[ط]	فستاط / فسطاط، + ظاهرة التّمائل: اضطرب
[ت]	↔	[د]	ظاهرة التّمائل: ازدجر / اضطرب...
[هـ]	↔	[أ]	هراق / أراق، هراح / أراح، إن / هن، أمواه / أمواء، أهل / آل
[ل]	↔	[ض]	الطّجع / اضطجع

أثبت كورينتي (Corriente, 1978) وجود أزواج من الجذور العربيّة تتبادل فيها [ض] و[ل]، في المواضيع المختلفة منها الابتدائيّ والوسطيّ والنّهائيّ مع الحفاظ على صلة دلاليّة واضحة.

[س] ↔ [ص] أسبغ / أصبغ، سقر / صقر، سلخ / صلخ

[س] ↔ [ز] يسدل / يزدل

[ز] ↔ [ص] فصد / فزد

[ش] ↔ [ج] أشدر / أجدر

[ش] ↔ [ز] أشدق / أزدق

ظاهرة الإشراب، إشراب الشّين الزّاي دون أن تكون إيّاهما، وهو «عربيّ كثير» عند سيبويه يجري ذلك عندما تكون [ش] ساكنة قبل [د]. (شرح الشّافية 3 / 233).

[غ] ↔ [خ] أغنّ / أحنّ

[ع] ↔ [خ] صرع / صرخ

[ع] ↔ [غ] عميق / غميق، عصر / غصر

[ع] ↔ [ح] نعم / نعم (عند بني سعد بن بكر)، حتّى / عتّى

[ه] ↔ [ح] مده / مدح، طحر / طهر

[و] ↔ [ي] وازع / يازع

الإبدال في اللّغات السّامية

يمكن التّوسّل بما نظفر به في المصادر المتعلّقة باللّغات السّامية من معطيات مقارنة تتعلّق بالتّناسبات الصّوتية الكائنة بين مختلف هذه اللّغات. فبعضها يثبت ما يكون في العربيّة من ظواهر، وبعدها الآخر قد نفسّر ما لم يحدث في العربيّة أو يكون قد حدث ولكنّ اللّغويين لم يهتدوا إليه. وتندرج هذه الظّواهر في التّطوّر الصّوتيّ من لغة إلى أخرى، وداخل اللّغة الواحدة من طور إلى آخر، وتهمّ كذلك بعض الثّوابث والصّواتم المفردة.

التحق في بعض اللّغات السّامية ما يناسب الثّالوث العربيّ بين الأسنانّي [ث]، ذ، ظ [بمجموعة الصّفير والشّاشأة. ففي الأكاديّة والكنعانيّة التحقت [ث] السّامية بـ[ش] في حين التحقت [ذ] و[ظ] السّاميتين بزوجي الصّفير [ز] و[ص]. وهذا الثّالوث نفسه التحق بمجموعة الصّفير التحاقا واحدا في الجعزيّة. وهو نفسه التحق

بمجموعة الأسنانيات الانحباسيّة [د، ت، ط] في الآرامية (كانتينو، 1950 / 82، موسكاتي، 1964 / 28). نستنتج من ذلك:

[ث]	←	[ش]	[س]	[ت]
ثور		šüru	sör	tawrä
العربية		الأكاديّة	الأثيوبية	السريانيّة

[ذ]	[ز]	[د]
أخذ	ḥz	ḥd
العربية	الأكاديّة	الأوغريّة

[ظ]	[ص]	[ط]
ظَلّ	Sillu	Telläla
العربيّة	الأكاديّة	السريانيّة

التحقت المشأشأة المهموسة الساميّة [ش]، بالصّفيريّ المهموس [س]، في العربيّة. وحافظت عليها بعض اللّغات مثل الأكاديّة والعبريّة والآرامية. والتحقت [ش] الساميّة بـ[س] في العربيّة. تتميز العربيّة باشتغالها على [ض] الجانيّة، هذه التي يقابلها في جدول التناسبات الصّوتيّة [ع] في السريانيّة:

السريانيّة	العربيّة
rrʔ	ضر
arʔäʔ	أرض

وتبين اللّغات الساميّة عن تباين في الزّوجين [خ]-[غ]. فالخاء العربيّة تقابلها [ح] في العبريّة وفي السريانيّة، وتقابل الغين العربيّة [ع] في الأكاديّة والسريانيّة والأثيوبيّة.

الإبدال والاسترسال في فضاء النطق

يمكن أن نجمع مختلف المعطيات المتعلقة بأزواج الإبدال في جدول واحد ذي مدخلين أفقيّ وعموديّ يشتمل الواحد منها على الحروف مرتّبة حسب توزّعها في

فضاء النطق. والتقاطع بين المدخلين مشار إليه بالمحور الذي يحمل أسماء الحروف وذلك لتسهيل قراءة الجدول الوارد بعد هذا. وتمثل الخانة الموسومة بعلامة [+] تقاطعا بين حرفين يكون بينهما التبادل:

ب	م	و	ف	ث	ذ	ظ	ت	د	ط	ن	ض	ل	ر	س	ص	ز	ش	ج	ي	ك	ق	خ	غ	ع	ح	ه	ء

سلسلة الحروف المكوّنة لفضاء النّطق في العربيّة، وبالتّظر فيه يتبيّن لنا استرسال يمتدّ على هذا الفضاء، طرفاه الحنجرة والشّفتان، أي [ء] و [ب]. نعتمد هذا الجدول مدخلا ثابتا مقررًا لنثبت فرضيّة نفسر بها تولّد الجذور في العربيّة نقيمها على فكرة الاسترسال منطلقين من ظاهرة الإبدال.

ويمكن دراسة هذا الاسترسال من زاويتين: زاوية الكثافة وزاوية المدى. فمن حيث الكثافة يبين الجدول عن أطراد الإبدال بين الأصوات المنتمية إلى حيّز واحد، ولذلك نجد فيه اتّصالا لا ينقطع. ولكنّه يتعطل عند الحدود الفاصلة بين حيّز وحيّز آخر مجاور له.

فإذا أخذنا الحيّز الخلفيّ بما فيه الحنجريّ والحلقّي وأقصى الحنك، وجدنا اتّصالا بين محطّاته كلّها من [ء] إلى [خ]. فيكون لنا سلسلة من الأصوات تمثّل مسلكا متّصلا هو: [ء - هـ - ح - ع - غ - خ]. وفي الحيّز الحنكيّ نجد استرسالا بين [ق - ك] وبين [ي - ج - ش]. وفي الحيّز الأسنانّي نجد استرسالا ذا مستويين أولهما بين عناصر المجموعات الصّغرى يكتمل بها الاسترسال في الحيّز كاملا.

هو استرسال بين عناصر الثّوابث والمجموعات التّالية: الثّالوث الاحتكاكي الصّفيري [ز - ص - س]، مجموعة التّكريريّ والحرفين الجانبين [ر - ل - ض]، الثّالوث الانجباسيّ [ط - د - ت]، الثّالوث الاحتكاكيّ بين الأسنانّي يلتحق به الشّفويّ الأسنانّي [ظ - ذ - ث - ف]. وفي الحيّز الشّفويّ نجد استرسالا بين [و - م - ب]. فإذا ما أجملنا الاسترسال وجدناه متّصلا ما عدا بعض المحطّات التي ينقطع فيها. نشير إلى ذلك في ما يلي بعلامة [ø]:

[ء - هـ - ح - ع - غ - خ [ø] ق - ك [ø] ي - ج - ش - ز - ص - س [ø]
ر - ل - ض [ø] ط - د - ت [ø] ظ - ذ - ث - ف [ø] و - م - ب]

فيكون، على هذا، عدد المحطّات التي ينقطع عندها الاسترسال ستّا، وهي توافق عند التأمّل الفواصل بين الحيّزين المتجاورين في فضاء النّطق أو بين مجموعتين من الأصوات ذات السّيات الجامعة في الحيّز الواحد. وهذا الأمر لا يعني غياب الاسترسال. فغيابه في محطة ما على المحور، لا يعني انتفاءه. وهذا يستوجب البحث في المسلك الذي أخذته ظاهرة الإبدال.

وبالتأمل في الجدول نظفر بالجواب. يكون ذلك عندما نعلم إلى مفارقة المحور في اتجاه التخوم متتبعين المسلك الذي يتخذه الحرف أو الحروف من الحيز الواحد، من بدايته إلى منتهاه، كما تشير الأسهم المثبتة في الجدول الوارد قبل هذا.

فإذا ما انقطع الاسترسال بين الحيزين الحلقي والأدني حنكي في مستوى [خ] و[ق]، يعني ذلك أنهما لا يتبادلان حسب ما ثبت عند اللغويين العرب ولكنه لا يعني أن الاسترسال قد انقطع مطلقاً: إذا أخذنا عنصر [ع] من الحيز الوارد قبل [خ]، حيث انقطع الاسترسال، وتتبعنا مسلكه في الإبدال، وجدناه مؤدياً إلى حيزين أولهما أدنى الحنك إذ تبدل [ع] إلى [ي]، وثانيهما الحيز الأسناني إذ تبدل [ع] إلى [ض]. والمسلك ينعكس فيستقيم. فهذه فجوة مرتوقة بطبيعتها. ثم إننا إذا ما نظرنا في الأزواج من الجذور المشتملة على [ق] و[خ]، وجدنا صلة دلالية قوية بينها، في ما يلي نموذج من ذلك، وإن كان الأمر في حاجة إلى مسح شامل. فقد ورد في لسان العرب ما يلي:

قلع	خلع
القلع: انتزاع الشيء من أصله.	خلع الشيء كزرعه.
تقلع في مشيته: مشى كأنه ينحدر.	تخلع في مشيته: هز منكبيه ويديه وأشار بهما.
المقلوع: المعزول.	الخليع: المعزول.
قلع / قلع: البليد الذي لا يفهم	الخولع: الأحمق.
	المخلع: الذي كأن به بهتة أو مساً.

ألا يمثل الاتفاق بين [خلع] و[قلع] في الدلالة ما يرتق الفجوة بين [خ]-[ق]؟ وهذه الفجوة الأولى.

أما الفجوة الثانية فكائنة بين [ك] و[ي]، إذ لم يسجلها اللغويون العرب. ولكن المعطيات الصوتية التاريخية في اللغات السامية تثبت أن الثالوث الحنكي الغشائي [ق - g - ك] قد تفكك بأن تليت [g]، وتقدم مخرجها إلى أدنى الحنك، ثم تطورت إلى [ي] و [ج]. فإذا ثبت ذلك كانت [ي] من الحنكيات التي تمثل استرسالا بطبيعتها من حيث هي تحقق من تحققات صوتهم مفقود في النظام الصوتي العربي هو [g]. ويمكن أن تابع مسلك [ك] الذي يبدل إلى [ش]، فترتق الفجوة. ثم هو نفسه

يبدل إلى [س]، ليتحقّق الرّبط بين الحنكيّات والأسنانيّات الصّفيريّة. فهذه الفجوة الثّانية قد رتقت.

أمّا الفجوة الثّالثة فمحطّها في الحيزّ الأسنانيّ بين مجموعة الصّفير ومجموعة الجانيّات في مستوى [س]-[ر]. ولكنّنا عندما نتبّع مسلك [س]، نجدّها مبدلة إلى [ت]، ليتحقّق الاسترسال بين الثّالوث الصّفيريّ والثّالوث الانحباسيّ في الحيزّ الأسنانيّ. و[س] نفسها تبدل إلى [ث]، ليتحقّق الاسترسال بين الثّالوث الصّفيريّ والثّالوث الاحتكاكيّ بين الأسنانيّ في الحيزّ الأسنانيّ. فإذا انقطع الاسترسال بين [س] و[ر]، فهو موجود بين [س] وعنصرين من مجموعتين أخريين، بل إنّ [ز] تبدل [د] وتبدل [ذ] بحكم الجهر الجامع بينها لتزداد شبكة الاسترسال كثافة. فهو يشغل على المدى البعيد وإن تعطل في القريب. وهذه فجوة ثالثة ترتق.

وتقع الفجوة الرّابعة بن مجموعتي الجانيّات والأسنانيّات الانحباسيّة. والحاجز الكائن بين القسمين هو حرف [ن]: [ر - ل - ض - ن] - [ط - د - ت]. وهذا يطرح قضيةً مخصوصة. فالمجموعة (ر - ل - ض)، بحكم جانيّتها، تكاد تمثّل مجموعة مغلقة، بل إنّ الجدول يبين عن اكتفائها بذاتها وانغلاقها في الإبدال، إذ يجري تبادل بين [ر - ل] وبين [ل - ض] فقط في العربيّة. والحرف الأسنانيّ [ن] يبدل [ل] بجامع الميوعة، ويبدل [م] بجامع الخيشوميّة. فهو يحقّق الاسترسال بين الجانيّات من الحيزّ الأسنانيّ والحيزّ الشّفويّ. وهذه فجوة رابعة ترتق.

أمّا الخامسة فتقع بين الأسنانيّات الانحباسيّة والأسنانيّات الاحتكاكيّة في مستوى [ت] [ط]. ولكنّ الاسترسال متحقّق بحكم إبدال [ت]-[ث]، وإبدال [د]-[ذ]، وإبدال [ط]-[ظ]، كما يبين الجدول عن ذلك. فالثّالوثان يتبادلان عنصرا بعنصر وفق سمات الجهر والتّفخيم حضورا وغيابا. وتقع الفجوة السّادسة بين [ف] و[و]، ولكنّ مسلك [ف] في الإبدال يذهب إلى [ب] هذه التي تبدل [م] و[و]. فيكون على هذا فضاء النّطق في العربيّة استرسالا.

وأمّا دراسة الاسترسال من حيث المدى فتستوجب مدخلين حسب طبيعة المدى مطلقا، إذ ينقسم إلى قريب ومتوسّط وبعيد. القريب منها رأينا عند دراسة الكثافة في الاسترسال كائنا في الحيزّ الواحد وفي ما بين الأحياز المختلفة، وهو

منصبّ على المحور (أي سلسلة الخانات الموسومة بعلامة (+) من الجدول على ضفتي المحور مباشرة). وأمّا المتوسّط والبعيد فقد أشرنا إليهما في تفسير الفجوات الكائنة في الاسترسال، وهذا مجال تخصيصهما بالفحص.

نعمد في ذلك إلى مفارقة المحور في اتّجاه التّخوم. ونلاحظ أنّ كثافة هذا الاسترسال تتقلّص بتوغّلنا في التّخوم فهي أكثف ما تكون على جانبي المحور مباشرة ثمّ تتقلّص درجة في المدى المتوسّط ثمّ تخفّ في ما عداه:

- الاسترسال المتوسّط المدى: يربط بين صوتين متباعدين من حيّز واحد أو من حيّزين متباعدين، فيكون على بعد ثلاث خانات على أقصى تقدير من المحور، أي أنّه يقع في الخانتين الثانية والثالثة على الجهتين انطلاقاً من المحور. نورد في ما يلي نماذج نثبت بها وجود هذا النوع من الاسترسال، والجدول ناطق بالقيّة: داخل الحيّز الواحد، نجد في الحيّز الخلفي -مثلاً- تبادلاً بين صوتين متباعدين: تبادل [ء]-[ع]، تبادل [ح]-[خ]، تبادل [ع]-[خ]. ويتوفّر في ما بين الحيّزين المتجاورين، الحلقيّ والحنكيّ، مثلاً، تبادل [ع]-[ي]، وفي الحنكيّ والأسنانيّ تبادل [ك]-[ي] ثمّ تبادل [ك]-[س].

- الاسترسال البعيد المدى: يتمثّل في الإبدال بعيد المدى أي ذاك الواقع في ما جاوز الثالثة من الخانات انطلاقاً من المحور. وهو ما يكون به الرّبط بين الأحياز المتباعدة في فضاء النّطق. تمثّل [ي] أبعد الأصوات مدى في الإبدال وأكثرها طواعية فيه، فهي بمثابة المفصّلة بين الأحياز المتباعدة بحكم موقعها. وانطلاقاً من ذلك الموقع تحقّق الاسترسال في اتّجاه الخلف بأنّ تبادلاً مع [ء] و[ع]، وفي اتّجاه الأمام بأنّ تبادلاً مع [س]، و[ت]، و[و]، و[ب]. فصوت [ي] أكثر الحروف إبدالاً وأبعدها مدى، إذ يرتق ما بين طرفي فضاء النّطق. يشاركه صوت [و] في بعد المدى إذ يبذل [ء]، ويقلّ عنه كثرة وتواتراً في الإبدال. وليس هذا الأمر مصادفة، فكلاهما حرف لين تعامله اللّغة معاملة مخصوصة بعدم الثّبات، كما هو معلوم.

فيكون الاسترسال في فضاء النّطق موزّعاً على جميع المحطّات فيه شاملاً لها، فمن حيثّ تدخله ينته بك الأمر إلى منتهاه، بصرف النّظر عن الاتّجاه الذي تأخذه متتبّعاً محطّات الإبدال، موضوع حديثنا.

في سبرفرضيّة الاسترسال

قادنا الحديث في المولّدة [حنكيّ، أسنانيّ] إلى البحث في ظاهرة الإبدال. وهذه الظاهرة اتّخذناها سبيلا معبّدا إلى إقامة فرضيّة الاسترسال في فضاء النّطق في اللّغة العربيّة. ولنسبر هذه الفرضيّة نجد أنفسنا أمام أمرين: إمّا أن نبحت مباشرة في انتظام الجذور في المعجم العربيّ بناء عليها، وإمّا أن نعود إلى الفرضيّة المنطلق لنكّمّل منطقتها نستقصيه إلى متنها. فالفرضيّات، عموما، هذا شأنها، تقوم الواحدة منها على أنقاض الأخرى. فإذا ما أمكننا تفسير ما تقصر عن تفسيره فرضيّة أخرى تعتبر نشأة المولّدات من تقاطع بين المواضيع النّطقيّة تختصّ الواحدة منها بشحنة دلاليّة ما، كان ذلك دليلا على أنّ فرضيّتنا أقوى منها من حيث الطّاقة التّفسيريّة. ولهذا وجب علينا العود إليها من خلال ما كنّا قد طرحناه من أسئلة في شأنها، نذكر بها في ما يلي:

السؤال الأوّل: توفّر عندنا 316 جذر من المستعمل عارية من شحنة المولّدة، والحال أنّ فرضيّة المنطلق تتكهّن بأن تكون حاملة لها. وهو أمر يستوجب التّفكير: ما مدخل الدلالات المقترنة بها؟ وأين ذهبت شحنة المولّدة التي كان من المفروض أن تحملها تلك الجذور؟

السؤال الثّاني: توفّر لنا 462 جذر حاملة لشحنة المولّدة، وهو أمر موافق لفرضيّة المنطلق، هذه التي تتكهّن بأن تختصّ جميع الجذور المتصلة بالمولّدة من المستعمل بشحنة / القطع/. ولكنّ الواقع على خلاف ذلك، إذ يتوفّر في المعجم العربيّ عدد كبير من الجذور التي لا صلة صوتيّة لها بالمولّدة [حنكيّ، أسنانيّ]، وهي حاملة لشحنة / القطع/ من قبيل [بّت/ تب، بّث، بدّ، بتر...]. فما مدخل هذه الشّحنة في تلك الجذور العائدة إلى مولّدة أخرى هي [شفويّ، أسنانيّ]، مثلا؟ ويمكن جمع السّؤالين الأوّل والثّاني في تسأول، واحد بصرف النّظر عن النّسب والأرقام: ما مدخل الشّحنة الغربيّة عن المولّدة، في الجذور التي هي منها؟ أو ما مدخل شحنة / القطع/ في الجذور التي ليست من المولّدة؟

السؤال الثّالث يتعلّق بتفسير نسبة الإهمال الكبيرة. فالجذور المهملة بلغت 1142 جذر من 1920 جذر ممكن (59.47%). ألا يمكن أن تكون بعض الجذور المهملة متحقّقة في شكل (صوتيّ أو حرفيّ) آخر؟ ويتوفّر لنا في فرضيّة الاسترسال في فضاء النّطق ما يجيب عن الأسئلة الثّلاثة، ولتكن البداية بالأخير منها.

في أنّ المهمل من المولدة [حنكي، أسناني] متحقّق في جذور منفصلة عنها صوتياً

نذكر قبل الشروع في فحص هذا الأمر بأننا انطلقنا من فرضية المولّدات التي تنتج أثولاً تتحقّق في جذور استوفيناها بحثاً واستقصاءً لبيان القدرة التفسيرية في هذه الفرضية وللوقوف عند حدودها. وبدأنا بالمركب الصّعب أمام فرضيتنا، فرضية الاسترسال في فضاء النطق المكوّن للمعجم. وهو تفسير المهمل من المولدة موضوع البحث. وآثرنا أن نتجاوز الأجوبة التقليدية في هذه القضية من قبيل عدم الحاجة في الاستعمال أو تعذر التوليف لعوائق صوتية أو سدّ الحاجة بالمقترضات، إلى الجواب الذي توفّره فرضيتنا. وهذه النماذج متنوّعة في المدونة المعتمدة، فهي سلاسل كاملة من الجذور مهملة، وهي كذلك جذور مفردة متفرّقة بين توليف وآخر. سنعمد إلى إيراد النموذج المهمل ثم نورد المسلك النظري الممكن في الإبدال للحروف المكوّنة له ونتابع مآلها فحيث نظفر بشحنة المولدة كان ذاك دليلاً قاطعاً على تحقّقها في ذلك الشكل:

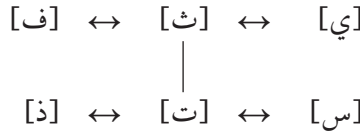
النموذج الأول

الأثل: جميع الأثول

الجذر المهمل: [ث ر ق]، [ث ر ج]، [ث ر ك]

نحتفظ بصوتهم [ر]، صوتاً ثابتاً لتسهيل العرض، ونعرض مسلك [ث] في الاسترسال ومسلك الثالث [ق]-[ج]-[ك]:

يكون مسلك [ث] حسب المدى كما سبق أن بسطنا، في ما يلي:



نلغي من هذا المسلك جميع الأسنانيات في ضوء ما تقتضيه فرضية المنطلق (أي فرضية التوسيع بالحرف الرّنان أو فرضية المولّدات والأثول كما تبلورت في أعمال بوهاس وجماعته)، في جزء من تحقّق الأثل إذ هي جزء من مكوّنات المولدة [حنكي، أسناني]، ويبقى عندنا الزوج [ث]-[ف]، ولننظر في ما يتوفّر في القاموس (لسان العرب):

هذه قائمة موافقة لجميع المحطات في المسلك. وجميع الجذور تحمل شحنة / القطع / وما يتصل بها ما عدا [فره] و[فراء]. أما [فره] فمتصلة بشحنة / القطع / بتوسط مفهوم الحدة المجازي، وأما [فراء] فمنها الاسم [فراء، فراء] على حمار الوحش، فهي خارجة من هذا الباب.

وانطلاقاً من [ك] أي من [فرك] نجد ما يلي من الجذور:

- فرش - طرح / جعل السيف أو كل قاطع حاداً.
- طعنة مفرشة: تشقّ العظم دون أن تكسره.
- فرس - كسر عنق الحيوان قبل ذبحه / مزقّ الفريسة.
- فرت - عدوية الماء / ضعف العقل بعد ذكاء.
- فرتك - قطع / فصل بالقطع.

فجميع هذه الجذور تحمل شحنة / القطع / ما عدا [فرت] وإن أمكن اعتبار [ضعف العقل بعد ذكاء] نوعاً من انقطاع الذكاء مجازاً، وهي فجوة تعوضها [فرتك].

وانطلاقاً من [ج] أي من [فرج] نجد الجذور التالية بعد إلغاء ما سبق منها في مساري [ك] و[ق] اجتناباً للتكرار:

- فرز - فرّق / ميّز / فصل.
- فرص - قطع نصفين / تحيّن الفرصة.
- فرصم - كسر الشيء وانتزع منه قطعة.
- فرث - شقّ / مزقّ / أفرغ / طعن في الكبد.
- فري - قطع / شقّ.
- فرض [ع ← ض] - أحدث حزاً في الخشب / باد وانقرض [قرض].
- فرم - قطع الشيء قطعاً صغاراً. (مأخوذ من قاموس كازيميرسكي)

وجميع هذه الجذور حامل لشحنة / القطع / حملاً جلياً لا يحتمل تأويلاً. لكنّ بعض الجذور مشحون بشحنة تقرب نسبياً من / القطع / . وذلك من قبيل:

- *فرذ ← فرد: الوحدة / الانعزال / الانفصال عن الجمع. فالانفصال نوع من الانقطاع ولكنّه في المتعدّد.

- فرو: الفرو واللبّاس، ← فروز: مات وهلك، يجري [الفرو] في اللّباس ولكننا نجد [فروز] بمعنى الهلاك والموت، على ما في بنيتها من سمات العجمة والاقتراض.

- فرب: التّفريب والتّفريم: تضييق الفرج بالزّبيب [فرب/ فرم]، يجري [فرب/ فرم] في معنى التّضييق، ولكنّ [فرم] تختصّ بشحنة القطع دون قربيتها، بل إنّنا نجد [ثرم] بمعنى [كسر]، يعني ذلك أنّ المسار في الاسترسال يمكن أن ينعكس دون اطراد فنعود من [ف] إلى [ث] كما يبين من الزّوج [ثرم- فرم].

نتبيّن ممّا سبق عرضه أنّ الإبدال يحدث في موقع ما، فينجرّ عنه على درجات تغيّر كامل في جميع المواقع. فقد انطلقنا من [ث] المبدلة [ف] وانتهينا إلى جدول كامل من الجذور كان فيها قسم ثابت هو [ف+ر]، وشمل قسم المتغيّر جدول الحروف العربيّة.

وإذ يبين الواقع عن مثل هذه الظاهرة وجب أن نعيد النظر في أسس فرضيّة المولّدات والأثول في المعجم العربيّ، فشحنة /القطع/ لا تختصّ بها المولّدة [حنكيّ، أسنانيّ] وإنّما خرجت إلى ما يتجاوز ذلك بكثير. فهي -عندنا- في هذا النّمودج، ممتدّة على الكثير من «المولّدات»، في ما يلي بعض منها حيث يكون حرف الرّاء رنانا جاريا للتوسيع وفق منطق الفرضيّة المنطلق:

شفويّ-أسنانيّ، شفويّ	: فرم-فرب-فرو
شفويّ-أسنانيّ، أسنانيّ	: فرت-فرث-فرض
شفويّ-أسنانيّ، حلقيّ	: فرق-فرك-فرج
شفويّ-أسنانيّ	: فرع-فرغ-فري

فلعلّ المولّدات العديدة مولّدة واحدة، ولعلّ انتظام الجذور في المعجم العربيّ يخضع لمبادئ أخرى. نكتفي بهذه الإشارة في هذا المستوى من البحث على أن نعود إليها عندما نخلص في نهاية هذا القسم إلى إقامة فرضيّة الاسترسال. فغايتنا هنا سبر هذه الفرضيّة.

النموذج الثاني

ننخذ هذا النموذج المفرد تبسيطا للعرض إذ نعتمده لبيان الاسترسال في الحروف الثلاثة من الجذر:

الأثـل: [ج+أسناني+رنان]
الجذر المهمل: * [ج ض ح]

تكون مسالك الإبدال في الحروف الثلاثة من الجذر، كما يلي:

	[ش]	[ج]	[ج]	(1) مسار [ج]
	[ل]	[ض]	[ض]	(2) مسار [ض]
[غ]	↔	[خ]	↔	[ح]
	[ق]			(3) مسار [ح]

وننظر في القاموس متتبعين المسارات الثلاثة:

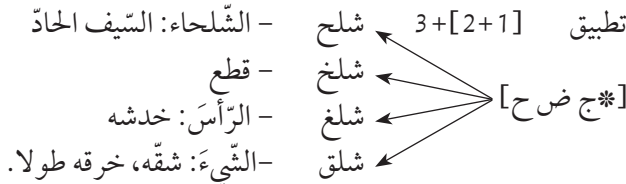
مسار (1): * [ج ض ح] ← ∅

مسار (2): * [ج ض ح] ← جلح، وتفسيرها كما يلي في القاموس: «جلح الرجل: انحسر شعره عن جانبي رأسه، جلحت الماشية الشجر: رعت أعاليه وقشرته، جلح السبع على القوم: هجم.»

مسار (3): * [ج ض ح] ← ∅

مسار (1) + مسار (2): * [ج ض ح] ← [ش ل ح]، وتفسيرها في القاموس: «شلح الشّيء: عراه، الشلحاء: السيف الحادّ.»

فإذا ما جمعنا الناتج من انطباق المسارات الثلاثة، مفترقة ومجمعة، نحصل على الجدول التالي:



فالجزر المهمل [*جضح] متحقّق في أشكال أخرى لا تتكهن بها الفرضيّة المنطلق، ولكنه يجد تفسيره في إطار فرضيّة الاسترسال.

النموذج الثالث

الأثل: جميع الأثول
الجزر المهمل: [*ه ذق]، [*ه ذج]، [*ه ذك]

نورد هذا النموذج لسبر ما ينتج عن الإبدال من تداخل في الجذور الحادثة من حيث الحقول الدلاليّة المتوزّعة فيها. فالمتصوّر النظريّ أن يقترن كلّ جذر بدلالة عينيّة لا يشاركه فيها جذر آخر. ولكنّ الواقع على خلاف ذلك. فالجذور المهملة في باب الأثول - في منطق الفرضيّة المنطلق - نجدها متحقّقة في جذور أخرى، فيها حرفان ثابتان هما [ه+ذ] وحرف متغيّر، نعرضها في ما يلي:

هذّ : قطع سريعا (الألة الحادّة)
هذأ : قطع سريعا (أسرع ممّا تفيدّه [هذّ])
هذب : الشّيء، التخل: قطع أطرافه لإصلاحه
هذم : قطع سريعا
هذهذ : هذاذ: سريع القطع لحدّته.

فهذه مجموعة تحمل شحنة /القطع/. ويمكن تفسيرها في ضوء ما ضبطناه في الاسترسال، ولكننا نجد قائمة أخرى من الجذور تحمل شحنة /السّرعَة/ و/الثّرَة/ هي التّالية:

هذخر : مشى مشية المتختر.
هذر : كثر حديثه/ ثرثر في غير إفهام.
هذرب : كثرة الحديث في غير إفهام.
هذرف : السّرعَة في الحركات.
هذرم : فعل الشّيء سريعا/ ثرثرة.
هذف : سرعة في الحركات.
هذل : المشي في اضطراب/ الاضطراب.
هذو : ثرثر/ هذا السّيف: استلّه شاهرا إياه.
هذي : ثرثر في غير إفهام/ اللحم: طبخه كثيرا.

فإذا ما جمعنا شحنة / القطع / مع شحنة / السّرة / وجدنا الأمر بيّنا في دلالة المجموعة الأولى على / القطع سريعاً . فهل هذه مصادفة؟

تفسير ذلك في ضوء فرضية الاسترسال القائم على أساس الثابت والمتغير، أنّ الاسترسال في الإبدال يكسّر الحدود الكائنة بين مجموعات الجذور المختلفة المتباعدة صوتياً ودلالياً، ويجعل منها مزيجاً جديداً. ولذلك نجد في باب [ه+ذ+متغير] هذا المزيج بين شحنتين هما / القطع / و / الكلام / ، والجامع بينهما / السّرة / ، فيكون / القطع سريعاً / والكلام السّريع / ثرثرة / .

النموذج الرابع:

الأثل: [أسنانيّ + ق + رنان]
 الجذور المهملة: جميع الجذور * [ث + ق + رنان]

نتناول هذا النموذج لأنّه يبين عن إبدال مزدوج، فهو يمسّ في قسم منها الحرف الأوّل من الجذور، وفي قسم آخر الحرف الثالث، كما يلي:

المجموعة الأولى: * [ث + ق + رنان] --> [ف + ق + رنان]:

- ثَقَّ Ø ← فَوَّ - فَكَ، فصل وأبعد / فتح.
- ثَقَأ Ø ← فَقَأ - شَقَّ وفصل / العين: انتزعها.
- ثَقَح Ø ← فَقَح - فتح عينيه (صغار الحيوان التي تولد مغمضة العينين).
- ثَقَع Ø ← فَقَع - شَقَّ / غرز / مات / اللّون: سطح.
- ثَقَو Ø ← فَقَو - قَصَّ الأثر (قفا) / فقوة: حَزَّ في السّهم يجعل به الوتر.

المجموعة الثانية: [ث + ق + م] --> [ث + ق + ب / ف]:

- ثَقَم Ø ← ثَقِب - حرق / نفذ / انتشر.
- ثَقَف - ثَقَفه بالرّمح: طعنه.

تمنّا المجموعة الثانية لأنّها تبين عن مطعن آخر يمكن توجيهه إلى الفرضية المنطلق: إذا كان التّوسيع مقتصرًا على الحروف الرّنانة، فكيف نفسّر مدخل [ب] و [ف] في باب [ث + ق + رنان]؟

يكون على هذا أنّ الحروف الرّنانة بدورها داخلة في ظاهرة الاسترسال بالإبدال. وهذا المطعن قد يعيد النّظر في منزلة هذه الحروف وفي دورها في اللّغة العربيّة، ولم لا اللّغات السّامية؟ وقد يؤدّي بنا البحث إلى تقليصه إن لم يكن نفيًا

تماماً له / نفي هذا الدور لا الحروف نفسها من حيث طبيعتها، أو يكون هذا الدور مقصوداً على حقبة زمنيّة محدّدة يجري فيها توسيع الجذور الثنائيّة بالحرف الرّنان، ثمّ إذ تشتغل ظاهرة الاسترسال فتنشر وتعمّ، تخضع جميع الحروف الرّنانة وغيرها لقانون الإبدال المحكوم بالاسترسال في فضاء النّطق. والظاهرة إمّا مطّردة أو لا تكون. وتلك خصائص النّظام القائم على القياس الذي به ينسحب القانون على الكلّ.

في تفسير الدلالات «الطّفيليّة» المقترنة بالمستعمل من المولدة [حنكيّ، أسنانيّ]

نتقل في ما يأتي إلى الإجابة عن سؤال آخر كنّا قد طرحناه في ما مضى: كيف نفسّر عراء الجذور المستعملة من المولدة [حنكيّ، أسنانيّ]، من شحنة / القطع / ؟ يكون ذلك سبيلاً إلى سبر فرضيّة الاسترسال من زاوية أخرى، باعتقاد النّمودج التالي:

الأثل: [ج + أسناني (+رّنان)]

الجذر: [جثّ]: الدّابة: جسّها ليمتحن سمنها.

تتكهن فرضيتنا باعتماد مسلك الإبدال في [ج] وفي [ت]، بتوفّر جذور كائنة على محطّة من محطّات المسلك، تحمل شحنة / القطع / :

مسلك [ج] (1) ← [ج] ← [ش] ← [ز] ← [ي]

مسلك [ت] (2) ← [ت] ← [ث] ← [و] ← [ب]

تطبيق (1) ← [جثّ] ← [شتّ] تفرّق / شتّ: فرّق

[زثّ] Ø

[يثّ] Ø

تطبيق (2) ← [جثّ] ← [جثّ] قلع من الأصل

[جوّ] Ø ← جوي: جوى الشّيء: رقعته

[جبّ] قطع

فإذا ما أقصينا الجذر [جثّ]، إذ يوافق حضوره واقتارانه بشحنة / القطع / مقتضى الفرضيّة المنطلق، فهو يدعمها ويدعم فرضيتنا بحكم ورود [ث] في

مسلك [ت]، يبقى لنا جذران هما [شتّ] بدلالته على / التّفريق / و[جّب] بدلالته على / القطع / . معنى ذلك أنّ [شتّ] و[جّب] قد جذبا شحنة [جتّ] التي كان من المفترض أن تقترن بها في ضوء ما تتكهن به الفرضيّة المنطلق، وجرى تعويضها بشحنة أخرى هي / الجسّ لامتحان السّمن / . وقد يقبل هذا الأمر من يدافع عن الفرضيّة المنطلق، ولكنه يكون مطالبا، وقتها، بذكر القنوات التي كان بها ذلك الانجذاب، ويتحدد تاريخه وأسبابه. ومهما حاول فالجواب متعذر، إذ يخالف هذا الأمر الواقع اللغويّ.

فاقتران [جّب] بشحنة / القطع / دليل على عدم اختصاص الأثل [ج+أسنانيّ (+رنا)] بهذه الشحنة، في مستوى أوّل، وعلى عدم اختصاص المولدة [حنكيّ، أسنانيّ] بها، بالاستتباع، في مستوى ثان. والشّيء نفسه يقال في شأن [شتّ]. بل إنّ [شتّ] مندرجة في جدول يكون فيه توسيع [ش+ت] برنا هو [ر]، فيكون لنا [شتر] دالة على / قطع، مزق / ، هذه التي تقابل قياسا حسب الاسترسال المعكوس (أي إبدال [ش] إلى [ج])، [جتر] دالة على / قصر القامة / . فبين [جتّ] و[جتر] اختلاف في الدلالة بين / الجسّ لامتحان السّمن / و/ قصر القامة / ، وهما من أثل واحد حسب الفرضيّة المنطلق. وهذا مخالف لما تتكهن به فهما متباعدان بوجه يعسر إيجاد الصّلة بينهما. ولكن بين [شتّ] و[شتر] اشتراك في شحنة / القطع / ، إذ التّفريق والقطع من قبيل واحد، فالتّفريق قطع للاتّصال والجمع.

وكذا الأمر في باب [جّب] حيث نجد:

[جبر]: العظم: التحمت أجزاءه بعد الكسر.

[جبز]: قطع.

[جبش]: حلق الشعر...

وجميعها حامل لشحنة / القطع / .

والمهم أن نقرّر من خلال هذه النماذج نسبيّة الفرضيّة المنطلق (فرضيّة التّوسيع القائمة على المولّدات والأثول). فالجذور في المعجم العربيّ ناشئة عن طريق الاسترسال بين الحروف في فضاء النطق وهو استرسال يقابله قرينه في فضاء الدلالة. وإنّما يكون الاقتران بين مقطعين واحدا بواحد في الاسترسالين عن طريق الاعتباط.

وهذا لا ينبغي وجود نزعات إلى اختصاص مقاطع في فضاء النطق بمقاطع في فضاء الدلالة، ولكنها تبقى دائما نزعة لا غير. فالانتظام فوضويّ. وهذه إشارة كافية لمن يتعطّش للفرضية البديل فتنشأ في ذهنه أسئلة من قبيل: وبعد هذا، أين البديل المقترح؟

في انتشار شحنة / القطع / خارج المولدة [حنكي، أسناني]

نختم بهذه الفقرة سبر فرضية الاسترسال في جدها مع فرضية المولدات والأثول. فقد بيّنا من مداخل عديدة حضور شحنة / القطع / في جذور أخرى لا صلة لها بالمولدة وحضور شحنات أخرى غير / القطع / في الجذور المتصلة بالمولدة. وفي هذه الفقرة نستوفي النقطة الأخيرة موجّهين عنايتنا إلى عدد من الظواهر لاحظناها خلال معالجة المعطيات.

الظاهرة الأولى: اجتماع حرفين رنانين أو أكثر في الجذر الواحد، وذلك من

قبيل:

- صلم - قطع / استأصل / جدع
- صلمع - الرأس: حلقه
- صلمع - انتزع / الرأس: حلقه
- حذم - قطع سريعا
- لثم - كسر شيء مستو / إحداث ثلمة في حدّ السيف
- طعن / جرح
- متر - قطع / فصل بالقطع
- إلخ.

فالسؤال: هل يجري توسيع الجذور الثنائية بحرف رنان واحد أو أكثر؟

الظاهرة الثانية: اقتران جذور تتكوّن من [رنان + حرف مضاعف]

بشحنة / القطع / ، وذلك من قبيل:

- عتّ - لسع
- عثّ - لسع / خرّق [العثة] / انتزع مستأصلا
- حتّ - الورق عن الشجر: سقط / قشر
- حدّ - قطع وفصل

هتّ - كسر / دقّ / مزق
متّ - مدّ
إلخ.

والسؤال: كيف اقترنت هذه الجذور بشحنة / القطع / إذ كانت هذه الشحنة حكرا على المولدة [حنكيّ، أسنانيّ]، والحال أنّ هذه الجذور اشتملت على رنّان وأسنانّي مضاعف؟

الظاهرة الثالثة: يتوفّر في المعجم العربيّ جذور من المولدة [حنكيّ، أسنانيّ] تحمل شحنة / القطع / وفي الوقت ذاته تحمل جذور أخرى تلك الشحنة نفسها دون أن تشتمل هذه الجذور على حرف أسنانيّ. وفي ذلك نورد نموذج وحيدا كافيا: إذا أخذنا [نقت] مثلا وجدناها دالة على ما يلي :

نقت - العظم: استخرج مخّه
- الشّيء المدفون: حفر عنه ليستخرجه
- الأرض: أثارها بفأس أو بمسحاة
- نقات: اسم الضبع.

ولها في ذلك مرادفات في المعجم، يكون منها:

نقح - العظم: استخرج مخّه
نقخ - مرادف [نقح]
نقف - هامة الرّجل: كسرها عن الدّماغ
- عن الشّيء: بحث، قشر
- الفرخ: نقب البيض
نقب - خرق
إلخ.

والسؤال الأخير: ألا يتوفّر وجه آخر في وصف انتظام المعجم العربيّ يعتمد مداخل أخرى؟

خاتمة

بيّنا في هذا الفصل نسبية الفرضية المنطلق (فرضية التوسيع القائمة على المولّدات والأثول) من حيث مبادئها وقواعدها ونماذجها باعتماد مسح المعطيات وباقتراح تناول آخر ذي طاقة تفسيرية أحسن. فالجذور في المعجم العربي ناشئة عن طريق الاسترسال بين الحروف في فضاء التطق يوازيه استرسال يناسبه في فضاء الدلالة. وقوام فرضية الاسترسال ظاهرة نطقية لا جدال فيها تتمثل في الإبدال الجاري بين الأصوات المتجاورة والمتباعدة بوجه تذوب له الحدود الكائنة بين مجموعات الجذور المختلفة المتباعدة صوتياً ودلالياً، وهذا الواقع لا يدعم اختصاص المولّدات بشحنات دلالية، فقد بيّنا من مداخل عديدة حضور شحنة / القطع / في جذور أخرى لا صلة لها بالمولدة وحضور شحنات أخرى غير / القطع / في الجذور المتصلة بالمولدة. والحاصل من جميع ذلك عدم اختصاص الأثول [ق/ج/ك، أسناني] بهذه الشحنة، في مستوى أول، وعدم اختصاص المولدة [حنكي، أسناني] بها، بالاستتباع، في مستوى ثان. ومن أبرز النتائج التي سطرنا في ما مضى أنّ المنزلة التي جعلتها نظرية التوسيع للحرف الرّنان في توسيع الجذور، تتجاوز بكثير ما هي عليه في اشتغال النظام.

الفصل الثاني

في تولّد الجذور وفق ثنائِيّة الثّابت والمتغيّر

مقدّمة: في صعوبة الجمع بين الدّلالة والصّوت في دراسة الجذور

العربيّة

يمثّل الخليل بن أحمد، أوّل من اهتمّ ببنية المعجم العربيّ، جمع في عمله بين النّظريّة والتّطبيق، ولكنّ ما وصلنا ماثورا عنه أو منسوبا إليه، لا يمثّل تفكيره كما أنشأه. فلعلّ للتّأويل مجالا كبيرا جعل النّاقلين يفهمون مبادئه ومراميه فهما مخصوصا يكون قد حرّف من طبيعة فكره. ولهذا الأمر، نتعامل مع ما وصلنا عنه بحذر. فالوثيقة الوحيدة التي وصلتنا منسوبة إليه صراحة هي كتاب [العين]، ولكنّ مقدّمته ومنتنه لم يكونا من وضع صاحبها وضعا نهائيّا يسلم من التّحوير. ولكن في غياب اليقين وجب اعتماد الموجود. لكنّ الناظر في ما أثر عنه نظرة التّأليف تسعى إلى تصوّر المنظومة التي كانت تسيّره في تفكيره، مطالب بجمع شتات من المبادئ تقاسمتها مجالات الدّرس اللّغويّ انطلاقا من الأصوات وانتهاء بالعمل المعجميّ والموازن العروضيّة. وبين نظام كتاب العين، ونظام العروض شبه كبير من حيث درجة التجريد في البناء على أساس مبدئين هما التكراريّة والتّقليب. وكلاهما محدث لدورة تمثّل منتهاه. لنترك العروض القائم على «الدّوائر الخليليّة» ونأخذ المعجم، محطّ عنايتنا هنا.

فكتاب [العين] مرّتب ترتيبا فضائيّا نطقيا علّله الخليل بموقع الحرف الواحد من المخارج أي في ما يسمّى فضاء النّطق. وهو أمر منهجيّ لا يعنينا. ولكنّ مادّة الكتاب تبين عن تنظيم يعتمد المبدأين المشار إليهما قبل هذا أي التّكرار والتّقليب المحدثان للدّورة. فالتّكرار هو المبدأ الذي يحكم التّقليب. وهو مبدأ تناسته جل

الدراسات الكلاسيكية وانشغلت عنه بالتقليب تبحث في مرامي الخليل من خلاله تدفعه إلى منتهاه. فمن الأفكار المتداولة أنّ الخليل فكّر وأطال التفكير في طريقة يحصر بها كلام العرب فكان أن اهتدى إلى التّقاليب، هذه التي يحكمها المظهر الرياضي في استقصاء ما يكون من إمكانيّات التّوليف بين عناصر محدودة في مجموعة ما. ولا نفني هذا الواقع ولكننا لا نعتقد أنّ غاية الخليل كانت مقصورة على ذلك.

فلا شكّ أنّ إقامة معجم عمل يقتضي من صاحبه استقصاء المادّة المعجميّة، ولكننا لا نتصوّر الخليل تعامل مع هذه المادّة من حيث هي جذور أو أشكال حرفيّة جوفاء وإنّما اعتمد في جمعها بنيتها ودلالاتها في آن. وهو من اكتمل النّحو - بمعناه العامّ - في ذهنه.

ولا شكّ في أنّ الوجهين قد استوقفاه: وجه اللفظ ووجه المعنى. ولا شكّ في أنّه أدرك شدّة الاتّصال بينهما وشدّة الانفصال في آن. ولا شكّ في أنّه تردّد في تقديم الواحد منهما على الآخر، وهو يقدم على مشروع معجمه الضّخم. ولكنّه أثر جانب الصّناعة فقدم اللفظ على المعنى، وإن كان ينتمي إلى مؤسّسة تقول بأنّ الأوّل منها خادم للثّاني.

ونفض بجانب المعنى ابن جنّي وابن السّراج وسائر علماء الأصول بعده في باب الاشتقاق عموماً والكبير على وجه الخصوص. فأقاموا وصفه على مبدأ التّقليب، عناية باللفظ، وما يكون بين التّقاليب من ترابط في المعنى، عناية بالمعنى، «وإن تباعد شيء من ذلك عنه رُدّ بلطف الصّنع والتّأويل إليه» (الخصائص 2 / 136). وقد كان ابن جنّي حذراً في توسيع الاشتقاق الأكبر. فهو لا يدّعي أنّه مطّرد في جميع اللّغة. فمثل هذا العمل قد يستقيم في بعض النّماذج تدرس لذاتها ولكنّه غير ذي فائدة عندما يتعلّق الأمر بمشروع همّه وصف الانتظام في المعجم كاملاً. فقد كان ابن جنّي واعياً بالمأزق ولكنّ اللاحقين عليه تغافلوا عن ذلك وواصلوا اصطناع الأطراد في الاشتقاق الأكبر من أمثال الشيخ العلايلي. هذا الذي فكّ التّقاليب السّتة إلى دورتين ورتّب عناصر كلّ دورة وأخذ نماذج مهّدها ابن جنّي وغيره.

ويتواصل المأزق في دراسة الانتظام في المعجم العربيّ كذلك عند بوهاس وجماعته، وإن كان المدخل آخر بحكم ما تراكم من معارف لغويّة مخصوصة باللّغات

السّامية ولسانيّة عامّة. فقد بيّنا أنّ توسيع الجذور الثنائيّة -إن كانت- باعتماد الحروف الرّنانة غير مطّرد ولا منتظم. كما أنّ فكرة القلب في ترتيب الحرفين المكوّنين للأصل الثنائيّ موقعة في مآزق أشرنا إلى بعضها. فيتراكم على هذا مآزقان، وإذا المآزق مضاعف. من ذلك تقريره أنّ الأثول تتحقّق بقلب التّرتيب بين عنصريها من قبيل [بتّ / تبّ]، وهو أمر غير مطّرد في المضاعف وفي غير المضاعف. ورغم ذلك تظلّ الميزة في أبحاث بوهاس في تمسّكه باعتماد الدّلالة في دراسة المعجم. وهو مدخل - لعمرى- صعب.

وفي هذه الحال، وجب على الباحث في انتظام المعجم العربيّ أن يضبط موقع فرضيّته من النّظام كاملاً، وهو درجات. فدراسته في مجال منه محدود قد تكون طيّعة في ضوء فرضيّة ما، والمتصوّر النظريّ أنّ تلك الفرضيّة صالحة لوصف الاشتغال في الكلّ، ولكنها لا تصمد أمام سبرها في مواطن أخرى دون ما اطّردت فيه. وقد يستوجب ذلك إصلاحها وترميمها إلى نهايتها، وقد يؤول الأمر إلى العدول عنها ونسيانها إذا ما بان قصورها. ويمكن أن تتعدّد الفرضيّات تعدّد المجالات المخصصة، ولكنها مجتمعة قد لا تكون نظريّة متكاملة في وصف الانتظام العامّ. كما أنّ دراسة المعجم في عمومها صعبة إذ هي موقعة في مزالق التّعميم والإرهاص الذي لا يثبت عند سبر الفرضيّة العامّة بعرضها على المواطن الجزئيّة من نظام المعجم، وهذا يقتضي تنشئة هذه الفرضيّة أولاً، وسبرها ثانياً. ونعتقد أنّ الخليل قد أدرك هذا الأمر، ولكنه سكت لأنّ العمل شاقّ والسّكّة طويلة واليد قصيرة، ونعتقد أنّ مثل هذه الفرضيّة العامّة لا تنشأ نشوءاً واحداً، وإنما تكون على مراحل في الزّمان وعلى مراتب في البحث وفي بنائها بناء النّظام كلّ نظام.

أمّا المراحل في الزّمان، وفي البحث، فليس من الضّروريّ أن يكون كلّها فرديّاً شخصيّاً بل يقتضي ذلك الإلمام بنتائج السّابقين والمعاصرين يلغى منها ما ثبت فساده ويبقى صالحها، ويقتضي إضافة فرديّة. فبحكم اجتناب مغالط الآخرين ينتهي الفرد إلى إصابة الحلّ. وأمّا المراتب في البناء فضامنة للتّمسك، ولذلك تجد النّظريّات بمختلف أنواعها منصّدة وفق ما يقتضيه تنضيد الموضوع، ومن مبادئها وقوانينها تجد العامّ والخاصّ، والخاصّ في العامّ، والعامّ في الخاصّ. وهذا التّنضيد من صميم النّظام، كلّ نظام.

مبادئ أولية في نظرية المعجم: انتظام الجذور

في منزلة المعجم ونظامه

«يحدّد المعجم البنية الصوتية-الصرفية المجردة لكل وحدة معجمية وسماتها الإعرابية بما فيها سماتها المقولية وسماتها السياقية» (شومسكي 1981 / 5). فهو مكوّن من مكوّنات الأساس في النحو الكائن في كلّ لغة بينه وبين سائر النظم فيها تفاعل وتقاطع. وهو إذ يكون كذلك كان نظاماً.

فالوحدة المعجمية ذات مظهرين: بنيوي ودلالي. بنيتها صوتية من حيث الحروف المكوّنة لها وهي الجذر، وصرفية من حيث بنيتها المقطعية. ودالاتها تنقسم تبعاً لذلك إلى دلالة معجمية يحملها الجذر، ودلالة صرفية يحملها الوزن (الصيغة/ البنية المقطعية). فالوحدة المعجمية المكتملة نتاج نظامين متعاظلين: نظام الجذور، ونظام الصيغ. وهما النظامان اللذان يحكمان المعجم كاملاً.

يقتضي وصف نظام الجذور اعتماد مدخلين: مدخل صوتي تقطيعي ومدخل دلالي. وعلى الدارس في الحالين أن يرصد بناء الواحد منها انطلاقاً من المستعمل الثابت المتحقّق. والمستعمل المتحقّق لا يكون صورة وافية من النظام بقواعده المسيرة له إذ الإنجاز عرضة للحوادث والتغيّرات كما هو ثابت معلوم. ويظلّ، رغم ذلك، المظهر المستعمل المدخل الوحيد الذي يؤدي إلى الغوص على البنية المتحكّمة فيه عن طريق التجريد. ولهذا الأمر، كان البحث فيه مثل البحث في كلّ بنية لا توجد وجوداً فورياً في المظهر المنجز، بحثاً افتراضياً. والافتراض مقيم لفرضية أو لفرضيات تكوّن مجتمعة نظرية. وإذ تكون النظرية لصيقة بموضوعها ووجب أن تكون لها بنيته. فإذا كان الموضوع مرتباً منضداً باشتماله على نظم فرعية متفاعلة تكوّن النظام العام، ووجب على النظرية أن تكون كذلك فتشتمل على قواعد أو فرضيات جزئية تذهب صاعدة منتشرة على درجات إلى أن تبلغ الكمال باستيفاء الموضوع الكامل.

في الاسترسال: فضاء النطق وفضاء الدلالة

فضاء النطق هو الفضاء الذي تنشأ فيه جميع الأصوات اللغوية يمتدّ من الحنجرة إلى الشفتين. ينقسم فضاء النطق إلى فضاءات كبرى هي الأحياز. يمثّل

الحيز الواحد فضاء ينقسم إلى فضاء دنيا هي أحياز المجموعات الصوتية الكبرى (الثالوث في العربية، مثلا). وتنقسم هذه الأحياز الدنيا إلى مواضع نطقية تحدث عندها الحروف والحركات. تكون جميعها استرسالا: مواضع النطق استرسال في الحيز الواحد، والأحياز استرسال في فضاء النطق. تختلف الأحياز ثراء وفقرا في الأصوات الناشئة في الواحد منها، وذلك حسب موقع الواحد منها في فضاء النطق وما يتوفر له من إمكانيات عضلية-عصبية-نطقية. فتختلف تبعاً لذلك حظوظها في التواتر في المستعمل من الأصوات. تختلف اللغات في استغلال فضاء النطق، فتختلف في أصواتها حسب ما تستغله الواحدة منها من مساحة في ذلك الفضاء. فاللغات السامية، مثلا، ميزتها من سائر اللغات في استغلالها للحيز الحلقي من فضاء النطق. ويجري التوليف بين الأصوات لإحداث الوحدات الصوتية. والتوليف محكوم بمبدأ الاسترسال وقواعد التوليف.

الكون والتجربة فضاء يقوم على الاسترسال، يتمثلها الذهن البشري فيتكون عنده فضاء ذهني يقوم على الاسترسال يتحول بنشوء وظيفة الرمز إلى فضاء دلالي يقوم بدوره على الاسترسال. ويمثل الفضاء الدلالي فضاءات كبرى هي الحقول المفهومية الدلالية الكبرى، تنقسم بدورها إلى حقول أو مجموعات دلالية صغرى تنقسم الواحدة منها إلى دلالات مفردة عينية. يجري التوليف بين الدلالات المفردة أو المجموعات الدلالية أو الحقول المفهومية لإنشاء دلالات مركبة أو مجموعات مركبة أو حقول مركبة، وجميع ذلك دون أن تخرج عن قانون الاسترسال. ففضاء النطق استرسال وفضاء الدلالة استرسال، نشأت اللغة للقرن بينهما قرنا رمزياً فكانت استرسالا وكان القرن بينهما اعتبارياً.

مبادئ في التوليف

التوليف بين الأحياز والأصوات الناشئة فيها من فضاء النطق محكوم بالفوضى. تحدث الجذور بالتوليف بين الحروف من حيز واحد أو من أحياز متجاورة أو متباعدة. والجذر بنية موضوعية مرتبة تحلّ فيها مجموعة من الحروف الحادثة بالتوليف تقترن بدلالة ما. وتنقسم الجذور حسب البنية الموضوعية إلى أحادي وثنائي وثلاثي ورباعي وخماسي. قد يطرد الاقتران بين مجموعة من الجذور المكونة من حروف تنتمي

إلى مجموعتين متجاورتين في الحيز الواحد أو إلى حيزين متجاورين أو متباعدين، يطرّد اقترانها بدلالة أو حقل دلاليّ مشترك، فتنشأ من ذلك المولدات. المولدة هي توليف بين حيزين أو أكثر، متجاورين أو متباعدين من فضاء النطق، تحمل شحنة دلالية عامة تشترك فيها مجموعة من الجذور تنتمي إلى الأحياء المتوالفة. فالتوليف بين الأحياء يحدث للمولدات، والتوليف بين الحروف يحدث للجذور. ويخضع التوليف لمبادئ صوتيّة-نطقية وأخرى بنيويّة نحويّة.

المبادئ الصوتيّة-النطقية أساسها موقع الحيز الواحد من الأحياء المتوالفة وموقع الحرف الواحد من الحروف المتوالفة، قربا وبعدا من قرينه في التوليف. وأحسن التوليفات بين الأحياء، ما كان بين حيزين متجاورين أو متباعدين ويمتنع التوليف بين الحيز ونفسه دون حاجز. وأحسن التوليفات بين الحروف ما تجاورت أو تباعدت أحياءها وما تجاورت أو تباعدت مجموعاتها في الحيز الواحد. فلا توليف بين حرفين من مجموعة واحدة ولا توليف بين الحرف ونفسه إلا بحاجز ولا توليف بين حرفين يشتركان في سمة ثانويّة واحدة (كالتفخيم، مثلا).

المبادئ التكوينية في توليد الجذور أساسها الترتب

تنشأ الجذور باعتماد التوليف المرتب.

في مبدأ الترتب

الترتب حتمية ناتجة عن طبيعة جهاز النطق والتصويت، تجرّبه اللغة في نظمها المختلفة تستغله للتمييز بين العلامات شرط التمييز بين الدلالات. ترتب الحروف في الجذر ترتب موضعيّ زمنيّ مجرد يتبع بنية الجذر الموضعية المجردة. وترتب الحروف في الجذر يكسبه تميّزه دلاليّا.

يخضع التوليف المرتب المحدث للجذور لثنائية الثابت والمتغير وثنائية الجدول والتسوق. فالنسق. فالنسق سلسلة المواضع الحرفية المتجاورة أفقيّا والمكوّنة لبنية الجذر. والجدول قائمة الجذور المولدة عموديا بتكرار بنية الجذر المجردة، والجدول كذلك قائمة الحروف الواردة في موضع حرفي واحد من بنية الجذر المجردة المولدة لجدول الجذور.

يتبع الجدول في اكتماله مسلك الاسترسال في فضاء النطق. وله مظهران في تحقّقه: متّصل ومنقطع. المتّصل ما تحقّقت فيه جميع الجذور الممكنة، والمنقطع هو ما امتنع فيه تحقّق جذر واحد أو أكثر لموانع صوتيّة تعود إلى قوانين التّوليف أو إلى أسباب أخرى من قبيل الإهمال أو الاهتراء، فالانقراض من الاستعمال.

الثابت هو الحرف اللازم للموضع الواحد من بنية الجذر في الجدول، والمتغير هو الحرف المتبدّل في الموضع الواحد من بنية الجذر في الجدول. تخضع عناصر الجدول المتغيرة لمبدأ لاسترسال في فضاء النطق الذي يوافق استرسال في الدلالة المسيطرة على الجدول أو على قسم منه. فكلّ جذر يتحقّق بالتّوليف المرتّب بين حروف بعضها ثابت وبعضها متغير تمثّل نسقا وجدولا في آن. وتشتغل ثنائية [ثابت]-[متغير] حسب بنية الجذر الموضعية في أبنية أحاديّة وثنائية وثلاثيّة.

البنية الأحاديّة

البنية الأحاديّة ذات موضع أحاديّ تشتغل بحرف [ثابت]. تمثّل في الأغلب جدولا لحروف المعاني النحويّة وما شابهها ممّا يعبر عن معان ثابتة بسيطة:

	ثابت	
أ	[أ]	استفهام، نداء
ب	[ب]	حرف الجرّ، الإلصاق
ف	[ف]	عطف
و	[في]	ظرفيّة واحتواء
	[وَ]	عطف، قسم
	[وَا]	ندبة
ل	[ل]	توكيد
	[ل]	نسبة، إضافة
	[لَا]	نفي، نهي

إلخ.

البنية الثنائيّة

البنية الثنائيّة ذات موضع ثنائيّ تشتغل بالثابت والمتغير معا على وجهين حسب الترتّب. ويمثّل الرّصيد فيها قسما كبيرا من الأدوات النحويّة:

متغيّر + ثابت	ثابت + متغيّر
ء + ن [أُن، أَنْ، إِنْ، إَنَّ]	م + ن [مَنْ، مَنِ]
ع + ن [عَنْ]	م + ع [مَعَ]
ل + ن [لَنْ]	
م + ن [مَنْ، مَنِ]	

البنية الثلاثية

البنية الثلاثية ذات ثلاثة مواضع تشغل بثنائية [ثابت] و[متغيّر] حسب إمكانيات الترتب. وإذا تعدد المواضع يتعدّد الثابت وكذلك المتغيّر. وفي ما يلي وجوه ذلك:

أ- البنية الثلاثية المشتغلة بثلاثة ثوابت

يلزم فيها الحرف الوارد في موضع الثابت قيمته ومرتبته لا يتغيّر في الاستعمال، وهي من قبيل:

ثابت 3	+	ثابت 2	+	ثابت 1
ب		ت		ك
ب		ت		ك
...	

فاشتغال هذه البنية الثلاثية بثلاثة ثوابت لا يؤدي إلا إلى التكرار. لذلك لا تشغل هذه البنية في نشأة الجذور وإنتاجها وإنما مجالها الاستعمال الذي يتجدد فيه تحقّق الجذر الواحد في التصريف الفردي وفي الاستعمال الجماعي العابر للعصور. وبه يترسّخ وجود الجذر العيني كائنا لغويًا معلوماً يكون مدخلاً لغويًا معجميًا ذهنيًا أو صناعيًا، كما هو معلوم.

ب- البنية الثلاثية المشتغلة بالمرآحة بين الثابت والمتغيّر

يمثل انطباق هذه البنية المظهر المنتج للجذور. وهي نوعان كبيران أولهما بنية تشغل بثابتين ومتغيّر، وثانيهما بنية تشغل بثابت ومتغيّرين. وإذ يتعدّد الثابت والمتغيّر تحتل البنية أن يكون الثابتان أو المتغيّران حرفين مختلفين كما تحتل أن يكونا حرفًا واحدًا. وفي ما يلي بيان ذلك حيث تجري الأرقام للتمييز:

متغيّران وثابت			ثابتان ومتغيّر		
متغيّر 2	متغيّر 1	ثابت	متغيّر	ثابت 2	ثابت 1
متغيّر 2	ثابت	متغيّر 1	ثابت 2	متغيّر	ثابت 1
ثابت	متغيّر 2	متغيّر 1	ثابت 2	ثابت 1	متغيّر

ج- البنية الثلاثيّة المشتغلة بثلاثة متغيّرات

متغيّر 3	+	متغيّر 2	+	متغيّر 1
ب		ت		ك
ت		م		ش
ق		ل		ع
...	

اشتغال البنية الثلاثيّة بثلاثة متغيّرات لا يؤديّ إلّا إلى قيام مسرد في قائمة الجذور الثلاثيّة الكاملة في المعجم. لذلك لا تشتغل هذه البنية في نشأة الجذور وإنّما مجالها الملكة المعجميّة-الصّرفيّة التي تكون للفرد من حيث يمتلك رصيذا من الجذور الجامع بينها هو كونها ثلاثيّة البناء، فيجريها تصريفا واشتقاقا وفق مقتضيات بنيتها الثلاثيّة في ضوء ما رسم لها من قواعد التّصريف والاشتقاق.

فالبنية المشتغلة بالثّوابت فقط والبنية المشتغلة بالمتغيّرات فقط لا تنتجان الجذور، وإنّما تمثّلان منتهى عمليّة الإنتاج: الأولى منها منصّبة على ضمان هويّة الوحدة المعجميّة الثلاثيّة المفردة، وثانيتهما منصّبة على ضمان هويّة قسم كامل من الجذور الثلاثيّة. وكلّاهما موزّعة على الملكة والاستعمال. أمّا البنية المشتغلة بالمرآحة بين الثّابت والمتغيّر فهي البنية المنتجة. ولذلك يخضع اشتغالها لعدد من القواعد نبّئها لاحقا.

وتكون قيمة المتغيّر في مجال الاسترسال الممتدّ على كامل فضاء النطق [ب...ء]، أمّا الثّابت فله قيمة محدّدة تظل واحدة في كل جدول. ولذلك يتميّز الجدول الواحد من قرينه بالحرف أو بالحروف الثّابتة.

وإذا تعدّد الحرف الثّابت أو المتغيّر حمل الواحد منها، في ما نعهد إليه في هذا العمل من طرق التّمثيل، رقما عربيّا هو شارته. تشتغل الشّارة في اتّجاهين أولهما بيان

موضع الحرف الثابت أو المتغيّر من قرينه بالأسبقيّة واللّحاق في مواضع الجذر، وثانيهما دليل على اختلاف في هويّتهما، ولا ينفي ذلك اتّفاقيهما إذ يحدث التّضعيف عندما يكونان واحداً.

يشتغل الاسترسال في فضاء النّطق حسب نظام الدّورة، يكتمل باكتهاها الجدول والنّسق. فمن حيث تبدأ الدّورة تنته عند طرفي الفضاء [ب...ء]. وبلوغ الاسترسال تنتهي الدّورة محدث للتّشبع مستوف للطّاقة الممكنة، فيقف التّوليف عن الإنتاج. تبلغ كلّ دورة حتماً نقطة ما، يكون فيها التّقاطع في جدول المتغيّر من حروف الجذر وجدول الثابت من حروف النّسق فيه فيحدث التّضعيف بنوعيه المنفصل (كما في قلق)، والمتصل (كما في قل).

فالتّوليف بين الحروف محدث للجذور وتحقق الجذور لا يخضع لمبدأ التّقابل. وإنّما تكون الصّلة بين الجدول وسائر الجداول عن طريق الموصّلات الدّلالية-الصّوتية كما نبين في إبانة.

في سبر مبدأ الثابت والمتغيّر

يمكننا أن نعتمد الكثير من النّماذج من المعجم في سبر خضوع الجذور في تولّدها لما سبق أن ذكرناه من مبادئ عامّة ولمبدأ الثابت والمتغيّر بالتحديد. ولكننا أقمنا عملنا على نوع من الجدل مع سائر الفرضيات في هذا المجال. ولذلك عمدنا إلى اتّخاذ نموذج من نماذج قليلة يعتمدها القائلون بمبدأ التّقليب (الاشتقاق الأكبر)، هو نموذج [ملك، كمل، ...]. وغايتنا من ذلك العود بالمعطيات اللّغوية إلى منطقتها المسير لها لاجتناب التّخمين والإرهاص. فإن كان المبدأ مطّرداً وجدناه كذلك، وإن كان محدوداً قاصراً أبانت المعطيات عن ذلك. نسبر فكرتنا وفي أذهاننا ما سطره ابن جنّي والعلالي وبوهاس وجماعته، ومن لفّ لفهم. وكنا قد أشرنا إلى أنّ بنية الجذور تشتغل، في جملة الأشكال التي تشتغل بها، بما يلي:

ثابت 1	ثابت 2	متغيّر
ثابت 1	متغيّر	ثابت 2
متغيّر	ثابت 1	ثابت 2

وستتناولها واحدا واحدا، حيث يكون لـ[ثابت] إشارة وقيمة ويكون [المتغيّر] مجهولا (نشير إلى ذلك بعلامة x). ونعرض دلالات الجذور الواردة في الجدول الواحد بإفراد الدلالات الجامعة بينها، كلّها أو بعض منها، في واد وما خرج عنها في واد ثان:

الشكل الأوّل: ثابت 1	ثابت 2 متغيّر
البنية	ثابت 1 ثابت 2 متغيّر
القيمة	م ل x

عرض المعطيات

ملب	Ø
لم	ململ: أسرع وعدا
ملو	أسرع وعدا
ملف	Ø
ملث	وعد دون نية الوفاء
ملذ	إرضاء بقول دون فعل
ملظ	Ø
ملت	حرّك وزعزع
ملد	فرح واهتزاز
ملط	حلق الشعر
ملن	Ø
ملض	Ø
ملل	خاط الثوب
ملر	Ø
ملس	قطع / انتزع واستأصل
ملز	انتزع
ملص	أفلت / أسقط (جنين)
ملش	فتش بيده بعناية
ملج	تناول الثدي ورضاعه
ملي	Ø

تمتّع / أطال / اتّسع / أملئ

عجز عن الجري / ضرب حفيف / اختلط
طعن برمح / اختلط / كذب / نفاق

مدّ / لينّ / نعومة ولين / علوّ
طلاء الحائط / اختلاط / إسقاط الجنين / اختلس

أسرع / الجمر / الملة / الصّجر / طال

اختطف / تملّق / لينّ / تخلّص / اختلط
تأخّر / ذهب بكذا / خلّص
الطائر: سلح

أملج: أرضع / املاجج: خرج من بطن أمّه

ملك	إمساك بعد الأخذ باليد	تصرّف / استيلاء / إنعام العجن / التزّوج
ملق	الخاتم: قلق لسعته	ليّن / محا / غسل / نافق / افتقر / ضرب
ملخ	جذب قبضا أو عضّا انتزع / اقتلع	استلّ / جامع المرأة / مشي متمايل / لعب
ملغ	←	مازح بالفحش / تسفّه
ملع	سلخ الشّاة	رضع / اختلس / أسرع
ملح	خفق الجناحين سريعا	الملح / الحسن / الاغتياب
مله	←	أمله: اعتذر / التزم
ملاّ	أملأ التّرع في القوس: جذبها إلى أقصاها	أفعم / ساعد وعاون.

تحليل المعطيات:

من جملة ثمانية وعشرين جذرا يمكننا نجد سبعة جذور مهملة منها ثلاثة ([ملن]، [ملض]، [ملر]) أهملت لامتناع التّوليف بين الحروف الثلاثة الواردة في موضع المتغيّر، مع [ل] الوارد في الموضع الثّاني من الجذر. ويبين الوادي الأوّل عن توزّع الجذور حسب دلالات جامعة بينها:

المجموعة	العناصر	الدّالة الجامعة
أ	لمل، ملو، ملح	السّرعة والاضطراب
ب	ملذ، ملث	القول دون فعل
ج	ملد، ملت	الاهتزاز
د	ملط، ملل، ملس، ملز، ملص، ملخ، ملع	القطع والانتزاع
هـ	ملش، ملج، ملك، ملق، ملخ، ملاّ	الإمساك باليد
و	مله، ملغ	القول [للفحش والاعتذار]

وإذا نظرنا في الوادي الثّاني وتتبعنا الدّلالات فيه، وجدنا بعضها مشتركا بين جذور تنتمي إلى مجموعتين أو مجموعات مختلفة. وهذا الاشتراك محدث لنسيج ترابط به تلك المجموعات في الجدول، من ذلك المجموعات أ-ب-د-ه مترابطة بحكم اشتراكها في دلالة جذر أو جذور منها على الكلام أو القول.

ويمكن أن نواصل ذلك، فنهاذجه متعدّدة. ولكننا نولي عنايتنا للمجموعة (ه) لاشتغالها على الجذر [ملك]، لنقف على خصائص الاسترسال صوتا ودلالة: الشحنة المسيطرة على المجموعة (ه)، هي الإمساك باليد:

فالجذر [ملش] يدلّ على حركة تنشُد الإمساك هي البحث والتفتيش
والجذر [ملج] يتحدّد فيه الإمساك بموضوعه فهو إمساك الرضيع بالثدي،
والجذر [ملك] دالّ على الإمساك باليد مطلقا وقد حدث وتحقّق.
والجذر [ملق] يدلّ على قلق الخاتم في الأصبع، فالقلق انعدام الإمساك.
والجذر [ملخ] دالّ على جذب بالقبض أو العضّ وكلاهما إمساك.

فمجموعة هذه الجذور استرسال في الحيز [ش-ج-ك-ق-خ] وفي الدلالة أيضا كما عرضنا. فيكون لـ[ملك] واردا في جدول مسترسل صوتا ودلالة. نسجّل هذا لإثبات فكرة الاسترسال ونعود إليه عندما نستوفي الجداول الأخرى المشتملة على أخوات [ملك] كما أراد لها أنصار التّقاليب (كلم، مكل، إلخ). وليس صدفة أن تشترك [ملك] و[مسك] في [م] و[ك] حرفين ثابتين و[س] و[ل] متغيّرين ولكن في بنية أخرى يرد فيها [ك] و[م] ثابتين. وليس صدفة أن يشترك [ملق] و[قلق] كذلك في الدلالة و[ل]-[ق] وإن تولّدا من بنيتين مختلفتين. وهذا مبحث نعود إليه ولكن في مستوى أعمّ من هذا نطلق عليه تقاطع (الجداول أو السلاسل من) الجذور.

الشكل الثاني: ثابت 1 متغيّر ثابت 2

البنية ثابت 1 متغيّر ثابت 2

القيمة م x ل

عرض المعطيات

صار ذا مال / المال	○	مبل
	○	ممل
	←	مول
	○	مفل
صار مثله / نكل / فضل / اقتصّ	←	مثل
طابت نفسه / أفلق / أضجر / خدر / جاء بكذا		مذل بالسرّ: قلق حتّى أفشاه

	مظل	Ø
	متل	ززعز وحرك
جعل المنديل على رأسه	مدل	مسح بالمنديل
سوف	مطل	طرقه ليطول، مدّ
	منل	Ø
	مضل	Ø
خاط الثوب / أسرع / الجمر / الملة	ملل	ضجر / عليه السفر: طال
	مرل	Ø
الماء: سال / السيف: استله	مسل	مسل: الممتد من المكان
	مزل	Ø
الجين: قطر / أمصل: الغنم: حلبها كثيرا / أفسد	مصل	الجرح: سال منه اليسير
السيف: استله / اللحم: قل (ضد سمن)	مشل	حلب قليلا
	مجل	اليد: نفظت من العمل
عدل عن كذا أو إليه / جار وظلم	ميل	←
استمكل: تزوج	مكل	تجمع الطين في قعر البئر
نظر إلى كذا	مقل	غمس في الماء / غاص
	مخل	Ø
مغل: داء في بطون الدواب / المرأة: أرضعت ابنها وهي حامل / فسد	مغل	به: وشى
اختطف / شق / أسرع / طعن متكرر سريع	معل	اغتاب
أجذب / احتبس المطر	محل	به إليه: سعى، كذب
عجل [ضد]	محل	محل: طول، مهل
كان سميئا ضخما / مأة: روضة، رحي	مهل	أجل
	مأل	ما مأل: لم يكن مستعدا

تحليل المعطيات

يبين الجدول عن مجموعات من الجذور ذات دلالة واحدة:

الدلالة الجامعة	العناصر	المجموعة
القلق والاضطراب	مذل - مثل - ملل	أ
الطول والامتداد	مطل - ملل - مسل - محل - مهل	ب

ج	مدل - مسل - مصل - مشل - مجل - مكل - مقل - محل - مغل	السّائل
د	مغل - معل - محل	الاغتياب والكذب
هـ	مول	المال
و	ميل	العدول
ز	ملل - معل - مهل - مأل	السّرعة والمباغثة

نكتفي بإيراد المجموعات المكوّنة للاسترسال صوتا ودلالة، وتوزّع الجذور الواحد على بعضها أو جلّها من حيث دلّالته كاف لإثبات ذلك. ولكننا سنهتمّ بالمجموعة (ج) المشتملة على نموذجا الذي يمثّل الخيط الموجه لنا في هذا الاستقصاء، وهو [مكل].

فالجذر [مكل] وارد في استرسال صوتيّ-دلاليّ. الصّوتيّ كائن في ما بين [ق-ك-ج-ش-س-ص-د]، وهو مسلك ثابت وفق قواعد الإبدال كما عرضنا في بابه حيث يطابق ذلك مسلك [ك ← ش ← س ← ص ← ت]. أمّا الدّلاليّ فكائن بين طبيعة الجسم السائل وبين ما يتّصل به من حركة عفويّة طبيعيّة أو محدّثة بفعل فاعل، وبين الوعاء المشتمل على السائل. بيان ذلك أنّ سيلان الماء مدلول عليه بالجذر [مسل]، وتقاطره بالجذر [مصل]، واحتباسه بالجذر [محل]، والغوص أو الغمس فيه بالجذر [مقل]، وكدرته لاختلاطه بالطين في الوعاء المشتمل عليه وهي البئر بالجذر [مكل]، ومسحه بالجذر [مدل]. ومن السّوائل كون الحليب في أحواله المختلفة (حليبا أو جبنا، حاصلا أو مطلوبا تحصيله). فتحصيله بالحلب كثيرا مدلول عليه بالجذر [مصل]، وتحصيله بالحلب قليلا بالجذر [مشل]، وتحصيله بالرّضاع المتسبّب في داء البطون عند الرّضيع بالجذر [مغل]. ومن السّوائل ما يخرج من البدن من دم وغيره، فاجتماع هذا السائل في الجلد قبل خروجه مدلول عليه بالجذر [محل]، وخروجه قليلا قليلا بالجذر [مصل]. وغير خفيّ صلة هذا بما يفيد الطعن المحدث لمسيل الدّم في الجذر [معل].

فالجذر [مكل]، مفردا، دالّ على اشتغال البئر على الطين وفي قعرها، وهو وارد في استرسال صوتيّ-دلاليّ كما عرضنا. لذلك نجعل هذا المعنى أولى به في هذا الجدول. وقد سبق أن رأينا قرينا له، هو [ملك] المقترن في جدولته بالدّلالة على الإمساك

بالأخذ باليد، فالسؤال المطروح هنا: ما صلة حقل [الإمساك] بحقل [السائل]، أي صلة [مكل] بـ[ملك] بعبارة أخرى؟ فلو كانت [ملك] مقلوبة من [مكل] أو العكس، لوجدنا اتفاقاً في الدلالة أو قرابة بينهما على أدنى تقدير. نثير هذا السؤال هنا ولنا عودة إليه بحكم ما انتهجناه من إثارة القضايا وفق ما تقتضيه المعطيات المتوفرة عندنا، فنحن نبني الأمور بناءً.

الشكل الثالث: متغيّر ثابت 1 ثابت 2

البنية متغيّر ثابت 1 ثابت 2

القيمة x ل م

عرض المعطيات

	أبلمت الشفة: ورمت	بلم
	Ø	ملم
عمل وليمة	ولمة: تمام الشيء واجتماعه	ولم
	الأنف: جدعه	فلم
المال: ذهب شيء منه/ الخلل	الإناء: كسره من حاقته	ثلم
	Ø	ذلم
جعل الشيء في غير موضعه/ بريق الأسنان	الجور والخطأ	ظلم
	تلم: شق المحراث في الأرض	تلم
السواد	الشفة: استرخت	دلم
الحبز: ضربه وسواه بيده/ مسح/ وسخ الأسنان	←	ظلم
	Ø	نلم
	Ø	ضلم
	Ø	للم
	Ø	رلم
نجا وبرئ/ أعطى/ تناول	صالح ووافق/ لدغ	سلم
أخطأ/ ملأ الإناء/ قلل/ لين	قطع	زلم
	قطع من الأصل	صلم

شلم	الشّلم: الشّرار يتطاير	
جلم	قطع / جزّ	جرّد اللّحم من العظم
يلم	Ø	
كلم	جرح	نطق
قلم	قطع / قطع ما طال	قلم: أعزب، أرملة
خلم	Ø	
غلم	الغلمة: الشّهوة	اغتلم الشّراب: اشتدّت سورتته
علم	الشّفة: شقّها / وسم	عرف
حلم	حلم الجلد: وقع فيه الدّود	الحلم: دود يأكل الجلد / رؤيا المنام / السّماحة
هلم	الهلمّ: المسترخي	دعا [هلمّ].
ألم	وجع	

تحليل المعطيات

يبين الجدول عن مجموعات من الجذور تجمع بينها دلالة واحدة وبين المجموعة والأخرى نجد وسائط تتمثّل في اقتران الجذر الواحد بداليتين موزعتين على مجموعتين مختلفتين بينهما استرسال، يظهر ذلك في تكرّر الجذر الواحد في عرض المجموعات كما يلي:

المجموعة	العناصر	الدّالة الجامعة
أ	ولم - سلم - جلم	الاجتماع والتّمام
ب	فلم - ثلم - تلم - سلم - زلم - صلّم - شلم - كلم - قلم - جلم - علم - حلم	القطع
ج	غلم - علم - حلم - ألم	الوعي والشّعور
د	بلم - ثلم - دلم - زلم - هلم	الخلل والخطأ

يبين بجلاء أنّ أوسع المجموعات هي المجموعة (ب) المقترنة بالدّالة على / القطع /، نفردّها بالعناية والاهتمام لاشتغالها على [كلم]. وتعدّد الجذور في هذه المجموعة على استرسال بين، دليل على سيطرة مفهوم / القطع / على هذا الجدول. فالقطع مطلقاً مدلول عليه بالجذر [قلم]، و[جلم]، والقطع الحادث بالشّق

مدلول عليه بالجزر [علم] و[تلم]، والقطع جاريا بالجرح مدلول عليه بـ[كلم]، إلخ. لكنّ الجذر [كلم] الدالّ على الجرح بالأصالة حسب ما استخلصناه من السلك الناظم لعناصر الجدول عموما، ومجموعة (ب) بالخصوص، يخرج عن ذلك ليُدلّ على / النطق / أي إحداث الأصوات الدالّة على معنى. فما صلة هذا بذلك؟ يمكن للمجيب، دون تفكير، أن يبحث في صلة / الجرح / الحقيقيّ بفتح الفم وتحريك الشفتين واللسان عند إحداث الأصوات، أو يبحث في فعل الكلام في سامعه بالأثر والتأثير، فيجد له صلة ما، من قبيل الدلالة على القوّة - كما ذهب إلى ذلك ابن جنّي ومن تابعه. ولكنّ الأمر قد يكون مخالفا لما يذهبون إليه.

فانتظام الجذور وفق جداول تقوم على ثنائية الثابت والمتغيّر - كما نتصوّر في المنوال الاحتماليّ الذي نقيم في هذا البحث - يعطينا تفسيراً آخر. وقبل الحكم له أو عليه نورد عيّنة نفسرها اقتران الجذر [كلم] بشحنة / الجرح / وشحنة / الكلام / في آن، لا لعلاقة معنويّة بين الشحنتين، وإنما لأسباب أخرى. وبهذا نمهد لإقامة مبدأ عامّ به نفسّر تعدّد الدلالات في الجذر الواحد (الاشتراك)، يكون ذلك بفعل التقاطع بين الجداول المنتجة للجذور.

ورد في سياقنا هذا، جذر [كلم] في جدول تشتغل في إنتاجه البنية [متغيّر ثابت 1 ثابت 2] - نشير في المقبل من هذا العمل اختزالا بحرف [م] إلى المتغيّر، وبحرف [ث] إلى الثابت - حيث تكون قيمة ث 1 = [ل]، وقيمة ث 2 = [م]. فحرف [ك] وارد في جدول المتغيّر وهو ما أعطانا - كما عرضنا قبيل هذا - المجموعة (ب) المقترنة بشحنة / القطع / .

لنأخذ الآن بنية [ث 1 م ث 2]، حيث تكون قيمة ث 1 = ك، وقيمة ث 2 = م، وقيم المتغيّر - كما تقتضي فرضيتنا - جدول الحروف الكائنة في فضاء النطق على استرسال. ولننظر في القاموس، فهو الحكم الفصل. وسنكتفي بالجذور التي تبين عن صلة دلاليّة ما بـ[كلم] في معنى [حدّث]:

البنية ث 1 م ث 2

القيمة ك x م

- ستر وغطى / شدّ فمه بكمامة

الجرد كمم

كذم	◉ ← كذب	- أخبر عن شيء بخلاف ما هو عليه مع العلم به
كظم		- حبس ما في نفسه / سكت / الكظم: مخرج النَّفس
كتم		- أخفى / كتم السِّرَّ والحديث: أخفاه / «ما راجعته كُتْمَةً» أي كلمة.
كدم		- عضّ
كعم		- البعير: شدّ فمه لئلا يأكل أو يعضّ.

فالحقل الجامع لعناصر الجرد هو / الفم / ، عامّة. وإذا كان الفم أداة تصلح للعضّ دلّ على ذلك الجذر [كدم]، ولمنعه من العضّ جذر [كَم] و[كعم]، وإذا كان الفم وما اتصل به أداة التّطوق الوحيدة دلّت [كلم] على إحداث القول مطلقاً، و[كتم] على الكلمة مطلقاً من خلال [كُتْمَة]، ودلّت [كتم] و[كظم] على امتناع القول مطلقاً بوعي وإرادة من صاحبه. بل نجد، بالإضافة إلى ذلك، في هذا الجرد ما يدلّ على / مخرَج النَّفس / ، وهو الهواء الضّروريّ لكلّ نطق، كما ورد في الجذر [كظم] من خلال [الكظم].

فاجتماع / الجرح / و / الكلام / في جذر واحد هو [كلم] مأتاه تقاطع جدولين أوّلهما ينتج [كلم] بمعنى / الجرح / وثانيهما ينتج [كلم] بمعنى / الكلام / . وإذا يحدث ذلك ولا تمايز في البنية الصّوتية الحرفية جرت [كلم] في المعنيين. فنقطة التقاطع هي [ك] في البنية المولدة للجدول. والتقاطع حتمية رياضية لا مفرّ منها، هي ظاهرة تجعل الجذور كلّها في المعجم العربيّ مترابطة في شبكة هي أشبه ما يكون بشبكة المجزّات، ولنا عودة إلى هذا. بل إنّه يمكن اعتماداً على طريقة الجدول والاسترسال والثابت والمتغيّر أن نهتدي إلى تمييز الدلالات المتشابهة في المدخل المعجميّ الواحد للجذر الواحد. ولكنّه عمل يطول لذلك سنكتفي بما تثبت به فرضية النوال الاحتماليّ، وقبل ذلك وجب أن نواصل ما نحن فيه.

ونورد في ما يلي ثلاثة نماذج يكتمل بها عدد الثّقاليب التي اعتمدت في إثبات الاشتقاق الأكبر. فلقد التزمنا بتتبّعها ليكتمل الجدل بين فرضيتنا وفرضية الاشتقاق الأكبر. فالأفكار تبين بقربانها ولا تقوم بمعزل عنها.

يقوم الاشتقاق الأكبر على التّقاليب الرّياضيّة الممكنة، وتقوم فرضيّتنا على بنية الجذر الموضوعيّة التي تشتمل على حرفين ثابتين وحرف متغيّر. تنطبق هذه البنية بترتّب الثّابت والمتغيّر فيها كما عرضنا. ثمّ يكتسي الثّابت أو الثّابتان قيمة ما هي حرف من الحروف الكائنة في فضاء النّطق، وتبقى قيمته كذلك في الجدول كاملاً. وللمتغيّر قيمة متغيّرة من جذر إلى آخر في الجدول وهو ما به يتميّز الجذر الواحد من قرينه في ذلك الجدول. وهذه نقطة اختلاف جوهريّة أولى. فالجذور لا تنشأ بتقليب الحروف المكوّنة لها، وهذا ما نريد إثباته. وإثبات شيء ما يكون - من جملة ما يكون به - بنفي آخر. لذلك نورد ما تبقى من «تقاليب» في إطار ما نراه حيث تتغيّر قيمة الثّابت والمتغيّر فقط دون البنية الموضوعيّة المرتّبة، مكتفين بإيراد مجموعة الجذور المشتملة على [ك] وما يرد من الجذور في مجال استرسالها صوتاً ودلالة. وهذا للإيجاز ليس غير.

النّمودج الرّابع

البنية ث 1 ث 2 م

القيمة ل م x

الجرد	ل م	لما الشّيء: أكله بأجمعه.
لمذ	ل م	لغة في لمج: الأكل بأطراف الفم.
لمظ	ل م	تذوّق / تتبّع بقيّة الطّعام بين الأسنان بعد أكل.
لمل	ل م	تلمّل: تلمّظ، تمطّق.
لمص	ل م	الشّيء: أخذه بأطراف الفم / تذوّق.
لمج	ل م	أكل بأطراف الفم / تذوّق.
لمق	ل م	تلمّق: تلمّج / تذوّق / لmaq: القليل ممّا يُذاق.
ملك	ل م	لمظ / تذوّق.

يبين الجرد عن اشتراك بين الجذور في ما له صلة بالأكل كما وكيفا ويغلب عليها إفادة التلمّظ أي التّصويت عند الأكل أو بعده.

النّمودج الخامس

البنية ث 1 م 2 ث

القيمة ل م x

الجرد	لتم	- ضرب / لطم.
	لدم	- لطم / ضرب شيء بشيء ثقيل يُسمَع وقعه.
	لطم	- ضرب بباطن الكفّ.
	لضم	- عنّف عليه وألحّ.
	لجم	- لجمه: كفّه عنه.
	لكم	- ضرب بجمع اليد / دفع / لطم.
	لخم	- لطم.

يبين بجلاء اندراج [لكم] في استرسال صوتيّ-دلاليّ. ويمكن أن نشير إلى وهن في صلة [لجم] و[لكم] يمكن التّوسّل لرتقه بجامع [دفع] المقترنة بجذر [لكم] و[كفّ] المقترنة بجذر [لجم]. فالكفّ والدّفْع مفهومان متقاربان في التّصوّر.

النموذج السادس

البنية	م ث 1 ث 2
القيمة	x م ل
الجرد	سمل
	زمل
	صمل
	شمل
	جمل
	يمل
	كمل
	قمل
	خمل

- بين النَّاس: أصلح.
 - بأزمله: بأجمعه / الأزملة: كليّة الشّيء.
 - اصمألّ التّبات: التّف.
 - عمّ / اشتمل عليه: أحاط به.
 - جمع / الجملة: الجماعة.
 Ø
 - تمّ / جمل.
 - القوم: توافر عددهم.
 - خميلة: شجر كثيف ملتفّ.

نهندي بيسر إلى أنّ [كمل] مندرجة في استرسال صوتيّ-دلاليّ: الصّوتيّ من [س] إلى [خ] دون انقطاع إلا في [ي] المهملة فهو لا يعتدّ به، والدّلاليّ كائن في حقل / الاجتماع والتّمام / .

خاتمة

عرضنا في هذا الفصل بعض الأسس العاملة في المنوال الاحتمالي من حيث طبيعة الاشتغال في جهاز النطق والتصويت وما يناسب ذلك في مستوى فضاء النطق وفضاء الدلالة، فأثبتنا أن مواضع النطق على استرسال في الحيز الواحد، وأن الأحياز على استرسال في فضاء النطق. وأثبتنا كذلك اختلاف الأحياز ثراء وفقرا في عدد الأصوات الحادثة في الواحد منها، واختلاف تلك الأصوات تبعا لذلك من حيث حظوظها في التواتر في الاستعمال. وأثبتنا كذلك أن الجذور تحدث بالتوليف بين الحروف من حيز واحد أو من أحياز متجاورة أو متباعدة. فالجذر بنية موضعية مرتبة تحلّ فيها مجموعة من الحروف الحادثة بالتوليف تقترن بدلالة اقترانا فوضويا. وتتولد الجذور بأبنية يشتغل بعضها بثلاثة ثوابت وبعضها بالمروحة بين الثابت والمتغير وبعضها بثلاثة متغيرات وقد سبرنا اشتغالها جميعا بوجهين نظري وعملي تطبيقي من خلال الأشكال التي قرّنا.

الفصل الثالث

في نظام المعجم: هجنة الصّوت وهجنة الدّلالة

مقدّمة

يضمّ هذا الفصل جملة من المباحث أوّلها في بطلان التّقاليب أساس الاشتقاق الأكبر سبيلا إلى تأسيس مبحث الهجنة الصّوتيّة المقترنة بالهجنة الدّلاليّة في المعجم العربيّ وذلك بالنّظر في شبكات التقاطع المفرد والمتعدّد بين الجداول المولّدة للجذور، ثمّ نخصّ ظاهرة التّضعيف بمبحث تعود به إلى القانون المولّد للجذور تولّدا نظاميا هو من صميم آليات التّولّد، لا ظاهرة مخصوصة غريبة، كما كانت تعامل في ما مضى. وخاتمة المباحث في تقديم تصوّر متكامل لانتظام الجذور إنتاجا وتصنيفا.

في بطلان التّقاليب أساس الاشتقاق الأكبر

درس ابن جنّي نموذج [م ل ك] مقلّبا إيّاه على وجوهه السّنة وجميعها عنده معناها الدّلالة على القوّة والشّدّة، يقول:

فلأصل الأوّل «ك م ل» منه الكلم للجرح وذلك للشّدّة التي فيه... ومنه الكلام وذلك أنّه سبب لكلّ شرّ وشّدّة في أكثر الأمر... فلمّا كان الكلام أكثره على الشرّ، اشتقّ له من هذا الموضع، فهذا أصل.

الثّاني [ك م ل] من ذلك كمل الشّيء والتقاؤهما أنّ الشّيء إذا تمّ وكمل كان حينئذ أقوى وأشدّ منه إذا كان ناقصا غير كامل.

الثّالث [ل ك م] منه اللّكم... ولا شكّ في شّدّة ما هذه سبيله...

الرّابع [م ك ل] منه بئر مكول إذا قلّ ماؤها كره موردها... وتلك شّدّة ظاهرة.

الخامس [م ل ك] من ذلك ملكت العجين، إذا أنعمت عجنه فاشتدّ وقوي ومنه ملك الإنسان... وذلك قوّة وقدرة. (الخصائص 1 / 14-18)

ونفس الأمر يعيده الشيخ العلايلي، وإن بتفريع الظّاهرة إلى قواعد مرتّبة باعتماد التّمودج نفسه، حيث يجد جامعا معنويّا بين الموادّ السّتت هو «القوّة التي ترك

أثرا» (تهذيب / 60). وزاد نموذجا آخر عماده تقاليب [م، ح، ر] موجدا بينها صلة معنوية، هي الدلالة على الحياة في أشكال مختلفة. ووقف مبهورتا «للملاحظة الدقيقة التي بها بنى العربي الوضع عليها» (تهذيب / 61). وخلص من جميع ما قدّم، إلى أنّ الجامع المعنويّ ثابت بين جميع التّقاليب بل يذهب إلى أنّ طريقة التّقاليب تمثّل وسيلة لضبط النّشوء في المادّة اللّغويّة تأريخا وتطوّرا. ويدعو إلى عدم الاطمئنان إلى المعاجم بشكل مطلق وإلى ضرورة إعمال قاعدة القلب في ما تسوق المعاجم من نصوص (تهذيب / 62).

نوافق العلايليّ في عدم الاطمئنان إلى المعاجم ولنا منها الحذر الكبير لأسباب عديدة أهمّها اختلاف أصحابها في الاجتهاد وفي المصادر والنّقول، ينضاف إلى ذلك ما قد يكون تسرّب من خلط في فهم المادّة المعجميّة. فبعضهم يخطئ بعضهم في الخلط بين مادّة وأخرى وفي نقلها مخطوطة أو مسموعة. ولنا شهادة من لسان العرب في مادّة [كرض]: «الكريض: ضرب من الإقط... قال أبو منصور: أخطأ اللّيث في الكريض، والصّواب الكريض، بالصّاد غير معجمة، مسموع من العرب». ولكن في غياب اليقين وجب اعتماد الموجود.

فالمطاعن التي يمكن توجيهها إلى فكرة التّقاليب كثيرة. ويعود استقرار هذه الفكرة - في ما نعتقد - إلى اعتماد أصحابها على نوع من التّأليف الذي يتجاهل حدود الدّلالة العينيّة المقترنة بالجذر المفرد فيتجاوزه للبحث في ما به يشبه جذرا آخر يتفق معه في الحروف الأصول المكوّنة له. فابن جنّي، مثلا، عقد بين [جرح] و[تكلم] بجامع القوّة والشّدّة. فالجرح شدّة والكلام سبب للشّرّ. وهذا أمر يستقيم في مجتمع ذي ثقافة ما، وقد لا يستقيم في أخرى. وجمع ذينك المعنيين بمعنى نفاذ الماء من البئر الوارد في [مكل] وهو معنى تابع للمعنى المثبت في القواميس، فلقد رأينا أنّها تفيد / اشتغال البئر على الطين في قعرها /، وهذا جرّ إلى / نفاذ الماء / . ولنوافق ابن جنّي - جدلا - في كون هذا الأمر شدّة، ولكن ما رأيه في دلالة [مكل] على الزّواج؟ أليس الزّواج ممتعا؟ إلاّ إذا كان ابن جنّي - عليه الرّحمة - ممّن شقوا في زواجهم فألغى هذا المعنى وأغفله؟! وأخذ من [ملك] معنى العجن دون غيره لأنّه يخدم معنى / الشّدّة / وتناسى معنى / أمسك / فيها، ومرة أخرى معنى / الزّواج / . ولنكتف بهذا، فالبقيّة مناقسة عليه.

فالمأزق كبير، وتردّى فيه الكثير. فالشيخ العلابي يورد عن ابن الأثير -في إعجاب كبير- أنه اهتدى إلى جامع معنوي بين [قمر - قرم - رمق - رقم - مقر - مرق]، هو، مرّة أخرى، / القوّة والشدّة / (تهذيب / 142). فكأن المعجم العربي - على هذا التّصوّر - قائم، تقريبا على معنى / القوّة والشدّة /، مترابط بها. وغاب عنهم أنّ الأمور أعقد ممّا تصوّروا بكثير.

نعتقد أنّ التّقليب ليس آليّة تشتغل عند العربيّ الواضع اشتغالها في الرياضيات. ولعلّ اللّغويين لم يفهموا الخليل هذا الذي استنبط مبدأ التّقليب للاستقصاء والتّبويب في المادّة المعجميّة الشّاسعة، لا لتفسير نشوئها وانتظامها. فالتّقليب عنده كان أداة يتّخذها الجهاز الواصف للغة وصفا صناعيا مبوّبا وفق مقتضيات مادّيّة معرفيّة عرفيّة هي بوادر صناعة المعجم. فالتّقليب - عنده - ليس آليّة يفسّر بها تولد الجذور في المعجم العربيّ لذلك لم يتّخذها أداة في ذلك وسكت، وسكوته ذاك جرّ هذا المنزلق الذي دام قرونا.

ولو تصوّرنا جدلا أنّ التّقاليب - كما تبلورت - موجودة في نظام الجذور، يكون السّؤال وقتها: هل تمثّل التّقاليب بداية أو نهاية في اشتغال النّظام المولّد للجذور؟ فإن كانت بداية كانت مستبعدة لأنّه ما من نظام ينشأ مكتملا، وإنّما ينشأ بالتدرّج المؤدّي إلى الاكتمال والتّضج. وإن كانت نهاية وجب أن تنسحب على كامل النّظام لتمثّل المحرك الأساسيّ فيه. وهذا أمر لا يتوفّر في الواقع ولا تثبته المعطيات. وهي معطيات أغفلها أصحاب التّقاليب ونسبوها إلى الخليل بن أحمد - خطأ - سورا يعمدون به ما أقاموا من ضروب في فلسفة البدايات اللّغويّة. وعندما يبلغ الأمر فلسفة البدايات قد تقف حدود العلم فتتعطل. نحن لا نفني ظاهرة القلب أو التّبادل المكانيّ، فهي ثابتة في اللّغات الطّبيعيّة ويمكن أن ينجّر عنها أزواج من الكلمات المترادفة أو المتقاربة في المعنى.

والمهمّ في فكرة التّقاليب أنّها واجدة أو موجدة لصلة معنويّة بين العناصر المكوّنة للتّقليب الواحد. ولكننا في تناولنا المجهريّ لواحد من أشهر النّهائج المعتمدة في إثبات هذه الفكرة لم نجد تلك الصّلة. فكلّ تقليب وارد في جدول على استرسال - كما عرضنا - ينتمي إلى مجموعة تكوّن استرسالا صوتيا - دلاليا يجعل منها مجالا تسيطر عليه شحنة دلاليّة موحّدة، لا تتوفّر في تقليب آخر:

أما المتغير فقيمتها هي المجهول (x) في المنطلق، ولا تتحدّد إلا عند اشتغال البنية ذات الثابتين المحددين (أو الخطاطة). تتحدّد قيمته بحرف يكون في الاسترسال ما بين [ب...ء]، فهي متغيرة من جذر إلى آخر في الجدول الذي يولده انطباق البنية. واسترسال قيم الحرف المتغير في الجدول هو المحقق للاسترسال الصوتي-الدلالي في الجدول. فالمتغير هو المحدث للتقاطع بين الجداول. كل حرف من الحروف العربية مرشح ليرد في موطن الثابت وهو ما يكسب الجدول هويته، وهو مرشح ليرد في موطن المتغير وذلك ما يحقق الاسترسال في الجدول صوتياً ودلالياً أي يحقق الترابط بين عناصر الجدول، بيان ذلك:

نأخذ البنية ونحدّد القيمة:

البنية	ث 1	ث 2	م
القيمة	م	ل	x

فكون ثابت 1 حرف [م] وثابت 2 حرف [ل]، يمثل هوية الجدول إزاء سائر الجداول في الجذور، وذلك باعتماد التمايز بين الأصوات عموماً وبعتماد الترتيب كذلك. فتصير بنية الجدول هنا وقد أسندت قيمة الثابت كما يلي: بنية + قيمة: م ل x

تتميّز هذه البنية عن سائر البنى، حيث يكون لثابت 1 وثابت 2 قيم أخرى، من قبيل [س ك x] أو [ق ب x]، وما إلى ذلك. وتتميّز كذلك هذه البنية باعتماد الترتيب الموضوعي من بنية أخرى هي:

البنية	ث 1	ث 2	م
القيمة	ل	م	x

وهذه البنية ليست مقلوبة من البنية السابقة ولا عكسا لها، وإنما هي بنية أخرى تماماً، يكون فيها لثابت 1 قيمة [ل]، ولثابت 2 قيمة [م]، وهي بنية تولد جدولاً برأسه. ولبیان فكرة التقاطع نذكر بنموذج [كلم]، تذكيراً سريعاً، ثم نتقل إلى نماذج أخرى. وننبّه إلى أننا لا نعكس الطريق. فما أوقفنا على فكرة التقاطع بين الجداول هو شذوذ معنى / الكلام / وارداً في جدول [كتم، كظم، كدم، كلم...]. فننطلق من بنيتين مختلفتين تولدان جدولين مختلفين بينهما اتفاق في جذر ما، هو نقطة التقاطع:

البنيتان (أ) و (ب) في ما يلي، مختلفتان في مواضع المتغير والثابت والقيم كذلك:

بنية (ب)	بنية (أ)	
ث 1 م 2	م 1 ث 2	
ك x م	م x ل	القيمة
جدول (ب)	جدول (أ)	الجدول
كم	-	
-	تلم	
كظم	سلم	
كتم	صلم	
كدم	...	
كلم	كلم	
كعم	قلم	
...	جلم	
...	...	

فالبينتان المختلفتان ولدتا جدولين مختلفين وتقاطعتا في مستوى [كلم]، هذه التي حملت شحنتين مختلفتين. فـ[كلم] صوتيًا جذر واحد وهي في المعجم بنوعيه -الذهني والصناعي كذلك- مدخل صوتي واحد ولكنها في حقيقة الأمر جذران ومدخلان ودالتان اجتمعتا في واحد. فهذا من تقاطع الجدولين.

ومن نماذج التقاطع ما يكون بين ثلاثة جداول. نعتمد دائما جدولا ما منطلقا، وليس ذلك دليلا على أسبقيته في التكوين أو أولويته على غيره في الدوران والاستعمال. ومنطلقنا هذه المرة هو نموذج [ملك] بمعانيه الواردة في المعجم، وهي: أمسك بالشيء بعد أن أخذه / تصرف فيه / استولى / ملك العجين: أنعم عجنه / ملك المرأة: تزوجها. تنقسم هذه المعاني إلى قسمين:

الأول منها يمثل استرسالا يقوم على تحوّل في الدلالة من الحسيّ إلى المجرّد بتدخّل عناصر منطقيّة كونيّة أو اجتماعيّة عرفيّة: إمساك-استيلاء-تصرف-زواج. والثاني متّصل بالأوّل من حيث آلة الإمساك وهي اليد، ولكنه مختصّ بموضوع محدّد هو العجين، وتعريف [عجن] الشّيء، هو / اعتمد عليه بجمعه يغمزه / .

تتولّد [ملك] من ثلاث بنى مختلفة في قيم الثابت والمتغيّر وفي الترتيب الموضوعي. فهي نقطة تقاطع بين الجداول الثلاثة كما يلي تمثيله حيث نورد عناصر الجداول بأكملها:

البنية	ث 1 م ث 2	ث 1 ث 2 م	م ث 1 ث 2
القيمة	م x ك	م ل x	م ل ك
الجدول	1	2	3
	مبك	ملب	ملك
	ممك	ملم	ملك 3
	موك	ملو	ولك
	مفك	ملف	فلك
	مثك	ملث	ثلك
	مذك	ملذ	ذلك
	مظك	ملظ	ظلك
	متك	ملت	تلك
	مدك	ملد	دلك
	مطك	ملط	طلك
	منك	ملن	نلك
	مضك	ملض	ضلك
	ملك 1	ملل	لكك
	مرك	ملر	رلك
	مسك	ملس	سلك
	مصك	ملص	صلك
	مرك	ملز	زلك
	مشك	ملش	شلك
	مجك	ملج	جلك
	ميك	ملي	يلك
	مكك	ملك 2	كلك
	مقك	ملق	قلك
	مخك	ملخ	خلك
	مغك	ملغ	غلك
	معك	ملع	علك
	محك	ملح	حلك
	مهلك	مله	هلك
	مأك	ملأ	ألك

تبين الجداول الثلاثة من زاوية شكلية صرف -أي بصرف النظر عن استعمال الجذور أو إهمالها وبصرف النظر عن دلالة المستعمل منها- عن اختلاف البنى الثلاث في تولّد [ملك] من حيث المرتبة في الاسترسال على أساس فضاء النطق. يعود ذلك إلى اشتغال كلّ بنية حسب دورة الاسترسال أي إلى موقع الثابت و / أو المتغيّر في فضاء النطق.

ولنأخذ الآن ما يمثّل استرسالا في الجدول الواحد صوتا ودلالة حيث نعتمد الأرقام لتسهيل الإحالة، ونهمل من جميعها [ملك] المشتركة بينها لنصل بعد ذلك إلى العود بمعاني [ملك]، كل واحد منها إلى الجدول الذي يختصّ به.

الجدول (1) حيث تتحقّق بنية [ث 1 م 2] بقيمة ث = 1 م، ث = 2 ك. يبين بوضوح مأتى معنى / الإمساك / إذ يتوفّر في هذا الجدول الجذور التالية دالة على جملة من المعاني تكوّن حقلا دلاليًا متناغما، ونموذجه [مسك]، بيانه:

- محك - ماحك: خاصم ولاجّ
- متك - قطع نصفين / شرح
- مسك - قبض
- معك - ذلك / ذلّل وأهان / مرّغ / معكه في الخصومة: لواه وقهره
- مهك - ملّس / مهك الشيء: سحقه شديدا

الجدول (2) حيث تتحقّق بنية [ث 1 ث 2 م] بقيمة ث = 1 م، ث = 2 ل. يبين بوضوح مأتى معنى / الأخذ باليد / في [ملك] إذ يتوفّر في هذا الجدول الجذور التالية دالة على جملة من المعاني تكوّن حقلا دلاليًا متناغما، مداره اليد وما يتّصل بها من تفتيش وتناول وإمساك وجذب بالقبض:

- ملش - فّتش بيده بعناية
- ملج - تناول الثدي ورضاعه
- ملك - إمساك بعد أخذ باليد
- ملق - الخاتم: قلق لسعته
- ملخ - جذب قبضا أو عضّا

وفي الجدول (3) تتحقّق بنية [م ث 1 ث 2] بقيمة ث = 1 ل، ث = 2 ك. ومن عناصره نثيّن مدخل / العجن / في معاني [ملك]، إذ تدلّ على حركة متواصلة هي الغمز والدّلّك والفرك والدّعك والعلك، وهي حركات متوفّرة في / العجن / :

ألك - الفرس: علك لجامه
 بلك - خلط
 دلك - فرك بيده / غمز / دعك
 علك - مضغ ولاك / علك الجلد: أجاد دبغه
 العلك: اللزج المتمطّط الذي يعلق باليد ونحوها.

فيكون على هذا [ملك] جذرا عابرا للجداول بحكم وروده في تقاطعها. ويمكن تفكيك دلالاته التي تثبتها القواميس وإعادة توزيعها وفق موارد أبعاضها من الجداول المتقاطعة، في ضوء هذه الفرضيّة كما يلي:

البنية	م 1 ث 2	م 1 ث 2	م 1 ث 2
القيمة	م x ل ك	م ل x	م x ك
الجدول	3	2	1
تقاطع	ملك	ملك	ملك
دلالة	العجن	اليد	الإمساك

نستنتج جملة من الملاحظات العامّة من خلال نموذجنا الذي اعتمدناه لبيان التّقاطع بين الجداول الثلاثة:

- يحدث التّقاطع بين الجداول المولّدة للجذور في جذر واحد أو أكثر، فينجرّ عن ذلك أن يحمل الجذر موطن التّقاطع دلالات عدد من الجداول المتقاطعة فيه يحفظها المعجم في شكل ترسّبات هي أشبه ما يكون بالطّبقات الجيولوجيّة.
 - يتناسى الاستعمال دلالة الجذر الأوّليّة فتغلب عليه دلالة واحدة وتخفت الأخرى أو تنقرضان إحداها أو كلتاها.

- عندما يتمحّض جذر ما لدلالة تغلب عليه في الاستعمال وتكون هذه الدّلالة حادثة فيه، يترشّح جذر من جدوله المولّد له يحمل الدّلالة الأوّليّة التي تسيطر على الجدول. ويمثّل ذلك نوعا من التّزوع إلى التّعديل في اقتران الجذور بدلالاتها: الجذر [ملك]، مثلا، تمحّض لمعنى / الاستيلاء والحكم / في استعماله المعلومة، فتنوسيت

دلالتة على / الإمساك / فترشح جذر [مسك] ليملاً ذلك الفراغ من الجدول (1). ولكننا واجدون في الاستعمال جريانا لهما بمعنى واحد، كما في [تمالك] و[تماسك]، أو في [تمسك] و[تملك]، وهلمّ جرّاً. وتنوسيت دلالة [ملك] على / العجن / في معناه الأوّليّ أي الغمز والدلك، فترشح لذلك من الجدول (3) عدد من الجذور منها [علك] و[دلك] وما إليهما.

- يمكن التوصل إلى ضبط الدلالة المقترنة بالجذر الواحد من حيث تكونها وتركبها باعتماد ما تقوم عليه فرضيتنا من تولد الجذور وفق الجداول القائمة على الاسترسال صوتا ودلالة بانطباق بنى أساسها الثابت والمتغير. يكون ذلك باستقصاء جميع الجداول الممكنة -نظرياً- في ضوء فرضيتنا، وبتتبع الدلالات المسيطرة على الواحد من تلك الجداول ثم التأليف بينها باعتماد التقاطع بينها. وهذا عمل يستغرق العمر كله، إن لم نقل أعماراً، ولكنه عمل يسيرٌ إن نهضت به فرق بحث باعتماد الأدوات الحاسوبية. فهو عمل حوسبيّ بالأساس.

- والمهمّ من جميع ما مضى، أنّ فرضيتنا، قادرة على تفسير تعدد الدلالات (الاشتراك) في الجذر الواحد، وما سبق عرضه نموذج مفرد من ذلك، ولنا في ما يلي النظر في نماذج أخرى تبيّن عن ظواهر أخرى.

في شبكة التقاطع المتعدد بين الجداول

عرضنا قبل هذا التقاطع الكائن بين جدولين أو ثلاثة جداول في نقطة واحدة هي الجذر العينيّ المفرد، وقد كان [ملك] نموذجاً اعتمدهنا في ذلك وإن لم نوفه حظه من التعمق فنحن في مستوى الكشف الأوّليّ عن مسالك التقاطع. وننظر في ما يلي، في تقاطع جدولين أو أكثر ولكن في جذرين مختلفين. ننطلق في ذلك من بعض ما سبق عرضه من المعطيات، فنقتصد في الجهد والوقت، ونبني على ما سبق أن استقرّ عند القارئ فتسهل متابعته لما نطرح من المسائل. ولكن ننطلق هذه المرّة من جذر [لكم]، ونحن في الوقت عينه نحاصر فكرة التّقاليب فنسدّ عليها جميع المنافذ الممكنة.

فالبنية المولدة لجذر [لكم] في جدولته هي [ث 1 م 2 ث 2] بقيمة ث=1، و ث=2 م. وقد حصلنا على جدول قوامه الاسترسال صوتا ودلالة بين مجموعة من

الجذور تحمل معنى / الضّرب / . لتأخذ الآن من الجدول جذرين هما [لكم] و[لطم] ونتوسّل بما تثبته القواميس في معانيهما وبمبدإ التقاطع بين الجذور .

نجد تقاطعا في [لطم] وفي [لكم] مع جدولين مختلفين أوّلهما تولّده بنية [ل+ط+x]، والآخر تولّده بنية [ل+ك+x]، ونجد اشتراكا في الدّلالة على / الضّرب / ، بيان ذلك في ما يلي :

ل+ك+x	ل+x+م	ل+ط+x
3	2	1
....	لظط
لكث	لثم	لطح
....	لسم	...
....	لطم	لطم
....	لطع
لكم	لكم	لطح
لكك	لظه
لكح	لظأ
....		

إذا أخذنا من جدول (2) الجذر [لسم] الوارد في جرد [لكم]، وجدناه محلّ تقاطع مع جدول آخر تولّده بنية [ل+س+x]، حيث يتوفّر ما يلي :

- لسم - ذاق
- لسن - العقرب : لسعته
- لسع - لدغ
- لسب - لدغ / ضرب / لعق
- لسد - لحس / لعق
- لسس - لحس / أكل / الدّابة : أكلت بطرف اللّسان .

وإذا أخذنا [لسم] من الجدول السّابق وجدناها محلّ تقاطع بين ذلك الجدول وجدول آخر تولّده البنية [ل+س+x+م]، كما يلي :

- بسم - ابتسام: ضحك دون صوت بانفراج الشفتين
 وسم - جعل علامة للتمييز / التأثير بالعلامة أو الكي
 رسم - محا وأبقى الآثار / خطّ / إحداث العلامة
 نسم - البعير الأرض: ضربها وأثر فيها
 قسم - جزأ / فرق / فصل
 كسم - اليابس: فتنه بيده
 حسم - قطع / فصل.

ونجمع الجداول الثلاثة في ما يلي:

$x+س+م$	$x+س+ل$	$ل+x+م$
3	2	1
بسم	لسب	...
....
لسم	لسم	لسم
....
حسم	لكم
....

فهذه نماذج يبين بها التقاطع بين الجداول وما ينجر عنها من تراكم في الدلالة.

في نظام المعجم: تقاطع الجداول وتراكم الدلالة

انطلقنا في بيان التقاطع بين الجداول من جدول يجمع جذورا عديدة اخترنا منها ثلاثة هي [لكم] و[لطم] و[لسم]، وانتهى بنا المطاف إلى ستة جداول متقاطعة مع الجدول المنطلق. ويمكن أن نواصل هذا البحث إلى أن نستوفي جميع الجداول الممكنة في تولد الجذور، ونحن واجدون بين الواحد والآخر منها تقاطعات مفردة أو متعدّدة.

فالتقاطع بين الجداول يمثل اشتراكا بين البنى المولدة للواحد منها في الحروف الثلاثة المكوّنة للجذر. هو تقاطع في انطباق البنى الثلاث التي تختلف في المنطلق باختلاف قيم العنصرين ثابت 1 وثابت 2، ولكن دورتها في فضاء النطق تؤدي حتما

بها إلى التلاقي فيحدث التقاطع. بيان ذلك أنّ البنية المولدة للجداول على أساس الثابت والمتغير والمشتغلة بثابتين ومتغير لها ثلاثة أشكال نذكرها:

شكل أول: [ث 1 ث 2 متغير]

شكل ثان: [ث 1 متغير ث 2]

شكل ثالث: [متغير ث 1 ث 2]

ويمكن لهذه الأشكال أن تشترك في المنطلق في قيمة واحد من العنصرين الثابتين أو في قيمة كليهما، ولكنّ الجداول تتولد متميزة تمايز الأشكال في الترتب. وما يحدث في اشتغالها هو أن تتطابق قيم الثابت والمتغير فيحدث التقاطع بينها وإن اختلفت في المنطلق. فالجذر موطن التقاطع بين الجدولين أو الجداول تولده البنية الواحدة من مدخل يختلف عن المدخل الذي تولده منه البنية الأخرى أو البنيتان الأخرى.

والبنية الحرفية الثلاثية في الجذر الواحد تتوزع في البنية المولدة للجذور بين [ثابت] و[متغير]، وما هو ثابت في بنية ما قد يكون [متغيراً] في موضع آخر من بنية أخرى حسب الترتب الموضعيّ فيها. وقيمة [ثابت] الحرفية في بنية ما قد تصادف قيمة [ثابت] أو قيمة [متغير] في بنية أخرى. وهذا الواقع مؤدّ إلى التقاطع الحتمي بين الجداول. وليبيان ذلك نأخذ في ما يلي نموذجاً كثيراً رأيناه بالتفصيل:

بنية 1	بنية 2	بنية 3	
ث 1 م 2	ث 1 ث 2 م	م 1 ث 2	البنية
ل x م	ل س x	x س م	القيمة
لسم	لسم	لسم	تقاطع

يكون، على هذا، الجذر [لسم] قد ولّدت البنية الثلاث من مسالك مختلفة، كلاً في جدولها. فالبنية (1) ولّدت [لسم] من قيمة الثابتين [ل] في الموضع الأول و[م] في الموضع الثالث، و[س] في موضع المتغير. أما البنية (2) فولدت [لسم] من قيمة الثابتين [ل] في الموضع الأول و[س] في الموضع الثاني، و[م] في موقع المتغير. وولّدت البنية (3) [لسم] من قيمة الثابتين [س] في الموضع الثاني و[م] في الموضع الثالث، و[ل] في موقع المتغير.

يطرح هذا الوضع قضيتين أساسيتين في البحث، هما: انتظام المعجم من زاوية الجذور الحرفية أساسا وهوية الجذر الواحد بالخصوص. ولكل قضية منهما مظهران صوتي ودلالي. يجد كلاهما وصفا ملائما في فرضيتنا والأهم من ذلك تبريرا مستقيما للاقتران بينهما. أو لم تقم النظرية اللغوية منذ أقدم العصور على البحث في اقتران الصوت والدلالة؟ أو ليست اللغة صوتا ومعنى، قبل كل بناء نظري؟

يمكن أن نمثل لشبكة التقاطع بين الجداول بنوعين من الطرق: واحدة نظرية تجريدية أو ذهنية، وواحدة بصرية تشكيلية. وكلتاها مبلغة موضحة. فالتقاطع بين الجداول يمثل شبكة ممتدة على كامل الجداول المولدة للجذور، هذه التي تكون رصيد المعجم العربي. فهي شبكة لا متناهية نظريا، فيمكنك أن تأخذ جذرا ما، وتتبع مسالك التقاطع فتجد نفسك في منتهى المسلك، ولم لا يكون هذا المنتهى عودك من حيث انطلقت؟ وهذه المسالك صوتية ودلالية في آن سبق أن أفصنا فيها. ولنا عود إليها في القسم المخصص لتحليل النماذج الموسعة (انظر الجزء الثاني من هذا الكتاب).

ولو استطعنا أن نمسح هذه المسالك جميعا ونتوسل برمجية حاسوبية جيدة قوية لنحصل على تمثيل بصري ثلاثي الأبعاد لكنت النتيجة رسما كروي الشكل شبكي النسيج، تمثل فيه الجذور نقاطا والعلاقات خطوطا، تتكثف النقاط والخطوط في مواقع وتحف في أخرى تبعا لكثافة العلاقات وضعفها. فإذا نحن إزاء مجرة نجومها الجذور والجاذبية فيها صلات صوتية-دلالية، أو قل نحن إزاء دماغ بشري خلاياه الجذور والموصلات فيه صلات صوتية-دلالية.

ولعل التمثيل بالدماغ أقرب، أو ليس المعجم نتاجا للدماغ؟ أو تنتج الآلة - بمعنى العضو - شيئا ليس من طبيعتها؟ يعني ذلك أن الدماغ في مظهره التكويني (العصبي) والذهني (نشاط الدماغ الرمزي) لا ينتج إلا نسخة منه. فإذا ما أنتج دماغ بشري معجما له بنيتة أمكن أن يقال عن المعجم ذلك أنه أقرب المعاجم الطبيعية من طبيعة الدماغ البشري. فكان من أوفى صورته، وكان ينبغي أن يوصف بأنه أكثر المعاجم طبيعية ولغته أكثر اللغات طبيعية بالاستتباع. وعلى هذا تقاس المعاجم في اللغات الطبيعية عامة وفي اللغات السامية، على وجه التحديد. وهو أمر يفتح مجالا آخر في البحث على درجاته المعلومة.

في هويّة الجذر: هجنة الصّوت وهجنة الدّلالة

نطلق صفة الهجنة على الجذر من حيث هويّته، والهجنة هنا جارية في معناها الإيجابي لا الأخلاقيّ السلبيّ. فهو من حيث بنيته الصّوتية تولّد بني عديدة ذات جداول عديدة فهذه هجنة صوتية حادثة للتقاطع الصّوتي بين تلك الجداول. ويحمله الجدول الواحد دلالة ما أو مقطعا من حقل مفهوميّ (دلاليّ) يسيطر على ذلك الجدول، فتجتمع ثلوث منها - نظريّا - وهذه هجنة دلالية حادثة بالتقاطع الدلاليّ بين تلك الجداول.

ذلك أنّ البنى الصّوتية المتّفقة تتطابق فتكون لها صورة واحدة هي صورة الجذر المعهودة والتي تمثّل المدخل المعجميّ في المعجم الذّهنيّ والصّناعيّ. أمّا الدلالات فلا يمكن أن تنصهر الواحدة في الأخرى لذلك تتراكم أو تتراصف في الحامل الصّوتيّ الواحد تراكم الذرّات من الحديد ذات الألوان المختلفة على نواة مغنطيسيّة واحدة.

فالجذر إذ انفرد صوتا وتعدّد دلالة، وجب اعتباره متعدّدا. والانفراد الصّوتيّ ليس إلا انفرادا ظاهريّا نطقيا سماعيا، أمّا ذهنيّا أو دلاليّا فهو متعدّد. يدلّ على ذلك أنّ الجذر الواحد يجري في سياقات متعدّدة يفيد في الواحد منها معنى لا يفيد في الآخر، فهل يعني ذلك أنّنا استعملنا جذرا واحدا ذا معان متعدّدة أو استعملنا جذورا مختلفة ذات معان متمايزة؟

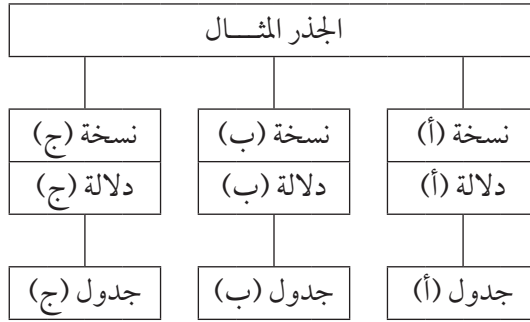
وهذا واقع يهتدي إليه الدّرس اللّغويّ اهتداء صناعيا كما يمكن أن يهتدي إليه المرء حدسا، ولكنّ تفسيره، في الجهاز اللّغويّ الواصف وكذلك عند اعتماد الحدس أو التعليل السّاذج، يقوم على نسبة التّعدّد في المعاني إلى ظواهر صوتية تعاملية أو إلى اختلافات لهجية، جهوية أو قبلية، أو غير ذلك من العوامل من قبيل الأضداد أو التّرادف أو الاشتراك أو الاتّساع والمجاز بأنواعه.

فتولّد الجذور عمل متواصل في التّاريخ والمعجم لم ينشأ مكتملا وإنّما اشتغلت قواعد توليده على مرّ الزّمن. تولّد البنية الواحدة جدولا ما تزامنها أو تلحق عليها بنية أو أبنية أخرى تولّد جدولا آخر أو جداول أخرى. ويحدث التقاطع بين الجدولين في الحامل الصّوتيّ فتجتمع دلالتان من الجدولين المختلفين في جذر واحد. ينصهر الجذران المتولدان من التقاطع بين الجدولين في واحد تقترن به الدلالتان المختلفتان،

ويحفظها الخزّان الجمعيّ بطريقة ما - في الذهن - يمكن تشبيهها بتراكم الطبقات الجيولوجية وتراصّفها. فبتعدّد التقاطع تتعدّد الدلالة.

فالجزر [ملك]، مثلاً، متولّد بالتقاطع بين ثلاثة جداول، كما عرضنا في ما مضى. فهل هو جذر واحد أو متعدّد في واحد؟ فالمفروض أن يكون هذا الجذر متعدّداً صوتاً لتعدّد الجداول، ولكنّه واحد في المظهر الصوّتيّ، فكيف تفسير هذا الواقع والخروج من الدّور؟

يمكن ذلك بمتابعة الانتظام في الجداول الذي أوصلنا إلى الوقوف على مفهوم جديد في سلّمية الجذور يقتضي تسمية. فالجزر - في التسمية المعهودة - لا يفي بهذا المفهوم، ولذلك نقترح أن يكون [الجزر المثال⁽¹⁾]. يضمّ الجذر المثال نسختين أو أكثر من الجذور الحادّة بالتقاطع كما بيّنا. فالجزر المثال هو الجذر الهجين صوتاً ودلالة، أي محلّ اشتراك صوتيّ ودلاليّ. ولئن كان الجذر المثال تطابقاً للنسخ المكوّنة له، فإنّ الاستعمال يجري نسخة واحدة منه ليس غير. تنشأ بمقتضى هذا المفهوم الجديد تصنيفيّة جديدة في الجذور نمثّل للسلّمية التي تحكمها في ما يلي:



الجزر [كلم]، مطلقاً، جذر مثال ذو نسخ عديدة، كلاً بدلالاتها. وهي جارية في الاستعمال بتمايز. فالمتكلم عندما يجري [كلم] في معنى / جرح / إنّما يستعمل نسخة واحدة من الجذر المثال تختلف عن سائر نسخه التي تفيد معاني أخرى من قبيل [نطق] وما إلى ذلك.

يكون [الجزر المثال] باعتماد مفهوم الهجينة الصوّتية الدلالية والتقاطع بين الجداول المشتغلة في إنتاج الجذور، مفتاحاً لتفسير ما يصعب تفسيره من مداخل

(1) archiroot, archiracine

أخرى معهودة بصفة عامة، وتفسير التعدد الدلالي على وجه التحديد. كما يسمح هذا المفهوم بتفسير تعدد الصيغ الفعلية من الثلاثي المجرد من حيث حركة العين في الماضي، من قبيل [حَسَب-حَسَّب-حَسِب]، كما يأتي في عمل آخر نخصصه لانتظام الصيغ الفعلية.

في ظاهرة التضعيف

يمثل التضعيف وجها من الوجوه المنتجة في تولد الجذور، سجّله الخليل بن أحمد وربطه بمدّ الصوت والحكاية، واكتفى بوهاس بجعله طريقة من طرق تتوسّع بها الجذور الثنائية. وكلاهما لم يفسّر حدوث الظاهرة. وليس كلاهما مطالباً بذلك ما لم يتوفّر تفسير لها في إطار ما سطر. وطرق العلايلي قضية التضعيف «والمثل عليه [بصا] نُقِل إلى [بص] بخطف الحركة وتضعيف الحرف» (تهذيب 135-134). فهل يعود الأمر في التضعيف إلى مدّ واستطالة، كما يقول الخليل، أو إلى توسيع، كما يقول بوهاس، أو إلى خطف، كما يعلّل العلايلي؟

تبين فرضيتنا أنّ التضعيف لا صلة له بالمدّ ولا بالتوسيع ولا الخطف. إنّما هو أمر من طبيعة الانتظام الاحتمالي في الجذور العربية. ولتفسير التضعيف وجب العود إلى مبادئ سطرناها في تولد الجذور.

تتولد الجذور في جداول تشتغل فيها بنية مرتبة عناصرها الثابت والمتغير ومجالها الاسترسال في فضاء النطق بين حدّيه [ب...ء]. فإذا أخذنا بنية [ثابت 1 ثابت 2 متغير] بقيمة ث=1، ق، و ث=2، ل، والمتغير كما رأينا يشمل جميع الحروف الممتدة في فضاء النطق (28 حرفاً) على استرسال، يتولد عند اشتغال هذه البنية جدول يتكوّن من 28 جذراً -نظرياً- اثنان منها يتحقّق فيهما المتغير أي الحرف الثالث من الجذر بقيمة حرفية هي قيمة ث=1، ق، عندما تبلغ البنية في دورتها موقع [ق] من الاسترسال، و ث=2، ل، عندما تبلغ البنية دورتها موضع [ل] من الاسترسال. فالتضعيف ليس مظهراً مستقلاً بنفسه في تحقّق الجذور ولا هو في حاجة إلى قاعدة مخصوصة به، وإنّما هو من طبيعة الاشتغال في البنية المولدة للجذور. بيان ذلك من خلال النموذج [ق+ل+x]:

نلاحظ أنّ الجذر المضاعف يتولّد تولّداً طبيعياً مثل تولّد الجذور من غير المضاعف، ونلاحظ أنّ التضعيف نوعان حسب موضع الحرف المضاعف من البنية المرتّبة، فتضعيف الحرف الثاني كما في [ق ل ل] نسّميه التّضعيف المتّصل، وتضعيف الحرف الأوّل بتكراره في الموضع الحرفي الثالث من الجذر كما في [ق ل ق]، نسّميه التّضعيف المنفصل. فالتّضعيف بنوعيه يولّد جذرين لهما دلالة واحدة مشتركة في جدول واحد. فهو إذن خاضع لبنية تشتغل بالثابت والمتغيّر في إطار استرسال في فضاء التّطق يوافقه استرسال في فضاء الدّلالة، فالتّضعيف ظاهرة لا تحتاج إلى قاعدة خاصّة بها ولا هي ظاهرة شاذة فتخرج عن القاعدة الكبرى في تولّد الجذور. نكتفي بهذا في هذا الموضع فلنا عود إلى هذه الظاهرة نخصّها بدراسة شاملة (انظر الفصل الرابع (المتعلّق بالتّضعيف) في الباب الرابع من هذا الكتاب).

	[ث 1 ث 2 م]	البنية
	ق ل x	القيمة
	ق ل ب	الجدول
	ق ل ت	
	
	ق ل ل	تضعيف الثاني (التّضعيف المتّصل)
	...	
	ق ل ق	تضعيف الأوّل (التّضعيف المنفصل)
	
	ق ل أ	

في الجذور الرباعيّة

ينقسم الفعل الرباعيّ إلى نوعين وفق الحروف الأصول فيه: رباعيّ مضاعف من قبيل [قلقل] و[صلصل]، ورباعيّ من غير المضاعف من قبيل [قعطب] و[قعطم] و[قعطل] وغيرها.

فالرباعي القائم على التضعيف الكلي أي بتكرار الحرفين يمكن تفسيره بالعود به إلى بنية عطف يتكرر بها المضاعف الثلاثي تحتزها بنية رباعية: *صل صل -- <-- صل صل *صل صل -- <-- صل صل. وهذا الوجه يوحى به رأي الخليل بن أحمد في حديثه عن الحكاية المضاعفة ومدّ الصوت بها مدّا غير محدود. ولعل هذا التفسير قاصر عن الإمام بالقالب الرباعي آية في إنتاج الجذور، فقد يكون الأصل مدّا وتكرارا ولكنّ البنية الرباعية تستقرّ بوجه تجريديّ تكون به منتجة. ولتكون كذلك وجب أن ينسحب عليها ما يحكم البنية الثلاثية المنتجة للجذور الثلاثية، من حيث الترتب وطبيعة العناصر والتوليف والاحتمالات وما إلى ذلك كما سبق بيانه في هذا العمل. فيكون تولّد الجذر الرباعيّ المضاعف تضييفا كليّا باعتماد بنية تشتغل بأربعة ثوابت الثالث والرابع منها مطابقان للأول والثاني منها. فالبنية [1 ث 2 ث 3 ث 4 ث] حيث يكون ث = 1 و 3 و 2 = 4، لا تولّد من الجذور إلاّ المضاعف تضييفا كليّا، فيكون [قلقل] و[زلزل] و[صلصل] وما إلى ذلك من هذه الجذور المضاعفة ذات القرائن من الثلاثي من قبيل [قل / قلق] و[زل / زلزل]، إلخ.

والرباعيّ من غير المضاعف يعود في قسم كبير منه إلى بنية رباعية المواضع تشتغل بثلاثة ثوابت ومتغير في إطار الاسترسال في فضاء التطق. هذا في شأن الجذور العربية بالأصالة وأما المقترضات فشأنها معلوم من حيث تعريبها وإلحاقها ببنية رباعية وما يقتضيه ذلك الإلحاق. ويغلب أن تكون الثوابت الثلاثة موافقة لجذور ثلاثية جارية في الاستعمال وتواتر متفاوت، ويكون المتغير قيمة من القيم المعلومة في فضاء التطق. وتبين النظرة الحافظة على هذا النوع من الجذور الرباعية عن وجود صلة دلالية متينة للجدول الرباعيّ بالجدول الثلاثي منه، مثال ذلك ما يلي من المجموعات باعتماد ما يتوفّر في قاموس لسان العرب:

المجموعة (أ)

البنية [1 ث 2 ث 3 م]

القيمة الحرفية ق ع ط x

الجدول قعطب

- قعطبه: قطعه / القعطب: الشديد

قعطره: صرعه / القعطرة: شدة الوثاق

قعطله: صرعه / قعطل عليه: ضيق عليه

الصلة الدلالية القطع والصرع / الشدة

المجموعة (ب)

البنية [ث 1 ث 2 ث 3 م]

القيمة الحرفية ق ل ع x

الجدول قلعت - اقلعت الشعر: تجعد

قلعد - اقلعد الشعر: جعد

قلعط - اقلعط الشعر: جعد ك شعر الزنج

قلعف

- اقلعف الشيء: تقبض

قلعث - تقلعث: مشى كأنه يتقلع في مشيته

قلعم - القلعم: المسن، الهرم

الصلة الدلالية التجدد والتقبض

المجموعة (ج)

البنية [ث 1 ث 2 ث 3 م]

القيمة الحرفية ق ع ث x

الجدول قعثر - القعثرة: اقتلاع الشيء من أصله / استأصل

قعثل - القعثلة: مشى كأنه يتقلع من وحل

الصلة الدلالية القلع والاقلاع

يتبين من خلال النماذج المعروضة فقر البنية الرباعية في توليد الجذور. وهذا عائد إلى منزلتها في نظام الجذور حيث تغلب البنية الثلاثية على سائر البنى كما تقرّر منذ القديم عند اللغويين العرب. وتبين كذلك استقامة الأسس التي أقمنا عليها فرضيتنا، فعناصر الجدول المستعملة تبين عن صلة دلالية قوية بينها، كلاً في مجموعتها. ونشير إلى أنّ ما أوردناه من نماذج يمثل سبباً جزئياً نثبت به فرضيتنا من حيث قدرتها على استيعاب الجذور الرباعية. فنتائجنا التي نثبتها في هذا المبحث في حاجة إلى مسح شامل للجدول المتولدة في الجذور الرباعية. والمهمّ عندنا أن نسجّل أنّ ظاهرة التضعيف في الجذور بأنواعها في الثلاثي من قبيل [ق ل ل] و[ق ل ق] وفي

الرّباعيّ المضاعف من قبيل [ق ل ق ل]، تجد لها في فرضيّتنا تفسيراً متكاملًا يشمل البنية والدّلالة في آن.

فالخليل بن أحمد على حقّ في ذهابه إلى المدّ المحدث للتّضعيف بحكم الامتداد في ما يدلّ عليه الجذر المضاعف. وهو أمر ذو صلة بامتداد البنية المولّدة للجذر بحكم تكرار الحرف الواحد في موضعين منها ثلاثيّة كانت أو رباعيّة المواضع. وأمّا الشّيخ العلايليّ فعليه تعليل الخطف، وأمّا بوهاس ومن يدافع عن فكرة التّوسيع فجوابه أنّ الجذور لا تتولّد من سابق موجود يضيق فلا يسع الحادث فيجري توسيعه وإنّما البنية نفسها تولّد جدولاً كاملاً من عناصره ما يحمل حروفاً تتكرّر فيكون التّضعيف. وفي ضوء هذا، نكاد نجزم بانتفاء مرحلة ثنائيّة تلتها مرحلة توسيع في تاريخ اللّغة وإنّما البنية واحدة بجداولها تامّة العناصر والبناء، وما يخيّل أنّه أصل «ثنائيّ» يغمر الكثير من الجداول، هو من طبيعة ما تنتجه البنية القائمة على ثابتين يمثّلان - كما قرّرنا في ما مضى من هذا العمل - هويّة الجدول كاملاً من حيث الصّوت يناسبها انتهاء لمجال دلاليّ واحد.

في نظام المعجم: العلاقات الصّوتيّة بين الجذور

أرجأنا النّظر في الوجه الثّاني الذي تشتغل وفقه البنية المولّدة للجذور في المعجم العربيّ إلى هذا الموقع إذ يستدعي ذلك إيفاء الوجه الأوّل منها حقّه من الدّرس لنقيم عليه فهم الوجه الثّاني. ويقتضي ذلك التّذكير بإيجاز بالمبادئ المسيّرة للأوّل:

• المبدأ الأوّل: بنية الجذر بنية مرتّبة المواضع، تشتغل بالمرآحة بين نوعين من الحروف فيها: الثّابت والمتغيّر.

• المبدأ الثّاني: يقترن الثّابت بقيمة حرفيّة كائنه ما بين [ب...ء] طرفي فضاء النّطق.

• المبدأ الثّالث: تولّد البنية المرتّبة ذات ثابت محدّد القيمة، جدولاً من الجذور تمثّل قيم المتغيّر فيه استرسالاً ممتدّاً على فضاء النّطق.

فالمبدأ الأوّل يحكم البنية القائمة على متغيّرين وثابت ليكون خرجها الأشكال التّالية في التّرتّب:

متغير 2	متغير 1	ثابت
متغير 2	ثابت	متغير 1
ثابت	متغير 2	متغير 1

المبدأ الثاني يسند إلى الثابت من الأشكال الثلاثة، قيمة حرفية كائنة في فضاء النطق ما بين [ء...ب]، فيكون الحاصل -نظرياً- ثمانية وعشرين (28) شكلاً على عدد الحروف العربية، ويرتفع عدد الأشكال -نظرياً- إلى أربعة وثمانين (84) شكلاً باعتماد موضع الحرف الثابت من البنية المولدة للجذور:

	ثابت	متغير 1	متغير 2	28
84	متغير 1	ثابت	متغير 2	28
	متغير 1	متغير 2	ثابت	28

وإذا ما كان للشكل الواحد من الأربعة والثمانين (84) -نظرياً- أن يقبل التوليف في موضعيه المخصّصين للمتغير بين حرفين من الحروف العربية في جميع إمكانيات التوليف المتاحة، ارتفع عدد الجذور التي تولدها الأشكال الأربعة والثمانون إلى 65856 جذراً على أساس 21952 جذراً للبنية المرتبة الواحدة. وبصرف النظر عن تحقق هذه الجذور جميعها أو عدم تحققها، يمثل عددها ونمط اشتغالها مظهراً فوضوياً، يجعل من البنية القائمة على ثابت ومتغيرين مكلفة مرهقة للنظام. وينجرّ عن ذلك تعطلها في توليد الجذور. فما مظاهر الفوضوية فيها؟ وما دورها في المعجم إذن؟

إذا أخذنا واحداً من هذه الأشكال الأربعة والثمانين بقيمة حرفية ثابتة نختارها كما اتفق، ولتكن [ق] في مواضعها الثلاثة، وجدنا ما يلي:

قيمة الثابت	البنية		
[ق x x]	متغير 2	متغير 1	ثابت (1)
[x ق x]	متغير 2	ثابت	متغير 1 (2)
[x x ق]	ثابت	متغير 2	متغير 1 (3)

يولّد انطباق الشكل الواحد منها جدولاً من الجذور بقيمة [ثابت=ق] وبمتغيرين يتحققان بقيمتين مختلفتين أو متفتتين. يكون هذا الجدول جامعاً لجميع

الجذور المشتملة على [ق] في الموضع الابتدائي (الشكل (1)) أو الوسطي (الشكل (2)) أو النهائي (الشكل (3)). ويمتنع لهذا الاتساع وجود صلة دلالية تجتمع بها عناصر الجدول الواحد، بعضها أو كلها، في الاقتران بشحنة دلالية جامعة واحدة. ولا تخضع عناصر الجدول لمبدأ الاسترسال في مظهره الصوتي والدلالي لعدم خضوعها في تولدها للاسترسال الصوتي في فضاء النطق، فهي خاضعة لمبدأ واحد هو إمكانيات التوليف الرياضية. فالتوليف الرياضي مؤد إلى استيعاب جميع الجذور التي تولدها البنية القائمة على ثابتين ومتغير، هذه التي تخضع لمبدأ الاسترسال الصوتي والدلالي كما بينا. يقودنا هذا الواقع إلى مقارنة بين البنيتين: البنية القائمة على ثابتين ومتغير والبنية القائمة على متغيرين وثابت. تقوم المقارنة على عدد من المداخل لتبيين موقع الواحدة منها إزاء الأخرى نوجزها في ما يلي:

البنية	ثابتان ومتغير	متغيران وثابت
استرسال صوتي	قائم	فوضى: جميع التوليفات
استرسال دلالي	قائم	فوضى: جميع الدلالات
استرسال صوت / دلالة	قائم	فوضى صوتية-دلالية
انتظام الجدول	جداول منتظمة	جداول فوضوية
عدد العناصر	العدد محدد في الجدول	جداول مفتوحة
العلاقات بين العناصر	صوتية-دلالية ثابتة	صوتية فقط

فالبنية المشغلة بمتغيرين وثابت تسع من حيث عناصرها المتولدة بها، مجموع العناصر المتولدة بثابتين ومتغير، وتزيد عنها، فهي متضمنة لها. يعود ذلك إلى فوضوية الأولى وانتظام الثانية. ويعود الاتساع في مجموعة العناصر المتولدة بالبنية المشغلة بمتغيرين وثابت إلى استقصائها التوليفات الصوتية كلها دون تدخل للدلالة، وذلك ما يمكنها من الاشتغال الآلي. ينتج عن ذلك أن عناصر هذه البنية مترابطة بالصوت دون رابط آخر. فإذا ما كانت قيمة الثابت [ق] - كما رأينا - يكون الجدول المتولد من هذه البنية متضمنا لجميع الجذور المشتملة على [ق] مما ولدته البنية المشغلة بثابتين ومتغير:

	البنية	قيمة الثابت	مجموع الجذور حيث:
(1)	ثابت متغير ¹	متغير ² [x x]	[ق] في الموضع الابتدائي
(2)	متغير ¹ ثابت	متغير ² [x ق]	[ق] في الموضع الوسطي
(3)	متغير ¹ متغير ²	ثابت [ق x]	[ق] في الموضع النهائي

فالبنية المشتغلة بمتغيرين وثابت تولد الموصلات الصوتية بين جميع الجذور الممكنة أي تجمع الجذور التي تتفق في حرف واحد من حروفها المكوّنة لها، وهو أدنى ما يمثل صلة صوتية، إذ يمكن أن تتفق جذور عديدة في حرفين وتختلف في واحد يميّز بينها. هذا في الجذور الثلاثية. ينتج عن ذلك ما أسميناه بتعطل البنية القائمة على متغيرين وثابت في توليد الجذور، فهي بنية مجردة - بمعنى جرى تجريدها أو استخلاصها- من نتاج البنية المشتغلة بثابتين ومتغير كما يلي بيانه:

البنية المشتغلة بمتغيرين وثابت ليست بنية منتجة للجذور وإنما هي بنية مصنّفة بما تقيمه من موصلات صوتية بين مختلف الجذور المتولّدة بانطباق البنية المشتغلة بثابتين ومتغير في مختلف وجوهها الممكنة. يعني ذلك أنّها بنية تجمع جميع الجذور المتّفقة في المظهر الصوتي عموماً وفي صوت محدّد، خصوصاً. فهي بنية تشتغل في تصنيف الجذور على أساس المظهر الصوتي، تقابلها بنية أخرى مدخلها الدلالة الصّرف حيث يجري تصنيف الجذور حسب مداخل دلالية متعدّدة من قبيل الانتماء إلى حقل دلالي واحد، أو تضادّ أو ترادف أو غير ذلك من المداخل.

فكما كانت بنية التّصنيف الدلالي المنطبقة على دلالة الجذور لاحقة على البنية المكوّنة للدلالة، كانت بنية التّصنيف الصوتي المنطبقة على المكوّن الصوتي في الجذور، لاحقة على البنية المولّدة لها. فكلتا البنيتين، المصنّفة للدلالة والمصنّفة للصوت، لاحقة على البنية المنتجة للجذور بدلالاتها.

فالبنية المنتجة للجذور صوتاً ودلالة هي البنية المشتغلة بثابتين ومتغير، تمثّل مجالاً لانطباق بنيتين مفترقتين تختصّ الأولى بالدلالة دون الصوت وظيفتها تصنيف الجذور دلاليّاً باعتماد مداخل مخصوصة، وتختصّ الثانية بالصوت دون الدلالة، وظيفتها تصنيف الجذور صوتيّاً باعتماد مداخل مخصوصة. فالبنية المصنّفة للدلالة قوامها العلاقات بين الجذور بدلالاتها والبنية المصنّفة للصوت قوامها العلاقات

الصَّوتِيّة بين الجذور بأصواتها. وكلتاها مشتغلة على ما تنتجه البنية المولّدة للجذور صوتا ودلالة، كلاً في مظهره الذي يختصّ به. فتختصّ البنية المصنّفة للدلالة بشبكة العلاقات الدلاليّة بين عناصر المعجم وتختصّ إزاءها البنية المصنّفة للصوت بشبكة العلاقات الصّوتية بين عناصر المعجم. وعناصر المعجم تولدها في مظهرها الصّوتيّ-الدلاليّ البنية المشتغلة بثابتين ومتغيِّر.

في انتظام الجذور: البنى المنتجة والبنى المصنّفة

نقدّم في هذا المستوى من العرض تصوّراً متكاملًا لانتظام البنى المختلفة في تكوين المعجم العربيّ وتنظيمه في مجال محدّد هو مجال الجذور. وكنا قد انطلقنا في بداية التحليل من افتراض عدد من الأمور نذكر بها ثم نبني عليها:

- تتولّد الجذور في المعجم العربيّ حسب بنية تشتغل بالثابت والمتغيِّر.
- بنية الجذر ثلاثيّة المواضع مرتّبة ترتيباً تجرديّاً وظيفيّاً.
- تقتضي البنية الثلاثيّة المواضع توليفاً بين الثابت والمتغيِّر.
- الثابت قيمة حرفيّة ما من الحروف العربيّة الكائنة في فضاء النطق [ء...ب].
- المتغيِّر قيمة حرفيّة متبدّلة في الجدول الذي يولده انطباق البنية ذات الثابت المحدّد قيمة وموضعا.

• ينشأ بالتوليف بين الثابت والمتغيِّر البنى التّالية:

- بنية تشتغل بثلاثة ثوابت : (ثابت 1، ثابت 2، ثابت 3)
- بنية تشتغل بثابتين ومتغيِّر : (ثابت 1، ثابت 2، متغيِّر)
- بنية تشتغل بمتغيّرين وثابت : (متغيِّر 1، متغيِّر 2، ثابت)
- بنية تشتغل بثلاثة متغيّرات : (متغيِّر 1، متغيِّر 2، متغيِّر 3)

فلكلّ بنية موقع في انتظام الجذور وفي استعمالها. وفي ذلك تكون البنى الأربع صنفين: بنى منتجة وبنى مصنّفة. البنى المنتجة هي البنية المشتغلة بثابتين ومتغيِّر والبنية المشتغلة بثلاثة ثوابت. والبنى المصنّفة هي البنية المشتغلة بمتغيّرين وثابت والبنية المشتغلة بثلاثة متغيّرات.

أ- البنى المنتجة

هي تلك البنى التي يحدث بانطباقها الجذر في مظهره عنصرا من المعجم أو عنصرا من الكلام. أي تلك البنى التي تولد الجذر في أصل الوضع اللغوي فيتكوّن بها رصيد الجذور في التاريخ أو تنشئ نسخة من ذلك الجذر في الكلام مقترنا بالاستعمال الفردي. تنتمي إلى هذا الصنف البنية المشتغلة بثابتين ومتغيّر والبنية المشتغلة بثلاثة ثوابت. وسمنا هذه البنى بالمنتجة لأنها تنتج الجذور في اللغة وفي الكلام (بالمفهوم السوسيري):

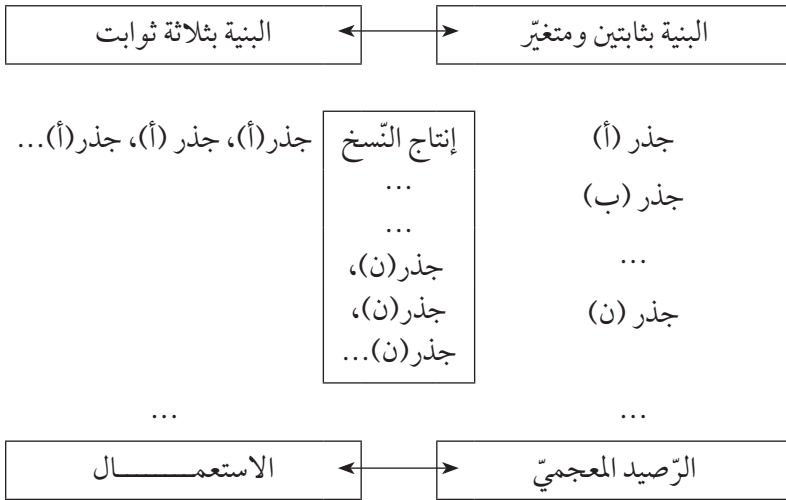
تنتج البنية المشتغلة بثابتين ومتغيّر رصيد اللغة من الجذور في شكل جداول تترابط عناصرها صوتا ودلالة على أساس الاسترسال كما بيّنا، فهذا إنتاج في مستوى اللغة خلال التاريخ.

وتنتج البنية المشتغلة بثلاثة ثوابت نسخا لانهائية من الجذر العينيّ الواحد كما أنتجته البنية المشتغلة بثابتين ومتغيّر في اللغة. ومجال هذه النسخ اللامتناهية هو الاستعمال الفرديّ الآنيّ في الكلام من جميع المتكلمين بالعربيّة.

فإذا أخذنا مثلا الجذر [ل ك م] من المدخلين السابقين وجدنا ما يلي:

ينتج هذا الجذر بانطباق البنية المشتغلة بثابتين ومتغيّر بقيمة $ث = 1$ ، و $ث = 2$ ك. وهي بنية تنتج جدولا في اللغة قائما على الاسترسال الصوتيّ الدلاليّ، من جملة عناصره نجد [لطم] و[لثم]، و[لسم]، و[لكم]، و[لجم]، إلخ. والجذر [لكم] يجري في الاستعمال بالحفاظ على القيمة الحرفيّة لكل واحد من حروفه المكوّنة له. يكون ذلك بانطباق البنية المشتغلة بثلاثة ثوابت [ث 1 ث 2 ث 3] بقيمة $ث = 1$ ، $ث = 2$ ك، $ث = 3$ م فلا تنتج شيئا آخر إلا الجذر [ل ك م] عند جميع المتكلمين والزّمن مختلف أو عند متكلّم واحد والأزمنة مختلفة، فهي بنية لا تنتج إلا نسخا من الجذر الواحد. وهذه النسخ لانهائية من حيث كان في اشتغالها الحفاظ على القيمة الحرفيّة التي تضمن تميّز الجذر [لكم] من جملة الجذور المكوّنة للرّصيد، ومن حيث كانت ضامنة كذلك للتّفاهم بين المتكلمين. فالبنية المشتغلة بثلاثة ثوابت بنية تكرارية منتجة في الاستعمال بإحداث نسخ لانهائية من عناصر الرّصيد المعجميّ واحدا واحدا. هي بنية تشتغل على ما أنتجته البنية المولدة للرّصيد أي تلك المشتغلة بثابتين ومتغيّر.

ويمكن عرض العلاقة بين البنيتين المنتجتين من جهة، وموقع كلّ منهما في النّظام من جهة أخرى، في التّمثيل التّالي:



ب- البنى المصنّفة

هي تلك البنى التي يتمّ تجريدتها من البنى المنتجة لتنظيم الرّصيد وتنزيده بأيّ وجه من الوجوه الممكنة في اللّغة و/ أو في الكلام. وتنتمي إلى هذا الصّنف البنية المشتغلة بثلاثة متغيّرات والبنية المشتغلة بمتغيّرين وثابت:

- البنية المشتغلة بثلاثة متغيّرات بنية تجمع جميع الجذور دون استثناء. فهي بنية عناصرها غير محدّدة من حيث قيمتها الحرفيّة إذ تدرج فيها جميع الجذور التي تنتجها البنى المنتجة. فهذه البنية أمّ البنى إذ كانت أقصاها تجريدا وشمولا. هي البنية الثلاثيّة التي تتحكّم في الجذور مطلقا. هي بنية جامعة من حيث جرى تجريدتها - نظريّا - من جميع عناصر الرّصيد المعجميّ التي توافق بنية ثلاثيّة المواضع بصرف النظر عن قيم عناصرها الحرفيّة ودلالاتها. هي البنية المولدة لجميع البنى بجميع جداولها. فموقعها في الرّصيد هو موقع البنية الأمّ تتحكّم في توليد العناصر من الرّصيد وفي استعمال هذه العناصر من مدخل تصنيفيّ بنويّ ليس غير.

- البنية المشتغلة بثابت ومتغيّرين بنية تصنيفيّة من زاوية صوتيّة دون دلالة كما سبق بيانه قبيل هذا، إذ تجتمع، بمقتضى انطباقها، الجذور المختلفة صوتا ودلالة في الرّصيد، على أساس الاتّفاق في صوت واحد على الأقلّ. فهي البنية التي تقيم شبكة

العلاقات الصوتية بين عناصر الرصيد. هي البنية التي تقابلها بنية ذات مدخل دلاليّ صرف تحدث بها شبكة العلاقات الدلالية التي تكون بين عناصر الرصيد المختلفة.

تمثل وظيفة البنيتين المشتغلة بثلاثة متغيرات والمشتغلة بمتغيرين وثابت، في إقامة شبكة من العلاقات بين عناصر الرصيد المعجمي في مظهرين بنيويّ صرف في الأولى منهما، وصوتيّ صرف في الثانية. فماذا يبقى بعد هذا؟

يبقى أن تقوم شبكة العلاقات الدلالية بين عناصر الرصيد التي تختصّ بها البنية الدلالية الصّرف. فينقسم الرصيد المعجميّ إلى ثلاثة مكونات هي: البنية المجردة والبنية الصوتية والبنية الدلالية. وجميعها من مكونات العنصر المعجميّ المفرد كائنا في اللغة أو جاريا في الاستعمال.

خاتمة

في تمثيل الأساس المولد للجذور في المعجم العربيّ

إذا تصوّرنا المعجم عبر التاريخ لا المعجم الآنيّ الذي يمثّل ترسّبات الحركة التاريخيّة، إذا تصوّرناه آليّة تشتغل على إنتاج الجذور من جملة ما تنتج يكون تمثيله من حيث آليّاته ومكوّناته كما يلي:

البنية المشتغلة بثلاثة متغيّرات هي البنية الأمّ الواقعة في أقصى درجات التجريد من حيث كانت بنية ثلاثيّة المواضع تمثّل منطلقا لجميع البنى وأساسا لها، وكذلك الأمر في ما يهمّ البنية الرباعيّة أو الخماسيّة وإن لم نفحص أمرها بعناية. فالبنية الثلاثيّة أساسيّة في المعجم العربيّ كما هو معلوم ثابت.

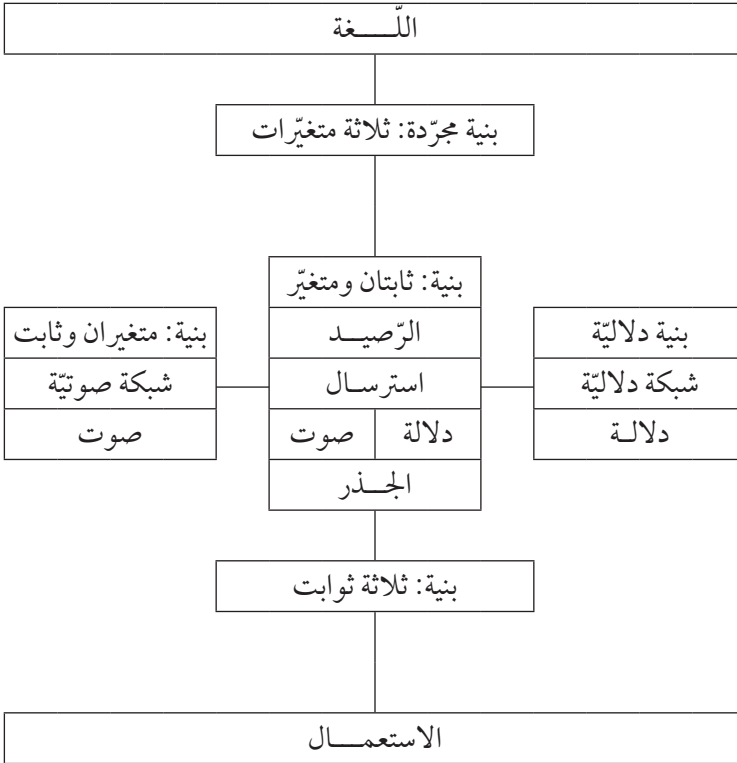
تأخذ هذه البنية الأمّ شكل البنية الثلاثيّة المشتغلة بثابتين ومتغيّر، هذه التي تنتج الجداول المختلفة من الجذور بآليّاتها من حيث قيم الثابتين وقيم المتغيّر في الاسترسال الصوتيّ والدلاليّ المولد لجميع الجذور في المعجم. فالبنية الثلاثيّة المشتغلة بثابتين ومتغيّر تمثّل قلب الآليّة المشتغلة. وإذا كانت هذه البنية قلب النظام المولد للجذور تقاسمتها البنى الثلاث المتبقية من حيث تنطلق الواحدة منها وتخصّ بمكوّن واحد ممّا اجتمع فيها. بيان ذلك في ما يلي حيث لا يعني حديثنا عن بنية قبل أخرى ترتيبا أو تحديدا لمنزلتها بل جميعها مشتغل على أساس التزامن:

يجتمع في الرّصيد المعجميّ مظهران صوتيّ ودلاليّ، تختصّ البنية المشتغلة بثابت ومتغيّرين بالمظهر الصوتيّ الحرفي دون غيره لتنشأ بها شبكة العلاقات الصوتيّة بين الجذور المختلفة. ومن وظائف هذه البنية، مثلا -وقد يبدو الأمر غريبا- أن يمثّل الحرف أو الصوت الأوّل من الجذر مدخلا في ترتيب المداخل المعجميّة في المعجم الذهنيّ و/ أو الصنّاعيّ. وقد يمثّل حرف ما من الحروف المكوّنة للجذر مدخلا في الألعاب اللغويّة من قبيل الكلمات المتقاطعة، أو لعبة السّكرابل أو غيرها من التّمارين والألعاب اللغويّة الحديثة نسيبًا، أو يكون في لعبة قديمة قدامة اللّغة هي لعبة الجناس أو التّجنيس لإحداث الموسيقى أو الإيقاع والسّجع في الكلام نظما ونثرا وما إلى ذلك.

وإزاء هذه البنية تشتغل البنية الدلالية بمدخلها لتنشأ شبكة العلاقات الدلالية المفهومية بين عناصر الرصيد المعجمي من الجذور. ومن وظائفها، مثلاً، أن تتخذ الكلمة منطلقاً للبحث في مرادفها أو مقابلها أو غير ذلك من العلاقات الدلالية الممكنة، أو تتخذ مدخلاً في لعبة الكلمات المتقاطعة أو الأحاجي والألغاز وغير ذلك من الألعاب المتصلة باللغة رياضة أو تعلمًا واكتساباً.

وإزاء تينك البنيتين، تلك المختصة بالصوت وتلك المختصة بالدلالة، المتصلتين بالبنية الممثلة لقلب النظام، تقع البنية المشتغلة بثلاثة ثوابت والتي تحكم إنتاج النسخ اللانهائية من الجذور واحداً واحداً، جارية في الكلام بتعدد المتكلمين اللانهائي.

وتغلق الدورة المكررة للجذر الواحد بإحداث نسخته في الاستعمال لنعود إلى البنية الأم المجردة، وهي البنية المشتغلة بثلاثة متغيرات. وفي ما يلي تمثيل جامع للأساس المولد للجذور في المعجم العربي:



الباب الرَّابِع
نماذج تحليلية

مقدمة

هذا الباب مواصلة لما سبقه من الأبواب من حيث الموضوع ومن حيث التوجّه ومختلف عنها من حيث المنهج والتبويب. فقد كانت الأبواب الأولى تأسيساً نظرياً يقيم المبادئ في المنوال الاحتمالي في انتظام المعجم العربي، ويعرض مختلف الفرضيات في ذلك مناقشا إياها في ضوء المعطيات مركّزا في آن أسس هذا المنوال. وهذا الباب تطبيق له وسبر، ومواصلة لما مضى بالتعميق وبالتوسيع وبطرق مسائل أخرى لم يتّسع لها المجال هناك. ولجميع ذلك قام على توجّهات خصوصية فيه مختلفة عن التوجّهات التي حكمت الأبواب الأولى.

هو مواصلة لما مضى، لذلك كان الفصل الأوّل منه في المنوال الاحتمالي من حيث المبادئ والقواعد التي يقوم عليها وقد صيغت في شكل موجز مكتنز على فقرات مرّمة لتيسير الإحالة عليها في غضون فصوله اللاحقة. وهو توسيع لما مضى في آن ولذلك ضمّ فصولاً تعدّدت فيها المباحث فكان بعضها في حدوث الاشتراك وبعضها في تفسير التسميات وبعضها في التضعيف وبعضها في تفسير التّنوع في حركة العين من الفعل الثلاثي المجرد العائد إلى حروف أصول واحدة.

أما الاشتراك بين المعجم والنحو، فقد ضمّه الفصل الثاني حيث يجري التحليل على مادة [ه ج ر]، من حيث نشوء شبكة التقاطع بين الجداول المحدث للاشتراك وتمثيلها، ومن حيث نشأة المعجم وإنتاجه زمانياً وأتياً.

وأما تفسير التسمية فهو مدار الفصل الثالث الموسوم بحفريات تاريخية في المعجم حيث تناول مادة [ص ف ر] بتفسير الاشتراك فيها من حيث دلالتها على اللون والصوت والفراغ ومن خلال ذلك يبين القصور في المناويل التاريخية عن تفسير الكثير من الظواهر، ويكون ذلك إطاراً لتفسير جريان الصفر على المعنى الحسابي المعلوم وعلى تسمية الشهر المعلوم، جميع ذلك في إطار المنوال الاحتمالي.

وأفردنا الفصل الرابع لظاهرة التّضعيف في المعجم العربيّ، وفيه نقد للمناويل التي جعلت من التّضعيف آيّة شكلية معزولة في النّظام، بأنّ بينا أنّها آيّة من صميمه وطبيعته لا تحتاج إلى قواعد مخصوصة بل هي ظاهرة يستوعبها المنوال الاحتماليّ دون فائض في القواعد ولا تخصيص.

والفصل الخامس في تعدّد حركة العين من الثلاثيّ المجرّد المتّصل بأصول حرفيّة واحدة، نموذجها مادة [ح س ب] في ثالث تصاريفها الفعلية المعلومة: حسَب. ومحطّ العناية فيه فحص ما به كان تبرير ذلك التّعدّد عند اللّغويين القدامى إذ لم يتناولها الدّرس اللّغويّ الحديث - في حدود ما نعلم. ولهذا الظّاهرة تفسير في المنوال الاحتماليّ على أساس التقاطع بين الجداول المولّدة للنّسخ الثلاث من الجذر الجامع [ح س ب] يتميّز الواحد منها بحركة مخصوصة في صيغة الفعل الثلاثيّ الماضي منه، وذاك وسم نظاميّ وتبريره لا يكون إلاّ نظاميًا أي مندرجا في مبادئ عامّة تحكمه هو كما تحكم سائر الظواهر التي من قبيله أو هي ذات صلة به، ففي منظومة الاشتقاق والتّصريف صدى نظاميّ لمنظومة الجذور، وبينهما تتّسج خيوط الشّبكة الدّلالية.

قوام هذا العمل مشروع نظريّ طموحه الاكتمال، هو مشروع في إعادة البناء النظريّ باعتماد حفريات لغويّة قوامها التّأويل في ما خفتت فيه الصّلة من المواطن وتخليص المعطيات ممّا قد يكون اقترن بها من المعاني الحديثة أو الحادثة في العصور المتأخّرة وبذلك يكون العود بالأشياء إلى تصوّراتها البسطيّة الأولى، ولعلّ ذلك أيسر في معالجة المعطيات منه كائنا في آليات الوصف اللّغويّ أو التّفكير فيها عندنا، ولذلك وجب أن تتجرّد عقولنا اليوم في معالجتها من الآليات التي رسّخها الدّرس اللّغويّ القديم فصارت حدوسا يعتقد الكثير أنّها من اللّغة ولكنّها عند التأمّل ليست منها. فللمعطيات اللّغويّة عامّة والمعجميّة على الخصوص بما لها من المعاني، من الزّمن ما يصعب تحديده للأسباب المعلومة. ولذلك توّسلنا بمدخلين: موسوعيّ وتحليلي.

المدخل الموسوعيّ قوامه طواعيّة أو مرونة فكريّة يتخلّص بها الباحث من حدود هذا العصر وثقافته، ومن آليات ذهنيّة توجّه فكره وتعامله مع الأشياء في منظومة عرفنيّة آيّة تشتغل اشتغالا آليًا لاواعيا سنة 2017. فالمفاهيم التي تثبتتها

المعاجم الصناعاتية لها من التاريخ ما لا يُعلم. وقد وصلتنا مخطوطة بصياغة ما، تمثل الصورة التي بها كانت تلك المفاهيم متصورة في عصر التدوين والجمع. فحدسنا اللغوي - اليوم - مختلف اختلافا كبيرا عن الحدوس اللغوية التي كانت عند المستعملين وعند الجامعين المدونين من الرواة والنحاة واللغويين، في عصور الجمع والتدوين الأولى، وهي حدوس تختلف بدورها عن الحدوس اللغوية الكائنة في ما كان قبلها من العصور. فهذا قيد أول يستوجب التجاوز بالتخلص من الغشاوة التي قد تحجب مفهوما أو سمة أو علامة ما، كانت أساسية في بناء الدلالة المعجمية، في طور من الأطوار. فالمادة المعجمية مادة تاريخية عابرة للعصور تسمها الجماعة اللغوية الواحدة في الواحد منها بسمة ليس من المفروض أن تكون من جوهرها.

وقوام المدخل التحليلي تفكيك المفاهيم المبتوثة في تلافيف الشروح والسعي إلى البحث في ما به يقترن الواحد منها بالجذر المفرد ويندرج بعض في مجال الجدول المتولد بحاله أو بالتقاطع بين عدد من الجداول يحدث له تراكب الدلالة في الجذر الجامع بتعدد نسخته، ويكون كذلك البحث في ما به تتمايز جميعها بالاستتباع. وغاية هذا المدخل عرض الانتظام الذي يحكم الجدول يجعل منه مجالا متناغم العناصر منسجما. فمن المفاهيم ما لا تدرك صلته بالمجال - أول الأمر - ولكته عند التأمل من صميمه. إذ يكفي أن يهتدي الباحث إلى سمة كامنة لا تظهر بجلاء في التعريفات المعجمية، ليظفر بالسلك الرابط. لعل في هذا إشارة كافية تغني عن تفاصيل يجدها القارئ الباحث في غضون الكتاب.

فليكن هذا العمل دافعا إلى إعادة النظر في ما تعودنا رؤيته بأدوات أخرى، وليكن قادحا أو حافزا إلى تعهده بالتحسين والتشذيب والتوسيع والتعميق. ولعل هذا المشروع إرهاص بقيام معجم مفهومي أو موسوعي يضم المادة اللغوية العربية من مداخل غير معهودة، هو مشروع لا تنهض به إلا القدر الكثيرة على مر الأزمان.

الفصل الأول

المنوال الاحتمالي: المبادئ والقواعد

مقدمة

نتصوّر أنّ اللّغة مؤسّسة اجتماعيّة تاريخيّة حادثة في الزّمان. وتنشد اللّغة، مثل جميع المؤسّسات، الإحكام والانتظام خلال أطوارها الأولى للإيفاء بوظيفتها: تسمية الأشياء والرّمز إليها. وإذ كانت اللّغة ألصق المؤسّسات البشريّة بطبيعة الدّماغ آلة العرفنة والذكاء وإنتاج الفكر أساس الحضارة، نتصوّر أنّ هذه الأطوار الأولى كان يحكمها التّفاعل بين مكوّنات عديدة في آن: الدّماغ⁽¹⁾ - العرفنة⁽²⁾ - اللّغة. يتطوّر الدّماغ عضواً، وتتطوّر طاقاته العرفنيّة، فتتطوّر الحاجات التّعبيّريّة، فتتطوّر وسائل العبارة. يكون التّناسب والتّزامن بينها جميعاً طرفاً في البدايات تُستقصى خلالها جميع الإمكانيّات إلى أن يصل الأمر إلى مستوى ما من الإحكام هو غاية التّطوّر. يستوي الدّماغ بنية بيولوجيّة محكمة الانتظام تستوي لها العرفنة منظومة ذهنيّة متكاملة، فتستوي لجميع ذلك اللّغة أداة تعبير قرينة لمضمون العرفنة ومادّتها. وليكن هذا طور الوضع: تستوي اللّغة - العربيّة - أداة تعبير من حيث عناصرها وأبنيتها: صواتم وأبنية حرفيّة معجميّة وصرفيّة وأبنية إعرابيّة.

المبادئ

نعرض في ما يلي المبادئ العاملة عرضاً مرّكّزاً في شكل فقرات تحمل أرقاماً تسهّل الإحالة عليها في غضون البحث، على أن نخصّص القسم الثالث بعد هذا لظاهرة التّضعيف:

1 - اللّغة اقتران الصّوت بالمعنى.

(1) brain

(2) cognition

2- الصّوت حروف وحركات والمعنى معجمي ونحوي: يقترن المعنى المعجمي بالجذر والمعنى النحوي بالحركات والحروف جارية في أبنية مقطعية تكون وحدات تجري في أبنية إعرابية.

3- الجذر أحاديّ وثنائيّ وثلاثيّ ورباعيّ وخماسيّ. وليس من المفروض أن يكون الواحد منها توسيعا للآخر ولا سابقا أو لاحقا عليه في الزّمان أو في التّصوّر. وبين الجذور والأبنية الصّيعيّة التي تتشكّل فيها تفاعل وتزامن في التّكوّن والانتظام دلالةً وبنيةً. ولا سبق للواحد منهما على الآخر في الزّمان أو في التّصوّر.

4- بنية الجذر بنية مرتّبة المواضع. المواضع مادّة الحروف وترتّب المواضع ذهنيّ مجرد في اللّغة يأخذ شكلا تتابعيا زمانيا في الكلام.

5- التّرتّب الزّمنيّ يكسب الجذر هويّته الصّوتية الدّلالية.

6- ينشأ الجذر بالتّوليف بين الحروف توليفا ثنائيا وثلاثيا ورباعيا وخماسيا.

7- الحروف كائنات للواحد منها موقع في فضاء النّطق.

8- تحدث الحروف والحركات في فضاء النّطق حدوثا انتشاريا توسّعا خلال التّاريخ المديد. انتشار الحروف يوازي تطورا في المهارات العصبيّة النّطقية. المهارات العصبيّة النّطقية توازي تطورا في الملكات الذهنيّة العرفيّة في تاريخ الإنسان سعيا إلى الإمساك بالأشياء في العبارة اللّغويّة. يبلغ انتشار الحروف في فضاء النّطق حدّ التّشبع، وقدره في العربيّة ثمانية وعشرون حرفا.

9- فضاء النّطق استرسال وفضاء الدّلالة استرسال. تشغل الحروف فضاء النّطق على استرسال: فضاء النّطق أحياز والأحياز مخارج تمتدّ على ما بين الحنجرة والشّفتين.

10- تقترن بالتّوليفة الحرفيّة دلالة معجميّة ما اعتباطا.

11- التّوليف بين الحروف احتمالي⁽¹⁾ في الأساس وإن كان يخضع لما بين الأحياز والمخارج والسّمات من تعامل وتفاعل. يشغل التّوليف وفق مبدأ الثّابت والمتغيّر المراوحة بين نوعين من الحروف من حيث القيمة: الثّابت (ث) والمتغيّر (م).

12- الثّابت قيمة حرفيّة قارّة والمتغيّر قيمة متبدّلة تكون واحدة من الحروف الثّمانية والعشرين.

(1) Probabiliste.

13 - للبنية الثلاثية المشتغلة بمبدأ الثابت والمتغير أربعة وجوه متزامنة في الوجود ومتداخلة في الانتظام. عناصر الوجه الواحد ثلاثة من حيث العدد وهي من حيث الطبيعة إما متغيرات أو ثوابت أو خليط بينهما. يضمها الوجه الواحد دون ترتيب:

وجه 1 :	ثلاثة متغيرات (م1، م2، م3)
وجه 2 :	ثلاثة ثوابت (ث1، ث2، ث3)
وجه 3 :	متغيران وثابت (م1، م2، ث)
وجه 4 :	ثابتان ومتغير (ث1، ث2، م).

يتحقق الوجه الواحد في عدد من الخطاطات للقيم فيها ترتب موضوعي. بيان ذلك في ما يلي:

14 - للوجه الذي يتضمّن ثلاثة متغيرات خطاطة واحدة: [م1 م2 م3]. وهي أقصى الخطاطات تجريدا إذ تنطبق على جميع الجذور الثلاثية الممكنة انطباقا رياضيا. فإذا كان للمتغير في الخطاطة قيمة أي من الحروف العربية أنتجت هذه الخطاطة عند اشتغالها كل الجذور الثلاثية في العربية إنتاجا آليا شكليا لا تحتكم فيه إلى المعنى. فالخطاطة [م1 م2 م3] هي خطاطة الجذر الثلاثي مطلقا بها ينقاس كل عنصر من رصيد الجذور الثلاثية:

الوجه 1	(م1، م2، م3)
الخطاطة	[م1 م2 م3]
القيم	[x x x]
الجذور	جميع الجذور الثلاثية في العربية.

15 - للوجه 2 القائم على ثلاثة ثوابت خطاطة واحدة: [ث1 ث2 ث3]. وهي ألصق الخطاطات بالجذر العيني من حيث تتحدّد هويته الصوتية الدلالية. فالخطاطة [ث1 ث2 ث3] بقيم حرفية محدّدة لا تنتج إلا نسخا من الجذر الواحد. يكون ذلك في الاستعمال خلال التاريخ المديد به يتأصل الجذر الواحد عنصرا مخصوصا من الرصيد. فإذا كانت القيم ث1=ك، ث2=ت، ث3=ب، لا تنتج هذه الخطاطة إلا الجذر (ك ت ب) في اللغة في جميع العصور عند جميع المتكلمين باللغة العربية:

الوجه 2	(ث 1، ث 2، ث 3)
الخطاطة	[ث 1 ث 2 ث 3]
القيم	[ك ت ب]
الجذر	(ك ت ب)

16 - يكون للوجه 3، ثلاث خطاطات وفق ترتب المتغيّرين والثابت:

أ- خطاطة [م 1 م 2 ث] تتضمن جميع الجذور الثلاثية التي تتفق في قيمة ثابت واردا في الموضع الثالث من البنية: فإذا كانت قيمة ث=(ثابت) = ب وكانت قيمة المتغيّرين أيًا من الحروف العربيّة كان لنا جميع الجذور التي تتفق في حرف الباء واردا ثالثا من قبيل (ك ت ب، ر س ب، س ح ب، ع ذ ب...):

الوجه 3	(م 1، م 2، ث)
الخطاطة	[م 1 م 2 ث]
القيم	xx ب
الجذور	ك ت ب
	ر س ب
	س ح ب
	ع ذ ب
	...

ب- خطاطة [م 1 م 2 ث] تتضمن جميع الجذور الثلاثية التي تتفق في قيمة ثابت واردا في الموضع الثاني من البنية. فإذا كانت قيمة ث=ر-مثلا- كان لنا ما يلي: (ش رب، درك، ق ر س، ك ر ش...):

الوجه 3	(م 1، م 2، ث)
الخطاطة	[م 1 م 2 ث]
القيم	x r x
الجذور	ش ر ب
	د ر ك
	ق ر س
	ك ر ش
	...

ج- خطاطة [ث م 1م 2م] تتضمن جميع الجذور الثلاثية التي تتفق في قيمة ثابت واردا في الموضع الأوّل من البنية: إذا كانت قيمة ث = ك كان لنا (ك ت ب، ك ر ش، ك هر، ك ب ر...):

الوجه 3	(م 1م، 2م، ث)
الخطاطة	[ث م 1م 2م]
القيم	ك x x
الجذور	ك ت ب
	ك ر ش
	ك هر
	ك ب ر
	...

تمثّل الخطاطات الثلاث مفترقة ومجمّعة عند انطباقها شبكة من العلاقات بين الجذور في المظهر الصوتي أساسا قد تناسبها علاقات في المظهر الدلالي. فإذا كانت قيمة ث = ك مثلا تنطبق الواحدة من الخطاطات الثلاث على كلّ الجذور التي يكون واحد من حروفها [ك] في الموضع المخصوص بها، وتنطبق جميعا على جميع الجذور التي يكون [ك] من حروفها، كلا في موضعه.

17- للوجه 4 (ث 1، ث 2، م) ثلاث خطاطات وفق ترتب الثابتين والمتغيّر: الخطاطات المشتغلة بثابتين ومتغيّر هي الخطاطات المولدة للجذور الثلاثية في المعجم. تولّد الواحدة منها شبكة صغرى -نمّثل لها بجدول- من الجذور تتفق في قيمة ث 1 وقيمة ث 2 وعددها ثمانية وعشرون وفق ما يكون للمتغيّر من قيم حرفية في اشتغال الخطاطة على استرسال صوتي في فضاء النطق يناسبه استرسال في الدلالة. اتّفاق عناصر الجدول في قيمة ث 1 وقيمة ث 2 ضامن لوحدها الصوتية الدلالية. واختصاص عناصر الجدول، كلاً بقيمة مخصوصة من قيم م الثماني والعشرين (28) ضامن لتمايز الجذور صوتياً ودلالياً. تناسب الوحدة الصوتية بين عناصر الجدول وحدة دلالية بينها هي المفهوم الذي يعمّها جميعا. نسّمى هذا المفهوم مجالاً. ونشير إلى التقارن بين المظهرين ب: جدول - مجال :

أ- خطاطة [ث 1 ث 2 م] تنتج جدولا من 28 جذرا نظريًا- تتفق جميعها في قيمة ث 1 وفي قيمة ث 2، في الموضوعين الأول والثاني تباعا، وتتمايز في قيمة م في الموضوع الثالث. والشَّرط في صلاحية هذه الخطاطة للاشتغال أن تحالف قيمة ث 1 قيمة ث 2.

فإذا كانت -مثلا- قيمة ث 1 = ن، وقيمة ث 2 = ج، نتج جدول من الجذور المتفقة في المعنى فتكوّن مجالا بمقتضى ذلك:

الوجه 4 (ث 1، ث 2، م)

الخطاطة [ث 1 ث 2 م]

القيم ن ج x

المجال السّعة

الجدول انظر المسرد الكامل لهذا في فصل التّضعيف الاحتمالي: (ن ج ج) نموذجاً.

ب- خطاطة [ث 1 م ث 2] تنتج جدولا من 28 جذرا - نظريًا- تتفق جميعها في قيمة ث 1 وفي قيمة ث 2، في الموضوعين الأوّل والثالث تباعا، وتتمايز من قيمة م في الموضوع الثاني. فإذا كانت -مثلا- القيم كما يلي: ث 1 = ن، ث 2 = ج نتج عند اشتغال الخطاطة جدول يضمّ جذورا تتفق في المجال:

الوجه 4 (ث 1، ث 2، م)

الخطاطة [ث 1 ث 2 م]

القيم ن ج x

المجال الاضطراب

الجدول انظر المسرد الكامل لهذا في فصل التّضعيف الاحتمالي: (ن ج ج) نموذجاً.

ج- خطاطة [م ث 1 ث 2] تنتج جدولا من 28 جذرا - نظريًا- تتفق جميعها في قيمة ث 1 وفي قيمة ث 2، في الموضوعين الثاني والثالث تباعا، وتتمايز في قيمة م في الموضوع الأوّل. فإذا كانت القيم كما يلي: ث 1 = هـ، ث 2 = ر تكوّن عند اشتغال الخطاطة جدول من الجذور تتفق في المجال كما نعرض في ما يلي بإيجاز:

الوجه 4 (ث 1، ث 2، م)

الخطاطة [م ث 1 ث 2]

القيم x هـ ر

المجال الضياء

الجدول ب هر: بهرت الشمس: أضاءت.
 و هر: لهب واهر: ساطع / الوهر: التوهج.
 ظ هر: الظهر: ساعة انتصاف النهار.
 ص هر: صهرته الشمس: أصابته وحميت عليه.
 ز هر: السراج والقمر: تلاًلاً، أضاء.
 س هر: الساهرة، الساهور: القمر.
 ن هر: النهار: ضياء ما بين الفجر إلى الغروب.
 ي هر: اليهير: السراب.
 ج هر: الكشف / جهرت العين: لم تبصر في الشمس.
 ك هر: النهار: ارتفع / الحر: اشتد.

18 - التضعيف تطابق في القيم الحرفية في الخطاطات المشتغلة بثابتين ومتغير. يكون هذا التطابق في المنطلق عند تحديد قيمتي الثابتين أو عند اشتغال الخطاطة في إنتاج جداول الجذور.

التضعيف ثلاثي وثنائي: الثلاثي ما تطابقت فيه قيمة الثالوث (الثابتين والمتغير). والثنائي ما تطابق فيه اثنان من الثالوث في القيمة.

والثنائي نوعان: متصل ومنفصل: المتصل ما تطابق فيه العنصران المتجاوران (الأول والثاني أو الثاني والثالث) في القيمة في المنطلق أو في اشتغال الخطاطة. والمنفصل ما تطابقت فيه قيمتا العنصرين الأول والثالث من الثالوث في المنطلق أو في اشتغال الخطاطة.

والتضعيف مقبول وممتنع: من التضعيف الثنائي يقبل ما طابقت فيه قيمة ث 2 قيمة م (ث = 2 م) في جميع الوجوه، ومن أمثله المضاعف المعلوم (م د د، هـ ز ز...). أما ما طابقت فيه م قيمة ث 1 (ث = 1 م)، فبعضه مقبول وبعضه ممتنع وفق قيود على الموضع. ويمتنع التضعيف الثلاثي مطلقاً.

19 - الجذر الجامع هجين صوتاً ودلالة: تتقاطع الجداول الثلاثة -حتماً- في شكل صوتي جامع نطلق عليه «الجذر المثال» أو «الجذر الجامع»⁽¹⁾، بأن تنتج الخطاطة الواحدة نسخة من ذلك الجذر الجامع وفقاً لقيم العناصر فيها. فيحدث

(1) archiracine, archiroot

بذلك تطابق بين النسخ الثلاث في الشكل الصوتي يناسبه تراكب في الدلالة. وهذا ما يحدث الاشتراك. فكل جذر ثلاثي في العربية - نظرياً - موطن تقاطع وموطن اشتراك. يترابط رصيد الجذور في العربية بكامله بتوسط هذا التقاطع. والاشترك في الجذر الجامع مزدوج يجمع الاشتراك بفرعيه اللفظي والمعنوي. فالجذر الجامع مشترك لفظاً ومعنى في أن.

20- تنتظم دلالات الجذر الجامع سلمية على درجات وفق التواتر النسبي للدلالة الواحدة في الشبكة الاشتقاقية: الدلالات الرئيسية هي ما كان ذات تواتر عال في الصيغ الفعلية والاسمية بأنواعها، والدلالات الثانوية ما كان على خلاف ذلك. فإذا أخذنا مثلاً الجذر الجامع (ن ج ر) وجدنا له في القاموس عدداً من المعاني تتوزعها سلمية في التواتر من حيث عدد الصيغ الفعلية (مجردة ومزيدة) والصيغ الاسمية المتصلة بها. فما كان منها رئيسياً تواتر في عدد كبير من الصيغ لكثرة استعماله وما كان منها ثانوياً تقلص عدد الصيغ المقترنة به. فدلالة العطش المقترن بالحرّ ودلالة نحت الخشب ودلالة السوق أو الدفع المقترنة بالسرعة، جميعها ذو تواتر عال من حيث الصيغ فهي رئيسية. أما دلالة الأصل والحسب ودلالة القصد ودلالة اللون وغيرها فجميعها ذو تواتر محدود يقترن بعدد محدود من الصيغ بل بصيغة واحدة أحياناً. فهي دلالات ثانوية في هذا الجذر الجامع.

21- توافق درجات هذه السلمية مستويات التقاطع الحادث بين الجداول: التقاطع الرئيسي يحدث التراكب في مستوى الدلالات الرئيسية والتقاطع الثانوي يحدثه في مستوى الدلالات الثانوية.

22- تترابط الجذور في الجدول الواحد صوتياً ودلالياً في أن. الرابطة الصوتية اتفاتها في قيم ث 1 و ث 2 والرابطة الدلالية في انتهاء دلالتها إلى مجال واحد. المجال جملة المفاهيم المترابطة المنسجم بعضها مع بعض تكوّن مجتمعة وحدة مفهومية ما تتقاسمها الجذور واحداً واحداً، من الجدول على استرسال.

23- الوجوه الأربعة التي تكون للبنية الثلاثية المشتغلة وفق مبدأ الثابت والمتغير قسماً: إنتاج وتصنيف. الإنتاج توليد قوامه صلة صوتية دلالية والتصنيف تنضيد قوامه صلة صوتية ليس غير. يمثل الوجهان 2 و 4 البنى المنتجة ويمثل الوجهان 1 و 3 البنى المصنفة.

24- البنى المنتجة هي التي تولد الجذر في أصل الوضع، فيتكوّن بها رصيد الجذور في التاريخ، أو تنشئ نسخة من ذلك الجذر في الكلام مقترنا بالاستعمال الفردي المتكرّر. فالبنية المشتغلة بثابتين ومتغيّر تنتج رصيد العربية من الجذور في شكل جداول ترابط عناصرها صوتا ودلالة على استرسال. فهذا إنتاج في مستوى اللغة خلال التاريخ. والبنية المشتغلة بثلاثة ثوابت تنتج نسخا لا نهائية من الجذر الواحد الذي أنتجته البنية المشتغلة بثابتين ومتغيّر في اللغة خلال التاريخ. مجال هذه النسخ النهائية هو الاستعمال الفردي الآني في الكلام.

25- البنى المصنّفة هي التي بها يكون تنضيد الجذور في اللغة وفي الكلام. يكون ذلك بإقامة شبكة من العلاقات بين عناصر الرصيد المعجمي في مظهرين بنيويّ صرف وصوتيّ صرف. البنيويّ الصّرف تنهض به البنية المشتغلة بثلاثة متغيّرات والصّوتيّ الصّرف تنهض به البنية المشتغلة بمتغيّرين وثابت.

26- البنية المشتغلة بثلاثة متغيّرات بنية تعمّ جميع الجذور دون استثناء. هي البنية الثلاثية مطلقا. موقعها في الرصيد هو موقع البنية الأمّ تتحكم في توليد العناصر من الرصيد وفي استعمال هذه العناصر من مدخل تصنيفيّ بنيويّ ليس غير.

27- البنية المشتغلة بثابت ومتغيّرين بنية تصنيفية من زاوية صوتية دون دلالة. هي البنية التي تحدث شبكة العلاقات الصوتية بين عناصر الرصيد. تكون هذه العلاقات موردا لعدد من الظواهر في الكلام - نثرا وشعرا- كالتقفية والسجع والجناس ولعب الكلام والأحاجي والألغاز والكلمات المتقاطعة والسكرابل، إلخ. وتمثّل مداخل صناعية مؤسسية (صناعة المعاجم والموسوعات إلخ.) في تبويب المادة على أساس صوتي هجائي.

الفصل الثاني

الاشتراك بين المعجم والنحو :

مادة [هـ ج ر] نموذجاً

مقدمة

يمثل الاشتراك ظاهرة مطردة في اللغات ومبحثاً يكاد يكون منة ثوابت البحث في اللغة في جميع العصور والحضارات والنظريات. واقترحت في شأنه فرضيات متنوعة أساسها لهجي (اللغويون العرب عامة والسراج مثلاً في رسالة الاشتقاق) أو سياقي (النظرية السياقية) أو منطقي دلالي (ابن فارس قديماً ونظرية الطراز حديثاً) أو علامي (النحت الأكبر لميشال باربو) أو عرفني (النحو العرفني: لانقار ومن لف لفه) أو تاريخي تطوري (إيريت)، إلخ. ولكل هذه الفرضيات مظاهر قوة ومظاهر ضعف من حيث قدرة الواحدة التفسيرية في اللغة الواحدة ومن حيث اطراد مبادئها بتعدد اللغات.

وقد أوقفنا النظر في انتظام المعجم في العربية على عدد من المبادئ تحكم تكوّنه من مظهرين متناسبين: البنية الصوتية والبنية الدلالية. فوجدنا أن الاشتراك نتيجة «حتمية» تفرضها طبيعة القواعد المنتجة للأبنية الحرفية حاملة الدلالة المعجمية. ولانتظام الحروف الأصول هذا تبعات في مختلف المستويات من النظم اللغوية تتمثل في نزوع عام مطرد إلى رفع الاشتراك الحادث في الحروف الأصول تتهياً بها الوحدة المعجمية لتكون أحادية الدلالة في الأقوال.

فالجزر - في التسمية المعهودة - [نهر] مثلاً، تقترن به دلالات عديدة من قبيل /الزجر/، و/الحفر/، و/الإضاءة/ وغيرها. وهو موضع تقاطع بين جداول ثلاثة من الجذور تتولد عناصر الواحد منها بانطباق بنية تشتغل بحرفين ثابتين من الثالوث (ن، هـ، ر)، ويكون الثالث جملة الحروف العربية في استرسالها

في فضاء النطق. وآلية التوليد هذه ذات أشكال ثلاثة مرتبة المواضع، قوامها ثنائية الثابت (ث) والمتغير (م). تنتج هذه الأشكال الثلاثة جداول يتضمّن الواحد منها نسخة من [نهر] بمدلول مفرد هو قطعة من الحقل الدلالي المعجمي المسيطر على الجدول كاملا. وكل جذر في المعجم العربي - نظريًا - متولد بهذه الآلية فيكون تبعًا لذلك محل اشتراك لفظي يناسبه اشتراك دلالي. وهو أمر ثابت في المعجم الصناعي بحكم ما يندرج في المدخل الواحد من دلالات متعدّدة.

ولهذا المنوال تبعات نظرية متعاضلة متعدّدة منها إعادة النظر في مفهوم المدخل المعجمي في النظرية اللسانية والنظرية المعجمية وفي صناعة المعجم. ومنها تفسير الاشتراك تفسيرًا يقوم على التناسب بين البنية والدلالة بما يتضمّن ذلك من وصف لانتظام المعنى المعجمي مفردًا ومندرجًا في حقول دلالية معجمية وفي منظومة الاشتقاق وفي المنظومة الإعرابية.

جعلنا هذا الفصل ثلاثة أقسام أولها في شبكة التقاطع بين الجداول المحدث للاشتراك وتمثيلها، وثانيها في نشأة المعجم وإنتاجه زمنيًا وآنيًا، وثالثها تحليل عيني للجذر المثال (أو الجامع) من حيث تقاطع الجداول وتراكب الدلالة في نموذج [ن ه ر]، ويكون رابعها في بيان مظاهر الانتظام في جداول الجذر المثال من حيث الاسترسال الصوتي-الدلالي.

في شبكة التقاطع بين الجداول المحدث للاشتراك وتمثيلها

ينصّ المبدأ 19 على أن الجذر المثال هجين صوتًا ودلالة. ومأتى هذه الهجنة التقاطع الحتمي بين الجداول وهو ما به يكون الجذر المثال الذي يتضمّن ثلاث نسخ تتطابق صوتيًا وتتراكب دلالاتها تراكبا طبقيًا. وتترابط جميع العناصر في رصيد الجذور بتوسط هذا التقاطع. وقد أفردنا لإثبات هذا المظهر عددا من الأعمال بيّنًا فيها وجوه الانتظام الصوتي-الدلالي في عدد من النماذج كان منطلقها [ه ج ر] ثم [ن ج ر]، و[ه و ر]. وكان اهتمامنا فيها منصبًا أساسًا على تأسيس مبدأ التقاطع وبيان مظاهر الهجنة.

وإذ استقرّ الأساس أمكننا تناول مظاهر أخرى تبين بها وجوه الانتظام في الجداول من حيث مثل الواحد منها مجالًا تتقاسمه الجذور على استرسال صوتي

المنوال الاحتمالي: نشأة المعجم وإنتاجه زمنيًا وأنيًا

يمثل اشتغال الخطاطات في إنتاج الجداول وفي التقاطع بينها آلية يمكن أن نتوسّل بها لتفسير تكوّن المعجم العربيّ زمنيًا ولتمثيل إنتاجه آنيًا. فمبادئ الانتظام التي كشفنا عنها وأجملناها في المنوال الاحتماليّ تمثّل مدخلا يمكن أن يفسّر نشأة المعجم العربيّ خلال التّاريخ وإنتاجه خلال القول.

فالمبادئ 10-11-19-24، كلاً من زاويته، تحكّم تولّد الجذور في المعجم على محور الزّمنيّة، حيث يكون التّوليف بين قيمتين حرفيتين ثابتتين وتقترن بهما دلالة ما اعتباطا. يمثّل الثّابتان المظهر الصّوتيّ القارّ في الجدول يناسبه مظهر دلاليّ قارّ، هو مل تتفق فيه عناصر الجدول كاملاً من شحنة عامّة هي مجال الجدول. ويكون تحقّق عناصر الجدول بتحدّد قيم المتغيّر عن طريق الانتشار في فضاء النّطق على استرسال يناسبه استقصاء لمكوّنات المجال عن طريق الانتشار في فضاء الدّلالة على استرسال كذلك.

أمّا المبدأ 19 المتعلّق بالتّقاطع بين الجداول فيكشف عن شيء من خصائص المعجم في العربيّة من حيث تخزين الوحدات المعجميّة والاهتداء إليها آنيًا أو أن القول وإنتاج الكلام. فالتّخزين والاهتداء كلاهما لا يقوم على استعراض قائمة من الكلمات تستعرض أثناء العمليّات العرفنيّة (الدّهنيّة العصبيّة) التي يقتضيها تفكيك الخطاب وتركيبه، فيكون الخرج وحدة مخصوصة بناء وتأويلا. وإنّما تصوّر العمليّة مشغلة في شكل آليّة شبكيّة مادّتها الشّبكيّة كاملة حيث تمثّل كلّ نقطة من نقاطها بداية أو نهاية في آن. وهو أمر بمثابة شبكة المترو أو الحافلة في النّقل، يمكنك أن تمتطي العربة وأن تغادرها في أيّ واحدة من نقاطها المعلومة، ولكن دون أن يخرج ذلك من إطار الشّبكيّة المسطّرة سلفا. فالخيار لا وجود له خارج الشّبكيّة. وكذا الأمر في المعجم الدّهنيّ. وتمثّل كلّ نقطة من نقاط الشّبكيّة -أي توليفة ما بين حرفين ثابتين- حالا ما يكون عليها النّظام في لحظة زمنيّة ما. ذلك أنّ كلّ نظام يكون دائما في حال آنيّة أو راهنة ما، على حدّ عبارة نيوال⁽¹⁾ (1994: 162).

فلنفترض أنّ مفهوم / القطيعة بين فرد ومجموعة ينتمي إليها بالانتقال بعيدا في المكان /، مثلا، هو ما يتشكّل بوجه ما في الدّهن، وتكون الحاجة إلى التّعبير عنه. وإذا

(1) "The system is always located at some current state." (Newell, 1994: 162)

كانت الوحدات المعجمية مخزّنة تخزينا شبكياً تكون النّقطة المناسبة من تلك الشبكة موطناً لانقداح العمليّات العصبيّة الذهنيّة التي بها تحدث أصوات العبارة. فيكون العود رأساً إلى شبكة متكاملة تمثلها عناصر الجدول المتولّد بخطاطة [ث 1 ث 2 م] حيث قيمة ث=1 هـ، وقيمة ث=2 ج. فالحرفان [هـ] و[ج] من [هـ ج x] يمثلان التّرابطات التي تجمع عناصر الجدول المذكور جمعاً يجعل منها شبكة مكتملة قائمة بذاتها دون أن تنقطع صلتها بشبكات أخرى وفق قانون التقاطع بين الجداول الذي سطرناه في المبدئين 19 و 22. يناسب ذلك التّرابط الصّوتيّ ترابطاً دلاليّاً يتمثّل في انتفاء جميع المفاهيم المقترنة بعناصر الجدول إلى مجال جامع. فتكون قيمتا الثابتين من جهة والمجال المقترن بهما من جهة أخرى، دخلاً لعمليّة يكون بها انقداح المدلول وحامله الصّوتيّ في المستوى العامّ [هـ ج x || قطيعة]. ويكون خرجها جذراً ثلاثياً تتحدّد فيه قيمة المتغيّر (م) يوازئها تحدّد في مستوى المفهوم المدلول عليه. فيكون الخرج في نسخته التي تحمل مؤشّر 1 في التّمثيل (2)، دالاً على المفهوم المذكور في منطلق تمثيلنا.

تقاطع الجداول وتراكب الدلالة : [ن هـ ر] نموذجاً

يورد ابن فارس أنّ [ن هـ ر] أصل واحد «يدلّ على تفتّح شيء أو فتحه»، وإليه يعود بمعاني السيلان من الدّم والماء والحفر والضياء: «التّون والهاء والرّاء أصل صحيح يدلّ على تفتّح شيء أو فتحه. وأنهرت الدّم: فتحته وأرسلته، وسمّي النّهر لأنّه ينهر الأرض أي يشقّها. والمنهرة فضاء يكون بين بيوت القوم يلقون فيه كناستهم. وجمع النّهر أنهار ونهْر. واستنهر النّهر أخذ مجراه، وأنهر الماء: جرى... ومنه النّهار: انفتاح الظلمة عن الضياء ما بين طلوع الفجر إلى غروب الشّمس...» (المقاييس).

قد يستقيم هذا التّحليل في ظاهر الأمر في عوده بمختلف المعاني إلى معنى جامع أو أصل تتفرّع منه بتوسط عدد من العلاقات هي العليّة مرّة والشبه أخرى، وما إلى ذلك من العلاقات الممكنة التي تلبي الحاجة إلى التفسير. ويكون تبعاً لهذا المنطق كثير من المعاني ملغى - لا يثبت ابن فارس - إذ لا يكون طبعاً في العود به إلى أصل واحد يقبله «العقل» أو العادة أو أداة التّحليل، وذلك من قبيل معنى / الزّجر / والكثير من

المعاني المتصلة بواحد من المعاني المثبتة، في مخالف القواميس، فروعاً عليها أو محايتها لها. وفي ما يلي المعاني الرئيسيّة في [ن هـ ر] كما استخلصناها من مختلف المعاجم:

- الزّجر نهر: زجر (منع وطرود، طرد بالصّياح).
- الضّياء نهر الرّجل: صار في النّهار.
- رجل نهر: صاحب نهار كأنّه لا ينبعث ليلاً.
- نهار نهر: مضيء جداً.
- نهار أنهر: شديد الضّياء.
- النّهار: ما بين طلوع الفجر إلى غروب الشّمس (سمّي بذلك لانفتاح الظلمة عن الضّياء).
- السّيلان نهر الماء: جرى في الأرض وجعل لنفسه نهراً.
- نهر الدّم: سال بقوة.
- ماء نهر: كثير
- التّاهور: السّحاب.
- الحفر نهر التّهر: حفرة، وسمّي التّهر نهراً لأنّه ينهر الأرض أي يشقّها.

لعلّ أوّل تساؤل يبدر قائم على العلاقة الممكنة بين هذه المعاني: ما الصّلة بين مفهوم / الحفر / و / الضّياء /، أو بين / الضّياء / و / السّيلان /؟ أو ما صلة هذه المعاني مجتمعة أو مفردة بمعنى / الزّجر / فتجتمع جميعها في أصل حرفيّ واحد -بعبارة متداولة- أو في جذر مثال جامع واحد، بعبارتنا؟

تفسير هذا الأمر في شأن الجذر المثال [ن هـ ر] يجمله المبدأ 19 الذي ينصّ على التقاطع بين الجداول المحدث لتراكم الدّلالة مظهر الاشتراك: يبين مضمون المبدأ 19 بمظهرين رياضيّ وتحليليّ عينيّ. فإذا تصوّرنا الخطاطات الثلاث المشتغلة بثابتين ومتغيّر، آليّات تشتغل بعناصر صوتيّة تجريدية، تنتج الواحدة منها جدولاً من 28 جذراً ثلاثياً، حصلنا على ثلاثة جداول يتضمّن الواحد منها نسخة من [ن هـ ر]، كلاً من مأتى يتحدّد بقيمة الثّابتين. ويرد في التّمثيل (2) بيان لذلك حيث نجمل مختلف الخطاطات المنتجة للجذر المثال [ن هـ ر] بنسخه المختلفة، كلاً بجدولها الذي يتضمّن المهمل والمستعمل. فالتّمثيل يعرض ثلاثة مسارد يرد في الواحد منها الطّاقة الإنتاجيّة النظريّة (القصوى) للخطاطة الواحدة، وإن كان النّحو يتضمّن قيوداً في

التوليف الصوتي، ضبطها اللغويون العرب منذ القديم، يكون بمقتضاها إهمال التوليفات الممتنعة في النظام.

يبين من (2) ما به يكون تقاطع الجداول في مواطن تتطابق فيها قيم الثابتين والمتغير. وهي عبارة عن نسخ صوتية ثلاث تؤلف عند الجمع مدخلا حرفياً واحداً. وفي ما يلي تمثيل للنسخ الثلاث كلاً بجدولها ومجالها ثم نعرض في الفقرة الموالية تفاصيل المسارد المكوّنة لكل واحد من الجداول.

(2) - تولّد الجداول في الجذر المثال [ن هر]

م 1 ث 2	ث 1 م 2	ث 1 ث 2 م
X هر	ن X ر	ن هـ X
م هر	ن م ر	ن هم
ب هر	ن ب ر	ن هب
و هر	ن و ر	ن هو
ف هر	ن ف ر	ن هف
ث هر	ن ث ر	ن هث
ذ هر	ن ذ ر	ن هذ
ظ هر	ن ظ ر	ن هظ
ت هر	ن ت ر	ن هت
د هر	ن د ر	ن هد
ط هر	ن ط ر	ن هط
س هر	ن س ر	ن هس
ز هر	ن ز ر	ن هز
ص هر	ن ص ر	ن هص
ن هر 3	ن ن ر	ن هن
ر هر	ن ر ر	ن هر 1
ل هر	ن ل ر	ن هل
ض هر	ن ض ر	ن هض
ش هر	ن ش ر	ن هش
ي هر	ن ي ر	ن هي
ج هر	ن ج ر	ن هج

ك هر	ن ك ر	ن ه ك
ق هر	ن ق ر	ن ه ق
خ هر	ن خ ر	ن ه خ
غ هر	ن غ ر	ن ه غ
ع هر	ن ع ر	ن ه ع
ح هر	ن ح ر	ن ه ح
ه هر	ن ه ر 2	ن ه ه
أ هر	ن أ ر	ن ه أ

يعرض الجدول في (3) الموارد الثلاثة في تولّد الجذر المثال [ن ه ر] بنسخه الثلاث، على أن نعود إليها وحدا واحدا لبيان مسالكها:

(3) تمثيل الجذر المثال [ن ه ر]

الجذر المثال [ن ه ر]		
م 1 ث 2	ث 1 م 2	ث 1 ث 2 م
X هر	ن X ر	ن ه X
جدول -3 مجال 3	جدول -2 مجال 2	جدول -1 مجال 1
ن هر 3	ن هر 2	ن هر 1
الضياء	الفصل	السيلان
	الصوت	

في عود معنى / جريان الماء / إلى مجال / السيلان / المقترن بجدول [ن ه X]

تحدث [ن ه ر 1] باشتغال الخطاطة ث 1 ث 2 م حيث ث 1=ن، و ث 2=ه، ينشأ بذلك جدول من الجذور تنتمي دلالاته إلى مجال / السيلان / : يؤخذ مجال / السيلان / في عموم المفهوم وإطلاقه من حيث يمثل حركة السائل في ذاتها أو أحداثا تسبب السيلان (الحفر، العَض، الرَضاع، القيء، إلخ). أو نوع السوائل (دم، ماء، حليب، قيء، إلخ). أو وعاء ينتهي إليه المسيل من السوائل (القربة، الحوض، الدلو، الغدير، إلخ). أو مستوى يبلغه السائل من الإناء عندما يملأ أو درجة الرّي عند الشرب، وجميعها عند التأمّل مترابط. وهذه الظاهرة الموجزة تمثّل ركائز المجال المقترن بالجدول [ن ه X] الذي يتضمّن نسخة [ن هر 1] مقرونة بالدلالة على سيلان الماء والدّم وما شاكلهما. فهذا مورد أول من موارد الجذر المثال [ن هر]:

الخطاطة:	ث 1 ث 2 م
القيمة:	ن ه X
المجال:	السَّيْل والامتلاء
الجدول:	المستعمل: 19 جذرا، حامل الشحنة: 14 جذرا، (73.68/%)
نهب	- نهبه الكلب: أخذ بعرقوبه
نهو	- النَّهَاء: ارتفاع الماء / النَّاهِي: الشَّبَعان، الرَّيَّان / النَّهْي: الغدير وكل موضع يجتمع فيه الماء / تناهى الماء: وقف في الغدير وسكن.
نهد	- القربة: قربت من الامتلاء / الحوض: ملاء حتى يفيض.
نشط	- بالرَّمح: طعن.
نhez	- الفصيل ضرع أمه: لهزه / بالدلو من البئر: ضرب بها الماء لتمتلي.
نفس	- الحية: عَضَّت (النَّهَش دون النَّهَس).
نهر 1	- الماء: جرى في الأرض / الدَّم: سال بقوة.
	- النَّاهر: السَّحاب / ماء نهر: كثير.
نهل	- الإبل: شربت أول الشَّرْب / أنهل الزَّرْع: سقاه السَّقية الأولى.
	- نهل: عطش / النَّاهل: الذي روي فاعتزل.
نفض	- القربة: أنهدها وملأها.
نفس	- عَضَّ مؤثَّر دون جرح.
نهي	- انظر معاني [نهو].
نهلك	- نهكت الإبل حوض الماء: شربت جميع ما فيه.
نهنع	- تهوَّع للقيء ولم يقلز شيئا.
نهنأ	- الإناء: امتلأ / فلان: شرب حتى امتلأ / النَّاهِي: الشَّبَعان، الرَّيَّان.

في عود معنى / النَّهار / إلى مجال / الضَّيَاء / المقترن بجدول [X هر]

تجد دلالة [ن ه ر] على / النَّهار / مأتاها في الجدول النَّاشئ باشتغال الخطاطة م ث 1 ث 2 حيث ث 1=ه، ث 2=ر، والمقترن بمجال / الضَّيَاء / : يؤخذ الضَّيَاء في جميع مظاهره من حيث كان من مصدر ما (شمس، قمر، نار، سراج، برق، إلخ.)، أو من درجة ما (سطوع، توهج، إنارة، إلخ.)، أو مقترنا بزمان أو بوقت دال عليه إذ تتحدّد ساعة اليوم باعتماد درجة الضَّوء، أو بموقع الشَّمس والقمر أو الكواكب، أو جاريا على وحدة زمنية (ظهر، دهر، سنة، يوم، إلخ.)، أو مقترنا بدرجة في الحرارة، أو متصلا باللونين البياض والسَّواد وصلتهما بالتور والظلمة ثابتة معلومة، أو

متّصلاً بمفهوم الإبصار وشرطه توفّر الضياء (كلال البصر في [ج هـ ر]، والسراب في [ي هـ ر]، إلخ). فدلالة الجذر المثل [ن هـ ر] على النهار وضوئه لا صلة لها بمفهوم التفتّح. وإنما مأتاها نسخة هي (نهر 3) تنشأ عنصراً من جدول يسيطر عليه مفهوم / الضياء / يستوي به مجالاً متكاملًا، كما يلي بيانه:

الخطاطة:	م ث 1 ث 2
القيمة:	X هـ ر
المجال:	الضياء
الجدول:	المستعمل: 19 جذراً، حامل الشحنة: 17 جذراً، (89.47%)
بهر	- بهرت الشمس: أضواء / القمر: غلب ضوءه ضوء الكواكب الأخرى
وهر	- لهب واهر: ساطع / الوهر: توهّج وقع الشمس على الأرض حتى ترى له اضطراباً كالبخار.
فهر	- الكلال والإعياء / الفهيرة: مخض يلقى فيه الرّصف فإذا هو غلي ذرّ عليه الدقيق وسيط به ثمّ أكل.
ذهر	- اسودّت أسنانه فهو أذهر.
ظهر	- الظّهر: ساعة انتصاف النّهار.
دهر	- الدّهر: الأمد المحدود، الزّمان الطّويل، العصر
طهر	- الطّهر، النّقاوة، النّظافة.
صهر	- صهرته الشمس: أصابته وحميت عليه / الإذابة / اصهارّ الحرياء: تلاًّ ظهره من حرّ الشمس.
نهر 3	- الرّجل: صار في النّهار / نهار نهر: مضيء جدّاً. / نهار أنهر: شديد الضياء. / النّهار: ما بين طلوع الفجر إلى غروب الشمس (سمّي بذلك لانفتاح الظلمة عن الضياء).
ضهر	- الضّاهر: أعلى الجبل.
شهر	- الشّهر: الشّهر من السنّة، القمر، الهلال لشهرته وظهوره.
يهر	- اليهير: السراب.
جهر	- الكشف / جهرت العين: لم تبصر في الشمس.
كهر	- النّهار: ارتفع / الحرّ: اشتدّ.

في عود معنى / الحفر / إلى مجال / الفصل / المقترن بجدول [ن x ر]

تحدث [نهر 2] باشتغال الخطاطة ث 1 م ث 2 حيث ث 1=ن، و ث 2=ر، ينشأ لذلك جدول من الجذور تنضوي دلالاته في مجال / الفصل / : يؤخذ مفهوم / الفصل /

من حيث تباعد شيئين بعد اتصاليهما بأيّ وجه من الوجوه. فمفهوم الفصل هنا جار على الاختراق، والطعن، والقطع، والتفريق، والحفر، والنجارة، والنحت، والجرح، أو قطع مسالك الدّم، أو انقطاع الجلد وتفتحه بإخراج ما فيه من السوائل، وعلى غير ذلك من المظاهر نعود إليها في الفقرة القادمة حيث ندرس انتظام هذا الجدول بتفصيل وإسهاب:

الخطاطة:	ث 1 م 2 ث
القيمة:	ن x ر
المجال:	/ الفصل /
الجدول:	المستعمل: 25 جذرا، حامل الشحنة: 22 جذرا، (88%).
نمر	- نمرّة: حديدة معقوفة يجعل فيها لحم لصيد الذئب وغيره.
نبر	- طعن بالرّمح وجذب سريع.
نور	- إحداث آثار في الجلد بالكوي للوسم.
نفر	- التفريق، الشروذ والإبعاد.
نثر	- رمي الشيء متفرقا.
نتر	- طعن بالرّمح شديد نافذ / تمزيق بالأصابع والأضراس.
ندر	- قطع الأطراف وإسقاطها.
نظر	- إزالة شيء عن موضعه سريعا بضغطة (العامة التونسية).
نصر	- أنصار، نواصر: مجاري الماء إلى الأودية.
نزر	- النزر: الورم في ضرع الناقة.
نسر	- انتفاخ الجرح وانتقاضه وسيلان مدته.
	- نتف اللحم بالمنسر (المنقار المعقوف).
نضر	- نضاريات: حشرات تغذي بأوراق الشجر.
نير	- النير: أخطود واضح في الطريق.
نشر	- نحت الخشب (تفتيته شيئا فشيئا على ذرات).
نجر	- نحت الخشب وما شابهه وتسويته (فصل الرقائق شيئا فشيئا).
نقر	- ضرب دون نفاذ / حفر الخشب أو الحجر بأداة حادة / نقب المقور.
نخر	- البلى والتفتت في العظم أو العود وما شابهه.
نكر	- النكرة: الخراج من دم أو قيح.
نغر	- سيلان الدّم من الجرح بشدة.
نعر	- خروج الدّم من العرق بشدة وتصويت.
نحر	- ذبح من المنحر / انبعاث السحاب بهاء كثير.
نهر 2	- حفر المجرى / سيلان الماء أو الدّم واندفاعه بقوة / الماء الكثير.

في عود معنى / الزجر / إلى مجال / الصّوت / المقترن بجدول [ن×ر]

تحدث [ن ه ر 2] باشتغال الخطاطة ث 1 م ث 2 حيث ث=1ن، و ث=2ر.
ينشأ بذلك جدول من الجذور تنتمي دلالاته إلى مجال / الصّوت / : ينضوي في مجال / الصّوت / كلّ المفاهيم المتّصلة بالصّوت أو الكلام حادثين من الإنسان في مقامات مختلفة لأغراض متنوّعة وعلى طبقات متباينة. ويمكن الاكتفاء في هذا المستوى بعرض مجمل تبين به عود دلالة / الزجر / في الجذر [نهر] إلى / مجال / الصّوت المسيطر على الجدول، على أن نعود إلى هذا في فقرة لاحقة:

الخطاطة:	ث 1 م ث 2
القيمة:	ن × ر
المجال:	/ الصّوت /
الجدول:	المستعمل: 25 جذرا، حامل الشحنة: 24 جذرا، (96٪)
نمر	- غضب وساء خلقه / تنكّر له.
نبر	- زجر وانتهر / رفع صوته بعد خفض / اغتاب.
نور	- الفتنة: وقعت وانتشرت / نارت المرأة: نفرت من الرّية.
نفر	- نافر: فاخر في الحسب والنّسب / نفّر عنه: لقيه لقيما مكروها.
نثر	- التّكلم نثرا / إذاعة الأسرار.
نذر	- إليه بعينه: شدّ النَّظْرَ وأخرج عينه / أنذر: أعلم وحذّر من الأمر قبل وقوعه / تناذر القوم العدو: خوّف بعضهم بعضا منه.
نظر	- المجادلة، النَّاطور: الحافظ بالعين.
نتر	- الكلام: شدّه وغلظه / المناثرة: المجاهرة.
ندر	- تنادر علينا: حدّثنا بالتّوادر / الكلام: غرب، فصح، جاد.
نصر	- الإعانة على دفع ضدّ أو ردّ عدوّ.
نزر	- فلان لا يعطي حتّى يُنزر: حتّى يلحّ عليه في السّؤال ويصغّر من قدره / نزره: أمره.
نسر	- نسره: وقع فيه وقذّفه.
نير	- النَّائر: الملقى الشّرور بين النَّاس.
نشر	- الخبر: أذاعه بين النَّاس.
نجر	- نجر الكلام: سوّقه (قال النّجاشيّ لعمر بن العاص والوفد لما دخلوا عليه: نَجروا أي سوّقوا الكلام. (لسان العرب).
نقر	- تناقر الرّجلان: تراجعوا في الكلام وتناجّوا وتنازعا. نقر عليه: غضب.
نخر	- كَلَمَ / مدّ الصّوت والنّفَس من الخياشيم.

نكر	- سوء الخلق / أنكر عليه كذا: عابه عليه ونهاه عنه.
نغر	- النَّاقَة: صاح بها / عليه: حقد، غضب، تدمر منه.
نعر	- صَوْتٌ بخيشومه / النَّعارة: الصَّياح. - النَّعير: الصَّياح في حرب أو شرّ.
نحر	- ناجر: خاصم وشاحّ.
نهر 2	- زجر (منع وطرّد) / طرد بالصَّياح).
نار	- النَّائر: الملقى بين النَّاس الشرور. النَّائرة: الحقد والعداوة.

انتظام الجداول في الجذر المثال: الاسترسال الصّوتي-الدّلائي

ينصّ المبدآن 17 و 23 على انتظام الجداول وفق استرسال يتناسب فيه المظهران الصّوتيّ والدّلائيّ. أمّا الاسترسال الصّوتيّ فثابت تبعاً لطبيعة العناصر الصّوتية وتوزّعها في فضاء النطق (المبدأ 9). وأمّا الاسترسال الدّلائيّ فهو أمر ثابت من حيث المبدأ ولكنّه في المظهر العينيّ في حاجة إلى برهنة وإثبات باعتبار ما يتوفّر في المجال المسيطر على الجدول في ضوء ما يقتطعه منه الجذر المنتمي إليه. يكون ذلك بتحليل المعطيات التي تثبتها القواميس في المداخل المعجمية وتكريرها بحثاً عن السّلك الناظم لما ظهر من المعاني صريحاً وما خفي منها أو لطف. وأمّا التّناسب بين المظهرين فهو محطّ العناية ونواة الصّعوبة. تتأتّى هذه الصّعوبة من أمور عديدة، ذكرنا بعضها في مقدّمة هذا الباب في مستواها المنهجيّ العامّ.

ولعلّ أهمّ الصّعوبات مقترنة بطبيعة التعريف المعجميّ مطلقاً. إذ يمثّل نوعاً من الترجمة ولكن داخل اللّغة الواحدة. فهو تبيين للمعنى المجهول المقترن باللفظ المشروح باعتبار ألفاظ معروفة يحصل بها ذلك المعنى فيصير معلوماً. ولكنّ التعريفات المعجمية التي تثبتها القواميس العربيّة، قديمها وحديثها، بما يكتنفها من إجمال وتعميم ومن غياب الالتزام بأركان التعريف في أغلب الأحيان، تغيب منها خصوصيات المفهوم ودقائقه التي بها يبين ممّا خالطه من المفاهيم.

ومن الصّعوبات، كذلك، ما يكتنف المفهوم المقترن بالجذر الواحد من خصوصيات أو سمات حادثة تتصل بالحدوس اللغوية وتطوّرها خلال الزّمان. فمن الثّابت أنّ حدوسنا اليوم قد نختلف عن حدوس العرب القدامى عوداً إلى عصور الجمع والتّدوين وما قبلها من الأطوار الضّاربة في القدم. فالكثير من المفاهيم

الواردة في الشروح أو التعريفات نفهمها اليوم، بعقول العصر ومفاهيمه، ولكنّها ليست كذلك عند الفحص الدقيق.

ومن الصّعوبات ما يتّصل بطبيعة العلاقة بين الحامل الصّوتي والمفهوم. فحدود الأوّل بنيويّة بينة الحدود درجة من البيان، أمّا حدود الثّاني فدلاليّة عرفيّة ثقافيّة قد تنتظمها حدود من نمط مخصوص. فهي موافقة لحدود البنية مناسبة لها طوراً، وقد تخالفها فتفيض عنها وتنازعها أطواراً. ولذلك استقام البحثان -كلاً على حدة- البحث في البنية والبحث في الدلالة، فتقلّصت العراقيل وصعب البحث في التّناسب بينهما صعوبة الكلام على الكلام.

ولتجاوز ذلك وجب التّسلّح بمواقف عديدة لعلّ من أهمّها التّجرّد -ما أمكن- من الحاضر في الوعي والتّاريخ أي في آليات الفهم والتّأويل بجميع ما يخالطهما، ليكون العود من خلال ما توفّره المعطيات المسجّلة في القواميس إلى أحوال لغويّة نفترض أنّها كانت صورة للوضع الأوّل: فالبحث في انتظام المعجم العربيّ، بنية ودلالة، إنّما محطّه الطّور الأوّل البدائيّ أو البدنيّ في مظهره الغفل البسيط السّاذج العفويّ، سعياً إلى تحديد ما به كان تصوّر الكون والتّجربة عند المتكلّم الواضع من خلال الكشف عن القوانين التي كانت تحكم اقتران العلامة بمفهومها في التّحوّ الواضع. فهذا القبيل من العمل نوع من الحفريّات التّاريخيّة في المعجم حافظ الوعي بأشكاله القديمة وقد اكتنفتها حوادث التّاريخ، ولذلك وجب تخليص تلك النّواة البسيطة ممّا اعترها للوصول إلى ما نفترضه من البدايات. ولنا عودة إلى هذا المبحث في فصل آخر مداره الحفريّات هذه.

يمكن أن يطول القول في هذا الشّأن، فأمره لا ينتهي بل لا يسعه فصل من هذا القبيل ذي وجهة ضبطناها له في إطار تأسيس وسبر لمنوال نظريّ قوامه انتظام المعجم على أساس احتماليّ. ولجميع هذا، نأخذ المادّة المعجميّة من حيث هي مادّة خام في حاجة إلى تحليل وتفكيك وتكرير مجتنبين ما اكتنف الآلة المعرفيّة التي زرعتها في أذهاننا مؤسّسات شتى بعضها مدرسيّ، وبعضها تراثيّ، وبعضها حضاريّ ثقافيّ، وبعضها إيديولوجيّ، هي باختصار جميع الآليات المكوّنة لفكرنا وتفكيرنا سنة 2002 -تاريخ كتابة هذا الفصل أوّل ما كتب- أو 2014 سنة العود إليه بالتّحيين

في هذا الكتاب. وهي آليات غير واعية في الأغلب، يقتضي التّخلص منها نوعاً من المرونة الفكرية.

كان المنطلق في الجذر المثال [ن هـ ر]، تساؤل في اقترانه بأربع دلالات رئيسية هي / الزّجر/، و/ الحفر/، و/ الضياء/، و/ السّيلان/. وعرضنا إلى مأتى الواحدة منها كلاً بخطاطتها وجدولها ومجالها (انظر التّمثيل (3) قبل هذا). ينقسم المجال، وفق ما تضمّن المبدأ 17، إلى مجالات فرعية على درجات. فالمجال الرئيسيّ يتضمّن جملة المفاهيم المتقاربة المتّصل بعضها ببعض والمقترنة بالجدول كاملاً. هو مجال رئيسيّ من حيث يسيطر على الجدول الممتدّ على فضاء النّطق ما بين الحيزين الشّفويّ والحنجريّ [ب...ء]. والمجال الفرعيّ، أو المجالات الفرعية، درجات تقارن مختلف الأحياز كبيرها وصغيرها على درجات وصولاً إلى الصّوت العينيّ المحدّد الذي تقارنه دلالة عينية محدّدة، تمثّل ذلك في (4):

(4) - التّناسب بين فضاء النّطق وفضاء الدّلالة

[فضاء النّطق [حيزّ [موضع [صوت-دلالة] مجال ثانوي] مجال فرعي] مجال رئيسي]

فضاء النّطق											
حيزّ 1						حيزّ 2					
موضع 1		موضع 2		موضع 3		موضع 4		موضع 5		موضع 6	
صوت 1	صوت 2	صوت 1	صوت 2	صوت 1	صوت 2	صوت 1	صوت 2	صوت 1	صوت 2	صوت 1	صوت 2
دلالة 1	دلالة 2	دلالة 1	دلالة 2	دلالة 1	دلالة 2	دلالة 1	دلالة 2	دلالة 1	دلالة 2	دلالة 1	دلالة 2
مجال ثانويّ 1		مجال ثانويّ 2		مجال ثانويّ 3		مجال ثانويّ 4		مجال ثانويّ 5		مجال ثانويّ 6	
مجال فرعيّ 1						مجال فرعيّ 2					
مجال رئيسيّ											

فمجال/ الفصل والانفصال/ مجال رئيسيّ يقارن فضاء النّطق في جدول [ن x ر]. ينقسم هذا المجال إلى ثلاثة مجالات فرعية من درجة أولى يقارن منها الواحد حيزاً نطقياً واحداً أو أكثر أو بعضاً من حيزّ نطقيّ من فضاء النّطق. وقد يقارن المجال الفرعيّ جهتين متماسّتين أو متجاورتين من حيزّين متجاورين. ويتواصل التّقسيم حتّى يبلغ أدنى الدّلالات أو أبسطها وهي تلك المقترنة بالجذر الواحد يقتطعها في

الاسترسال الدلاليّ تميّزه من سائر العناصر في الجدول باشتماله على الحرف العينيّ في موضع المتغيّر. بيان ذلك كما يلي:

/ الفصل بالاختراق / (مجال فرعيّ 1) يقارن ثلاثة أحياز مسترسلة (الشّفويّ والشّفويّ-الأسنانيّ وما بين الأسنان). ويقارن الفصل بالتّفاذ (مجال فرعيّ 2) الحيز الشّفويّ، ويقارن الفصل بالاختراق عن طريق التّفاذ في الجسم (مجال فرعيّ 3) الصّوت الشّفويّ الانحباسيّ المجهور الفمويّ [ب] في الجذر [ن ب ر]. ويمكن أن نلج في هذا المستوى السّمات الدلاليّة الدّنيا أو البسطى التي يكون بها تكوّن المفهوم / نبر / من حيث هو / حركة فصل بالاختراق من خارج عن طريق التّفاذ في الجسم بألة مذبّبة هي الرّمح تتلوها حركة جذب الرّمح إلى خارج، سريعاً / . تمثيل ذلك في (5).

(5) - تمثيل التناسب بين فضاء النطق وفضاء الدلالة في الجدول [نxر]

		فضاء النطق	
		م	ب
	نفاذ	نمرة: حديدة معقوفة يجعل فيها لحم لصيد الذئب وغيره	شفوي
	اختراق	نبر: طعن بالرمح وجذب سريع	
	سطح	نور: إحداث آثار في الجلد بالكوي (للوسم)	
	تباعدا	نفر: التفرق، الشروذ والإبعاد	شفوي أسناني
	انتشار	نثر: رمي الشيء متفرقا	بين أسناني
	القطع	نتر: طعن بالرمح شديد نافذ/ تمزيق بالأصابع والأضراس	
	والفصل	ندر: قطع الأطراف وإسقاطها	
		نظر: إزالة شيء عن موضعه سريعا بضغطة	
		نزر - النزر: الورم في ضرع الناقة	أسناني
	انتفاخ	نسر - انتفاخ الجرح وانتفاضه وسيلان مدته	
		ننف اللحم بالنسر (المنقار المعقوف)	
		نضاريات: حشرات تغذي بأوراق الشجر	
		نير: أخدود واضح في الطريق.	
	تفتت	نشر: نحت الخشب (تفتيته شيئا فشيئا على ذرات).	حنكي
	أو	نجر: نحت الخشب وما شابهه وتسويته.	
	تفتيت	نقر: ضرب دون نفاذ/ حفر الخشب أو الحجر بأداة حادة/ نقب المقور	
		نخر: البلب والتفتت في العظم أو العود وما شابهه	
	من داخل	نكرة: الخراج من دم أو قيح	غشائي
	عادي	نغر: سيلان الدم من الجرح بشدة	
		نعر: خروج الدم من العرق بشدة وتصويت	
	سيلان	نحر: ذبح من المنحر	حلقوي
	وتصويت	انبعاث السحاب بآء كثير	
		نهر: حفر المجرى/ سيلان الماء واندفاعه بقوة	

الفصل والافتصال

فضاء النطق

وإذا أخذنا مجال / الصّوت / المسيطر على الجدول [ن x ر] وجدناه مقارنا لفضاء النطق يتقاسمه مجالان فرعيّان من درجة أولى هما مجال / الكلام / أي الصّوت المتحقّق بالكلام، ومجال / الصّياح / أي الصّوت المتحقّق بالصّياح. ويتضمّن مجال / الكلام / مجالات فرعيّة عديدة من درجة ثانية تتقاسمها غايات الكلام ومظاهره وأشكاله ويتضمّن الواحد منها مجالا أو مجالات من درجة ثالثة يشبثها التّمثيل (6) بتفاصيلها بوجه يغني عن ذكرها أو تحليلها. وكذا شأن مجال / الصّياح /. على أنّ المجالين الفرعيّين من درجة أولى يتقاسمان مجالا فرعيّا من درجة ثانية يقارن مخرجين متجاورين في مستوى تخوم الحيز الحلقيّ والحيز الغشائيّ: فكلّ من [نعر] و[نخر] يدلّ على تصويت بالخيشوم وذلك ما به يستقلّان مجالا برأسه فيدلّ [نخر] على الكلام ويكون فرعا من مجال / الكلام / ويدلّ [نعر] على الصّياح فيكون فرعا من مجال / الصّياح /. وظاهرة التقاطع في مستوى الأحياز، وكذلك في مستوى الحروف المفردة، متواترة في المعطيات توافق تقاطعا في مستوى الدّلالة. نجمل انتظام مجال / الصّوت / في الجدول [ن x ر] في (6).

(6) - انتظام المجال: [الصّوت // ن x ر]

الكلام	شفويّ	م	نمر: غضب وساء خلقه / تنكّر له.	غضب	ثنائيّ
		ب	نبر: زجر واتهر / رفع صوته بعد خفض / اغتاب	زجر	تنكّر
		و	نور: نارت الفتنة: وقعت وانتشرت	فتنة	جماعي
			نارت المرأة: نفرت من الرّيبة	حفظ الشرف	سلوكا
	شفويّ أسناني	ف	نفر: نافر: فاخر في الحسب والنّسب	ذكر الشرف	قولا
	بين أسناني	ث	نثر: التّكلم نثرا / إذاعة الأسرار	إفشاء	
		ذ	نذر: أنذر: أعلم وحذّر من الأمر قبل وقوعه	تحذير	باللسان
		ظ	نظر: المناظرة: المجادلة	مجادلة	وإعلام
		ت	نتر: الكلام: شدّده وغلّظه / المناثرة: المجاهرة	جهارا	تقريع
		ز	نزره: ألحّ عليه في السّؤال وصعّر من قدره / نزره: أمره	تحقير	تجريح
		س	نسر: نسره: وقع فيه وقذفه	طعن العرض	
	حنكي	ي	نير: النّائر: الملقى الشّور بين النّاس	شور	
		ش	نشر: الخبر: أذاعه بين النّاس	خبر	نشر (منقول)
		ج	نجر الكلام: تسويق الكلام	أسلوب	جماعيّ
غشائيّ	ق	نقر: تناقر الرّجلان: تراجعاً في الكلام وتحتاجاً وتنازعا		تنازع (مقول)	
	ك	نكر: أنكر عليه كذا: عابه عليه ونهاه عنه	إنكار	ثنائيّ	
	غ	نغر: النّاقفة: صاح بها	الناقفة	زجر مطلق	
	خ	نخر: مدّ الصّوت والنّفس من الخياشيم	بالمدّ	بالخيشوم	
حلقّيّ	ع	نعر: صوّت بخيشومه	مطلق		
		النّعارة: الصّياح (في حرب أو شرّ)		حرب	
	ح	نحر: ناحر: خاصم وشاحّ		شحاح	
	ه	نهر: زجر (منع وطرده / طرد بالصّياح)		زجر	
حنجري	ء	نأر: نأرت ثائرة النّاس: هاجت هائجة	اضطراب	جماعي	
				هيجان	

تراكب الدلالة

أوقفنا النظر في انتظام الجذور في المعجم العربي في إطار المنوال الاحتمالي على ظاهرة يكون فيها، بالإضافة إلى التقاطع بين الجداول المحدث للتراكب الدلالي (الاشترك) في الجذر المثال الواحد، تراكب في الدلالة في الجدول الواحد، ويكون نموذج ذلك [ن x ر]. تبين لنا أن الجدول المتولد باشتغال الخطاطة ث 1 م ث 2 بقيمة ث=1 ن، و ث=2 ر، يسيطر مجال / الصّوت / على 24 جذرا منها ويسيطر مجال / الفصل / على 22 جذرا منها. فالمجالان متراكبان في 21 جذرا من الجذور الخمسة والعشرين، وهي نسبة مرتفعة جدًا (84%). بيان ذلك في (7):

الصوت	[ن x ر]	الفصل والانفصال
- غضب وسوء خلق / تنكر له	نمر	- حديدة معقوفة يجعل فيها لحم للصيد.
- زجر / رفع الصّوت / اغتياب.	نبر	- طعن بالرّمح وجذب سريع.
- الفتنة: وقعت وانتشرت / نفور.	نور	- آثار في الجلد بالكّي للوسم.
- المفاخرة في الحسب والنسب.	نفر	- التفرّق، الشّروء والإبعاد.
- التكلّم نثرا / إذاعة الأسرار.	نثر	- رمي الشّيء متفرّقا.
- إعلام وتحذير قبل الوقوع.	نذر	
- المجادلة، الحفظ بالعين	نظر	
- الكلام: شدّه وغلّظه / المجاهرة.	نتر	- طعن بالرّمح شديد نافذ
- الكلام: غرب، فصح، جاد.	ندر	- قطع الأطراف وإسقاطها.
- حفظ / النّظر: الحفظ بالعين	نظر	- إزالة شيء عن موضعه سريعا
- الإعانة (دفع ضدّ أو ردّ عدو).	نصر	- أنصار: مجاري الماء.
- نزره: أمره بشدّة وتصغير القدر.	نزر	- النّزر: الورم في ضرع النّاقة.
- نسره: وقع فيه وقذفه.	نسر	- انتفاخ الجرح وانتقاض وسيلانه / نتف اللحم
- إلقاء الشّور بين النّاس.	نصر	- نصاريات: حشرات تغتذي بأوراق الشّجر.
- الخبر: أذاعه بين النّاس.	نير	- النّير: أخدود واضح في الطريق.
- نجر الكلام: سوّقه	نشر	- نحت الخشب (تفتيته شيئا فشيئا).
- تراجع في الكلام وتجاج وتنازع.	نجر	- نحت الخشب وما شاهه وتسويته
- الصّوت والنّفس من الخياشيم.	نقر	- حفر الخشب بأداة حادة / نقب المقوّر.
- أنكر: عابه عليه ونهاه عنه.	نخر	- البلى والتفتت في العظم أو العود
- صاح به / عليه: حقد، تدمر.	نكر	- النّكرة: الخراج من دم أو قيح.
	نغر	- سيلان الدّم من الجرح بشدّة.

- خروج الدّم من العرق بشدّة وتصويت .	نعر	- تصويت بالخيشوم / الصّياح .
- ذبح من المنحر / الماء الكثير من السّحاب .	نحر	- ناحر: خاصم وشاخ .
- سيلان الماء أو الدّم واندفاعه بقوة	نهر	- زجر (منع وطرّد بالصّياح) .
	نأر	- نأرت نائرة النّاس: هاجوا .

يبين النّظر في الجدول (7) عن انعدام الصّلة بين المجالين في إطار العلاقات الدّلالية المعهودة التي قد تعتمد مدخلا في تفسير هذا الاشتراك. و'ذا ما عنّ ما يشبه العلاقة بين دالتين مقترنتين بالجذر الواحد فإنّنا متى ذلك ما ترسّخ في عاداتنا الفكرية في ربط الدّلالات المعجمية بعضها ببعض وفق منطق تبين به استقامة اللّغة - لغة القرآن- في بنائها وحكمتها. فقد يتبادر إلى الذّهن، في مستوى الجذر [ن ث ر] مثلا- علاقة شبه بين / الكلام نشرا-إذاعة الأسرار/ ، من جهة، و/ رمي الشّيء متفرقا/ من جهة أخرى، وقريب من ذلك في مستوى [ن ج ر] بين / تسويق الكلام/ من جهة، و/ نحت الخشب وتسويته/ ، من أخرى. والشبه كائن بين عمل حسبي في طبيعته هو حركة تفريق وإبعاد تتحقّق تحقّقا مادّيّا في ما تعدّدت أبعاضه فقبلت الانفصال والتّباعد من حَبّ أو حصى أو غيره، أو هو عمل يقتلع رقائق الخشب وما شاكله من الأجسام وبين عمل قوليّ ذهنيّ هو تفريق الكلام دون نظم أو سوق للكلام على طراز واحد مستو مسوّق. وقد يغري ذلك من حيث طاقته التفسيرية فقد دأبنا على التسليم بسبق الحسبيّ في المعنى على المجرد في الدّلالة المعجمية، ودأبنا كذلك على تناول النّظم تناولا سكونيا يقودنا لا محالة إلى إقامة علاقات سكونية. لكنّ ذلك لا يستقيم عند التأمّل وربط العناصر ربطا نظاميا حركيا. فمثل هذا التّأويل السّكوني القائم على الشّبه مدعوما بسبق الحسبيّ على المجرد لا يسعه أن يفسّر سائر الدّلالات المترابطة في الجدول كاملا، من نموذجنا، وفي سائر الجداول ممّا درسنا ولم ندرس، واحدا بواحد- أي في جدول [ن x ر].

وتأويل ذلك في منظور المنوال الاحتماليّ قائم على طبيعة نظامية صرف يختزنها المبدآن 17 و 19. فليس من الضّروريّ أن نفترض سبقا لجدول على آخر، أو لدلالة في هذا على أخرى في ذلك، في الحدوث والاكتمال. وليس من الضّروريّ أن نفترض، كذلك، سبقا لدلالة في الجذر الواحد على أخرى. فهذا مسلك تناسلي لا يستقيم في الظّاهرة اللّغوية.

فتفسير التراكب قائم عندنا على مبدأ الانتشار (المبدأ 8). والانتشار قوامه الامتداد والتوسع في المظهرين المتوازيين المتعاضدين الصوتي والدلالي على محور الزمان المديد. ويتضمن مفهوم الانتشار الحركية (أو الدينامية) التي تكون للنظام أثناء اشتغاله.

فإذا ما أخذنا نقطة ما من نقاط المسرد الخمس والعشرين المكوّنة للجدول [ن x ر] مقترنة بدلالة ما من واحد من المجالين المتراكبين كما هو معروض في التمثيل (7)، وجدناها موقعا من شبكة تتعالق عناصرها تعالقا صوتيا واحدا وتعالقا دلاليا من مسالك متعددة. وإذا ما تجاوزنا مستوى التعالق الدلالي الحادث بالتقاطع بين الجداول بقي لنا طبقتان أو قل شبكتان متميزتان دلالة، متحدتان صوتا. فيكون للجدول الواحد مجال واحد أو أكثر، وهذا نمط مخصوص من الاشتراك يفتح نهجا في البحث يستوجب الاستقصاء بالنظر في قدر كاف من المعطيات دال إحصائيا.

يقوم تفسير هذا الاشتراك في المنوال الاحتمالي على أنّ الجذر الواحد من الجدول [ن x ر]، مثلا، مأخوذا من حيث هو مقارن لقيمة دلالية ما من واحد من المجالين، يمثل منطلقا لعملية الانتشار الاسترسالي في فضاء النطق وفضاء الدلالة. وقد حدثت هذه العملية لتنتج جدولين منفصلين في المنطلق - أثناء تكوّن المعجم في الزمان والاستعمال عند المتكلم الواضع - متطابقين في المظهر الصوتي عند الاكتمال والتشبع. يدل على ذلك أنّ بعض الخانات فارغ في المجال الواحد إذا ما قورن بالآخر: مجال / الفصل / منتف من [نذر] ومن [نظر] ومن [نار]، ومجال / الصوت / منتف من [نضر]. والمهم أنّ الاشتراك في المعجم العربي حادث نتيجة لطبيعة القواعد المشتغلة في تكوين الجذور حوامل الدلالة. فالجذر الواحد هجين صوتا ودلالة. وهجنته الدلالية طبقات مترسبة ترسب الطبقات الجيولوجية.

خاتمة

عرضنا في هذا الفصل بعض الأسس التي يقوم عليها المنوال الاحتمالي في تفسير تولّد المعجم العربي وانتظامه في مظهره الصوتي والدلالي. ويبقى باب شارع آخر لا يسعنا طرقة في هذا الفصل هو تفاعل سائر المكوّنات التحوّية مع ظاهرة التقاطع بين الجداول المحدثة للتراكب الدلالي، من مكوّنات اشتقاقية - تصريفية ومكوّنات

إعرابية ودلالية تداولية. فمن القضايا التي تستوجب الدرس ما به تساهم الأبنية العليا من النحو في رفع الاشتراك، أو قل ما به تأثرت من ذلك الواقع فاستجابت بوجه من الوجوه. فهذا مشروع بحث متكامل تحقّق منه شيء وأخرج للناس وما ينتظر أكبر ممّا أنجز. فليكن في نشر هذا المشروع بين الناس إطار دافع إلى تعهد مظاهر الصواب فيه وإلى تجاوز مظاهر الوهن والخلل.

الفصل الثالث

حفريات تاريخية في المعجم: مادة [ص ف ر] نموذجا

مقدمة

ما كان لنا أن نخوض في مسائل التاريخ اللغوي لولا ما قادنا إليه العمل على بلورة منوال نظري في تولد المعجم العربي وانتظامه من مظاهر عديدة متنوعة تبين فيها قدرة هذا المنوال التفسيرية. فقد كان منطلقنا فيه تساؤل يتعلّق بتعدد الدلالات المختلفة للجذر الواحد في المعجم العربي. وأوقفنا مسح المعطيات وتحليلها صوتا ودلالة على عدد من المبادئ والقواعد العاملة أجملناها في المنوال الاحتمالي، وعرضناها في الفصل الأول من هذا الكتاب. ووجدنا أنّ لعامل التاريخ المحدث للتراكم أثرا مركزيا في بناء المعجم وانتظامه بالوجوه التي كشفنا عنها في أطروحتنا (الزناد 1998) وقد تضمّن هذا الكتاب قسما منها.

يؤخذ التاريخ في مفهومه الواسع من حيث كان إطارا للحضارة وللفكر وللغة منظومة متطورة تطوّر الإنسان والمجتمعات وتطوّر المؤسسات البشرية عامة. ويؤخذ كذلك في مفهومه اللسانيّ الزمانيّ من حيث مثل تعاقبا للآليات المتعددة يقوم على التفاعل بين أبعاضها تفاعلا ثنائيا ومتعددا في آن. ويؤخذ كذلك في مفهومه الوجودي من حيث مثل أطوارا لتكوّن الإنسان نوعا ناطقا متكلمًا واضعا كان أو متكلمًا أخذًا عن سلفه ومجددًا كما أو كيفا. ويؤخذ كذلك في مفهومه التكويني المطلق من حيث مثل تعاقب الأحقاب فيه ترسبات تشبه التكوّن الجيولوجي في تكوّن الأرض أو ترسبات تناسب تعاقب الحضارات في المنطقة الواحدة. فيكون البحث في تاريخ اللغة عموما، وفي تاريخ المعجم خصوصا، نوعا من الحفريات يجريها اللغوي

في اللغة ومؤرخ الآثار في الأمكنة، ولكنّ الجامع بينهما يظلّ حفرًا وإن اختلف كلّ منهما في المناهج والتقنيات والوسائل تبعًا لاختلاف الموضوع والغاية.

وقد سبرنا المنوال الاحتماليّ على كمّ كبير من النماذج خصصنا واحدا منها بالدرس هو [ص ف ر] في هذا الفصل. وجعلناه ثلاثة أقسام: قسما أوّل نعرض فيه عرضا نقديًا موجزا بعض الفرضيات التاريخيّة التي تناولت تاريخ المعجم العربيّ من حيث تكوّنه ومراحله، وقسما ثانيا نعرض فيه المنوال الاحتماليّ عرضا تطبيقيًا صرفا نموذج [ص ف ر] وقسما ثالثا نفرده للنظر في ما به كان جريان [صفر] و[صفر] اسمين على قيمة في الحساب وعلى الشهر المعلوم تبعًا.

المناول التاريخيّة

تتفق الأبحاث المتعلقة بالمعجم العربيّ نشأة وتطورًا وانتظامًا في اعتماد مبدأ الثنائيّة منطلقًا، وفي السعي إلى ضبط القواعد المتحكّمة بمظهرها الصوتيّ والدلاليّ. وقد مرّ المدخل التاريخيّ بأطوار عديدة نجملها في الفقرة التّالية.

منوال التوسيع بالرنان: بوهاس وأسلافه

يثبت بروكلمان⁽¹⁾ (1906) أنّ الكلم في اللّغات السّاميّة تنتظم وفق مجموعات ذات دلالة أوّليّة مشتركة بينها تقترن بثلاثة حروف هي الجذر. ويجتمع عدد من الجذور في مجموعات تقترن بها دلالة أكثر تجريدًا يحملها حرفان الأوّل والثاني من الحروف المشتركة بين تلك الجذور. ويذهب بروكلمان إلى أنّ البنية الثلاثيّة غالبية في اللّغات السّاميّة ولكنها تعود إلى بنية ثنائيّة. ومثّلت هذه الفرضيّة برنامج بحث، شرقًا وغربًا، نهض به الكثير من الباحثين فرادى وجماعات (من ذلك جماعة GLECS). وسعى دياكونوف⁽²⁾ (1965) إلى تفسير هذه الظاهرة نشأة وتطورًا باعتبار الحروف الرّنانة من حيث دورها في توسيع الجذور عموما والثنائيّة، على وجه الخصوص، في بناء الكلمة. وتواصل المبحث عند بيتراشيك⁽³⁾ (1983، 1987) فاتّسعت قائمة الحروف الرّنانة لتشمل الحروف الحلقيّة والحنجريّة.

(1) Brockelmann

(2) Diakonoff

(3) Petracek

وعمل بوهاس⁽¹⁾ (1991، 1993، 1994) وبوهاس وشكيري⁽²⁾ (1991)،
 1993) وبوهاس ودرفوف⁽³⁾ (1993)، على جعل فرضية التوسيع أساسا في انتظام
 المعجم العربي برصد التحققات التي تكون للجذر الثنائي الواحد بما يكون بينها من
 صلات دلالية (قوية أو ضعيفة) يثبت بها عودها إلى أصل واحد. ويجمع في منواله
 أصول نظرية تعود إلى بروكلمان وإلى دياكونوف ينضاف إليها ما أفاده من مبادئ
 الصوتية التفريعية⁽⁴⁾ وما يتصل بها من مباحث الصّرف التفريعي كما تبلورت عند
 ماك كارثي⁽⁵⁾ (1979، 1981).

يقوم انتظام المعجم في العربية عند بوهاس (1994)، على ثلاثة من المستويات:
 - المولدة⁽⁶⁾: تطلق على التّوليف بين مخرجين، فيكون عدد المولّدات على عدد
 التّوليفات الممكنة بين المخارج المختلفة.

- الأثّل⁽⁷⁾: التّوليف بين صوتين من مخرجين يتوالفان في مولدة ما.

- الجذر⁽⁸⁾: هو تحقّق الثل بواحدة من طرق التّوسيع (الإقحام⁽⁹⁾، التّضعيف⁽¹⁰⁾).

يأخذ التّوسيع بالتّضعيف ثلاثة أشكال، أولها تضعيف الثاني من الحرفين أو
 النّشر: نشر⁽¹¹⁾ الحرف الثاني على الموضعين الحرفيين الثاني والثالث من البنية الثلاثية.
 وثانيها تكرار الأوّل من الحرفين وثالثها تكرار الحرفين. نموذج ذلك في ما يلي:

	زل	ح ح 1	
زلق وسقط	زل ل	ح ح 1 ح 1	تضعيف / نشر
قلق، اضطرب	زل ز	ح ح 1 ح	تكرار الأوّل
اضطرب، اهتزّ	زل زل	ح ح 1 ح ح 1	تكرار كليّ

(1) Bohas G.

(2) Bohas & Chekayri

(3) Bohas & Darfouf

(4) nonconcatenative phonology

(5) McCarthy J.

(6) matrice(s)

(7) etymon(S)

(8) racine(s)

(9) épenthèse

(10) reduplication

(11) diffusion

ويكون التوسيع بالإقحام، إقحام حرف رنان (ح ر) في الموضع الحرفي الأول (إقحام ابتدائي) أو الثاني (إقحام وسطي) أو الثالث (إقحام نهائي)، يجري الإقحام بجميع الحروف الرنّانة:

ح ح ¹	
ح ر ح ح ¹	ابتدائي
ح ح ر ح	وسطي
ح ح ¹ ح ر	نهائي

منوال التوسيع بالحرف الثالث

يتناول إيريت (1980، 1988، 1989) تكوّن الجذور في العربية من منطلق المؤرّخ المشتغل بتاريخ اللغات الأفريقيّة الآسيويّة ذات الجذور الثنائيّة، حيث يسعى البحث إلى تفسير الحرف الثالث باعتماد تواتره في المعطيات ودوره في بناء المعنى. ويقوم منهج البحث على المقابلة بين كلمات تتفق أو تختلف في الحرفين الأوّل والثاني، وتختلف في الحرف الوارد ثالثاً لاستخلاص قيمته في دلالتها.

وتجمع الأبحاث في هذا الأمر على أنّ الحرف الثالث لاحقة تتحوّر بها الأصول الاسميّة وتتسع بها الأبنية الفعلية الجارية في اللغات الأمّيات. يذهب إيريت إلى أنّ جميع الحروف تقريباً كان لها - في الساميّة والأفريقيّة الآسيويّة - دور الموسّع للدلالة الفعلية والمحورّ للدلالة الاسميّة. فالأصل المفترض مرحلة ثنائيّة، ثمّ يكون التوسيع بالثالث، على اختلاف بين اللغات من حيث انتشار هذه الإستراتيجيّة أو ضمورها. ثمّ يحدث حفظ الأشكال الموسّعة في المعجم ثلاثيّة، ويُنسى أصلها الثنائيّ.

ويثبت إيريت أنّ اللغات الساميّة عامّة - والعربيّة خاصّة - مضت بهذه الإستراتيجيّة أشواطاً فكان أن شملت جميع الجذور. وما أفلتت من الثنائيات من هذه الإستراتيجيّة جرى إلحاقه بالثلاثيات بحكم ما استقرّ من بنية ثلاثيّة في الأبنية الصّرفيّة الفعلية والاسميّة. ويعتقد إيريت أنّ من هذا الإلحاق ما كان شكلياً مقطعيّاً يحدث بتضعيف الثاني من الحرفين دون مبرّر دلاليّ. ويدعم إيريت فرضيته بكمّ كبير من المعطيات يعرضها بوجهين: وجه يجمع عدداً من الجذور التي يتباين فيها الحرفان الأوّل والثاني وتتفق في الثالث سعياً إلى استخلاص دلالة هذا الثالث،

ووجه يجمع عددا من الجذور التي تتفق في الأوّل والثاني وتختلف في الثالث سعيا إلى تبيين الفوارق الدلالية المقترنة بوجود هذا الحرف الثالث. ويخلص إيريت إلى إقامة جدول متكامل يكون فيه لمختلف الحروف دلالة نحوية اشتقاقية. وفي ما يلي نموذج لذلك (إيريت 1989: 113):

يفيد حرف [*ض] معنى / الانعكاس⁽¹⁾ / في [ر ف ض] مقارنة بـ[ر ف ف]، و[ر ف د]، وفي [ر ك ض] مقارنة بـ[ر ك ب]، ويقيد الاستمرار⁽²⁾ في [ق ر ض] مقارنة بـ[ق ر ر]، و[ق ر ب]، ويفيد الشروع⁽³⁾ في [ف ر ض] مقارنة بـ[ف ر ف ر]، و[ف ر ج]، و[ف ر ق]. ويكون للاستفادة⁽⁴⁾ في [ن ع ض]، إلخ. ويظلّ الإشكال مطروحا على مستويات عديدة:

إذا ثبت التمايز الدلالي بين عدد من الجذور المتفقة في الحرفين الأوّل والثاني مقترنا باختلاف في الثالث، هل يكفي هذا الأمر لإسناد دلالة ما إلى الحرف الثالث؟ إذا ما استقام ذلك، كيف يكون للحرف الواحد -ثالثا- عدد متنوع من المعاني المختلفة يعتبرها إيريت نحوية اشتقاقية من قبيل ما أوردنا قبيل هذا نقلا عنه في شأن [*ض]؟

إذا ما استقامت من منظور إيريت جداول من الجذور تتفق في عناصر الواحد منها صوتا في الأوّل والثاني من الحروف، ودلالة في المعاني المخصوصة بها -واحدا واحدا- وهذا أمر واقع تثبته المعطيات، كيف نفسر اقتران الجذر الواحد بمعان عديدة مختلفة لا صلة لها بالمعنى الجامع المشار إليه؟ وهذا مظهر لا يتوفّر له جواب في فرضية التوسيع مطلقا كما تبلورت عند بوهاس وعند إيريت.

إذا ما سلّمنا بفرضية التوسيع بالحرف الثالث ذي القيمة النحوية الاشتقاقية في مستوى الجذر حامل الدلالة المعجمية، كيف نفسر غياب هذا الحرف الثالث من منظومة الاشتقاق في الأفعال والأسماء غيابا مطلقا أو جريانه مقترنا بمقولات اشتقاقية متعددة لا صلة لها في بعض الأحيان بما يفترضه إيريت منطلقا؟ فإذا كان

- | | |
|-----------------|-----|
| reflexive | (1) |
| durative | (2) |
| inchoative | (3) |
| autobenefactive | (4) |

لسابقة [س] القيمة المعلومة في صيغ الاستفعال، وكان لها في السامية قيمة قريبة منها في [*ش]، وكان لها من منظور إيريت تلك القيمة نفسها في مستوى الجذر، وجب أن نفسر ما بين المظهرين أو الطورين من صلوات في مستوى المنظومة النحوية مطلقاً، بدءاً بإقامة الحدود بين الدلالة المعجمية من جهة، والدلالة النحوية الاشتقاقية من جهة أخرى. وهو أمر لا يمكن بلوغه من مدخل تاريخي مقارني يقتصر على المادة الحرفية في الجذر.

إذا سلّمنا بفرضية التوسيع كائنة في مختلف وجوها ووسائلها من منظور بوهاس وجماعته، وكائنة في الحرف الثالث من منظور إيريت، تظل مشكلة الاشتراك الدلالي قائمة دون تفسير. فلئن فسرت فرضية التوسيع اتفاق الجذور الثلاثية الموسعة من أخرى ثنائية، في الشحنة الدلالية، فإنها تهمل سائر الدلالات المقترنة بتلك الجذور، واحداً واحداً، على ما بينها من اختلاف وتنوع. وظاهرة الاشتراك متأصلة في جميع الجذور بشكل يجعل منها واقعا مطرداً لا حدثاً شاذاً. ولذلك وجب البحث في مظاهر أخرى تنتظم المعجم العربي.

في تولد الجذر الجامع [ص ف ر] وحدوث الاشتراك

تبين المناويل بنوعين من الشرح: نظري وتطبيقي عملي. أما النظري فقد أجملاه قبل هذا في عدد من المبادئ المرقمة بعضها ثابت عام مشترك في النظرية اللغوية، وبعضها الآخر مخصوص بالمنوال الاحتمالي. وأما التطبيقي فتبين به طاقة المنوال التفسيرية بشروطها المعلومة وقدرته على التكهن. واخترنا مادة [ص ف ر] نموذجاً لأسباب عديدة منها تواترها في الاستعمال، وتعدد دلالاتها، وغياب الربط بين معانيها على ما جرت به العادة عند المشتغلين بالدلالة المعجمية من قبيل العلاقات المجازية والمنطقية والعرفية، وغير ذلك.

يورد ابن فارس (مقاييس) ما يلي: «الصّاد والفاء والرّاء ستّة أوجه: فالأصل الأوّل لون من الألوان، والثاني الشيء الخالي، والثالث جوهر من جواهر الأرض، والرّابع صوت، والخامس زمان، والسادس نبت.» يورد ذلك مشفوعاً بنماذج وتفصيل دون أن يربط بين تلك المعاني على غير عادته.

ينصّ المبدأ 17 على أنّ مادّة حرفيّة من قبيل [ص ف ر]، تحدّث عنصراً من ثلاثة جداول يتولّد الواحد منها باشتغال خطاطة من الخطاطات الثلاث القائمة على ثابتين ومتغيّر، حيث يتضمّن الجدول الواحد منها نسخة من [ص ف ر] من موارد ثلاثة مختلفة في قيم الثابت والمتغيّر:

الجذر المثال [ص ف ر]		
م 1 ث 2	ث 1 م 2	ث 1 م 2
X ف ر	ص X ر	ص ف X
جدول 3-مجال 3	جدول 2-مجال 2	جدول 1-مجال 1
ص ف ر 3	ص ف ر 2	ص ف ر 1
دلالة 3	دلالة 2	دلالة 1

والمفترض أنّ كلّ خطاطة تشتغل مستقلة عن الأخرى فتنتج الواحدة منها جدولاً ما تجمع بين عناصره دلالة ما تسيطر عليه. ولكنّها إذ تجتمع في المعجم الذهنيّ والصناعيّ -بالاستتباع- تتقاطع الجداول الثلاثة في [ص ف ر] -وفق المبدأ 17- فيحدث بذلك الجذر المثال أو الجامع جامعاً لنسخ ثلاث كلاً بدالاتها التي تستمدّها من مجالها (الحقل الدلاليّ) الذي يسيطر على الجدول الذي تعود إليه بحكم الثابتين والمتغيّر. فالجذر المثال [ص ف ر] متحقّق في ثلاث نسخ أحاديّة الدلالة مختلفتها (صفر 1، صفر 2، صفر 3)، ولكلّ منها جدولها ودالاتها. اجتمعت هذه النسخ بتقاطع الجداول كما يلي بيانه في التمثيل (2) من زاوية رياضيّة مطلقة تثبت المهمل والمستعمل:

(2) - تولّد الجداول في الجذر المثال [ص ف ر]

م 1 ث 2	ث 1 م 2	ث 1 م 2
X ف ر	ص X ر	ص ف X
ب ف ر	ص ب ر	ص ف ب
م ف ر	ص م ر	ص ف م
و ف ر	ص و ر	ص ف و
ف ف ر	ص ف ر 2	ص ف ف
ث ف ر	ص ث ر	ص ف ث

ذ ف ر	ص ذ ر	ص ف ذ
ظ ف ر	ص ظ ر	ص ف ظ
ت ف ر	ص ت ر	ص ف ت
د ف ر	ص د ر	ص ف د
ط ف ر	ص ط ر	ص ف ط
س ف ر	ص س ر	ص ف س
ز ف ر	ص ز ر	ص ف ز
ص ف ر 3	ص ص ر	ص ف ص
ن ف ر	ص ن ر	ص ف ن
ل ف ر	ص ل ر	ص ف ل
ض ف ر	ص ض ر	ص ف ض
ر ف ر	ص ر ر	ص ف ر 1
ش ف ر	ص ش ر	ص ف ش
ج ف ر	ص ج ر	ص ف ج
ي ف ر	ص ي ر	ص ف ي
ك ف ر	ص ك ر	ص ف ك
ق ف ر	ص ق ر	ص ف ق
خ ف ر	ص خ ر	ص ف خ
غ ف ر	ص غ ر	ص ف غ
ح ف ر	ص ح ر	ص ف ح
ع ف ر	ص ع ر	ص ف ع
ه ف ر	ص ه ر	ص ف ه
أ ف ر	ص أ ر	ص ف أ

فمادّة [ص ف ر] جذر مثال جامع لثلاث نسخ مختلفة المآتي ويتبع ذلك حتماً الاشتراك الدلاليّ. فهو جذر هجين صوتاً ودلالة:

الجذر [صفر 1] عنصر من جدول يقترن بدلالة 1 من المجال 1، وكذا النسختان الأخريان، كلاً في جدولها ودلالاتها كما يأتي تفصيله في الفقرة اللاحقة. فالشكل الصوتي واحد ولكنّ الدلالة متعدّدة بتعدّد الموارد. وهو أمر قد لا يظهر في

المعجم الذّهنيّ الطّبيعيّ ولمّنه يظهر بجلاء في المعجم الصّناعيّ حيث تتجمّع مختلف الدّلالات في مدخل اصطناعيّ حرّفي ثلاثيّ: ص ف ر. ووقع الكثير من اللّغويّين قديماً تبعاً لهذا الواقع في الكثير من المزالق عندما حاولوا البحث في العلاقات التي تنتظم المعجم العربيّ عامّة وتعدّد المعاني المختلفة للأصل الحرّفي الواحد. الخطاطات الثّلاث تشغل، كلّاً على حدة، لتنتج الجداول مفصّلاً الواحد منها عن الآخر وفقاً لما يحكم اللّغة من اختصاص الدّالّ الواحد بدلالة مخصوصة ضماناً للتّواصل الواضح. ولكنّ هذا الاقتران الأحاديّ بين الدّالّ والمدلول يكاد لا يتوفّر في اللّغة. فمما يكون به تعدّد المعاني التّراكم الكميّ والنوعيّ خلال التّاريخ.

وبالإضافة إلى ما يكون به توسّع الدّلالة بتوسّط مختلف العلاقات الدّلاليّة المعلومة، يجري في المعجم العربيّ التقاطع الحتميّ بين الجداول محدثاً الجذر المثلث في كلّ تقاطع. فتقرن كلّ نسخة منه بدلالة من مجالها وتجتمع كلّها في مدخل معجميّ حرّفي واحد. فيكون المعجم العربيّ على طبقات دلاليّة تترسّب تترسّب الطبقات الجيولوجيّة في أطوار التّكوين.

يعرض المنوال الاحتماليّ انتظام الجذور في المعجم العربيّ من حيث آليّات تولّده وتكوّنه، ومن حيث أجزاءه في اتّصالها وفي انفصالها من أبعاد عديدة. فإذا أخذنا نقطة ما من واحد من الجداول كان الجذر فيها منطلقاً اعتباريّاً، تحدّد قيمه واقترانها بدلالاتها بمحض الصدفة. ثمّ تحدث حركة انتشاريّة تتبّع المسالك المتوفّرة في فضاء النّطق مستوفية ما يتوفّر من إمكانيّات حرفيّة فيه لتحقيق العنصر المتغيّر بقيمته الصّوتيّة وما يناسبها من قيمة دلاليّة، وجميع ذلك على استرسال في فضاء النّطق يناسبه استرسال في فضاء الدّلالة. فحركة الانتشار في فضاء النّطق موازية لحركة الانتشار في فضاء الذّهن والعرفنة، تُستوفى إمكانيّات الأوّل للإيفاء بحاجة الثّاني لاستكمال الإمساك بالكون والتّجربة عن طريق الوسم والتّسمية.

يمثّل هذا التّصوّر واحداً من أنسب الأطر يجد فيه مفهوم الاشتقاق - كما سطره اللّغويّون العرب - توظيفاً آخر يشحنه بقدرة تفسيريّة على غاية من القوّة. ذلك أنّ «الحّيّ أو القبيلة ربّما انفرد القوم منهم بلغة ليس سائر العرب عليها، فتوافق اللفظ في لغة قوم وهم يريدون معنى مع لفظ آخر، وهم يريدون معنى آخر. ثمّ ربّما اختلطت اللّغات فاستعمل هؤلاء لغة هؤلاء، وهؤلاء لغة هؤلاء» (ابن السّراج:

رسالة الاشتقاق، 21). ولئن اختلفت الأقسام العرب واختلفت مواضعاتهم بالاستتباع فإن الجامع بينهم ما سطرناه من مبادئ تتجاوز الحدود المجتمعية الضيقة والحيز الزمني المحدود لتعم المتكلم الواضع مطلقا. ويمكن التمثيل لما نفترضه حادثا خلال الزمان من تقاطع يؤدي إلى تطابق صوتي يحدث الجذر المثال (الجامع) ومن تراكم دلالي يحدث الاشتراك كما يلي حيث يكون الحاصل (المشار إليه بعلامة =) بمثابة الترسبات التي تتراكم متميزة الطبقات أو المستويات:

الخطاطة	القيم	النسخ	الدلالة	الجدول-المجال
ث 1 ث 2 م	ص ف X	ص ف ر 1	دلالة 1	جدول - 1 مجال 1
ث 1 م ث 2	ص X ر	ص ف ر 2	دلالة 2	جدول - 2 مجال 2
م ث 1 ث 2	X ف ر	ص ف ر 3	دلالة 3	جدول - 3 مجال 3
= ث 1 ث 2 ث 3	= صفر	= 3 / 2 / 1 =	= دلالة 3 / 2 / 1 =	-

في تفسير الاشتراك المزدوج في الجذر الجامع [ص ف ر]

الاشتراك المزدوج مفهوم يجمع الاشتراك بفرعيه اللفظي والمعنوي. فالجذر الجامع مشترك لفظا ومعنى في أن. فمادة [ص ف ر] تقترن بما يلي من المعاني:

الصوت - صفر صفيرا: صوت بالتفخ من شفثيه / الصفير: كل صوت يمتد ولا يغلظ وهو خال من الحروف.

اللون - الصفرة: لون الصفر كالذهب / الصفرة: السواد.

الفراغ - صفر الإناء: خلا، الصفر: الخالي. الصفر: الجوع.

الصفرة: نقطة تدل على منزلة الأرقام التي توضع فيها خالية من العدد.

الزمان - الصفيران: شهران من السنة العربية، سمي أحدهما في الإسلام بمحرّم وبقي الآخر على اسمه: صفر: الشهر الثاني من السنة القمرية يقع بين محرّم وربيع الأوّل، قيل: «سمي بذلك لإسفار مكة من أهلها إذا سافروا فيه، وقيل أيضا: لأنهم كانوا يغزون القبائل فيتركون من أغاروا عليه صفرا من الأمتعة».

نبت - الصفار: نبت ويقال إنه يبس البهيمى.

- الصفري: مطر الخريف / نبات يكون في أول الخريف.

- مجال / الصّوت /

تشتغل الخطاطة ث1 ث2 م بقيمة ث1=ص، ث2=ف، وقيمة م واحد من ثمانية وعشرين حرفاً، لتنتج جدولاً من الجذور الجامع بينها دلاليّاً انتهاؤها إلى مجال / الصّوت / . يمثّل هذا مورداً للدلالة [صفر] على الصّفير:

الخطاطة	ث1 ث2 م
القيمة	ص ف X
الجدول	/ الصّوت /
ص ف و	- أصفى الحافر: بلغ الصّفا فارتدع / بنت صفا: الصّدى
ص ف ف	- صنفص العصفور: صات
ص ف د	- صنفد: أوثق / شدّ وقيد في الحديد وغيره.
ص ف ن	- الصّفن، الصّفنة: الشّقسمة (شيء كالرّثة يخرج البعير من فيه إذا هاج).
صفر 1	- صفر صفيراً: صوّت بالنّفخ من شفتيه. / الصّفير: كلّ صوت يمتدّ ولا يغلظ وهو خال من الحروف.
ص ف ق	- الصّفق: ضرب يسمع له صوت / الضّرب باليد.
ص ف ح	- صّفح بيديه: صّفق / ضرب صفحة الكفّ بصفحة الآخر / التّصفيح للنساء كالتّصفيق للرّجال.
ص ف ع	- ضرب القفا أو البدن باليد (الكفّ) مبسوطة.

لا يسعنا التّوسّع في بيان مظاهر الانتظام في جدول [ص ف X] المقترن بمجال / الصّوت / ، ولكن نكتفي بإشارة مجملة تهدي القارئ إلى تمثّل الآلية المحرّكة في المنوال الاحتماليّ في مظهرها الدلاليّ:

يؤخذ مجال / الصّوت / متعدّد المداخل أي من حيث هو كلّ مفهوميّ بمثابة اللّوحة الفسيفسائيّة التي تعرض مشهداً متكاملًا، للحصاة الواحدة فيه بلونها وموقعها وشكلها مقطوع لها من الكلّ، فيه قيمتها. فالصّوت حاث من الإنسان والحيوان والجماد: يحدثه الإنسان بفيه معتمداً النّفس أو الهواء المنبعث من رتثيه مدلول عليه بالجذر [صفر 1]، ويحدثه بكفّيه ضاربا الواحد منهما بالآخر، فللرّجل التّصفيق في [صفق]، وللمرأة التّصفيح في [صفح]، أو ضاربا بكفّه مبسوطة في [صفع]. ويكون الصّوت من الحيوان يحدثه الجمل هائجا في [صفن]، ويحدثه العصفور في

[ص ف ف]. ويكون الصّوت من الجهاد حديدا في [صفد]، ومنعكسا على الصّخر أو حادثا عليه بالضرب في الحفر وغيره في [ص ف و].

ويكون بين طبيعة الصّوت مدلولا عليه وطبيعة الحرف الوارد في موضع المتغير من البنية تناسب يطول شرحه في هذا المستوى، وعن ذلك يمكن الاستغناء بالإشارة إلى المقارنة بين الثالوث الحرفي [ق]-[ح]-[ع] في الجذور الواردة في الجدول قبل هذا، من حيث نمط الضرب المحدث للصوت. يتفق الثالوث في إحداث الصّوت بكفّ اليد ثم يفترق إلى ضرب كفّ بكفّ في زوج [ق]-[ح] حيث يكون التّقابل بينهما على أساس الجنس فيكون للرجل [صفق]، وللمرأة [صفح]، وتحافظ [ع] على الكفّ مفردة طرفا أو آلة للضرب ولكنّ موضوع الضرب شيء آخر في [صفع].
تمثيل ذلك:

مجال / الصّوت /			
...	الضرب من الإنسان		...
	صفحة اليد (الكفّ)		
	الكفّ على الكفّ	الكفّ على شيء آخر	
	رجل	امرأة	
	[ص ف ق]	[ص ف ح]	[ص ف ع]
...	ق	ح	ع
...	حنكيّ غشائيّ	حلقّيّ	...
فضاء النّطق			

- مجال / اللّون /

تشتغل الخطاطة ث 1 م 2 بقيمة ث=1ص، ث=2ر، وقيمة م واحد من ثمانية وعشرين حرفا، لتنتج جدولا من الجذور يسيطر عليها مجال / اللّون / :

الخطاطة ث 1 م 2

القيمة ص x ر

الجدول / اللّون /

- ص ب ر - الصَّيْر: السَّحاب الأبيض لا يكاد يمطر. صَبَّارة الشَّتاء: شدة البرد/ الصَّبْر- الصَّبَّارة: الأرض الغليظة المشرفة لا نبت فيها ولا تنبت شيئاً. / الصَّبْر: شجر ورقها كثُرب السَّكاكين طوال غلاظ في خضرتها غبرة وكمدة مقشعرة المنظر يخرج من وسطها ساق عليه نور أصفر.
- ص م ر - الصُّمير: مغيب الشَّمس / المتصمِّر: المتعرِّض للشَّمس
- ص و ر - التَّصوير: فنّ تمثيل الأشخاص والأشياء بالألوان.
- صفر 2 - الصَّفرة: لون الصفر كالذهب / الصَّفرة: السَّواد.
- السَّواد: الصَّفَر: سود الإبل، لا يرى أسود من الإبل إلاّ وهو مشرب صفرة. ولذلك سمّت العرب سود الإبل صفرا كما سمّوا سود الظباء أدا لما يعلوها من الظلمة في بياضها.
- الصَّفارة من النَّبات: ما ذوي فتغير إلى الصَّفرة.
- ص در - المصدر: من الدَّوَابِّ: ما كان لون صدره مخالفا لسائر لونه.
- ص ر ر - الصَّر: البرد الشديد يضرب النَّبات فيتلفه / البرد، الحَرّ - الصَّر: عصفور أو طائر في قدّه أصفر اللون، سمّي بصوته.
- ص ق ر - أشعل النَّار / الشَّمس: تحرق بحرارتها الشديدة.
- الصَّقرة: اختلاط لون الطائر خضرته أو سواده بحمرة أو صفرة.
- ص ي ر - الصَّائرة: الكأأ اليابس.
- ص خ ر - الحجر العظيم الصَّلب.
- ص غ ر - صغرت الشَّمس: مالت للغروب
- ص ح ر - الصَّحرة: غبرة في حمرة خفيفة إلى بياض قليل، / حمرة تضرب إلى غبرة. - اصحار النَّبت: أخذت فيه حمرة ليست بخالصة ثم هاج فاصفّر.
- ص ع ر - صيعريّ: قانئ (يقال للأحمر من الألوان)
- ص ه ر - اشتداد وقع الشَّمس وحرّها/ تلاًأ ظهر الحبراء من شدة حرّ الشَّمس.

يقوم مجال / اللّون/ الذي يقترن بالجدول المتولّد باشتغال الخطاطة بقيمها [ص x ر] على ثلاثة أبعاد رئيسية هي / الحرّ / و/ البرد / و/ اللّون / . وبين أطراف هذا الثالوث تفاعل على غاية من اللطافة: الحرّ والبرد سببان في تغيير اللّون، لون النَّبات خاصّة بما يكون لهما، مجتمعين أو مفترقين، من أثر فيه ينتج عنه لون من طيف / الصَّفرة / . أمّا اللّون في ذاته فتتوزّعه مراتب متّصل بعضها ببعض على استرسال. فبعضها وارد في ذاته لونا طبيعياً مطلقاً، واحدا صافيا أو مشوبا بلون

يخالطه (صور، صفر، صحر، صعر)، أو متجسماً في الأشياء من النَّبات (صبر، صفر، صحر، صير...)، والحيوان (صدر، صقر)، وغيره (صبر، صخر)، أو حادثاً بفعل الحرّ واليرد في النَّبات أو كائناً بوضع الشَّمس مصدر النُّور والحرارة بعداً أساسياً في إدراك اللون وتمييز أطيافه (صمر، صغر).

- مجال / الفراغ /

وتشتغل الخطاطة م 1 ث 2 بقيمة ث 1 = ف، و ث 2 = ر، وقيمة م واحد من ثنائية وعشرين، لتتج جدولاً من الجذور الجامع بينها دلاليًا انتماؤها إلى مجال / الفراغ / :

الخطاطة	م 1 ث 2
القيمة	x ف ر
الجدول	/ الفراغ /
ث ف ر	- الحياء عند السباع / الثَّفر: ما تجعله الحائض من القماش بين الفخذين / ثَّفر: ساق الدَّابة مستحثًا إيَّاها بمنخز.
ذ ف ر	- شدَّة ذكاء الرِّيح من طيب أو تنن / الدَّفري: أصل الأذن عند البعير (والإنسان) وأوَّل ما يعرق من البعير.
ظ ف ر	- الظَّفَر / أظفار الجلد: ما تكسَّر منه فصارت له غضون.
ت ف ر	- المتفَر: من النَّبات ما أتي عليه أوَّل ما ينبت.
د ف ر	- الدَّفَر: التَّن / نشوء الدَّيدان في الأغذية.
ط ف ر	- الوثب في ارتفاع.
س ف ر	- كنس / نثر / فرَّق وأبعد.
ز ف ر	- إخراج النَّفس بعد مدّه.
ص ف ر	- صفر: خلا، الصِّفر: الخالي، الصِّفر: الجوع.
ن ف ر	- التَّفَرَّق، الشَّرود، الفرار والذهاب / ورم الجلد.
ض ف ر	- ضفر في العدو: أسرع فيه، وثب فيه.
ش ف ر	- شَفَر المال: قلّ وذهب / التَّشْفير: الضِّيق والقلَّة في العيش والمال / الشِّفاري: ضرب من اليرابيع وهي أسمنها وأفضلها يكون في آذانها طول. ولليربوع الشِّفاري ظفر في وسط ساقه. وقيل هو الطويل الأذنين العاري البرائن ولا يلحق سريعاً.

- ج ف ر الحفرة: الحفرة الواسعة المستديرة / الجفر: البئر الواسعة التي لم تطوّ / السحابة التي فرغت من المطر.
- ك ف ر - غطّى وستر / الكافر من الأرض: ما بعد عن الناس لا يكاد ينزله أو يمرّ به أحد.
- ق ف ر - الخلاء من الأرض / مفازة لا نبات فيها ولا ماء / قلة العدد / العزلة.
- خ ف ر - المخافر: الحوافر الصلبة الشديدة التي لا شقّ فيها.
- غ ف ر - غطّى وستر.
- ح ف ر - إخراج التراب وإفراغه من بقعة من الأرض / الحافر من الدواب.
- ع ف ر - الإخفاء والتغطية في التراب / المعفور: ما أتت الماشية على النبات فيه / العفراء: الأرض الضاربة إلى الحمرة لم تطأها قدم.
- أ ف ر - الغليان الشديد / العدو والوثب والنشاط / الإبعاد.

يمثل الجدول المتولد باشتغال الخطاطة بقيمها [x ف ر]، موردا ثالثا لما اقترن بالجذر الجامع [ص ف ر] من دلالات. يقترن هذا الجدول بمجال / الفراغ / مأخوذا في جميع مظاهره من حيث هو حال أو هيئة كائنة في ذاتها (صفر، قفر،...)، و/ أو كائنة في فضاء (جفر، كفر، عفر)، و/ أو مقترنة بأداة مخصوصة من الحيوان (المال) أو الناس أو النبات أو التراب أو غير ذلك (جفر، قفر، حفر...)، و/ أو مقترنة بعمل أو حدث يؤدي إليها هو خروج السوائل من البدن أو الهواء من الرئتين أو الاهتراء والتفريق أو غير ذلك (ثفر، ذفر، دفر، زفر، نفر، أفر...)، و/ أو حال مقترنة بأداة هي عضو أو آلة بها يُعمل عمل الإفراغ من حفر أو غيره (ظفر، خفر، حفر...).

نجمل ما اقترن بالجذر الجامع [ص ف ر] من دلالات رئيسية كلاً بموردها في

ما يلي:

الجذر المثال [ص ف ر]		
م ث 1 ث 2	ث 1 م 2 ث	ث 1 ث 2 م
X ف ر	ص X ر	ص ف X
ص ف ر 3	ص ف ر 2	ص ف ر 1
/ الفراغ /	/ اللون /	/ الصوت /

ينصّ المبدأ 22 على أنّ عناصر الجدول الواحد تكوّن دلاليًا مجالًا واحدًا. ولا يمكن التّكهن سلفًا بطبيعة المجال وإنّما يستخلص استخلاصًا من المعطيات باستعراضها وفرزها وتبويبها. وهو عمل أساسه استقصاء المعطيات في أبوابها من المعاجم الصّناعيّة وتكريرها في ضوء العلاقات بينها. وهذه عمليّة تقوم على مدخلين: موسوعيّ وتحليلي.

المدخل الموسوعيّ قوامه طواعيّة أو مرونة فكريّة يتخلّص بها الباحث من حدود هذا العصر وثقافته، ومن قيود توجّه فكره وتعامله مع الأشياء في منظومة عرفنيّة آنيّة سنة 2014. من ذلك أنّ المفاهيم التي تثبتها المعاجم الصّناعيّة لها من التاريخ ما لا يُعلم. وقد وصلتنا مخطوطة بصياغة ما، تمثّل الصّورة التي بها كانت تلك المفاهيم متصوّرة في عصر التدوين والجمع. فحدسنا اللّغويّ -اليوم- مختلف اختلافًا كبيرًا عن الحدوس اللّغويّة التي كانت عند المستعملين وعند الجامعين المدوّنين من الرّواة والنّحاة واللّغويّين، في العصور الإسلاميّة الأولى، وهي حدوس تختلف بدورها عن الحدوس اللّغويّة الكائنة في ما سبق الإسلام من العصور. فهذا قيد أوّل يستوجب التّجاوز بالتخلّص من الغشاوة التي قد تحجب مفهومًا أو سمة أو علامة ما، كانت أساسيّة في بناء الدّلالة المعجميّة، في طور من الأطوار. فالمادّة المعجميّة مادّة تاريخيّة عابرة للعصور يسمها الواحد منها بسمة ليس من المفروض أن تكون من جوهرها. من ذلك أنّ مفهوم / الصّفرة / في القديم، عند التأمّل، ليس هو نفسه الذي عندنا اليوم. فتحليل المعطيات يبين عن تداخل بين أطراف من الألوان المتقاربة لا يتجلّى إلا بجمع المتباعدات في إطار المنوال الاحتمالي. فالصّفرة أنواع: هي لون الصّفرة، ولون الأسود، ولون الأصهب، ولون مغيب الشّمس، ولون الخضرة الذي تخالطه الصّفرة، إلخ.

وقوام المدخل التحليليّ تفكيك المفاهيم والسّعي إلى البحث في ما به تندرج في مجال الجدول وفي ما به تتمايز. وغاية هذا المدخل عرض الانتظام الذي يحكم الجدول يجعل منه مجالًا متناغم العناصر منسجمها. فمن المفاهيم ما لا تدرك صلته بالمجال -أوّل الأمر- ولكنّه عند التأمّل من صميمه. إذ يكفي أن يهتدي الباحث إلى سمة كامنة لا تظهر بجلاء في التعريفات المعجميّة، ليظفر بالسّلك الرّابط.

من ذلك أنّ الجذر [ش ف ر] قد لا يقترن به مفهوم ذو صلة بمجال / الفراغ / في الصيغ الفعلية أو الاسمية ذات التواتر العالي في الاستعمال، ولكن من الحيوان ما يسمّى [شفاريّ]، وهو: «ضرب من اليرابيع، وهي أسمنها وأفضلها يكون في آذانها طول. ولليربوع الشفاريّ ظفر في وسط ساقه. وقيل هو الطويل الأذنين العاري البرائن ولا يلحق سريعاً.» يتضمّن هذا التعريف سمات لهذا الحيوان منها السمن وطول الأذنين ولذاذة الطعم وسرعة العدو وعراء البرائن، وجميعها سمات مفيدة ولكنها لا تمثل السلك الذي به تجري مادّة [ش ف ر] عنصراً من مجال / الفراغ /. وإذ يتضمّن التعريف وجود ظفر في وسط ساق هذا النوع من اليرابيع، يبين السلك: فالظفر وسط الساق أداة للحفر، والحفر إفراغ التراب. فما غاب من صيغ الفعل أو صيغ الاسم أو من تصاريفها من مادّة [شفر]، من المفاهيم المتصلة بمجال / الفراغ /، ظهر في اسم للحيوان. وكذا شأن الكثير من المعطيات تنطمس فيها عدد من الأسلاك النازمة لعناصر الجدول، فيكون الكشف عنها بنوع من الرياضة والتأويل.

في تاريخ التسمية: الشهر صفر، والعدد صفر

ما كنّا ننوي الخوض في مسائل التاريخ ونحن نقيم المنوال الاحتماليّ في بواده الأولى. فمنطلقنا في ذلك كان وصف الانتظام في المعجم العربيّ منطلقاً وفي اللغة العربية مآلاً. ولكننا وقفنا على الكثير من المظاهر ذات المنحى التاريخيّ فكان من الضروريّ ولوجها للإفادة بما يوفّره المنوال الاحتماليّ من طاقة تفسيرية - نظرية افتراضية دون شك - تساهم في إنارة ما أشكل منها، وفي دعم ما استقام منها بأن يجد له في منوالنا أساساً متيناً، وفي تصحيح ما قام منها على غير أساس ثابت أو على وهم. يتضمّن مدخل [صفر] عدداً من المصطلحات:

- بعضها تسمية لوحدة من وحدات الحساب (صفر): الصفر: «نقطة تدلّ على منزلة الأرقام التي توضع فيها خالية من العدد.»
- بعضها علم على شهر، مفرداً ومثنى (صفر، صفران): الصفران: «شهران من السنة العربية، سمّي أحدهما في الإسلام بمحرّم وبقي الآخر على اسمه: صفر: الشهر الثاني من السنة القمرية يقع بين محرّم وربيع الأوّل، قيل: «سمّي بذلك لإسفار

مكة من أهلها إذا سافروا فيه، وقيل أيضا: لأنهم كانوا يغزون القبائل فيتركون من أغاروا عليه صفرا من الأمتعة.»

- بعضها نبت (صفر، صفرّي): الصّفار: «نبت ويقال إنه يبس البهمى. قال ابن سيده: أراه لصفرتة». والصّفرّي: «مطر الخريف، نبات يكون في أوّل الخريف».

يتمثل المبحث في هذا المستوى في الكشف عمّا به ترشّحت [ص ف ر] لتجري اسما لغويًا على وحدة في الحساب شكلها الخطّي الكتابي نقطة أو دائرة، واسما علما على قسم من أقسام الزّمان هو شهر أو شهران من شهور السنّة عند العرب، واسما للنبات مرتبطا بزمان الخريف. ومن الغريب أنّ لغويًا -مغرما بردّ الأشياء إلى أصولها وفق مقاييس - من قبيل ابن فارس (ت395 هـ) أورد معاني [صفر] أو أصولها السنّة دون أن يربط الواحد منها بالآخر كما دأب في مصنّفه. لكنّ المعاجم اللاحقة تثبت بعض الفرضيات تشرح أسباب التسمية.

في عودة العدد «صفر» إلى معنى الفراغ

يقوم نظام العدّ العشاريّ على نظام موضعيّ (EI: al-sifr). ولا يثير الأمر مشكلا ما دام الموضع مشغولا بواحد من رموز الأعداد التسعة، لكنّ غياب العدد يشار إليه ببياض (أي فراغ في الكتابة) يجعل من قراءة العدد محلا للاضطراب والتداخل. ويعود فضل العرب في استعمال رموز الأعداد إلى ضبطه قائما على نظام موضعيّ يكون للرمز الواحد قيمة حسب موضعه. فالصّفر اسم للموضع الفارغ. وتذهب هونكه (شمس العرب: 92 وما بعدها) إلى أنّ العرب ترجموا كلمة [sunya] الدّالة على الفراغ في الهندية بكلمة [صفر] العربيّة هذه التي انتقلت إلى اللّغات الأوروبيّة في أشكالها المعلومة.

ومهما يكن من أمر [صفر] من حيث كانت ترجمة لكلمة هندية بجامع الدّلالة على الفراغ أو كانت من ابتداع العرب في منظومة العدّ، وهي أمور يصعب البتّ فيها، يظلّ المبحث اللّغويّ قائما من حيث ما به ترشّحت (ص ف ر 3) للجريان اسما على الفراغ الرّياضيّ من مجموع الجذور الواردة في الجدول المتولد باشتغال الخطاطة [X ف ر]. وجميعها دال على هذا المعنى بوجه من الوجوه كما بيّنّا قبيل هذا. تبين بهذا الوجه نجاعة المنوال الاحتماليّ في تفسير تعدّد الدّلالات في الجذر الواحد - بعبارة

متداولة - وفي الجذر الجامع (أو المثال) - بعبارتنا، وفي الإسهام في تفسير الدلالات الاصطلاحية فوق ذلك:

تتميز النسخة من الجذر الجامع [ص ف ر 3] بالدلالة على الفراغ مطلقاً إذا ما قورنت بسائر الجذور في جدولها في مستوى أول و'ذا ما قورنت القيمة الدلالية المقترنة بصوت [ص] بقريبتها [ز]-[س] من الثالوث الصّفيري في مستوى ثان: الفراغ في [صفر] مطلق من حيث ينطبق على المادّي والمجرّد، وعلى المجمل والمتعدّد، وعلى الأمكنة وغيرها، وعلى الأوعية الطبيعيّة والصنّاعيّة وغيرها. هذا في مستوى الدلالة يدعم ذلك جريان الصّفة [صفر] على نمط واحد في المطابقة جنساً وعدداً، إذ «الجميع والذّكر والأنثى والواحد سواء فيه» كما ورد عند الأزهرّي في «التّهذيب» وتناقلته سائر المعاجم:

- صفر الإناء من الطّعام والشّراب والوطب من اللبن: خلا.
- أصفر الرّجل: افتقر.
- الصّفر «الجميع والذّكر والأنثى والواحد سواء فيه»: الشّيء الخالي.
- إناء أصفار: لا شيء فيه.
- بيت صفر من المتاع ورجل صفر اليدين، رجل صفر من الخير: خال.
- الصّفراء: الجرادة إذا خلت من البيض.

يجري هذا خلافاً لسائر الجذور من الجدول. فالجذر [ق ف ر] يكون للمكان و[ك ف ر] للمكان البعيد أو القصي، إلخ (راجع جدول [X ف ر]). وتتمايز وحدات الثالوث الصّفيريّ [س-ص-ز] تمايزاً صوتيّاً يناسبه تمايز دلاليّ كما يلي بيانه:

[ص]	- / جهر /	+ / تفخيم /	[صفر] الفراغ المطلق
[س]	- / جهر /	- / تفخيم /	[سفر] إفراغ بالتّفريق والكنس والإبعاد
[ز]	+ / جهر /	- / تفخيم /	[زفر] إفراغ النّفس بتصويت

في عودة علم الشّهر [صفر] إلى معنى اللّون

نجد في تسمية [صفر] الجارية على الشّهر المعلوم أو الشّهرين في التّقويم العربيّ القديم فرضيّتان «لغويّتان» تتفقان في العود بالتّسمية إلى معنى الفراغ وتفرّقان في تصوّر انطباقه:

الفرضية (1): يسمّى الشهر صفرا «لأنهم يمتارون الطعام فيه من المواضع»
و«لإسفار مكة من أهلها إذا سافروا فيه».

فالفراغ هنا فراغ مكة من أهلها عند السفر، موسم الترحّل والهجرة
للتجارة وغيرها.

الفرضية (2): يسمّى الشهر صفرا «لأنهم كانوا يغزون القبائل فيتركون من أغاروا
عليه صفرا من الأمتعة».

فالفراغ حادث بفعل الإغارة والسلب في موسم الحرب والنهب.

تقوم الفرضيتان على مظهرين اجتماعيين اقتصاديين موسميّين ينتظمان حياة
العرب (أهل مكة أساسا) قبل الإسلام. والبتّ في هذا الأمر مشكل، لأمر عديدة
منها غياب الوثائق التي تبين عن طبيعة التسمية من حيث قدمها أو حداثها في العربية
قبل الإسلام ومن حيث مأتاها عربي أصيل هو أو مقترض من لغة أخرى؟ ومنها أنّ
التقويم العربي القديم قمريّ للأشهر فيه دورة غير ثابتة لا تنابع دورة الفصول إذا ما
قرنت حركة القمر بحركة الشمس. وإذا ما جرى الرّبط بين تسمية الشهر والظاهرة
الاقتصادية الاجتماعية الحادثة فيه يختلّ الرّبط لاختلال التلازم بين الزّمان والظاهرة
بفعل التحوّل في موقع الشهر إزاء الظاهرة الموسميّة الدورية. فقد يتحوّل [صفر]
خلال الفصول ولا تتحوّل الرّحلة من موقعها صيفا وشتاء.

ونميل، في غياب اليقين، إلى العود بتسمية [صفر] جارية على سدسين
(شهرين) من السداسيّة الأولى من العام العربيّ القديم إلى نظام الفصول وما
يصاحبها من تحولات في المناخ -حرّا وبردا واعتدالا- وفي النبات بفعل ذلك
التحوّل في المناخ، وما إلى ذلك. يدعم هذا العود ما تثبته المصادر التاريخية من ورود
الصّفرين في بداية السنّة عند العرب قبل الإسلام وبداية العام عندهم كانت في
الخريف. ويدعم ذلك أيضا ما لاحظناه من تلازم بين عوامل المناخ حرّا وبردا،
من جهة، واللون مطلقا أو حادثا بفعلها في الجدول [ص X ر]، من جهة أخرى.
ويدعم ذلك جريان النسبة [صفرية] على عدد من المسميات بعضها أزمّة
وبعضها نبت وبعضها نتاج الماشية، وتربط هذه المسميات بتوسط الحرّ والبرد كما
يبين ممّا يلي نقلا عن «التّهذيب»:

فالصَّفريَّة من لدن طلوع سهيل إلى سقوط الدَّرَاع. تسمَّى أمطار هذا الوقت صَفريَّة (رواه ثعلب عن ابن الأعرابي). والصَّفريَّة ما بين تولِّي القيظ إلى إقبال الشَّتاء (رواه أبو سعيد). وفي أوَّل الصَّفريَّة أربعون ليلة يختلف حرَّها وبردها تسمَّى المعتدلات. والصَّفريَّة نبات يكون في أوَّل الخريف تخضَّر له الأرض ويورق الشَّجر.

وتجري [صفري] صفة على التَّاج في سلسلة من الصِّفات تسمِّي بها العرب التَّاج بوقته: الصَّقعيَّ أوَّل التَّاج وذلك عندما تصقع الشَّمس فيه رؤوس البهم (بعض العرب يسميه الشَّمسيَّ والقيظيَّ) ثمَّ الصَّفريَّ وذلك عند صرام النَّخل ثمَّ الشَّتويَّ وذلك في الرِّبيع ثمَّ الدَّفنيَّ وذلك حين تدفأ الشَّمس ثمَّ الصِّفيَّ ثمَّ القيظيَّ ثمَّ الخرفيَّ في آخر القيظ. ويدعم ذلك ما ورد في تعريف [ناجر] المقترنة بإدَّة [ن ج ر] دالَّة على العطش الشَّديد وعدم الارتواء: هو شهر رجب وقيل صفر لأنَّ المال إذا ورد شرب حتَّى ينجر. قال المفضَّل كانت العرب تقول في الجاهليَّة للمحرَّم مؤتمر ولصفر ناجر ولربيع الأوَّل خوان (لسان العرب: نجر).

نرجح في ضوء هذه المعطيات المعجميَّة - وبكامل الحذر - أنَّ [صفر] اسما على الشَّهر المعلوم يعود إلى مجال / اللون / المقترن بالمناخ حرًا وبردا لا إلى مجال / الفراغ /. يدلُّ على ذلك أنَّ نقطة التَّقاطع بين الثالوث الذي تجري فيه [صفري-ة] علما على الشهرين وصفة للأمطار و / أو الأيَّام والتَّاج تتمثل في درجة الحرارة زيادة ونقصانا. فيكون، على هذا، الجدول [X ف ر] المقترن بمجال اللون في علاقته بالمناخ، مصدرا لاسم صفر تحمله النسخة [صفر 2] من الجذر المثال [ص ف ر]. فيكون تبعا لما سبق بيانه، مفهوم الصَّفَر - وحدة حسابيَّة - من الفراغ مقترنا بمجال الجدول [X ف ر]. وتكون تسمية الشَّهر والنبات من الفصل الذي تعمه الصَّفرة وما خالطها مقترنا بمجال الجدول [ص X ر] كما يلي تمثيله:

الجذر المثال [ص ف ر]		
ث 1 ث 2 م	ث 1 م 2 ث	ث 1 ث 2 م
ص ف X	ص X ر	ص ف X
جدول - 3 مجال 3	جدول - 2 مجال 2	جدول - 1 مجال 1
ص ف ر 3	ص ف ر 2	ص ف ر 1
الفراغ	اللون	الصوت

العدد [صفر]	شهر [صفر]	-
-	النّبات	-

خاتمة

قد يكون القارئ وجد في هذا الفصل تناولا مخصوصا لقضية مدارها تاريخ المعجم. ولعله تساءل في جدواها من زاوية صناعية إذ لا أثر لها في صناعة المعجم جمعا وتبويبا وتعريفا للمواد المعجمية. ولعله وجد فيها ثغرات من زاوية تاريخية وتاريخية إذ لم تتضمن معالم على سلم الزمان ولا وثائق ولا نقوشا من حفريات وغيرها. ورغم ذلك كله كان البحث موسوما بالحفريات. وللقارئ في جميع ذلك أعذاره ولنا أعذارنا ومبرراتنا. والمهم أننا بيّنا في هذا البحث أنّ الخوض في مسائل المعجم عامة ومسائل تاريخه خاصة عمل عقيم إذا لم يستند إلى منوال يفسر اشتغال المعجم من حيث تولده وانتظامه خلال التاريخ. وإذا كان ذلك غاية لهذا المنوال وجب أن يكون هذا المنوال لسانيا نظريا ووجب أن يكون موضوع البحث ومادته طبيعيا ذهنيا بالاستتباع. فالمعجم الذهني - عربيا كان أو غير عربي - سابق في الوجود على الصناعي بل على كل توثيق مهما كان الشكل الذي يكون للوثيقة. هو سابق وهو كذلك مزامن مستمر ملازم لوجود الإنسان كائنا في التاريخ، وهو في صيرورة دائمة دوام التاريخ وصيرورته. والصيرورة طامسة لبعض المعالم أحيانا. فلا سبيل إليها إلا التوسل بجهاز نظري قوي من حيث قدرته التفسيرية توسل علماء الأرض بآلات حفر قوية تخترق الطبقات الجيولوجية التي تزداد كثافة بازدياد العمق. ومن سبل ذلك التوسل بجهاز نظري قادر على تفكيك المعطيات وتحليلها إلى جزئياتها الصوتية الدلالية توسل الكثير من العلوم بآلات التكبير من المجاهر والمراسد بأنواعها. وهذا ما عملنا على تحقيقه بنسبة من النسب في هذا البحث علنا نسهم في إنارة بعض الإشكالات اللغوية العامة أو تلك المخصوصة بمظهر دون آخر.

الفصل الرابع

ظاهرة التضعيف في المعجم العربي

مقدمة

يمثل التضعيف ظاهرة لغوية كونية ومبحثا تكاد لا تخلو منه المصنّفات النحوية قديما وحديثا ولا تغفله مختلف النظريات الصوتية الغربية والعربية المعاصرة. وقد أوقفنا البحث في المعجم العربي من حيث آليات تولده وانتظامه صوتا ودلالة، اشتقاقا وإعرابا على عدد من المبادئ كوّنت مجتمعة منوالا نسّميه «المنوال الاحتمالي». وقادنا البحث في مختلف تلك الآليات إلى ظاهرة التضعيف فوجدناها منتظمة وفق مبادئ تعمّ سائر الظواهر في المعجم العربي. ووجدنا الكثير من الفرضيات في شأنها تفسرها تفاسير لا نوافق عليها من منظورنا.

ونكتفي في هذا المقال بعرض نقدي موجز للفرضيات الحديثة التي تبلورت منذ الثمانينيات في إطار الصوتية التفرعية⁽¹⁾ أو في إطار تاريخي⁽²⁾ أو في إطار علامي⁽³⁾ يكون ذلك في القسم الأول من هذا الفصل. يليه قسم نعرض فيه عرضا مركزا لمختلف المبادئ الأساسية التي يقوم عليها المنوال الاحتمالي في اشتغال الأساس في المعجم العربي. ويكون القسم الثالث في عرض تحليلي لنماذج من المعطيات في المضاعف من الثلاثي في إطار المنوال الاحتمالي تبين بها الكثير من مظاهر الانتظام في المضاعف بوجه مخصوص وفي المعجم العربي بوجه عام. ولا نهتم في هذا العمل بما ساهم به اللغويون العرب في دراسة التضعيف وعذرنا في ذلك ما خصصناه به من عناية في أعمال سابقة (الزناد 1998). ولا نعرض إلى المضاعف الرباعي، وعذرنا في ذلك أن انتظام الرباعي في المعجم العربي متّصل بانتظام الثلاثي من جهة ونسبته من

(1) Autosegmental phonology (Goldsmith 1976, McCarthy 1979, Bohas 1993)

(2) Historical reconstruction (Ehret 1989)

(3) Sémiotique (Barbot 1998)

المعجم دون نسبة الثلاثي فيه. فارتأينا أنّ العناية بالثلاثي أولى من العناية بالرباعي، على أن تستكمل العناية بالرباعي في المقبل من الأعمال ريثما يُستكمل تحليل المعطيات. فالمعطيات هي المنطلق الأوّل والحكم الأخير.

التضعيف: الظاهرة وتحاليلها

التضعيف في الإطار التفريعي

مثل الإطار التفريعي في الدراسات الصوتية أفضل الأطر لتناول مختلف الظواهر الصوتية في اللغات المختلفة تناولاً يتجاوز الكثير من مظاهر القصور في تناول التوليدي الذي تحدّد في شومسكي وهال⁽¹⁾ (1968). فقد تمكن البحث الصوتي بداية من السنوات السبعين من الكشف عن مبادئ وحقائق لم تكن ميسورة في إطار تناول الخطّي. وصحب ذلك بلورة جهاز شكلي متكامل في التحليل وفي التمثيل. واتسع صدى هذا الجهاز فشمّل المستوى الصّرفي وكان الصّرف العربيّ خاصّة والصّرف في اللغات السّامية عامّة مجالاً لذلك تبلور في أعمال ماك كارثي (1979، 1981 وما بعدها). ثمّ اتّسع درجة أخرى ليلبغ مستوى الجذر في العربيّة في أعمال بوهاس (1993 وما بعدها) ليكتمل جزء من العناية بالدلالة بعد أن كان التناول شكلياً صرفاً. وفي جميع ذلك مثل التضعيف مبحثاً مستقراً نورد في ما يلي أهمّ المبادئ في شأنه من حيث مظاهره الكونيتية ومن حيث مظاهره الشكليّة و/ أو الدلاليّة كما تبلورت في بعض الأعمال المشار إليها.

ويورد قولدسميث (1990، 77-81) عدداً من الحقائق في سلوك المادّة المضاعفة رابطاً إياها بالنّظام المقطعيّ. إذ يجري تصنيف المقاطع حسب «الوزن» إلى «خفيف» و«ثقيل». وتميّز اللّغات بين النّوعين باعتماد عدد الوحدات الصوتيّة الواردة في المقطع بعد الحركة وبعتماد نوعها أحياناً. فيعامل الحرفان المضاعفان كما لو كانا حرفين مختلفين ينتمي أولهما إلى مقطع ثقيل والآخر إلى مقطع خفيف. يظهر ذلك في قواعد موضوعة النّبرة مثلاً. فالحرفان المضاعفان في هذه الحال يعتبران حرفين متتابعين لا حرفاً موسوماً بسمة الطول.

(1)Chomsky & Halle

وتسمح بعض اللغات بورود حرفين مضاعفين في مواضع يمتنع فيها تتابع حرفين مختلفين. ففي اللغة اللوغندية مثلا، وهي واحدة من لغات البنطو في أوغندا، تتوفر الأشكال المقطعية التالية: CV, CVV, CVN, CVC. يعيننا منها CVC الذي لا يرد متطرفا في نهاية الكلمة. والشرط فيه إذا ما ورد وسط الكلمة أن يكون الحرف الثاني منه من جنس الحرف الوارد في مطلع المقطع الموالي له أي مضاعفا، كما يبين من الزوجين التاليين (قولدسميث 1990، 55-56):

حرف الكوب	mu-go	تعلم	ku-yiga
عصا	mu-ggo	صاد/ اصطاد	ku-yigga

وفي بعض اللغات⁽¹⁾ تشتغل قواعد إقحام الحركة بين الحروف التي يؤدي اجتماعها إلى حدوث سلسلة ممتنعة. ولكن هذه القواعد لا تنطبق إذا ما كانت تؤدي إلى الفصل بين المضاعفين. وقد مثل ذلك أساسا لاعتبار الحرفين المضاعفين وحدة لا تنفصل، وهو ما يفسر معاملة المضاعف معاملة خاصة تختلف عن معاملة سلاسل الحروف المختلفة.

ومن الحقائق الثابتة في مختلف اللغات أن قواعد التغيرات الصوتية لا تنطبق على الحروف المضاعفة. ولذلك يجري التفريق بين هذه القواعد على أساس انطباقها على المضاعف أو عدم انطباقها. وفي ضوء ذلك ينقسم المضاعف إلى نوعين:

أ- المضاعف الحقيقي

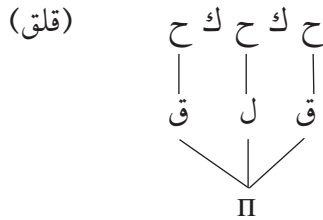
يتمثل المضاعف الحقيقي⁽²⁾ في المادة الحرفية التي ترتبط بموضعها من القالب المقطعي ارتباطا الواحد بالمتعدد: قطعة صوتية مفردة ترتبط بموضعين من القالب المقطعي. ولنا في العربية نماذج المضاعف من قبيل [مدّ] وغيرها حيث يكون اشتقاق الفعل المضاعف [مدّ] بارتباط الحرف الثاني من الجذر (م د) بالموضعين الحرفيين الثاني والثالث من القالب المقطعي:

(1) من ذلك لغة البيرو Pero (من اللغات التّشادية الغربية الجارية في نيجيريا) ولهجة آيت صغروشن البربرية واللغة المارشالية من اللغات الأسترونوزية Marshallese.

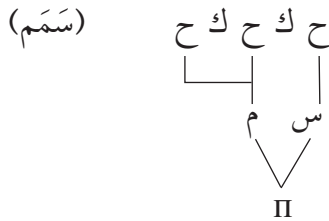
(2) true geminates.

المثيل الإجماري وغير ذلك. ويعتبر أنّ التّضعيف - في جميع أحواله - يمثل شكلياً ربطاً للمفرد بالمتعدّد من الجذر إلى الشّكل العروضي (ال قالب المقطعي). ويشترط أن يكون ذلك - كما أوردنا عن قولدسميث - جارياً على مادّة صوتية من مستوى تفرعيّ واحد فلا يكون من التّضعيف الحروف المتماثلة المتجاورة المتأّتية من صرافم مختلفة ومن مستويات تفرعية مختلفة بالاستتباع، من قبيل الجذر واللاصقة.

فالمضاعف من قبيل (ق ل ق) لا يشذّ عن التناول التفرعيّ إذ لا يتمييز شكلياً من الجذور العادية مثل (كتب):

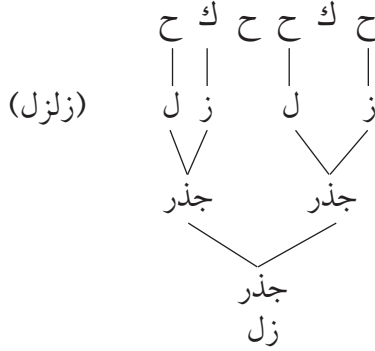


أمّا المضاعف من قبيل (س م م) فيقوم تمثيله الشكليّ على أساس كونه جذراً ثنائياً (س م) كما يقتضي ذلك مبدأ حظر المثل الإجماري⁽¹⁾. وإذ يكون الرّبط اتّجاهياً (من اليمين إلى اليسار) يُنشر الحرف الثّاني نشرًا آلياً على الموضعين الحرفيين الثّاني والثالث من القالب المقطعيّ فيتحقّق الثّاني من الجذر مضاعفاً في المظهر الصّوتيّ. فهذا التّضعيف مرده إلى ملء المواضع الحرفيّة المتوفّرة ولا صلة له بخصائص الوزن الصّرفيّة:



(1) تورّد مختلف الأبحاث صياغات متنوّعة لهذا المبدأ (OCP) Obligatory Contour Principle يمكن إيجازها في ما يلي: يمتنع وجود عناصر صوتية متشابهة متجاورة في مستوى تفرعيّ واحد وهو ما بمقتضاه تختصر المادّة الصوتية المتكرّرة في المستوى التفرعيّ الواحد إذا ما تجاورت، ولهذا المبدأ تبعات كثيرة مهمّة (Yip 1988, 1989 ; Goldsmith 1976, 1990).

ويحدث تضعيف الجذر الثنائي فيكون بمقتضاه تكرر المادة الحرفية ثم تربط العناصر واحدا بواحد كلاً بموضعه من المواضع الحرفية من القالب المقطعي:



التضعيف في إطار نظرية التوسيع

تسير أعمال بوهاس (1993) في نهج سطر بعضه بروكلمان ومن أتى بعده من المستعربين والمهتمين باللغات السامية والإفريقية الآسيوية، مستفيدة في آن واحد مما وصلت إليه الصوتية التفريعية من نتائج مهمة في البنية الصوتية في مختلف اللغات⁽¹⁾. فهو ينطلق من فرضية قوامها أن الأصول الحرفية ثنائية في العربية وفي اللغات السامية، تتكوّن هذه الثنائيات بالتوليف بين المخارج في النطق حيث تقترن توليفة واحدة بدلالة ما. ويجري توسيع الجذر الثنائي وفق مقتضيات البنية الصرفية الثلاثية بزيادة حرف ثالث. فالجذور تنظمها ثلاثة مستويات:

- أ- المولدة: تطلق على التوليف بين مخرجين. فيكون عدد المولدات⁽²⁾ على عدد التوليفات الممكنة بين المخارج المختلفة. فالتوليف بين الحروف الحنكية والحروف الأسنانية يكوّن المولدة (حنكيّ × أسنانيّ) مقترنة بالدلالة على شحنة / القطع / .
- ب- الأثل: يطلق على التوليف بين صوتين من مخرجين يتوالفان في مولدة ما. فمن المولدة (حنكيّ × أسنانيّ) تكون أثول عديدة منها (ق ص) مثلاً.
- ج- الجذر: يمثل الجذر تحقّقاً للأثل بواحدة من طرق التوسيع (الإقحام، التضعيف).

(1) McCarthy, Yip, Lowenstamm, etc.

(2) matrice(s)

يكون التوسيع بالإقحام، إقحام حرف رنان (ح ر) في الموضع الحرفي الأول أو الوسطي أو النهائي. ويتم التوسيع بالإقحام باستعمال جميع الحروف الرنانة:

ح ح 1	(ب خ) «هدأ»	(ج س) «تجسس»
ح ر ح 1	-	و ج س
ح ح ر 1	ب و خ	ج و س
ح ح 1 ح ر	ب خ و	-

ويكون للتوسيع بالتضعيف ثلاثة أشكال:

- (1) تضعيف الثاني من الحرفين أو النشر: نشر الحرف الثاني على الموضعين الحرفيين الثاني والثالث من البنية الثلاثية.
- (2) تكرار الأول من الحرفين.
- (3) تكرار الحرفين (تكرار كلي).

نموذج ذلك ما يلي:

	زل	ح ح 1	
تضعيف/ نشر	زل ل	ح ح 1 ح 1	زل ق وسقط
تكرار الأول	زل ز	ح ح 1 ح	قلق، اضطرب
تكرار كلي	زل زل	ح ح 1 ح ح 1	اضطرب، اهتز

ولئن استقام تناول بوهاس لانظام الجذور من حيث وجوه التوسيع بحكم ما بين الأشكال المختلفة من صلة دلالية قوية أو ضعيفة فإنّ الرّابط بين توسيع الأصل الثنائي الواحد توسيعاً بالإقحام من جهة وتوسيعاً بالتكرار من جهة ثانية، يظلّ غير مبرر. كما أنّه لا يعتبر إلا الحروف الرنانة في التوسيع بالإقحام والحال أنّ المعطيات تثبت قسماً كبيراً من الجذور تتضمّن حروفاً أخرى -من غير الرنانة- ذات صلة دلالية قوية بتلك الموسعة بالرنانة. وهذا أمر لا يجد تفسيراً له في منواله. فالمتصور أنّ تكون مختلف استراتيجيات التوسيع مهما اختلفت محكومة بمبادئ عامّة واحدة. ثم إنّ مبدأ التوسيع، كما تبلور عند بوهاس، لا يمكنه أن يفسّر ظاهرة الاشتراك التي تعمّ المعجم في العربية إذ ينهض بمظهر التّرابط عن طريق الاتّفاق في الدّلالة ويهمل تعدّد الدّلالات أو تراكبها.

التضعيف في الإطار التاريخي

ينطلق إيريت (1980، 1989) من مسلمة تثبت مرحلة ثنائية تلتها أخرى ثلاثية توسعت فيها الثنائيات إلى ثلاثيات. ولئن اختلفت إستراتيجية التوسيع من حيث درجة انتشارها في اللغات السامية واللغات الإفريقية الآسيوية فإن أسبابها واحدة إذ تعود إلى منحى عام إلى توسيع الدلالات الفعلية والاسمية وتدقيقها: يغلب على هذه الدلالات المظهر التحوي الاشتقاقي لا المعجمي الصّرف. ويذهب إيريت إلى أن جميع الحروف تشغل دور الموسّع ويقصر موقع التوسيع على الموضع الثالث من الجذر. ويسعى إيريت من خلال جرد المعطيات إلى أن يثبت معنى مخصوصا للحرف الواحد في سياقات مختلفة يتنوع فيها الحرفان الأوّل والثاني. يتأكد ذلك عنده بأن يأخذ قائمة من الجذور تتفق في الأوّل والثاني وتختلف في الثالث يتبين بذلك خصوصيات الحرف الثالث دلاليًا بمقارنتها بسائر العناصر في القائمة (1989 / 183):

الجذر	المعنى	دلالة الثالث
ن ج ب	الشجر: قشر نجبها	* ب امتداديّ
ن ج ر	نحت الخشب	* ر انتشاريّ
ن ج ف	السهم: براه	* ف تكراريّ
ن ج ف	قطع الشجرة من الأصل	* ف التّكثيف
ن ج ل	اللّوح: محاه	* ل انتهائيّ
ن ج و	الجلد: كسطه وسلخه	* و الشّروع

ويأخذ جملة من الجذور تختلف في الأوّل والثاني وتتفق في الثالث ويستجلي مّا تتفق فيه دلالتها، معنى الحرف الثالث، فحرف [*ر] يدل على الانتشار في ما يلي (إيريت 1989، 128):

ب خ ر	لانتشار البخار.
ب ذ ر	لما في عمليّة البذر من نشر وتفريق.
خ س ر	لما في الضّبياع والضّلالة من تيه وابتعاد.
ز أ ر	لما في الرّئير من تواصل واستمرار.
م خ ر	لما في شقّ البحر من استمرار وتفريق للماء.
...	

وأثبت إيريت سبعة وثلاثين وجها في توسيع المعاني الفعلية تكون للحرف الثالث، وهي قيم دلالية يفوق عددها عدد الحروف في اللغات السامية، ويفسر ذلك بما يكون للحرف الواحد من تعدد في القيم أحيانا.

ولئن وجد إيريت نوعا من التخصيص المعنوي يقترن بالحرف الثالث في حال اختلافه عن الثاني، فإنه لا يجد ذلك في حال التضعيف. وإذ يمتنع في توجهه تفسير ذلك يجعل من التضعيف ظاهرة شكلية لا مبرر لها دلاليا. فالثلاثي المضاعف ملحق إحقا شكليا مقطعيًا بالثلاثي الحادث بغير التضعيف. فيكون الحرف الواحد حاملا لمعنى إذا ما خالف الثاني من الأصل الثنائي وخلوا من المعنى إذا ماثل. فحرف [*ر]، مثلا، يكون في منظور إيريت ذا معنى في جميع السياقات التي أوردناها قبل هذا وفي غيرها ما خالف الحرف الثاني من الجذر. ويكون غير ذي معنى إذا ما مثله. وكذا شأن جميع الحروف ذوات المعاني التي تلحق ثالثة عنده في المعطيات. وهذا إشكال أول.

ثم إن جعل التضعيف في الثلاثي أمرا شكليا ناتجا عن انتشار بنية ثلاثية تستقطب جميع الجذور الثنائية التي لم يتيسر لها أن تتوسع بحرف ثالث ذي معنى، يطرح إشكالا في مستوى الرباعي المضاعف: فهل التضعيف في الرباعي شكلي هو الآخر؟

وإذا ما استقام تفسير إيريت لدلالة [*ر]، مثلا، على الانتشار في (ن ج ر)⁽¹⁾ دالة على نحت الخشب ونجارته، فلا نرى دلالة لهذا الحرف على الانتشار في مفهوم العطش ولا في مفهوم السرعة والسوق وغيرهما من المعاني المقترنة بالجذر (ن ج ر). فمناوله قاصر عن استيعاب هذه الظاهرة، ظاهرة الاشتراك، المطردة في المعجم العربي.

التضعيف في الإطار العلامى: النحت الأكبر

ينطلق باربو من دحض المواقف المنتشرة عند الباحثين في اللغة العربية خاصة واللغات السامية عامة من حيث سبق الثنائي على الثلاثي والثلاثي على الرباعي بأن يكون الثاني من الزوجين موسعا من سابقه عن طريق الزيادة. فينفي أن تكون

(1) انظر: 2003, 2005 Zanned

الحاجة إلى تعدد الجذور دافعا إلى تغيير الحرف الثالث منها أو الرابع وينبغي أن يكون الرابعي حادثا بلا حقة على الثلاثي ينتهي بها المطاف إلى الانصهار في جذر رباعي. ويتصور أن الجذور في المعجم العربي تنظمها شبكة من العلاقات الصوتية الدلالية تبين عن موصّلات متشعبة متداخلة قوامها توليفات سلسلية⁽¹⁾ تكوّن الواحدة منها مفهوما مشتركا⁽²⁾ بينها وبين مدلولات أخرى لتوليفات أخرى. والمفهوم المشترك هو المفهوم الذي يتقاسمه عدد من المدلولات المعجمية المقترنة بنفس الصّواتم (الحروف)، وتوافق شبكة التوليفات السلسلية المتفقه في الحروف وحدة دلالية تمثل التقاطع بين مختلف المفاهيم المشتركة يطلق عليها المفهوم المشترك الجامع⁽³⁾. فيكون الثلاثي والرابعي والخماسي من الجذور جميعا متكوّنا عن طريق التوليف بدرجات مختلفة من حيث التركيب والكثافة يكون بمقتضاها الخماسي مثلا عجرة تزيد كثافتها عن كثافة الرابعي وعن كثافة الثلاثي لا كائنا مركبا بالنحت من جذرين أو جذر وبعض آخر. ويعرض باربو (1997، 170) إلى التضعيف (تضعيف الثاني) - بصفة غير مباشرة - معتبرا إياه تحقّقا لسلسلة ثنائية: (أ ب) ← أ ب ب.

التضعيف في المنوال الاحتمالي

تفاضل النظريات والمناويل النظرية بالقدرة التفسيرية والطبيعية والاقتصاد في القواعد والمبادئ والإطلاق في انطباقها.

ويمثل الحلّ الذي تقدّمه المناويل التفرعية (ماك كارثي، بوهاس) من حيث يُعتبر التضعيف ربطا بين الحرف الثاني من الجذر الثنائي وموضعين حرفيين متجاورين في البنية المقطعية يسمّونه ربط الواحد بالمتعدد أو نشرا، يمثل ذلك حلا ضعيفا ذا مطاعن عديدة: أولها عام مبدئي يتمثل في حاجة الفرضية الثنائية إلى إثبات، وثانيها منصب على كون ذلك الحلّ شكليا صرفا عند ماك كارثي، وشكليا يعتمد الدلالة اعتمادا جزئيا عند بوهاس. فلئن أهمل ماك كارثي دراسة الجذور في تعالقتها صوتيا وداليا ليهتم باستقامة منواله شكليا - وله ذلك - فقد يحيل أن بوهاس يكمل ذلك النقص ولكّنه في الواقع ظلّ سجيننا لقيدين أولهما الإطار الشكلي التفرعي وثانيهما

(1) combinaisons séquentielles

(2) isosème

(3) archiisosème

فرضية الثنائية والتوسيع. فكان وصفه لانتظام الجذور في المعجم قطاعياً لا يفسر الواقع وإنما يفسر ما يراه من خلال ما يتصوره في ضوء منطلقاته. فإذا ما فسّر ماك كارثي وبوهاس التضعيف في العربية على أنه عملية شكلية آلية تحدث بتكرار واحد من الحرفين الأصليين أو كليهما، فإنهما لا يفسران تعدد الدلالة في الوجه الواحد من تلك الوجوه الثلاثة، ولا يقنعان بوجاهة الجمع بين شكلين أحدهما ثلاثي والآخر رباعي، جمعا واحدا أساسه شبه صوتي.

أما منوال إيريت فيعتبر التضعيف ظاهرة شكلية يكون فيها الثالث المضاعف ملئاً للفراغ الذي تقتضيه إستراتيجية التوسيع، توسيع الشائي إلى البنية الثلاثية. فكأن اللغة تضيق بها السبل في توسيع الشائي، فلا تجد ثالثاً يكون لمعنى، فتلجأ إلى تضعيف الثاني اعتباراً. فمثل هذا الحل اعتباري غير مبرر.

ولمنوال «النحت الأكبر» عند باربو ميزة مقارنة بالمناويل الثلاثة المعروضة: هو بحث في العلامة لا يعترف بحدود البنية اللغوية. ولذلك كسر مفهوم الجذر والوزن واعتبرهما عائفاً - منهجياً وإجرائياً - عن الغوص في أسرار البنية العميقة - والعبارة له - في المعجم. فالتعالقات المتوفرة في نسيج المعجم تعالقات مجهرية دقيقة صوتية - شحنية دلالية على غاية من التداخل والتشابك. ويكاد المبدأ الواحد المسير لها أن يكون الانتشار في جميع الاتجاهات لقيام جميع التعالقات الممكنة. وإذا كان ذلك كانت الفوضى. ولكن من المفروض أن كل فوضى منظمة محكومة بمبادئ وقواعد على سلمية تضمن استقامة النظام. فيكون التضعيف تبعاً لذلك حادثاً بمحض الصدفة تقريباً غير مخصوص بقاعدة. فمنوال باربو على نقض المناويل الثلاثة السابقة منوال في العلامة اللغوية يلغي شكلته ما ليعتنق شكلته أخرى من نوع مخصوص تمثل أساساً تقوم عليه دلالة هبائية إن لم تكن نووية يستشر فيها باربو من خلال اللغة العربية (1997 ص 161).

أما في المنوال الاحتمالي فيمثل التضعيف ظاهرة تحدث حدوثاً طبيعياً باشتغال الخطاطات ذات الثابتين والمتغير، في إنتاج الجذور: ينص المبدأ 19 على أن كل جذر في العربية هجين صوتاً ودلالة، بفعل التقاطع الحتمي بين الجداول في شكل صوتي جامع هو (الجذر الجامع). وينص المبدأ 18 على أن التضعيف يحدث عندما تطابق قيمة م قيمة ث 2 أثناء اشتغال الخطاطة: (م = ث 2). يكون التضعيف المتصل

في جداول [ث1ث2م] ويكون التّضعيف المنفصل في جداول [م ث1ث2]. وقد تناولنا ظاهرة التّقاطع المحدثه للهجنة الصوتية وتراكب الدلالة في أعمال أخرى (الزّناد 1998، 2003، 2005) بيّنا فيها وجوه الانتظام الصوتي-الدلالي في عدد من النّماذج كان منطلقها (هـ ج ر) ثمّ (ن ج ر) و(هـ و ر) ف(ن هـ ر).

وفي ما يلي جدول في النّماذج الأربعة حيث كان منطلق الجذر الجامع (هـ ج ر) ومنه إلى جذرين آخرين يقاطعانه في جدولين من جداوله هما (هـ و ر) و(ن ج ر)، ثمّ من (ن ج ر) إلى (ن هـ ر). ينضاف إليها جذران من المضاعف تتخذهما نموذجين لدراسة ظاهرة التّضعيف هما (ن ج ج) و(هـ ج ج). وهما جذران جامعان متقاطعان في ما بينهما ويقاطع أولهما الجذر الجامع (ن ج ر) وثانيهما الجذر الجامع (هـ ج ر). نجمل ذلك في الجدول (2) حيث تشير المدخل الواردة في المستوى الثالث إلى المجالات أي المفاهيم المسيطرة على الجداول كلاً بخطاطته وعناصره. يُستصَفَى المجال من الدلالات المشتركة بين الجذور المنتمية إلى جدول واحد.

(2) تقاطع الجداول

م ث1ث2	م ث1ث2	م ث1ث2	م ث1ث2	م ث1ث2	م ث1ث2	م ث1ث2	م ث1ث2	م ث1ث2
هـ ر	ن هـ ر	ن ج ر	ن ج ر	ن ج ر	ن ج ر	ن ج ر	ن ج ر	ن ج ر
ضياء	سيل	فصل	سرعة	حرّ/ عطش	قطيعة	هذيان	اندفاع	دوران
-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	ن ج ر2	ن ج ر1	ن ج ر3	-	هـ و ر2	هـ و ر1	هـ و ر3
-	-	-	-	-	-	-	-	-
ن هـ ر3	ن هـ ر1	ن هـ ر2	هـ ج ر3	هـ ج ر1	هـ ج ر2	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	م ث1ث2	م ث1ث2	م ث1ث2	م ث1ث2	م ث1ث2	م ث1ث2	م ث1ث2
-	-	ن ج ر	ن ج ر	ن ج ر	ن ج ر	ن ج ر	ن ج ر	ن ج ر
-	-	اضطراب	سيل/ غور	هوج	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	هـ ج ر3	هـ ج ر1	هـ ج ر2	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	ن ج ر2	ن ج ر1	ن ج ر3	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-

التضعيف الاحتمالي: المبادئ والقواعد

تبين المناويل نوعين من البيان متكاملين: نظرياً صرفاً مجرداً وتطبيقياً عينياً. فالنظري مجرد إمساك بالمبادئ الكبرى وصوغ لها في مظهرها الشكلي التجريدي. وهو خلاصة تحليل للمعطيات منها تستصفي المبادئ شيئاً فشيئاً. والتطبيقي العيني عود إلى المعطيات به تبين سعة المبادئ واستيعابها لما تدعي استيعابه من الظواهر.

ينص المبدأ 19 على أن كل جذر في العربية جذر جامع يمثل نقطة تقاطع فيها ثلاثة جداول يتضمّن الواحد منها نسخة من ذلك الجذر من مأتي مخصوص بدلالة مخصوصة. وينص هذا المبدأ نفسه على أن ذلك التقاطع يمثل ما به ترابط شبكة الجذور في العربية صوتاً ودلالة. وليكن الجذران (هـ ج ج) و(ن ج ج) نموذجين يبين بهما ذلك في (3) حيث نقتصر على بيان المظهر الشكلي في اشتغال التضعيف، على أن نعود إلى المظهر الدلالي بعد هذا.

تنتج الخطاطات الثلاث جداول من الجذور يتضمّن الواحد منها جذراً مضاعفاً. والتضعيف في الجذر الثلاثي نوعان باعتبار عدد الحروف المضاعفة:

أ- تضعيف ثنائي: فيه حرفان من ثلاثة لهما قيمة واحدة. وهو نوعان حسب موضع الحرفين في بنية الجذر متصلين أو منفصلين:

- المتصل: الحرف الأول والحرف الثاني لهما قيمة واحدة: ح1 ح1 ح

الحرف الثاني والحرف الثالث لهما نفس القيمة: ح1 ح1 ح1

- المنفصل: الحرف الأول والحرف الثالث لهما قيمة واحدة: ح1 ح1 ح

ب- تضعيف ثلاثي: الحروف الثلاثة ذات قيمة واحدة: ح1 ح1 ح1. وهو

تضعيف جامع لوجهي التضعيف الثنائي المتصل والمنفصل.

(3) تقاطع الجداول في الجذرين الجامعين (هـ ج ج) و(ن ج ج)

ث1م2	ث1ث2م	م2ث1ث	ث1ث2م	ث1م2
هـXج	هـجX	Xجج	نXج	نXج
هـبج	هـج ب	بجج	نج ب	ن ب ج
هـم ج	هـج م	مجج	ن ج م	ن م ج
هـوج	هـج و	وجج	ن ج و	ن و ج
هـفج	هـج ف	فجج	ن ج ف	ن ف ج
هـثج	هـج ث	ثجج	ن ج ث	ن ث ج
هـذج	هـج ذ	ذجج	ن ج ذ	ن ذ ج
هـظج	هـج ظ	ظجج	ن ج ظ	ن ظ ج
هـتج	هـج ت	تجج	ن ج ت	ن ت ج
هـدج	هـج د	دجج	ن ج د	ن د ج
هـطج	هـج ط	طجج	ن ج ط	ن ط ج
هـسج	هـج س	سجج	ن ج س	ن س ج
هـزج	هـج ز	زجج	ن ج ز	ن ز ج
هـصج	هـج ص	صجج	ن ج ص	ن ص ج
هـنج	هـج ن	ن ج ج ³	ن ج ن	*ن ن ج
هـرج	هـج ر	رجج	ن ج ر	ن ر ج
هـلج	هـج ل	لجج	ن ج ل	ن ل ج
هـرضج	هـج رض	رضجج	ن ج رض	ن رض ج
هـشج	هـج ش	شجج	ن ج ش	ن ش ج
هـيج	هـج ي	يجج	ن ج ي	ن ي ج
هـجج ²	هـجج ¹	*هـججج	ن ج ج ¹	ن ج ج ²
هـقج	هـج ق	قجج	ن ج ق	ن ق ج
هـكج	هـج ك	كجج	ن ج ك	ن ك ج
هـخج	هـج خ	خجج	ن ج خ	ن خ ج
هـغج	هـج غ	غجج	ن ج غ	ن غ ج
هـحج	هـج ح	حجج	ن ج ح	ن ح ج
هـعج	هـج ع	عجج	ن ج ع	ن ع ج
*هـهـج	هـج هـ	هـجج ³	ن ج هـ	ن هـ ج
هـأج	هـج أ	أجج	ن ج أ	ن أ ج

ويمتنع التّضعيف الثلاثي مطلقا ويقبل التّضعيف بنوعيه المتّصل والمنفصل حيثما وافقت قيمة م قيمة ث 2 في الجدول (م = ث 2). ويمتنع التّضعيف إذا ما وافقت قيمة م قيمة ث 1 في الخطاطات التي يتجاوز فيها ث 1 و م في الموضعين الأوّل والثّاني منهما:

تضعيف مقبول: ث = 2 م

تضعيف ملغى: ث = 1 م، قيد ((ث 1 # م) في الموضعين الأوّل أو الثّاني).

وفي ما يلي عرض لعدد من التّفاصيل تهمّ التّضعيف حسب الخطاطة من حيث ترتّب عناصرها وقيمها واشتغالها.

أ- خطاطة ث 1 ث 2 م

الشرط في اشتغال هذه الخطاطة أن يكون ث 1 مختلفا عن ث 2 (ث 1 =/= ث 2) في تحدّد القيم من المنطلق (المبدأ 17). وبمقتضى هذا الشرط تتعطلّ هذه الخطاطة عن الإنتاج إذا كان فيها لكلّ من ث 1 و ث 2 قيمة واحدة، وإن توفّر في المعطيات ما يعارض هذا المبدأ من قبيل (ددن) و(ببر)، فهو قليل محدود يكاد لا يتجاوز هذين المثالين، ولذلك يعتبران نموذجين فريدين لا يمثّلان إحصائيا مادّة يمكن أن يخصّصها النحو بقواعد في توليدها فتخصّصها النّظرية بمعالجة مخصوصة وذلك ضمّانا للاقتصاد النّظريّ. فيمتنع (ح 1 ح 1 x) من الخطاطة وبالاستتباع يمتنع إنتاج جذر (ح 1 ح 1 ح 1) مطلقا، ويمتنع تبعا لذلك التّضعيف الثلاثي:

الخطاطة: ث 1 ث 2 م

القيمة: *ج ج x [تتعطلّ لانعدام شرط الخلاف في القيمة]

الجدول: 0 [تتعطلّ *ج ج ج]

وإذا كانت قيمة ث 1 مختلفة عن قيمة ث 2 تشتغل هذه الخطاطة في إنتاج جدول من الجذور يتضمّن المضاعف بنوعيه المتّصل والمنفصل. يكون التّضعيف المتّصل إذا ما وافقت قيمة م قيمة ث 2 ويكون التّضعيف المنفصل إذا ما وافقت قيمة م قيمة ث 1:

خطاظة	ث1ث2م	ث1ث2م	ث1ث2م	ث1ث2م
القيمة	س ل س x	ز ل ز x	ق ل ق x	ه ج ه x
التضعيف المتصل	س ل ل	ز ل ل	ق ل ل	ه ج ج
التضعيف المنفصل	س ل س	ز ل ز	ق ل ق	*ه ج ه

ونشير إلى أنّ (ه ج ه) و(ن ج ن) جذران ممكنان وإن كانا من المهمل في العربية، فنظائرهما كثيرة من قبيل (ق ل ق) و(ز ل ز) و(س ل س) إلخ. وكان بإمكاننا الاشتغال على واحد من هذه النماذج ولكنّ مسلك التقاطع بين الجداول المحدث لشبكة العلاقات في المعجم قادنا من الجذر (ه ج ر) إلى الجذرين (ه ج ج) و(ن ج ج) وقد أثرنا متابعة هذا التدرّج إذ هو من طبيعة الانتظام المعجمي الذي نسعى إلى بلورته في المنوال الاحتمالي، ثمّ إن الجذرين المهملين في الثلاثي مستعملان في الرباعي المضاعف (نجنج) و(هجهج) ولا يسعنا تناول التضعيف في الرباعي فهو مبحث محتاج إلى عمل مستقلّ يهّم انتظام الرباعيّات عامّة في إطار المنوال الاحتمالي.

ب- خطاظة ث1م ث2

إذا كانت قيمة ث1 هي قيمة ث2 (ث1=ث2) تشتغل الخطاظة ويمتنع إنتاج الجذر الذي توافق فيه قيمة م قيمة ث1 و ث2 (ث1=م=1) من الجدول، فالتضعيف الثلاثي متنف مطلق الانتفاء:

خطاظة	ث1م ث2	ث1م ث2	ث1م ث2	ث1م ث2
القيمة	س x س	ز x ز	ق x ق	ج x ج
التضعيف	*س س س	*ز ز ز	*ق ق ق	*ج ج ج

إذا خالفت قيمة ث1 قيمة ث2 (ث1≠ث2) تشتغل الخطاظة ويمتنع إنتاج الجذر الذي توافق فيه م قيمة ث1 (م=1) تبعا لخيار نظامي يمتنع بمقتضاه التضعيف الحادث بمطابقة م قيمة ث1 في الجدول كما سطرنا قبل هذا. فالشرط في اشتغال هذه الخطاظة أن تكون قيمة ث1 مختلفة عن قيمة م لورودهما في الموضعين الأولين من البنية الحرفية في الجذر:

الخطاظة	ث 1 م 2	ث 1 م 2	ث 1 م 2	ث 1 م 2
القيمة	هـ x ج	ن x ج	ز x ل	س x ل
التّضعيف	*هـ هـ ج	*ن ن ج	*ز ز ل	*س س ل
	هـ ج ج	ن ج ج	ز ل ل	س ل ل

ج- خطاظة م ث 1 ث 2

إذا كانت قيمة ث 1 هي قيمة ث 2 (ث 1 = ث 2) منذ المنطلق، تشتغل الخطاظة لتنتج جدولاً من المضاعف تضعيفاً ثنائياً متّصلاً بجميع عناصره مقبولة ما عدا واحداً يمتنع للتّضعيف الثلاثي حيث يكون التّطابق في القيم الحرفية ثلاثياً بأن توافق قيمة م قيمة ث 1 وقيمة ثابت 2:

الخطاظة	م ث 1 ث 2	م ث 1 ث 2	م ث 1 ث 2	م ث 1 ث 2
القيمة	خ ج ج	خ ق ق	ز ز ز	س س س
التّضعيف	ر ج ج	ر ق ق	ز ز ز	س س س
	*ج ج ج	*ق ق ق	*ز ز ز	*س س س

وإذا كانت قيمة ث 1 مختلفة عن قيمة ث 2 (ث 1 ≠ ث 2) تشتغل الخطاظة ويكون التّضعيف الثنائي المنفصل عندما توافق قيمة م قيمة ث 2 ويكون التّضعيف المتّصل عندما توافق قيمة م قيمة ث 1 وهو تضعيف متّصّل تبعاً للقيود الموضوعية:

الخطاظة	م ث 1 ث 2	م ث 1 ث 2	م ث 1 ث 2	م ث 1 ث 2
القيمة	خ ل ج	خ ل ق	ز ل ز	س ل س
التّضعيف	ج ل ج	ق ل ق	ز ل ز	س ل س
	*ل ل ج	*ل ل ق	*ل ل ز	*ل ل س

التّضعيف الاحتمالي: تطبيقات

ينصّ المبدأ 17 على أنّ اشتغال الخطاظة الواحدة وقد تحدّدت قيمتا الثابتين فيها تنتج شبكة (جدولاً) من 28 جذراً تتفق في الثابتين وتتمايز في المتغيّر. الاتّفاق في المظهر الصّوتي يناسبه اتّفاق في الدلالة بأن يقترن بالجدول كاملاً مجال (مفهوم عام) يعمّه. والتّمايز في الصّوت بين الجذور في الجدول الواحد يناسبه تمايز في الدلالة بينها

في المجال الواحد (المبدأ 21). وتشغل الخطاطة الواحدة على استرسال صوتي في فضاء النطق يناسبه استرسال دلالي في المجال. وينصّ المبدأ 19 على أنّ الجذر الجامع يمثل تقاطعا بين جداول ثلاثة يتضمّن الواحد منها نسخة تقترن بدلالة مخصوصة من المجال الذي يسيطر على الجدول، وينصّ المبدأ 18 على أنّ التّضعيف حادث حدوثا طبيعيا عند اشتغال الخطاطات بما يصادف ذلك من تطابق بين قيم العناصر (الثابتين والمتغير) بوجوهه المختلفة، وخلاصة الأمر أنّ ظاهرة التّضعيف ظاهرة نظامية تقتضيها طبيعة الاشتغال الاحتمالي في إنتاج الجذور وأنّ ما يسمّى في المعهود بالجذر المضاعف هو جذر جامع تتراكم دلالاته بفعل التقاطع بين الجداول.

التّضعيف الاحتمالي: (ن ج ج) نموذجا

يقترن بالجذر الجامع (ن ج ج) الدلالات الرئيسيّة التالية:

الغور والسّيلان: - نجّت القرحة: رشحت / سالت بما فيها.

- نجنجت العين: غارت

الاضطراب: - نجنج: اضطرب.

- ردّد أمره ولم ينقّده / ترديد الرّأي.

- النّجججة: التّحريك والتّقليب.

السّرعة: - نجنج الرّجل: أسرع.

تعود الواحدة من هذه الدلالات إلى جدول مخصوص من الجذور بمجال

مخصوص كما يلي بيانه:

الجذر الجامع: ن ج ج		
م ث 1 ث 2	ث 1 م 2	ث 1 ث 2 م
X ن ج	ن X ج	ن ج X
جدول-3 مجال 3	جدول-2 مجال 2	جدول-1 مجال 1
ن ج ج 3	ن ج ج 2	ن ج ج 1
الغور والسّيلان	الاضطراب	السّرعة

فالدلالة على / السرعة / مقترنة بنسخة [ن ج ج 1] التي يتضمنها الجدول [ن ج x] الذي يسيطر عليه مجال / السرعة / . ويمثل هذا الجدول نقطة التقاطع بين الجذر الجامع (ن ج ج) والجذر الجامع (ن ج ر). نعرض ذلك في ما يلي حيث ثبت المستعمل من الجذور بمعانيها كما عرّفها المعاجم. وتشير الأرقام الثلاثة: أولها إلى عدد الجذور الحاملة للمعنى المدرج في المجال المسيطر على الجدول، وثانيها إلى عدد الجذور المستعملة كما تثبتها المعاجم، وثالثها نسبة الأول المؤيية من الثاني. وتمثل مثل هذه النسب مسبرا المنوالنا من حيث طاقته التفسيرية التكهنية: يبلغ عدد الجذور المستعملة التي تتضمنها الجداول الخمسة 76 جذرا منها 69 تحمل دلالة تدرج بها في مختلف المجالات المسيطرة على مختلف الجداول كلاً بوجهه ونسبته حسب ما يأتي عرضه بعد هذا. وعلى هذا، تكون نسبة التكهّن في المنوال الاحتمالي في قسم المعطيات المدروسة هنا 90.78، وهي نسبة عالية مقبولة في البحث اللغوي، ونشير إلى أننا ألغينا ما يمكن العود به من دلالات الجذور المستعملة إلى المجال المسيطر على الجدول عودا يحتمل عسفاً أو تأويلاً بعيداً، وذلك تجنباً للكثير من مزالتق التأويل:

الخطاطة: ث 1 ث 2 م

القيمة: ن ج x

المجال: / السرعة /

الجدول: 18 / 14 (77.77%)

ن ج ب النّجيب من الإبل: القويّ منها الخفيف السّريع. نجائب الإبل: عناقها التي يسابق عليها.

ن ج م منجم: طريق ظاهر (لسان)، مستو واسع (من كازيمرسكي).

ن ج و أسرع وسبق / بعير نجبيّ: سريع / النّجبيّ: السّواق المصوّت.

ن ج ف الرّيح الكثيب أو الرّمل: جرفته.

ن ج ث المستنجد مثل المنهمك.

ن ج د التّجد: سريع الإجابة لما دعي إليه. المنجدة: عصا تساق بها الدّوابّ وتحتّ على السّير.

ن ج ز بالوعد: عجل / استنجز الحاجة: سأل إنجازها واستنجزها.

ن ج ر 1 دفع ضرباً / النّجر: السّوق الشّديد / رجل منجر: شديد السّوق للإبل.

ن ج ل الرّجل: سار شديداً / المنجل: السّائق الحاذق. النّاقة تنجل الحصى مناسمها: ترمي به وتدفعه.

- ن ج ش التجش: الإسراع / التجاشة: سرعة المشي. نجش: أسرع كأنه يثير التراب في مشيه.
 ن ج ج 1 نج الرجل: أسرع فهو نجوج.
 ن ج خ السيل: اندفع بشدة / سيل ناجخ: شديد الجرية يحفر الأرض حفرا شديدا.
 ن ج ع النجعة: المذهب في طلب الكلا في مواضعه.
 ن ج ح سير ناجح: شديد سريع.

ويبين من خلال عرض المعطيات في الجدول السابق مبدأ التقاطع بين الجداول في الجذر الجامع بوضوح. فالجدول [ن ج x] يتضمّن كلا من (ن ج ر 1) من الجذر الجامع (ن ج ر) و(ن ج ج 1) من الجذر الجامع (ن ج ج). وكلاهما محمّل من مجال / السرعة / المسيطر على هذا الجدول بدلالة / السرعة في المشي / هي سرعة ذاتية في (ن ج ج 1) وسرعة بدفع وسوق شديدين في (ن ج ر 1).

وتعود دلالة الجذر الجامع (ن ج ج) على / الاضطراب والتحرك والتقليب / إلى مجال / الاضطراب / المسيطر على الجدول [ن ج x] الذي يتضمّن نسخة (ن ج ج 2). عرض ذلك في ما يلي:

الخطاطة: ث 1 م 2 ث

القيمة: ن x ج

المجال: / الاضطراب /

الجدول: 15 / 15 (100٪)

ن ب ج التخليط في الكلام. نبج إذا خاض سويقا أو غيره / التابجة، التبيج: كان من أطعمة العرب في زمن المجاعة يخاض الوبر باللبن ويجدح.

ن و ج التوجة: الزوجة من الرياح.

ن ف ج الأرنب: ثار، وثب / الرياح: جاءت بغتة.

ن ث ج يقال لأحد العدلين إذا استرخى قد استنح.

ن ت ج تنتج الرياح السحاب: تمره حتى يخرج قطره.

ن س ج الرياح التراب: سحبت بعضه على بعض. الرياح الربيع: تعاورته ريجان طولا وعرضا. الرياح الماء: ضربت متنه فانتسجت له طرائق كالحبك. الرياح الورق والهشيم: جمعت بعضه إلى بعض. التسوج من الإبل: التي لا يثبت حملها ولا قتبها عليها، إنما هو مضطرب / التي تقدّم جهازها إلى كاهلها لشدة سيرها.

ن ز ج الغلام: رقص، (فحص الأرض بالقدمين فحفا متواترا سريعا موقعا)

- ن ض ج الإنضاج: الطهي / التضييع: المطبوخ.
 ن ش ج التشييع: أشد البكاء وقيل: هي مآقة يرتفع لها النفس كالنفواق. التشيع مثل البكاء للصبي إذا ردّد صوته في صدره ولم يخرجه.
 ن ج ج 2 نجنج: اضطرب. ردّد أمره ولم ينفذ. التجنجة: التحريك والتقليب.
 ن خ ج نخج: نكح. النخج: هو أن تضع المرأة السقاء على ركبتيها ثم تمخضه. نخج الدلو في البئر: حرّكها لتمتلئ. وهو لغة في مخج، إذا خضخضها.
 ن ح ج التّحج / النّخج: كناية عن التّكاح، والحاء له فيه (لسان).
 ن ع ج التّعج: ضرب من سير الإبل. نعجت الإبل في سيرها: أسرع.
 ن هـ ج أنهج / نهج: إذا انبهر حتى يقع عليه النفس من البهر. النهج والنّهج: الربو/ تواتر النفس من شدة الحركة.
 ن أ ج التّشييع: السّرعَة / شدّة هبوب الرّياح / مرّ سريع للريّح مع صوت.

وتعود دلالة الجذر الجامع (ن ج ج) على / رشح القرحة / و/ غور العين / إلى جدول [x ج ج] حيث تتدرج نسخة (ن ج ج 3) دالة على ذلك المعنى جزءا من مجال / الغور والسيلان / المسيطر على الجدول كاملا كما يلي عرضه:

- الخطاطة: م ث 1 ث 2
 القيمة: x ج ج
 المجال: / الغور والسيلان /
 الجدول: 17 / 19 (89.47%)
 م ج ج الشراب / مّج الشيء من فمه: رمى به. شيخ ماجّ: يمّج ريقه ولا يستطيع حبسه في كثره.
 ب ج ج القرحة والجرح: شقّ / بالرّمح: طعن. البج: طعن يخالط الجوف ولا ينفذ. الأبعج: واسع مشقّ العين.
 ف ج ج فجّ: باعد، شقّ / الفجّ: الطّريق الواسع بين جبلين. الافجيج: الوادي الضّيق العميق.
 ث ج ج الثّجّ: الصّبّ الكثير (الماء، الدّم) / الثّجيج: السّيل الغزير. عين ثجوج: غزيرة الماء / الثّجة: حفرة يحتفرها ماء المطر.
 ذ ج ج الماء: شربه.
 د ج ج البيت: قطر سقفه.
 س ج ج سبّ الحائط: طيّنه / السّجة: اللّبن الكثير الماء.
 ز ج ج زجّ: إذ طعن بالعجلة / طعن بالرّمح / الشّيء: رمى به. الرّجج: دقّة في الحاجبين وطول.

- ن ج ج 3 القرحة: رشحت، سالت بما فيها/ نجنجت العين: غارت.
 رج ج فلان كثير الرجرجة: كثير البزاق/ الرجرجة: بقية الماء بالحوض الكدرة المختلطة
 بالطين لا تنفع. رجّت الأرض: حرّكت حركة شديدة وزلزلت.
 ل ج ج لجة البحر: حيث لا يدرك قعره. لَجّ البحر: الماء الكثير الذي لا يرى طرفاه.
 ش ج ج الرأس: جرحه، كسره/ شَجّ الشراب بالماء: مزجه. السفينة البحر: خرقتة وشقّته.
 خ ج ج الخجج: الشقّ. ينججون الوادي خجًا ويهجونه هجًا: ينحدرون فيه ويطؤونه كثيرا.
 الخجججة: الانقباض والاستخفاء في موضع خفيّ.
 ع ج ج الانحدار في الوادي/ نهر عجاج: كثير الماء.
 ح ج ج الحجج: أن يشجّ الرجل فيختلط الدم بالدماع فيصبّ عليه السمن المغلى حتى يظهر
 الدم فيؤخذ بقطنة.
 ه ج ج 3 هجج البعير: غارت عينه في رأسه من جوع أو عطش أو إعياء غير خلقة/ هجّت
 العين: غارت/ ماء هجاهج: لا عذب ولا ملح. واد هجيج: عميق/ الهجيج:
 الغدران.
 أ ج ج الماء: ملح وكان مرًا، وقيل شديد المرارة. أجيح الماء: انصبابه.

التضعيف الاحتمالي: (ه ج ج) نموذجاً

يقترن بالجذر الجامع (ه ج ج) الدلالات الرئيسية التالية:

- الغور (العين وما - هججت العين: غارت.
 شابهها): - الهجج: الغدران.
 - الهجج: الشقّ الصّغير في الجبل.
 - واد هجيج، إهيجج: عميق.
 الشدة - يوم هجهج: كثير الرّيح شديد الصّوت.
 والاضطراب - هجّت النّار: اتقدت وسمع صوت استعارها.
 بتصويت: - هجج النّار: أجيحها.
 القطيعة: - هجج: هجر، انتقل من بلد إلى آخر (عامية).
 - استهجّ السّائرة: استعجلهم/ سير هجاج: شديد.
 - اهتجّ في رأيه ونحوه: تهادى عليه ولم يصغ لمشورة أحد.
 - هجاجيك هنا! : كف!

وفي ما يلي مآتي تلك الدلالات الثلاث، كلاً بنسختها، وخطاطتها، وجدولها
 الذي يتضمّنهما، ومجالها الذي يسيطر على جدولها:

الجذر الجامع : ه ج ج		
م ث 1 ث 2	ث 1 م ث 2	ث 1 ث 2 م
X ه ج	هـ X ج	هـ ج X
جدول-3 مجال 3	جدول-2 مجال 2	جدول-1 مجال 1
هـ ج ج 3	هـ ج ج 2	هـ ج ج 1

يتضمّن الجدول [x ج ج] نسخة (هـ ج ج 3) تضمّنه لنسخة (ن ج ج 3) ممثلاً
مأتي لدلالة كليهما على الغور في العين كما عرضنا قبيل هذا.

وتمثّل (هـ ج ج 1) نسخة من الجذر الجامع ترد في الجدول [هـ ج ج x] دالة على
معنى / الانتقال من بلاد إلى أخرى / وما لابسه من معاني / السير / أو / السوق /
أو / الكفّ / . ويندرج هذا المعنى في مجال / القطيعة / المسيطر على الجدول كاملاً
كما نعرض في ما يلي. وإذ يتضمّن الجدول [هـ ج ج x] كلاً من (هـ ج ج 1) و(ن ج ج 1)
مشحونين بداليتين متكافئتين أو متقاربتين مثل ذلك نقطة تقاطع بين جداول الجذر
الجامع (هـ ج ج ر) والجذر الجامع (هـ ج ج ج) كما أوردنا في تقاطع الجداول (راجع
التمثيل (2)):

الخطاطة: ث 1 ث 2 م

القيمة: هـ ج ج x

المجال: / القطيعة /

الجدول: 14 / 15 (93.33%)

هـ ج م الهدم والقلع والتقيؤ / هجم الرّجل غيره: ساقه وطرده طرداً شديداً / هجم
المرض عنه: أقلع وفتّر.

هـ ج ب هجبه: دفعه وساقه أمامه، ضربه بالعصا.

هـ ج و الشّتم والذّم والشكوى / الهجاء: تقطيع اللفظة بحروفها. الهجى: الشّع من
الطعام.

هـ ج ف الهجف من التّعام والنّاس: الجافي الثّقيل.

هـ ج د (هجمد: زجر للفرس ليمضي).

هـ ج س المسارّة، الحديث سرّاً أو همساً / هجس: ردّه عن الشّيء وكفّه.

هـ ج ز المسارّة والمهاجسة.

- هـ ج ن المهجّنة: الكريمة الممنوعة إلا من فحول بلادها.
 هـ ج ر1 صرم، قاطع / الهجرة: خروج من أرض إلى أرض.
 هـ ج ل الهاجل: الكثير السفر / الهجل من الطرق: غير المسلوكة.
 هـ ج ش هجش بينهم: أغرى وحرّش / الدّابة ساقها سوقا ليّنا.
 هـ ج ي = هـ ج و.
 هـ ج ج 1 هجّ: هاجر، انتقل من بلد إلى آخر (عامية). استهجّ السّائرة: استعجلهم / سير هجاج: شديد.
 هـ ج ع النّوم وانقطاع الحركة / هجع الجوع: انقطع.
 هـ ج أ انقطع / أهجأ الشّيء: قطعه وأذهبه.

ويتضمّن الجدول [هـ ج x] الذي يسيطر عليه مجال / الهوج / النسخة (هـ ج ج 2) من الجذر الجامع (هـ ج ج) مشحونة بالدلالة على معنى / الشدّة والاضطراب بتصويت / كما يلي عرضه:

- الخطاظة: ث 1 م ث 2
 القيمة: هـ x ج
 المجال: / الهوج /
 الجدول: 9 / 9 (100٪)
 هـ م ج أهيج الفرس في عدوه: اجتهد فيه.
 هـ ب ج هبج: ضرب ضربا متتابعاً في رخاوة. هبجه بالعصا: ضرب منه حيث ما أدرك.
 هـ و ج الهوجاء: السريعة من النّوق لا تتعاهد مواطئ مناسمها من الأرض. الهوجاء: الرّيح تقلع البيوت.
 هـ ز ج الهزج: الخفّة وسرعة وقع القوائم ووضعها.
 هـ د ج هـ دج الشّيخ في مشيته: قارب الخطو وأسرع من غير إرادة. اضطرب مشيه في الكبر. المشي والسعي والعدو، كلّ ذلك إذا كان في ارتعاش.
 هـ ر ج الهرج: القتال والاختلاط / هرج: أخذه البهر من حرّ أو مشي. هرج الفرس: اشتدّ عدوه.
 هـ ل ج الهلج: أخفّ النّوم / شيء تراه في نومك ممّا ليس برؤيا صادقة.
 هـ ي ج هاج: نار لمشقّة أو ضرر / اشتدّ غضبه وثار / الهيج: الحركة. يوم الهياج: القتال.
 هـ ج ج 2 سير هجاج: شديد / يوم هجاج: كثير الرّيح شديد الصّوت.

خاتمة

لعلّ أبرز نتيجة وصلنا إليها في هذا البحث كون التّضعيف في الجذور الثلاثية ظاهرة نظامية لا تفصل عن الظواهر المتحكّمة في إنتاج الجذور في المعجم العربي. فالتّضعيف ليس ظاهرة شكلية مستقلة في اشتغالها كما يذهب إلى ذلك القائلون بفرضية التّوسيع - في منطق المناويل القائمة على مبدأ الثنائيات منطلقاً - والذي يقوم على إقحام حروف اللين وما شاكلها من الحروف الرّتانة في المواضيع المختلفة من الجذر الثنائي. وإنّما هو ظاهرة طبيعية حادثة وفق المبادئ المسيّرة لإنتاج الجذور وانتظامها صوتاً ودلالة من المنظور الاحتمالي. وقد أبنا من خلال التّمودجين المعتمدين (ه ج ج) و(ن ج ج) عن وجوه هذا النّظام الاحتمالي التي تشمل ظاهرة التّضعيف وسائر الظواهر في إنتاج الجذور. فاشتغال الخطاطات المنتجة للجذور اشتغال آلي عفويّ طبيعيّ - خلال التّاريخ - ينتج الجذور الثلاثية من المضاعف ومن غير المضاعف إنتاجاً واحداً. وفي ذلك امتناع لتخصيص النوع الواحد من الجذور بقواعد مخصوصة من النّظرية النّحوية وهو أمر مطابق لحقيقة نظامية فيها ضمان الاقتصاد في المبادئ والقواعد. فالجذر «المضاعف» جذر ثلاثي مثل جميع الجذور في العربية محل اشتراك دلالي ومنوالنا قادر على تفسير إنتاجه وحدوث الاشتراك فيه قدرته على تفسير سائر الجذور من حيث إنتاجها وحدوث الاشتراك فيها.

ولا شك أنّ ما توصلنا إليه من نتائج يظلّ نسبيّاً في انتظار أن يتحقّق مسح كامل شامل للمعطيات ترسخ به بعض الحقائق أو تعدّل أو تلغى. وكذا سنّة البحث. ومهما يكن من أمر فإنّنا نعتقد دوماً أنّ المادّة المعجمية التي وصلتنا تظلّ مادّة خاماً يمثلّ تحليلها واستنطاقها خير المداخل للوقوف على مبادئها المسيّرة لها والكامنة فيها.

الفصل الخامس

في تعدّد حركة العين من الثلاثي المجرد المتصل بأصول حرفية واحدة

مقدمة

نتناول في هذا الفصل مبحثاً يتعلّق بتعدّد حركة العين من الفعل الثلاثي المجرد في صيغة الماضي و/ أو المضارع تبعاً لتنوّع المعاني في الواحدة منها. وهو مبحث قديم ثابت في ما اتّفق من الأفعال في الحروف الأصول وتنوّعت حركة العين منه، وقد جرى تعليقه باختلاف المعنى، وهذا أمر ثابت لا يثير إشكالا، ولكن ربط ذلك الاختلاف وتبريره على أساس التأويل هو محطّ الإشكال. ويمكن تلخيص المبحث في عدد من التساؤلات الموجزة: أولها في تفسير الدلالات الثلاث في الفعل الثلاثي كلاً بمعناها، وثانيها في العلاقة الدلالية بين المدلولات الثلاث وثالثها في تفسير اقتران الدلالة الواحدة بصيغة واحدة رغم اتّفاق الصيغ الثلاث في الحروف الأصول. نعرض أولاً ما به برّر اللغويون العرب ذلك ثمّ ننظر في ما يتوفّر لهذه الظاهرة من تفسير في إطار المنوال الاحتمالي. يكون ذلك باعتماد نموذج كثير الدوران في الاستعمال قديماً وحديثاً، هو مادّة [ح س ب].

في تبرير التعدّد الدلالي لتعدّد حركة العين عند اللغويين العرب

تتفق المعاجم العربيّة في جملة المعاني المقترنة بمادّة [ح س ب]، وتتناقلها بأمثلتها وبتخريجاتها. ويمكن أن نورد ما نظفر به فيها متعلقاً بالفعل الثلاثي المجرد في تنوّعه وفق حركة العين في ما يلي:

فَعَلَ	حَسَبَ	- حَسَبَ الشَّيْءَ: عَدَّهُ.
فَعَلَ	حَسَبَ	- حَسَبَ الشَّيْءَ كَأَنَّ: ظَنَّهُ.
فَعَلَ	حَسَبَ	- كَانَ ذَا أَصْلٍ أَوْ فَعَلَ كَرِيمًا، وَالْحَسَبُ: الْكَرَمُ. وَالْحَسَبُ الشَّرْفُ الثَّابِتُ فِي الْأَبَاءِ، وَقِيلَ: هُوَ الشَّرْفُ فِي الْفِعْلِ.

ولعلَّ أفضلَ موردٍ للتبرير ما يتوفَّر في المقاييس، حيث يجعل ابن فارس لمادَّة [ح س ب] أربعة أصولٍ تجتمع في واحدٍ منها المعاني الثلاثة الواردة قبل هذا، وعلى هذا يكون العود بمعنى الحسب في الشرف، والظن في الاعتقاد إلى معنى العدِّ: الظنُّ نوع من العدِّ، فهو «من قياس الباب: الحِسْبَانُ الظنُّ وذلك أنَّه فرق بينه وبين العدِّ بتغيير الحركة والتصريف، والمعنى واحد، لأنَّه إذا قال حَسِبْتَهُ كَذَا فَكَأَنَّهُ قَالَ: هُوَ فِي الَّذِي أَعَدَّهُ مِنَ الْأُمُورِ الْكَائِنَةِ» (المقاييس). والحسب من باب العدِّ كذلك: «ومن الباب: الحَسَبُ الَّذِي يُعَدُّ مِنَ الْإِنْسَانِ. قَالَ أَهْلُ اللَّغَةِ: مَعْنَاهُ أَنْ يَعِدَّ آبَاءُ أَشْرَافًا» (المقاييس)، «وإنما سُمِّيت مَسَاعِي الرَّجُلِ وَمَأْتَرُ آبَائِهِ حَسَبًا، لِأَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا تَفَاخَرُوا عَدَّ الْمُفَاخِرُ مِنْهُمْ مَنَاقِبَهُ وَمَأْتَرُ آبَائِهِ وَحَسَبَهَا؛ فَالْحَسَبُ: الْعَدُّ وَالْإِحْصَاءُ؛ وَالْحَسَبُ مَا عُدَّ» (لسان العرب). و«الحَسَبُ أَيْضًا: مَا يَعُدُّهُ الْإِنْسَانُ مِنْ مَفَاخِرِ آبَائِهِ» (الصَّحاح فِي اللَّغَةِ).

يقوم التبرير على أساسين: نظامي (بنويّ تصريفيّ) ودلاليّ. أمّا الأساس النظاميّ فقوامه تنوع حركة العين من الفعل للتمييز بين المعاني الثلاثة ذات الأصل الواحد المشترك، وهذا يبيِّن في قول صاحب المقاييس وهو صدى لما يتوفَّر عند النحاة وعلماء الصِّرف: «وذلك أنَّه فرق بينه وبين العدِّ بتغيير الحركة والتصريف، والمعنى واحد» (مقاييس). وأمّا الأساس الدلاليّ فيُعتمد لتبرير الصِّلة الدلاليَّة التي تجعل معنى الحساب أصلاً يتفرَّع إلى ثلوث من الاستعمالات: واحد على الأصل في الحساب، واثنين على الفرعيَّة من ذلك الأصل هما النسب الكريم في القرابة والأسرة، والظنُّ في الاعتقاد. فيكون الحساب عدًّا في الأشياء العامَّة دون تحديد، ويكون عدًّا في المناقب والأعمال الشريفة في المفاخرة، ويكون عدًّا في تصنيفها في الاعتقاد.

ونظف كذلك بأصل آخر يبدو أنَّه أصل الأصول. ورد ذلك في اللسان، يقول صاحبه: «قال الأزهري: وإنما سُمِّي الحسابُ في المُعَامَلَاتِ حَسَابًا، لِأَنَّهُ يُعْلَمُ بِهِ مَا فِيهِ كِفَايَةٌ لَيْسَ فِيهِ زِيَادَةٌ عَلَى الْمِقْدَارِ وَلَا نَقْصَانٌ». فيكون الأصل في مادَّة [ح س

ب] الدلالة على الكفاية ومنه تتفرّع دلالة الفعل الثلاثي مفتوح العين على الحساب الرياضي أو في المعاملات، ومنه معنى الحساب الذي يتفرّع إلى المعنيين الآخرين: النسب في مكسور العين، والظنّ في مضمومها. فتحدث بهذا التّأصيل درجة زائدة في التّفريع يمكن إجمالها في ما يلي:



قد يكون هذا المنحى في تبرير التعدّد في حركة العين من الفعل الثلاثي مغريا لقيامه على رابط دلاليّ مقبول في الحدوس اللغويّة، ولانعدام مدخل آخر في ذلك. فالأصل الحرفي الثلاثي -جاريًا على حروف الجذر- والأصل المعنويّ -جاريًا بمفهوم الأصل عند ابن فارس- كلاهما محلّ اشتراك معنويّ، يجري رفعه باعتماد التّنوع في حركة العين من الفعل الماضي -فتحًا ورفعًا وكسرًا- للتمييز بين قيم معنويّة مترابطة عائدة إلى معنى كبير واحد: فالعدّ هو الدلالة الأساسيّة في الجذر [ح س ب] يكون منه [حسب] مفيدا لمعنى العَدّ، ومنه [حسب] مفيدا لمعنى المفاخرة ولكن بتوسّط العَدّ بها أنّ المفاخر يعدّ أو يعدّد محاسن آبائه ومآثرهم، ومنه [حسب]

مفيدا معنى الظنّ بما أنّ كلّ ظنّ لشيء في شيء هو عدّ لذلك الشيء في ذلك الشيء. وهذا تبرير قد يستقيم في المطلق ولكنه لا يصمد طويلا.

في تبرير التعدّد في صيغ الفعل في المنوال الاحتمالي

يقوم المنوال الاحتمالي على أساس التقاطع بين الجداول في جذر جامع يتولّد في الواحد منها بنسخة منه تحمل شحنة دلالية مسيطرة على كامل العناصر في جدولها. ينتج عن ذلك أن الجذر الجامع هجين صوتا ودلالة، وقد بان ذلك بما يكفي في نماذج كثيرة في الفصول الماضية، ولنا عناية في هذا الفصل بما يكون لذلك الاشتراك من صدى في البنية الاشتقاقية والتصريفية. يؤخذ هذا الأمر من زاويتين: أولهما كيف تستجيب هذه المنظومة لضمان التمايز بين المعاني؟ وما هي المظاهر المعنوية التي تدفع النّظام إلى إظهار ذلك التمايز بتسطيره وتحقيقه لفظا في شكل حركة العين من الفعل الثلاثي المجرد مصرّفا في الماضي؟

ولبيان ذلك، وجب أن نتبع ما سطرناه في المنوال الاحتمالي لتبيين السلك على درجات. فالمادّة [ح س ب] في المنوال الاحتمالي جذر جامع لثلاث من النسخ تتولّد الواحدة منها عنصرا من جدول باشتغال خطاطة مخصوصة. فيكون تولّد النسخ الثلاث على هذا معروضا في (1).

يشتغل تولّد الجداول المعروض في (1)، اشتغالا آليا. فلا يفني بموارد النسخ الثلاث من حيث دلالة الواحدة منها، ولتبيين المجال المفهومي المسيطر على الجدول كاملا وجب تتبع المعطيات في القواميس، واستصفاء دلالة مشتركة أو متقاربة تجتمع بها مختلف الجذور المستعملة منها، بطبيعة الحال. وهو أمر محتاج إلى عرض الجداول كلاً بدلالته المسيطرة عليه واحدا واحدا، ثمّ البحث في تفسير اختصاص صيغ الفعل الثلاث، كلاً بحركة العين فيها بنسخة من الجذر الجامع [ح س ب]. وليكن ما يلي للتذكير:

- حَسَبَ - حَسَبَ الشَّيْءَ: عَدَّهُ.
حَسِبَ - حَسِبَ الشَّيْءَ كَأَنَّ: ظَنَّهُ.
حَسَبُ - كَانِذَا أَصْلٍ أَوْ فَعْلٍ كَرِيمٍ، وَالْحَسَبُ: الْكَرَمُ.
وَالْحَسَبُ الشَّرْفُ الثَّابِتُ فِي الْأَبَاءِ، وَقِيلَ: هُوَ الشَّرْفُ فِي الْفِعْلِ.

(1)- تولّد الجذر المثال [ح س ب]

م ث 1 ث 2	ث 1 م 2 ث 2	ث 1 ث 2 م
X س ب	ح X ب	ح س X
ب س ب	ح ب ب	ح س ب 1
م س ب	ح م ب	ح س م
و س ب	ح و ب	ح س و
ف س ب	ح ف ب	ح س ف
ث س ب	ح ث ب	ح س ث
ذ س ب	ح ذ ب	ح س ذ
ظ س ب	ح ظ ب	ح س ظ
ت س ب	ح ت ب	ح س ت
د س ب	ح د ب	ح س د
ط س ب	ح ط ب	ح س ط
س س ب	ح س ب 2	ح س س
ز س ب	ح ز ب	ح س ز
ص س ب	ح ص ب	ح س ص
ن س ب	ح ن ب	ح س ن
ل س ب	ح ل ب	ح س ل
ض س ب	ح ض ب	ح س ض
ر س ب	ح ر ب	ح س ر
ش س ب	ح ش ب	ح س ش
ج س ب	ح ج ب	ح س ج
ي س ب	ح ي ب	ح س ي
ك س ب	ح ك ب	ح س ك
ق س ب	ح ق ب	ح س ق
خ س ب	ح خ ب	ح س خ
غ س ب	ح غ ب	ح س غ
ح س ب 3	ح ح ب	ح س ح
ع س ب	ح ع ب	ح س ع
ه س ب	ح ه ب	ح س ه
أ س ب	ح أ ب	ح س أ

في عود معنى / الحساب / إلى مجال / القطع / المقترن بجدول [ح س X]

يتولّد الجدول المتضمّن لنسخة [ح س ب 1] باشتغال الخطاطة [ث 1 ث 2 م] بقيم ث 1=ح، و ث 2=س. يسيطر على هذا الجدول شحنة / القطع / بمعنى الفصل والفرز والتّمييز بين شيئين أو أكثر، من المحسوسات و/ أو المجرّدات. ولكن وجب التّخلّص من مفهوم العدّ، كما استقرّ عندنا، من حيث هو عمليّة رياضيّة على غاية من التّجريد في الأغلب، ولكنها عند التأمّل جارية عند الأطفال الصّغار أو عند ذوي التّعليم المحدود أو المنعدم، إنّها قوامها فرز وفصل بين العناصر المعدودة سواء كانت من الأصابع أو الأعواد وما إليها عند الأطفال أو جارية في عدّ الأشياء المادّيّة من ورق نقديّ أو غلال أو سمك وما إلى ذلك حيث تعدّ القطعة الواحدة بأن تفصل من المجموعة على تدرّج يذهب به العدّ صاعداً في جهة ومتناقصاً في أخرى. فالعدّ في أصله قطع وفصل وذلك هو مفهومه البسيط السّاذج بمعنى الأوّلي. وذلك ما نجده من علاقة بين مختلف المفاهيم المتتمية إلى المجال المسيطر على الجدول في ما يلي، وجميعها متّفق في عمل الفصل أو القطع. فيكون على هذا مورد العدّ أو الحساب مقترنا بالجذر [حسب 1] وهي النّسخة الجارية في صيغة [فعل]:

الخطاطة	ث 1 ث 2 م
القيمة	ح س X
المجال	/ القطع /
الجدول	

ح س ب 1 العدّ

ح س م	قَطَعَ الشَّيْءَ عَنْ آخِرِهِ / حَسَمَهُ الشَّيْءَ يَحْسِمُهُ حَسْماً: منعه إياه.
ح س و	الْحَبْسِيُّ: مَا تَنَشَّفُهُ الْأَرْضُ مِنَ الرَّمْلِ، فَإِذَا صَارَ إِلَى صَلَابَةٍ أَمْسَكَتْهُ فَتَحْفِرُ عَنْهُ الرَّمْلَ فَتَسْتَخْرِجُهُ. وَهُوَ الْاِحْتِسَاءُ.
ح س ف	حَسَفَ التَّمْرَ يَحْسِفُهُ: نَقَّاهُ. الْحُسَافَةُ: شَيْءٌ يَتَقَشَّرُ عَنْ شَيْءٍ وَيَسْقُطُ.
ح س د	أَصْلُ الْحَسَدِ: الْقَشْرُ، تَمْنَى أَنْ تَتَحَوَّلَ إِلَيْهِ نِعْمَتُهُ وَفَضِيلَتُهُ أَوْ يَسْلِبَهَا هُوَ.
ح س س	تَحَسَّسَتْ أَوْ بَارَأَ الْإِبِلَ: تَطَايَرَتْ وَتَفَرَّقَتْ. وَأَنْحَسَّتْ أَسْنَانُهُ: تَسَاقَطَتْ وَتَحَاثَّتْ وَتَكَسَّرَتْ؛ وَالْحَسِيُّ: الْقَتْلُ الدَّرِيعُ. وَحَسَبْنَا هَمَّ أَيِ اسْتَأْصَلْنَا هَمَّ قَتْلًا. وَحَسَّهُمْ يَحْسُهُمْ حَسّاً: قَتَلَهُمْ قَتْلًا ذَرِيعًا مَسْتَأْصِلاً.

ح س ل	الحسالة ما تَكَسَّرَ من قشر الشعير وغيره.
ح س ر	الحَسْرُ: كَشَطُكَ الشَّيْءِ عَنِ الشَّيْءِ / حَسَرَ الشَّيْءَ عَنِ الشَّيْءِ يَحْسُرُهُ وَيَحْسِرُهُ حَسْرًا وَحُسُورًا فَانْحَسَرَ: كَشَطَهُ.
ح س ي	وَإِحْتَسَى حَسِيًّا: اِحْتَفَرَهُ، وَقِيلَ: الْاِحْتِسَاءُ بَنْتُ التَّرَابِ لَخُرُوجِ الْمَاءِ. قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: وَسَمِعْتُ غَيْرَ وَاحِدٍ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ يَقُولُ اِحْتَسَيْنَا حَسِيًّا أَي أَنْبَطْنَا مَاءً حَسِيًّا. وَالْحَسِيُّ: الْمَاءُ الْقَلِيلُ.
ح س ك	الدَّابَّةُ: قَضَمَتِ الْحَبَّ.

في عود معنى / الظن / إلى مجال / الشعور / المقترن بجدول [ح X ب]

يتولّد الجدول المتضمّن لنسخة [ح س ب 2] باشتغال الخطاطة [ث 1 م ث 2] بقيمة ث 1=ح، و ث 2=ب. يسيطر على هذا الجدول شحنة / الشعور / بمعنى جملة من الأحوال الذهنيّة الباطنيّة تنوّزّها الحبّ والعطف والإشفاق والتعاون والحزن والغضب والأسى وما إلى ذلك وفق ما تثبته الشروح في الجدول:

الخطاطة	ث 1 م ث 2
القيمة	ح X ب
المجال	/ الشعور /
الجدول	
ح ب ب	الحُبُّ: نَقِيضُ البُغْضِ. وَالْحُبُّ، الْحَبُّ: الْوَدَادُ وَالْمَحَبَّةُ.
ح و ب	وَالْحَوْبَةُ رِقَّةُ فُرَادِ الْأُمِّ، وَالْحَوْبَةُ وَالْحَيِيَّةُ: الْهَمُّ وَالْحَاجَةُ.
ح د ب	يَحْدَبُ حَدْبًا فَهُوَ حَدَبٌ، تَحَدَّبَ: تَعَطَّفَ، وَحَنَا عَلَيْهِ. يُقَالُ: هُوَ لَهُ كَالْوَالِدِ الْحَدْبِ. وَتَحَدَّبَ بِهِ: تَعَلَّقَ، أَشْفَقَ عَلَيْهِ.
ح س ب 2	حَسِبَ الشَّيْءَ كَأَنَّ: ظَنَّهُ.
ح ز ب	وَحَزَبَهُ الْأَمْرُ يُحْزِبُهُ حَزْبًا: نَابَهُ، وَاشْتَدَّ عَلَيْهِ، وَقِيلَ صَغَطَهُ، وَالاسْمُ: الْحَزَابَةُ.
ح ن ب	تَحَنَّنَ عَلَيْهِ: تَحَنَّنَ.
ح ل ب	أَحْلَبَ الْقَوْمَ أَصْحَابَهُمْ: أَعَانَهُمْ. / أَحْلَبَ الرَّجُلُ غَيْرَ قَوْمِهِ: دَخَلَ بَيْنَهُمْ فَأَعَانَ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ، وَهُوَ رَجُلٌ مُحْلَبٌ.
ح ر ب	حَرَبَ الرَّجُلُ، بِالْكَسْرِ، يُحْرَبُ حَرَبًا: اشْتَدَّ غَضَبُهُ، فَهُوَ حَرَبٌ، حَرَبْتُ فَلَانًا تَحْرِيبًا إِذَا حَرَسْتَهُ تَحْرِيبًا بِإِنْسَانٍ، فَأُولَعِ بِهِ وَبَعْدَاوَتِهِ. حَرَبْتُهُ أَي أَغْضَبْتُهُ.

ح ش ب اَحْتَشَبَ القَوْمُ اَحْتِشَابًا إِذَا اجْتَمَعُوا.
ح ي ب انظر (حوب)
ح ق ب حَقَبَ أَمْرُ النَّاسِ أَي فَسَدَ وَاحْتَبَسَ.

في عود معنى / الحَسَب / إلى مجال / النِّسَب / المقترن بجدول [X س ب]

يتولّد الجدول المتضمّن لنسخة [ح س ب3] باشتغال الخطاطة [م ث1 ث2] بقيم ث1=س، وث2=ب. يسيطر على هذا الجدول شحنة / النِّسَب / بمعنى جملة من المفاهيم القائمة على التّراوح في بعد بيولوجيّ طبيعيّ أي عمليّة تمثّل أساس التّكاثر البيولوجيّ من حيث النّسل والضّرب والعصب وما إلى ذلك. وفي بعد اجتماعيّ أي عمليّة تتأسّس عليها الأسرة نواة للمجتمع بمسالكها التاريخيّة والعدديّة في المجتمعات عامّة من حيث النِّسَب والقراة والعرض والشّرف والعراقة:

الخطاطة م ث1 ث2

القيمة X س ب

المجال / النِّسَب /

الجدول

ن س ب النِّسَبُ: نَسَبُ القَرَابَاتِ، وهو واحد الأَنْسابِ. وَنَسَبْتُ فُلَانًا إِلَى أَبِيهِ أَنْسَبُهُ وَأَنْسَبُهُ نَسَبًا إِذَا رَفَعْتِ فِي نَسَبِهِ إِلَى جَدِّهِ الأَكْبَرِ.

ل س ب رجل لَسَابَةٌ للنَّاسِ: يطعن عليهم.

ر س ب الرَّاسِبُ، والرَّسُوبُ: الحليم، الثَّابِتُ الحليم.

ك س ب جمع، طلب، حَصَلَ / وقوله تعالى: مَا أَغْنَى عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ؛ قيل: مَا كَسَبَ، هنا، ولَدَه.

ق س ب والقَسْبُ الصُّلْبُ الشَّدِيدُ؛ يقال إِنَّهُ لَقَسِبُ العِلْبَاءِ: صُلِبَ العَقَبُ والعَصَبُ.

ح س ب 3 كان ذا أصلٍ أو فعل كريم، والحَسَبُ: الكَرَمُ. والحَسَبُ الشَّرَفُ الثَّابِتُ فِي الآبَاءِ، وقيل: هو الشَّرَفُ فِي الفَعْلِ.

ع س ب العَسْبُ: طَرَقُ الفَحْلِ أَي ضرابه. يقال: عَسَبَ الفَحْلُ النَّاقَةَ يَعْسِبُهَا، ويقال: إِنَّهُ لَشَدِيدُ العَسْبِ، وَقَدْ يُسْتَعَارُ للنَّاسِ. وَقَطَعَ اللهُ عَسْبَهُ وَعُسْبَهُ أَي مَاءَهُ وَنَسَلَهُ. ويقال للوَلَدِ: عَسْبٌ.

في تفسير التنوع في حركة العين من الفعل المقترن بجذر واحد

يبين مما مضى عرضه أن التنوع في حركة العين من الفعل الثلاثي المجرد جارياً في صيغة الماضي لا يعود إلى إرادة التمييز بين معانٍ ثلاثة تعود إلى أصل معنوي واحد، كما تواتر عند اللغويين العرب، وإنما هو عائد إلى تصاريف ثلاث مختلفة اجتمعت في الجذر الجامع بحكم التقاطع بين الجداول. ويبين كذلك أن لا علاقة بين / العَدَّ / و / الشَّرْفَ / و / الظَّنَّ / ، فلا الواحدة منها متحوّلة إلى أخرى، ولا الواحدة فرع من أخرى أو أصل لها. وإنما هي نسخ ثلاث، كلاً بصيغتها الفعلية الثلاثية، وكلاً بحركة العين منها مخصوصة بها. ولهذا الواقع مظهر نظامي ملموس في ما عدا هذا النموذج، يمكن ولوجه من باب الصيغ الفعلية باعتماد حركة العين. فهذا مبحث أوفاه النحاة العرب حقّه في ربطهم الأوزان بدلالات الجذور حيث تتواتر عندهم العبارة من قبيل: ما دلّ على كذا، يكون الفعل أو المصدر منه على وزن كذا (انظر الزّناد: الفعل في اللغة العربية (يصدر قريباً). فتكون على ما مضى موارد الصيغ الفعلية الثلاث كلاً بالنسخة المناسبة لها من حيث دلالتها واندراجها في المجال المسيطر على الجدول، كما يلي :

الجذر المثال [ح س ب]			
م ث 1 ث 2	ث 1 م 2	ث 1 ث 2 م	الخطاطة
X س ب	ح X ب	ح س X	القيمة
جدول 3	جدول 2	جدول 1	الجدول
/ النَّسَبَ /	/ الشُّعُورَ /	/ القَطْعَ /	المجال
ح س ب 3	ح س ب 2	ح س ب 1	النسخة
/ الشَّرْفَ /	/ الظَّنَّ /	/ العَدَّ /	معنى النسخة
[حُسِبَ]	[حِسِبَ]	[حَسِبَ]	صيغة الفعل

خاتمة

عقدنا الحديث في هذا الفصل على ظاهرة التّنوّع في حركة العين من الفعل الثلاثي المتّصل بأصول حرفيّة واحدة، وهو أمر فسّره اللغويّون العرب باعتماد تفرّيع معنى أصليّ إلى معانٍ فرعيّة يقترن الواحد منها بحركة من حركات العين الثلاث. وفسّرنا هذه الظاهرة في إطار المنوال الاحتمالي بوجه يندرج فيه تنوّع الحركة من الفعل في قانون عامّ يحكم تولّد الجذور في اللغة. وكان الفحص في هذا المستوى مكتفياً بالعموم من الظاهرة، ولكنّ ما بقي منها لاستكمال مظاهر الانتظام فيها أكثر وأوسع بكثير. فمما ينبغي البحث فيه انتظام الصّيع بمختلف أنواعها تبعاً لتلك القسمة الثلاثيّة على الجداول المولّدة للجذور، من ذلك انتظام المشتقات وتوزّعها وفق ما ينجرّ عن اختصاص نسخة من الجذر بدلالة وصيغة فعليّة دون أخرى. ومن ذلك انتظام المصادر والجموع وهلمّ جرّاً. هو باختصار ما به يسعى النّظام اللّغويّ إلى رفع الاشتراك الحادث بتقاطع الجداول.

المراجع

المراجع العربية

- ابن أحمد (الخليل): كتاب العين، تحقيق مهدي الخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- ابن السراج (أبوبكر محمد) (ت 316هـ): الأصول في النحو (3 ج)، تحقيق عبد الحسين الفتلي. مؤسّسة الرسالة، لبنان، ط2، 1988.
- ابن السراج (أبوبكر محمد) (ت 316هـ): رسالة الاشتقاق، تحقيق محمد علي الدرّويش ومصطفى الحدري، منشورات دار مجلّة الثقافة، دمشق. 1973.
- ابن جنّي (ت 392هـ): الخصائص (3 ج)، تحقيق محمد علي النّجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط 3. 1986.
- ابن دريد (ت 361هـ): جوهرة اللّغة، تحقيقي رمزي بعلبكي، بيروت: دار العلم للملايين، ط 1. 1987.
- ابن سيده (ت 458 هـ): المخصّص (5 مجلدات)، المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت.
- ابن فارس (أحمد) (ت 395هـ): معجم مقاييس اللّغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، بيروت: دار الجيل، ط1، 1991.
- ابن فارس (أحمد): الصّاحبيّ في فقه اللّغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق مصطفى الشّويمي، بيروت، 1963.
- ابن منظور: لسان العرب، بيروت: دار الجيل ودار لسان العرب، 1988.
- ابن يعيش: شرح المفصل، بيروت: عالم الكتب (10 أجزاء)، د.ت.
- أحمد عليّ (أسعد): تهذيب المقدّمة اللّغويّة للعلايلي، دار السّؤال، دمشق، ط2، 1985.
- الأزهريّ (أبو منصور محمد بن أحمد 370هـ): تهذيب اللّغة، تحقيق أحمد عبد العليم البرذونيّ وعليّ محمد البجاوي، الدّار المصرية للتأليف والترجمة.

- الأستراباذي (رضي الدين) (ت 686هـ): شرح الكافية في النحو، بيروت، دار الكتب العلميّة (جزآن)، د.ت.
- بوهاس (جورج): مبدأ حظر المثلل الإجماليّ وبنية الجذور، تعريب: محمد الجلاصي والأزهر الزناد، الدروس العموميّة 2 / 1995، 61-110، منشورات كليّة الآداب بمنّوبة.
- الزناد (الأزهر): المعجم في اللّغة العربيّة: تولّده وعلاقته بالتركيب، أطروحة دكتورا الدّولة، جامعة منّوبة (كليّة الآداب والفنون والإنسانيّات)، الجمهوريّة التّونسيّة، 1998.
- القالي (أبو عليّ) (ت 365هـ): كتاب الأمالي (4 ج)، بيروت: دار الكتب العلميّة.
- كاتينو (جان): دروس في علم الأصوات العربيّة، تعريب: صالح القرمادي، مركز الدّراسات والبحوث الاقتصاديّة والاجتماعيّة، تونس، 1966.
- ممرجي (الأب أ. س. الدومينيكي): المعجميّة العربيّة على ضوء الثّائفة والألسنيّة العامّة. مطبعة الآباء الفرنسيّين في القدس، 1937.
- هونكه (زيغريد): شمس العرب تسطع على الغرب: أثر الحضارة العربيّة في أوروبا، نقله عن الألمانيّة: فاروق بيضون وكمال دسوقي. راجعه: مارون عيسى الخوري. منشورات المكتب التجاريّ بيروت، 1969، ط 2.

المراجع الأجنبية

- Barbot, Michel & Kenza Bourja. 1998. "Le Système Lexical de l'Arabe Classique. *Luqmaan* 14(1). 67-116.
- Barbot, Michel. 1997. "La Voie Droite (SiraaT) de l'Islam ou le Sens au bout du Chemin". in *Images et Représentations en Terre d'Islam*, Beikbaghban (ed.), 143-179. Strasbourg: Université des Sciences Humaines.
- Bohas, G. (ed.) 1993. Développements récents en linguistique arabe et sémitique, Damas : Publications de l'Institut Français de Damas.
- Bohas, G. 1991. Le PCO, la composition des racines et les conventions d'association, *Bulletin des Etudes Orientales*, XLIII.119-137.
- Bohas, G. 1993. Le PCO et la structure des racines, in Bohas (ed.) 1993, 9-44.
- Bohas, Georges & Abdullah Chekayri. 1993. "Les Réalisations des Racines Bilitères en Arabe". *Semitica, Serta Philologica Constantino Tsereteli Dicata* ed. by Contini Rossini, F.A. Pennachietti & M. Tosco, 1-13. Italy: Torino.
- Bohas, Georges & Noureddine Darfouf. 1994. "Contribution à la réorganisation du lexique de l'arabe, les Etymons non-ordonnés". *Linguistica Communicatio* 5(1 et 2). 55-103.
- Brockelmann, C. 1906. Précis de linguistique sémitique, (tard. de l'allemand par W. Marçais et M. Cohen, 1909), Paris: Paul Geuthner, 1910, 224p.
- Cantineau, Jean. 1950. La notion de schème et son altération dans diverses langues sémitiques, *Semitica* ; 3,73-83.
- Cantineau, Jean. 1952. Le consonantisme du sémitique, *Semitica* ; 4,79-94.
- Cerulli, E. 1934. Le bilitérisme en Coushitique, *GLECS*, 1, 44-45.
- Chomsky, N. & Halle, M. 1968. *The Sound Pattern of English*, New York: Harper and Row.
- Chomsky, N. 1981. *Lectures on Government and Binding*. Dordrecht: Foris.
- Clements, G. N. 1993. Lieu d'articulation des consonnes et des voyelles: une théorie unifiée, in B. Laks & A. Rialland (eds.), *L'Architecture des représentations phonologiques*, Editions du C.N.R.S., 101-145.
- Clements, G. N. 1976. The Autosegmental Treatment of Vowel Harmony, in W.U. Dressler & O.E. Pfeiffer, (eds.) *Phonologica* (Innsbrucker Beiträge zur Sprachwissenschaft, vol. 19), Innsbruck, 111-119.
- Clements, G. N. 1988. The Sonority Cycle and Syllable Organization. *Phonologica*, 63-76.

- Corriente, F. 1978. D-L Doublets in Classical Arabic as Evidence of the Process of De-lateralization of Dād and development of its Standard retroflex. *Journal of Semitic Studies*, XXIII, 1:50-55.
- Diakonoff, M. 1965. *Afrasian Languages*, (English Version, 1988). Moscow: Nauka Publishers.
- Diakonoff, M. and Porchomovskij, V. Ja. 1979. O principach afrazijskoj rekonstrukcii, *Balkanica. Lingvisti-českije issledovanija*, Moskva , 72-84
- Ehret, C. 1979. Omotic and the Subgrouping of the Afroasiatic Language Family, in R. L. Hess (ed.): *Proceedings of the Fifth International Conference on Ethiopian Studies*, Session B, April 13-18, 1979. Chicago, USA, pp 51-62.
- Ehret, C. 1980. *The Historical Reconstruction of Southern Cushitic Phonology and Vocabulary*, *Kölner Beiträge zur Afrikanistik*, B.5, Berlin: Reimer.
- Ehret, C. 1984. *Reconstructing Proto-Afroasiatic (Proto-Afroasian) Vowels, Tone, Consonants, and Vocabulary*. University of California Press.
- Ehret, C. 1987. Proto-Cushitic Reconstruction. *Sprache und Geschichte in Afrika* 8:7-180.
- Ehret, C. 1989. The Origin of Third Consonants in Semitic Roots: an Internal Reconstruction (Applied to Arabic). *Journal of Afroasiatic Languages*, 2(2).109-202.
- Fleisch, H. 1961. *Traité de philologie arabe*, vol. 1 : Préliminaires, phonétique, morphologie nominale, Beyrouth: Imprimerie catholique.
- Fleisch, H. 1979. *Traité de philologie arabe*, vol. 2 : Pronoms, morphologie verbale, particules. Beyrouth: Dar el Mashriq Editeurs.
- GLECS I, 1931-1934, p.p. 40-45.
- GLECS II, 1934-1937, p.p. 55-56.
- GLECS: revue du: Groupe Linguistique d'Etudes Chamito-Sémitiques de Paris.
- Goldsmith, J. 1976. "An Overview of Autosegmental Phonology". *Linguistic Analysis* 2(1). 23-68.
- Goldsmith, J. 1990. *Autosegmental and Metrical Phonology*. New York: Blackwell.
- Hala, B. 1961. La syllabe, sa nature, son origine et ses transformations, in *Orbis*, Vol. 10, pp. 69-143.
- Jespersen, Otto. 1904. *Lehrbuch der Phonetik*. Leipzig & Berlin: Teubner.
- Kazimirski, A. de B. 1944. *Dictionnaire Arabe-Français*. Beyrouth: Librairie du Liban.

- Lacau, P. 1972. Etudes d'égyptologie, II- Morphologie. Le Caire : Publications de l'Institut Français d'Archéologie Orientale (PIFAO).
- Ladefoged, P. 1982. *A Course in Phonetics*, San Diego: Harcourt Brace Jovanovich.
- Langacker, R. 1987. *Foundations of Cognitive Grammar, Volume I: Theoretical Prerequisites*. Stanford, California: Stanford University Press.
- Langacker, R. 1991. Cognitive Grammar. in Droste, Flip G. & Joseph, John E. (eds). *Linguistic Theory and Grammatical Description*, Amsterdam: Benjamins. 275-306.
- Langacker, R. 1999. Virtual reality. *Studies in the Linguistic Sciences* 29.2:77-103.
- Langacker, R. 2001. The English present tense, *English Language and Linguistics*, 5.2: 251-272.
- McCarthy, J. 1979. *Formal Problems in Semitic Phonology and Morphology*, Ph.D. dissertation, MIT.
- McCarthy, J. 1981. "A Prosodic Theory of Nonconcatenative Morphology". *Linguistic Inquiry* 12.373-418.
- McCarthy, J. 1982. An Overview of Autosegmental and Metrical Phonology, in Van Der Hulst & Norval Smith (eds.) 1993, 2-45.
- McCarthy, J. 1986. OCP Effects: Germination and Antigemination, *Linguistic Inquiry*, 17:207-263.
- Moscati, S. 1964. *An Introduction to the Comparative Grammar of the Semitic Languages*. Wiesbaden.
- Newell A. 1994. *Unified Theories of Cognition*. Harvard University Press.
- Petraček, Karel. 1983. Les laryngales en chamito-sémitique: essai de synthèse; pour Int. Kongress für Hamito-Semitistik, Marbourg (Fourth International Hamito-Semitic Congress, Marburg, 20-22 September, 1983), Preprint.
- Sievers, E. 1881. *Grundzüge der Phonetik*. Leipzig: Breitkopf und Härtel.
- van der Hulst, Harry & Smith, Norval. 1982. An Overview of Autosegmental and Metrical Phonology, in van der Hulst & Smith (eds.), 1982, 2-45.
- van der Hulst, Harry & Smith, Norval. (eds.). 1982. *The structure of phonological representations*. Dordrecht: Foris.
- von Soden, W. 1952. *Grundriss der akkadischen Grammatik*. Roma: Pontificium institutum biblicum.
- Yip, M. 1980. *The Tonal Phonology of Chinese*. Ph.D. dissertation, MIT.

- Yip, M. 1988. The Obligatory Contour Principle and Phonological Rules: a Loss of Identity, *Linguistic Inquiry*, 19-1, 65-100.
- Yip, M. 1989. Template Morphology and the Direction of Association, *Natural Language and Linguistic Theory*, 6-4.
- Zanned, Lazhar. 2003. L'organisation du lexique de l'arabe classique : un modèle probabiliste, in *La Signification et sa Configuration*, Actes du Colloque organisé à la Faculté des lettres de la Manouba (17-19 Novembre 1999), Tome 2, 47-84. http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2361532
- Zanned, Lazhar. 2005. Root formation and Polysemic Organization in Arabic Lexicon : a Probabilistic Model, in: Alhawary, M.T & Benmamoun, E. (eds.): *Perspectives on Arabic Linguistics*, XVII-XVIII, Amsterdam: Benjamins, 85-116. http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2357579

ملخص المنوال الاحتمالي في انتظام المعجم العربي

هذا بحث في انتظام المعجم العربي بقطبيه: مكوّن الحروف الأصول (أو الجذور) والمكوّن الدلالي المعجمي. يكون ذلك من خلال استعراض ما كان به تفسير العلاقة بين ذينك القطبين في التراث العربي (التقاليد عند الخليل، والأصول عند ابن فارس، والاشتقاق الأكبر عند ابن جنّي)، وفي الدّراسات اللغويّة المعاصرة القائلة بشائبة الأصول الحرفيّة في العربيّة وفي اللغات السّامية، يجري توسيعها بحرف ثالث (بروكلمان، بوهاس وجماعته، ومن لف لفهم). يلي ذلك بيان لمظاهر القصور في تلك المناويل واقتراح منوال نظريّ يفسّر تكوّن الحروف الأصول وتعدّد الدلالة فيها وفق ثنائية الثابت والمتغيّر، ولذلك كان هذا المنوال موسوما بالاحتمالي. وقد قام عملنا على الاستقصاء والاحتكام إلى المعطيات اللغويّة كما أثبتتها القواميس مستنيرين ببعض المبادئ النحويّة من قبيل ظاهرة الإبدال الصوّقيّ، وقد أثبتنا أنّها المحرّك الأساسيّ في نشوء المعجم وفي تطوّره وإحكامه. وقد سبرنا هذا المنوال بتناول عدد من القضايا من خلال نماذج تحليليّة: الاشتراك بين المعجم والنحو: مادة [ه ج ر]، ومادة [ص ف ر]، وظاهرة التّضعيف، وتعدّد حركة العين من الثلاثيّ المجرد المتّصل بأصول حرفيّة واحدة. ولهذا المنوال تبعات نظريّة متعاطلة متعدّدة، منها إعادة النّظر في مفهوم المدخل المعجميّ، وتفسير الاشتراك الدلاليّ والتّضعيف وتنوّع حركة عين الفعل وشبكة الاشتقاق المتّصلة بحروف أصول واحدة، تفسيرا قوامه التّناسب بين البنية والدلالة بما يتضمّن ذلك من وصف لانتظام المعنى المعجميّ مفردا، ومندرجا في حقول دلاليّة معجميّة، وفي منظومة الاشتقاق، وفي المنظومة الإعرابيّة.

Abstract

L'organisation du lexique de l'arabe classique: un modèle probabiliste

Ce livre est une présentation du modèle probabiliste tel qu'élaboré dans Zanned (1998). Le modèle probabiliste traite de l'organisation du lexique en Arabe classique : la formation des racines, l'organisation sémantique, la polysémie, la racine et les formes morphologiques, et la correspondance phonologique et sémantique au niveau de la racine et des formes dérivées. Les principaux résultats peuvent se résumer comme suit : Le lexique est organisé en un réseau de connexions phonologiques et conceptuelles. Ce réseau est structuré à deux niveaux : Archiracine et racine. L'Archiracine est conçue comme le résultat de croisement (intersection) de listèmes gouverné par la loi du fixe (F) et du variable (V), où les Fs et les Vs sont des consonnes (28 en Arabe). L'Archiracine *njr*, par exemple, est le point d'intersection de trois listèmes dont chaque listème est dérivé (/généralisé) par l'un des trois schèmes (F1F2V), (F1VF2), (VF1F2) et porteur d'une notion générale (domaine) qui correspond à F1 et F2 communs aux racines attestées. Chaque schème particulier produit une copie de la racine : (*njr1*), (*njr2*), (*njr3*). La Polysémie est le résultat du croisement des trois listèmes. Ainsi, une racine particulière est un élément d'un listème ayant en commun une notion générale ou un domaine à partir duquel elle couvre une région particulière. Le listème est établi sur la base d'un continuum articulatoire et conceptuel.

Abstract

Root Formation and Polysemic Organization in Arabic Lexicon: A Probabilistic Model

This book is a presentation of the Probabilistic Model as elaborated in Zanned (1998). The Probabilistic Model deals with Lexicon in Arabic: root formation, semantic organization, polysemy, the root and morphological schemes interface(s), and the conceptual phonological correspondence(s) at the level of the root and the derived item(s). The main results may be summarized as following: Lexicon is organized in a network of phonological and conceptual connexions. This network is a two-layered one: the Archiroot and the single root. The Archiroot is conceived as the result of the crossing listemes: the law of the fixed (F) and the variable (V) governs root formation, where Fs and Vs are consonants (28 in Arabic). The Archiroot *njr*, for instance, is the crossing point of three listemes. Each listeme is derived (/generated) by one of three schemes (F1F2V), (F1VF2), (VF1F2) and every listeme bears a general notion (domain) which corresponds to the F1 and F2 common to the attested roots in it. Then, each schema gives a copy of the root, so we have (*njr1*), (*njr2*), and (*njr3*). Polysemy occurs when the three listemes cross at the Archiroot: *njr*. The single root is an element of a listeme bearing one general notion or domain from which it covers one particular region. The listeme is established on the basis of a conceptual and phonological articulatory continuum.

الفهرس

7	مقدّمة الكتاب
11	الباب الأوّل: مباحث الأصول الحرفيّة
13	مقدّمة
15	الفصل الأوّل: مباحث الأصول الحرفيّة عند اللّغويين العرب القدامى
15	مقدّمة
16	مبحث الأصول الحرفيّة عند الخليل
19	مبحث الأصول الحرفيّة بعد الخليل
19	مبحث الأصول الحرفيّة عند ابن جنّي
21	مبحث الأصول الحرفيّة عند ابن فارس
25	خاتمة
27	الفصل الثّاني: مباحث الأصول الحرفيّة عند اللّغويين المعاصرين
27	مقدّمة
27	كارل بروكلمان
28	الأب مرمرجي الدومينيكي
29	عبد الله العلايلي
32	جان كانتينو
32	ساباتينو موسكاتي
33	دياكونوف
36	جورج بوهاس وجماعته
39	منزلة الحرف الرّنان في النّظم الصّوتيّة
42	خاتمة
43	خاتمة الباب الأوّل
45	الباب الثّاني: فرضيّة التّوسيع: المولّدة [حنكي، أسناني] نموذجاً
47	مقدّمة

47	في سمات الأصوات المكوّنة للمولّدة [حنكي، أسناني]
51	الفصل الأوّل: تحقّق الأثل [ق، أسناني]
51	مقدّمة
52	ترتيب [ق+ أسناني]
55	ترتيب [أسناني + ق]
58	البنية الصّوتية في تحقّق الأثل [ق، أسناني]
64	خاتمة: تحقّق الأثل العامّ
67	الفصل الثاني: تحقّق الأثل [ج، أسناني]
67	مقدّمة
67	ترتيب [ج+ أسناني]
68	التوسيع بالرّتان
70	ترتيب [أسناني + ج]
71	التوسيع بالرّتان
79	خاتمة: تحقّق الأثل العامّ
81	الفصل الثالث: تحقّق الأثل [ك، أسناني]
81	مقدّمة
81	ترتيب [ك+ أسناني]
82	التوسيع بالرّتان
84	ترتيب [أسناني + ك]
85	التوسيع بالرّتان
87	البنية الصّوتية في تحقّق الأثل [ك، أسناني]
92	خاتمة: تحقّق الأثل العامّ
93	الفصل الرابع: في تحقّق المولّدة [حنكي، أسناني]
93	مقدّمة
93	تحقّق المولّدة [حنكي، أسناني] بالتّضعيف
108	خاتمة الباب الثاني

111	الباب الثالث: انتظام الجذور العربية وفق ثنائية الثابت والمتغير
113	مقدمة الباب
115	الفصل الأول: في الإبدال والاسترسال
115	مقدمة
115	الإبدال في العربية
118	الإبدال في اللغات السامية
119	الإبدال والاسترسال في فضاء النطق
125	في سير فرضية الاسترسال
126	في أن المهمل من المولدة [حنكي، أسناني] متحقق في جذور منفصلة عنها صوتياً
133	في تفسير الدلالات «الطفيلية» المقترنة بالمستعمل من المولدة [حنكي، أسناني] ..
135	في انتشار شحنة/ القطع / خارج المولدة [حنكي، أسناني]
137	خاتمة
139	الفصل الثاني: في تولد الجذور وفق ثنائية الثابت والمتغير
139	مقدمة: في صعوبة الجمع بين الدلالة والصوت في دراسة الجذور العربية
142	مبادئ أولية في نظرية المعجم: انتظام الجذور
144	المبادئ التكوينية في توليد الجذور أساسها الترتب
148	في سبر مبدأ الثابت والمتغير
152	تحليل المعطيات
160	خاتمة
161	الفصل الثالث: في نظام المعجم: هجنة الصوت وهجنة الدلالة
161	مقدمة
161	في بطلان التقاليد أساس الاشتقاق الأكبر
164	في التقاطع بين الجداول المولدة للجذور
170	في شبكة التقاطع المتعدد بين الجداول
175	في هوية الجذر: هجنة الصوت وهجنة الدلالة
177	في ظاهرة التضعيف
178	في الجذور الرباعية

181	في نظام المعجم: العلاقات الصوتية بين الجذور
185	في انتظام الجذور: البنى المنتجة والبنى المصنفة
189	خاتمة: في تمثيل الأساس المولّد للجذور في المعجم العربي
191	الباب الرابع: نماذج تحليلية
193	مقدمة
197	الفصل الأول: المنوال الاحتمالي: المبادئ والقواعد
197	مقدمة
197	المبادئ
207	الفصل الثاني: الاشتراك بين المعجم والنحو: مادة [هـ ج ر] نموذجاً
207	مقدمة
208	في شبكة التقاطع بين الجداول المحدث للاشتراك وتمثيلها
210	المنوال الاحتمالي: نشأة المعجم وإنتاجه زمانياً وأتياً
211	تقاطع الجداول وتراكب الدلالة: [ن هـ ر] نموذجاً
214	في عود معنى / جريان الماء / إلى مجال / السيلان / المقترن بجدول [ن هـ X] ...
215	في عود معنى / النهار / إلى مجال / الضياء / المقترن بجدول [ن هـ X] ...
229	خاتمة
231	الفصل الثالث: حفريات تاريخية في المعجم: مادة [ص ف ر] نموذجاً
231	مقدمة
232	المناول التاريخية
234	منوال التوسيع بالحرف الثالث
236	في تولّد الجذر الجامع [ص ف ر] وحدوث الاشتراك
240	في تفسير الاشتراك المزدوج في الجذر الجامع [ص ف ر]
247	في تاريخ التسمية: الشهر صفر، والعدد صفر
248	في عودة العدد «صفر» إلى معنى الفراغ
249	في عودة علم الشهر [صفر] إلى معنى اللون
252	خاتمة

253	الفصل الرَّابِع: ظاهرة التّضعيف في المعجم العربيّ
253	مقدّمة
254	التّضعيف: الظّاهرة وتحويلها
260	التّضعيف في الإطار التاريخيّ
261	التّضعيف في الإطار العلاميّ: النّحت الأكبر
262	التّضعيف في المنوال الاحتماليّ
269	التّضعيف الاحتماليّ: تطبيقات
277	خاتمة

الفصل الخامس: في تعدّد حركة العين من الثلاثيّ المجرّد المتّصل

279	بأصول حرفيّة واحدة
279	مقدّمة
279	في تبرير التّعدّد الدّلاليّ لتعدّد حركة العين عند اللّغويّين العرب
282	في تبرير التّعدّد في صيغ الفعل في المنوال الاحتماليّ
287	خاتمة

289	المراجع
289	المراجع العربيّة
291	المراجع الأجنبيّة
295	المللخصات
299	الفهرس

